

النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ
مَفْهُومُهُمَا وَمَعَايِيرُهُمَا التَّرْكِيَّةُ وَالدَّلَالِيَّةُ
الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ نَمُوذْجًا

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب

محمد بن فريح عقلاء العقلاء

الطالب بالدراسات العليا بمرحلة الماجستير – بقسم اللغة العربية وآدابها

الرقم الجامعي: (٣٢١١١٧٢٠٨)

إشراف

الأستاذ الدكتور/ عز الدين محمد أحمد المجدوب

الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية – قسم اللغة العربية وآدابها

١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧ م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

النُّصَاصُ وَالْتَّمَامُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ مَفْهُومُهُمَا وَمَعَائِيرُهُمَا التَّرْكِيَّةُ وَالدَّلَالِيَّةُ الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ نَمُوذْجًا

الباحث: محمد بن فريح علاء العقلاء

ملخص الرسالة

قضية النُّصَاصُ وَالْتَّمَامُ قضية مركبة في النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، دعت الباحث إلى تتبع استخدام النُّحَاةِ لها في أبواب النَّحْوِ المختلفة، فوجدهم قد استخدموها هذه الشَّائِيَّةَ في سائر أبواب النَّحْوِ وأقسامه، وجعلوا معاييرها فيصلًا للحكم على تمام الكلام ونقصانه، لاحظ الباحث أنَّ للأفعال النَّاقِصَةِ النَّصِيبَ الأَكْبَرَ في هذين المصطلحين، حتى أصبحا وسِيَّا لها، وأفردت لها الأبواب، ونوقشت فيها المسائل، وحازت الأفعال النَّاقِصَةِ نصيبيًّا من دراسات المحدثين وأطروحاتهم؛ لذلك جعلها الباحث نمودجًا لدراسته التَّطبيقيَّةِ في بحثه عن النُّصَاصُ وَالْتَّمَامُ وَمَعَائِيرُهُمَا التَّرْكِيَّةُ وَالدَّلَالِيَّةُ، ووُجِدَ الباحث أنَّ أقرب مفهوم لنقصان الأفعال أَهْمًا: الأفعال التي لا تستغني بمفهومها عن منصوبها؛ ولذلك أحقَّ بها الحال الالزامية، وتمييز النسبة، وجعل ما ورد من الأفعال النَّاقِصَةِ في كتاب الله مادةً لدراسته التَّطبيقيَّةِ.

وقد بلغ عدد الأفعال النَّاقِصَةِ التي حصرها الباحث من أقوال النُّحَاةِ، وإشاراتِهم، (أربعة وتسعين) فعلًا، هي: كان، أصبح، أمسى، ليس، صار، مadam، جاء، جعل، أخذ، كاد، كرب، أوشك، عسى، اخلوق، قارب، دنا، أضحي، ظلَّ، بات، ما زال، انفك، برح، فتى، فتَّا، وفَتَّا، وفَنَّى، رام، آض، عاد، رجع، حار، استحال، تحول، ارتدَّ، طَفَقَ، طَبَقَ، عَلَقَ، أَنْشَأَ، هبَّ، هلهل، أولى، حرى، آل، قعد، غدا، راح، أَسْحَرَ، أَفْجَرَ، أَظْهَرَ، أَمَّ، قام، كارب، قرب، أحال، أقبل، أظلَّ، أشفي، شارف، آثر، ذهب، ازدلف، دلف، أَزْلَفَ، أشرف، تهيا، أَسْفَ، طار، انبرى، نشب، ابتدأ، عبأ، أَخْلَقَ، أَدْبَرَ، أَتَى، صَلَحَ، مَرَ، تَمَّ، كَمَلَ، تَمَثَّلَ، بَدَأَ، انقلب، استوى، استأنف، تابع، شرع، استطرد، واصل، بقي، درى. خلا، عاش، خرَّ، اشتعل، أراد).

وتتبع مظاهمًا في القرآن الكريم فوجد ما ذكر منها قد بلغ (اثنين وثلاثين) فعلًا، هي: (كان، وأصبح، وأمسى، وليس، وصار، وما دام، وكاد، وعسى، وظلَّ، وبات، وما زال، وما

بح، وما فتئ، وما انفك، ووني، وعاد، وحار، وارتدى، وطفق، وأولى، وقعد، وغدا، وقام، وأقبل، وتم، وأدبر، وأتى، وقتل، وانقلب، وخر، واشتعل، وأراد)، وأضاف الباحث (فعلاً واحداً) هو (هم).

وتواتر ذكرها في القرآن الكريم في (ألفٍ وستٍ مئةٍ وأربعةٍ) مواضع، وقد وردت تحمل دلالات معجمية متنوعة، في تراكيب مختلفة، وسياقات متعددة.

واقتصر الباحث لها تبويباً معتمداً على نظرية حديثة في الدراسات المعجمية، وهي نظرية (من المعنى إلى النص) للعالم الفرنسي إيفور مالتشو، وجعل من وظائف وحدتها المعجمية أبواباً أدرج تحتها ما يتتسق معها من الأفعال الناقصة، وما جرى مجرها، وقد بلغت (أربع) مجموعات هي:

المجموعة الأولى: أفعال العماد:

اندرج تحتها (كان) و(ليس) وما جاء بمعنى صار، وهي: (أصبح، وتمّ، وظلّ، وعاد، وغدا، وارتدى، وقعد، وانقلب، وأتى، وتم، واشتعل).

المجموعة الثانية: الأفعال المدخلية:

اندرج تحتها الأفعال الدالة على الديومنة والاستمرار، والشروع وهي: (ما دام، وما زال، وما برح، وما فتئ، وبات، وظلّ، ووني، وما انفك، وقام، وطفق، وأقبل، وأدبر).

المجموعة الثالثة: أفعال المقاربة:

اندرج تحتها الأفعال الناقصة التي تأتي بمعنى دنو الحدث، وقرب وقوعه، أو رجائه، وهي: (كاد، وأراد، وهم، وعسى).

المجموعة الرابعة: أفعال التردي: وهي (ملحقة بالأفعال الناقصة)

اندرج تحتها بعض الأفعال التي لا تستغني عن منصوبها لبيان إبهام نسبة العامل للمعمول، (تمييز النسبة)، وهي: (ازداد، وشرح، ومأ، وسأ، وضاق، وكبر).

وختم الباحث رسالته بخاتمة ضمنها مجموعة من نتائجه، ووصى فيها بحاجة الأفعال الواردة في القرآن الكريم إلى مزيدٍ من الدراسة والإبانة عن دلالاتها المعجمية والسيافية.

المقدمة

• مشكلة البحث وتساؤلاته.

• أهمية البحث، وأسباب اختياره.

• أهداف البحث.

• الدراسات السابقة.

• خطة البحث.

• منهج البحث.

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

فإن النحو قد بنوا النحو العربي على منهج يرتكز على قضايا أساسية، كان لها أثرها في تقسيماتهم وقواعدهم للنحو العربي، ومن تلك القضايا المركبة قضيَّة النقصان والتَّمَام التَّركيبية والدَّلالي، وجعلوهما غاية لكثير من شروطهم واستثناءاتهم، وبحثوا فيما نقص من وظائفه فأكملوها، وما قصرت دلالته فأكملوها.

وفي هذا الإطار العام يتَّنَزَّل هذا البحث، ولكنَّه يرتكز خاصَّة على الفعل الناقص الذي لا يستغني بمفهومه عن منصوبه إعرابياً ودلائياً. وقيَّد البحث الفعل الناقص بما لا يستغني بمفهومه عن منصوبه؛ نظراً لعدُّ دلالة الفعل الناقص، وتفادياً للالتباس بغيره؛ لأنَّ للفعل الناقص في النحو العربي سياقين مختلفين يدلُّان على مضمونين مختلفين:

فهو يُستعمل مقابلاً للفعل الصَّحيح، وبمحاله علم الصرف.

ويُستعمل مقابلاً للفعل التَّام، ويكون مجاله علم الإعراب، والمعجم والدَّلالة بصفة عامة. والمقصود هنا المعنى الثاني، وهو موضوع البحث، والنقصان في هذا السياق بمعنى: الافتقار، والتَّمَام بمعنى: الاستغناء. والبحث يحاول أن يتبيَّن ما ذكره النحو في النقصان والتَّمَام الإعرابي والدَّلالي في أقسام الكلام الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف؛ باعتبار ذلك يُعِين على فهم ظاهرة النقصان في الفعل، وتعيين معايير تمامه ونقصانه الواردة في مصنفات النحو، وتطبيق هذه المعايير على الأفعال الناقصة التي لا تستغني بمفهومها عن منصوبها في القرآن الكريم؛ ولذا فقد عقد الباحث عزمه بعد رأي كريم من مشرفه العزيز على أن يكون عنوان البحث: النقصان والتَّمَام في النحو العربي، مفهومهما ومعاييرهما التَّركيبية والدَّلالية، الأفعال الناقصة في القرآن الكريم نموذجاً. مستنداً في بحثه على كتب التراث للمتقدِّمين، ومستفيداً من الدراسات الحديثة للمتأخِّرين.

• مشكلة البحث وتساؤلاته:

النُّقصان والتمام مصطلحان ارتباطاً وثيقاً بالأفعال الناقصة، رغم كونهما محورين مهمين في قضايا نحوية كثيرة، قد لا يخلو باب نحوى من تناولهما معًا، أو تناول أحدهما، وبيان أثرهما التَّركيبى والدلالي، ويحاول البحث أن يجلى تلك الموضع والسياقات التي تكلَّم النُّحاة فيها عن هذه القضية في أقسام الكلام الثلاثة.

يُكَرِّسُ البحث الحديث عن الفعل الناقص، ويعُمِّمُ الكلام فيه ليشمل الأفعال التي لا تستغني بمفهومها عن منصوبها، ويُطْبَقُ عليها ما ذكره النُّحاة من معاير وضوابط لنقص الأفعال وسبل تمامها.

يُطْبَقُ البحث مفهوم الفعل الناقص، ويستخدم معايره الواردة في مصنفات النُّحاة على الأفعال في القرآن الكريم، وخاصة أنَّ النُّحاة القدماء اختلفوا في مفهوم هذه القضية اختلافاً كبيراً.

ولئن ساد الآن في التَّدريس القول بأنَّ الأفعال الناقصة مخصوصة، فإنَّ ذلك لا يمثل إلا موقف فريق من النُّحاة، ولهذه الاختلافات أثر في كتب تفسير القرآن وإعرابه، ولعلَّ من المفيد حصر ما ذُكر من هذه الأفعال، وضبط السياقات النحوية التي تَرِدُ فيها، والقضايا النحوية التي تتلتبس بها، وأبرزها الحال والتمييز.

وقد يُطْبَقُ مفهوم النُّقصان والتمام بهذا المعنى قضية مركبة في النَّحو العربي، تشمل كلَّ أبوابه ويُلْمِحُ أثراها في سياقات المسند والمسند إليه، وفي تعريف أقسام الكلام، وتحضر ثنائية النُّقصان والتمام في الأقسام الفرعية للاسم والفعل، وفي تعريف الفضلة، وفي المفاعيل وأشباهها، وفي التَّوابع وغيرها، ومن خلال تلك السياقات يجيء البحث عن التساؤلات الآتية:

١. ما مفهوم النُّقصان والتمام؟ وما معايرهما؟
٢. ما مفهوم نقصان الأسماء؟ وما الأسماء الناقص؟
٣. ما مفهوم الفعل الناقص؟ وما معايره الواردة في مصنفات النُّحاة قديماً وحديثاً؟
٤. ما السياقات التي ورد فيها الفعل الناقص في القرآن الكريم؟ وما مدى تطابقها مع المعاير النحوية؟

٥. هل يمكن أن تشمل قائمة الأفعال الناقصة الواردة في القرآن أفعالاً أخرى وفق معايير النُّقْصان والْتَمَام التي ذكرها النُّحَاة؟

• أهمية البحث، وأسباب اختياره:

تكمّن أهميّة البحث في:

١. أهميّة قضيّة النُّقْصان والْتَمَام؛ وفي كونه يتناول مفهومين أصيلين مهمّين على المستويين التّركيبي والنّحوي، وكذلك على المستويين المعجمي والدّلالي.
٢. كونه يسهم في دراسة تصنيف الأفعال من النّاحيّتين التّركيبيّة والدّلاليّة.
٣. محاولة تقديم تبوييب جديد للأفعال الناقصة، يضاف إلى تبوييبات من سبقوه.

• أهداف البحث:

١. توضيّح مفهوم النُّقْصان والْتَمَام في النّظرية النّحوية العربيّة عموماً.
٢. تحديد معايير النُّقْصان والْتَمَام عند اللغويين القدامى والمحدثين، والموازنة بينهما.
٣. المقارنة بين معايير النُّقْصان والْتَمَام التّركيبي والدّلالي بين الاسم والفعل.
٤. تطبيق المعايير التي صرّح بها النُّحَاة بعد الموازنة بينها وبين ما قاله اللغويون في الدراسات الحديثة على القرآن الكريم.
٥. التّنّظر في قائمة الأفعال الناقصة المتعارف عليها وهي قليلة، ثم التّنّظر في القائمة الموسّعة التي بلغ مجموعها عند النُّحَاة (أربعة وتسعين) فعلاً.
٦. عرض الأفعال الناقصة التي قال بها النُّحَاة على القرآن الكريم والكشف عن مظاهمها، واقتراح أفعال أخرى مما يصحّ أن يجري مجرها.

• الدراسات السابقة:

لم يطّلع الباحث على بحثٍ أو دراسةٍ متخصصةٍ تحمل هذا العنوان، أو بحثٍ مادته بحثاً مستقلاً وكافياً يحقق أهدافه النّظرية، ويقوم بدراساته التطبيقيّة، وقد وقف على البحوث الآتية التي قاربت البحث في جزءٍ من عنوانه، أو تناولت جانباً من مادته، وهي:

١. بحث: **ال فعل الناقص دراسة صرفية صوتية في ضوء نظرية العامل الفونولوجي**، وهو رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، قدمتها الطالبة: ليلى باوزير، بإشراف الدكتور عليان الحازمي، عام ٤٢٦هـ. والملحوظ على هذا البحث أنّه تناول الأفعال الناقصة

من النَّاحيَتَيْنِ الصَّرْفِيَّةِ وَالصَّوْتِيَّةِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَنْهُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ النَّحْوِيِّ وَالدَّلَالِيِّ.

٢. بحث: **ال فعل في العربية بين القدماء والمحدثين**، وهو رسالة علمية لنيل درجة الماجستير من الجامعة المستنصرية بالعراق، مقدّم من الطالب: محمد عامر محمد، وبإشراف الدكتور عبد العزيز الخفاجي، عام ١٤٢٧هـ. ويلاحظ على هذا البحث أنَّه شمل جوانب الفعل المختلفة، وأفرد الأفعال النَّاقصة بفصل، وجاء كلامه عنها مختصراً، ومقتصراً على بعض الأفعال، وأهمَّ بعضَها، وذكر بعض قواعدها، وسبب تسميتها بالنَّاقصة. ولم يدرس قضيَّة النُّقصان والتَّمَام ولا معاييرهما، ومشروع البحث يناقش هذه القضية في الأفعال، وفي غيرها.

٣. بحث: **ما تُمَمَّ من الأفعال النَّاسِخَةِ فِي الْقُرْآنِ**، للدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، وهو بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، العدد الأول، ١٤٢٠هـ.

وقد جاء هذا البحث مختصراً في سبعين صفحة، ومقتصراً على ما تُمَمَّ من الأفعال النَّاسِخَةِ، ولم يتناول قضيَّة النُّقصان والتَّمَام في أبواب النَّحو المختلفة، وكذلك لم يدرس قائمة الأفعال النَّاقصة، أهي مخصوصة أم غير مخصوصة يمكن أن تشمل أفعالاً أخرى؟ ومشروع البحث يجيب عن ذلك، إضافة إلى قضيَّة النُّقصان والتَّمَام ومعاييرهما التَّرْكِيبِيَّةُ وَالدَّلَالِيَّةُ في أبواب النَّحو، ويقدم الأفعال النَّاقصة نموذجاً.

• خطة البحث:

فُسْمَ الْبَحْثِ حَسْبَ مَادَتِهِ وَأَهْدَافِهِ الَّتِي يَرُوِّمُ تَحْقِيقَهَا إِلَى: فَصْلَيْنِ، يَسْبِقُهُمَا مَقْدِمَةً، وَيَتَلَوُهُمَا خَاتَمَةً، يَعْقِبُهَا فَهَارِسٌ كَاشِفٌ لِحَتْوَيَاتِ الْبَحْثِ.

وَتَفْصِيلُ الْخَطَّةِ كَمَا يَلِي:

مقدمة تكشف مشكلة البحث، وتساؤلاته، وأهمية موضوعه، وأسباب اختياره، وأهم أهدافه، والدراسات السابقة له، وخطَّة البحث، ومنهجه.

الفصل الأول تناول النُّقصان والتَّمَام عند النُّحَاةِ الْقَدَامِيِّ وَالْمُحَدَّثِيِّ وَجَعَلَهُ فِي

مبحثين:

المبحث الأول: النُّقصان والتَّمَام عند النُّحَاةِ الْقَدَامِيِّ وَجَاءَ فِي مَطْلَبَيْنِ:

المطلب الأول: النُّقْصَانُ وَالثَّمَامُ فِي الْكَلْمَةِ الْمُفَرْدَةِ.

المطلب الثاني: النُّقْصَانُ وَالثَّمَامُ فِي التَّرَاكِيبِ.

المبحث الثاني: النُّقْصَانُ وَالثَّمَامُ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ الْحَدِيثِ، وَقَدْ عَرَضَ فِيهِ الْبَاحِثُ بَعْضَ الدَّرْسَاتِ الَّتِي تَنَوَّلَتْ هَذِينِ الْمُصْطَلِحَيْنِ بِالدُّرْسَةِ وَالْعُنَيْةِ، وَذَلِكُ فِي مَطْلَبِيْنِ:

المطلب الأول: النُّقْصَانُ وَالثَّمَامُ فِي الدَّرْسَاتِ غَيْرِ الْلُّسَانِيَّةِ. وَقَدْ شَمَلَ الدَّرْسَاتِ الْآتِيَةَ:

- مَعْنَى النَّحْوِ، لِفَاضِلِ السَّامِرَائِيِّ.
- مَا تُمْمِّلُ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، لِإِبْرَاهِيمِ الْبَعِيْمِيِّ.
- تَحْقِيقَاتِ نَحْوِيَّةٍ، لِفَاضِلِ السَّامِرَائِيِّ.
- النَّوَاسِخُ حَسْبُ النُّحَادَةِ الْعَرَبِيِّةِ اعْتِمَادًا عَلَى شَرْحِ الْمُفَصِّلِ لِابْنِ يَعْيَشِ، لِمُحَمَّدِ الدَّلَالِ.
- كَانُ وَأَخْوَاهُ مِنَ الْمَعْجَمِيَّةِ إِلَى الْوَظِيفِيَّةِ، لِوَسِيَّةِ الْمَنْصُورِ.

المطلب الثاني: النُّقْصَانُ وَالثَّمَامُ فِي الدَّرْسَاتِ الْلُّسَانِيَّةِ، وَقَدْ شَمَلَ الدَّرْسَاتِ الْآتِيَةَ:

- النَّوَاسِخُ الْفَعْلِيَّةُ وَالْحَرْفِيَّةُ دراسة تَحْلِيلِيَّةٌ، لِأَحْمَدِ يَاقُوتِ.
- الْفَعْلُ زَمَانَهُ وَأَبْنِيَتِهِ، لِإِبْرَاهِيمِ السَّامِرَائِيِّ.
- الْلُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مَعْنَاهَا وَمِبْنَاهَا، لِتَمَّامِ حَسَانِ.
- دراسات نَقْدِيَّةٌ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيُوبِ.
- نَوَاسِخُ الْجَمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ بَيْنَ الْمُصْطَلِحِ وَالْوَظِيفِيَّةِ، مَلَاوِي الْأَمِينِ.
- مَفْهُومُ الْجَهَةِ فِي الْلُّسَانِيَّاتِ الْحَدِيثَةِ، دراسة نَظَرِيَّةٌ وَتَطْبِيقِيَّةٌ عَلَى الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، لِلْحَاجِ مُوسَى ثَالِثِ.

● ظَاهِرَةُ الْإِنْهَاءِ فِي الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْفَعْلُ النَّاقِصُ نَمُوذِجًا، لِثَرِيَا السَّكْرِيِّ عَامِرِ.

وَفِي الْفَصْلِ الثَّانِي كَانَتْ دراسة الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَقَدَّمَهَا

الْبَاحِثُ فِي مَبْحَثَيْنِ:

المبحث الأول: خَصَّصَهُ لِوَصْفِ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، عَرَضَ فِيهِ الْبَاحِثُ كُلَّ مَا قِيلَ عَنْهُ: إِنَّهُ فَعْلٌ نَاقِصٌ، عَلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، مَسْتَكْشِفًا وَجُودَهُ، وَمَحْصِيًا

الآيات التي ورد بها، والمعاني التي دلّ عليها، والوظيفة النحوية التي قام بها، وحاول الباحث أن يقدّم رأياً في مواضع لم تذكر الأفعال فيها ناقصة، واقتصر أخرى لم تذكر من قبل ناقصة، وجعل لكل فعل بطاقة تكشف أرقام دراسته، من حيث عدد مرات تواتره، وصيغه، وتركيبه، وعمله النحوبي، ودلالته المعجمية، وبعد البطاقة سرد مواضع وروده وما قيل فيه، وقبل ذلك قدّم الباحث دراسة مختصرة عن الأفعال الناقصة، وما يمكن أن يجري مجرها، كحال التمييز اللازمين اللذين شملهما ضابط الأفعال الناقصة، وهي: تلك الأفعال التي لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها.

المبحث الثاني: جاء بعنوان **تبويب الأفعال الناقصة** حاول فيه الباحث أن يقدّم تبويباً للأفعال الناقصة من خلال نظرية: (من المعنى إلى النص) للعالم الفرنسي إيفور مالتشوك، التي قدّمت للباحث درساً في سنته المنهجية، فوجد فيها إضافة قد تغيد الدارسين، وتكشف بعدها جديداً للفتايات المتقدّمين، وقبل ذلك قدّم الباحث عرضاً لأبرز التّبويبيات السابقة للأفعال الناقصة، وعرضاً مختصراً للوظائف المعجمية لنظرية: (من المعنى إلى النص). وقد جعل الباحث لكل مطلب خلاصة لأبرز ما ورد فيه، ولكل مبحث خاتمة تحدّد نتائجه، ولكل فصل خاتمة تُحُوصِّل نتائجه وتبّرّزها.

وفي نهاية البحث خاتمة قدّم الباحث فيها أبرز إضافاته، وأهم نتائجه وتوصياته. وبعدها أتت فهارس البحث، مشتملةً على فهارس للآيات، وما ورد من أحاديث وأشعار، وما ذكر من رجال، ومصادر البحث ومراجعه، وفهرس محتوياته.

• منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفيّ الذي يعيّن الباحث على تنظيم المعلومات المتوفّرة في قالب معين؛ ليستنبط منها معايير صحيحة، تمكنه من توسيع دائرة الأفعال الناقصة من خلال المنهج التحليلي، حيث يتم إعمال الفكر في الأفعال المستهدفت دراستها، وتصنيفها حسب المعايير التي خرج بها الباحث.

وقد حرص الباحث على المنهجية العلمية المعتمدة في إعداد مثل هذه الرسالة، من توثيق للأقوال والشواهد، وغيرها مما يلزم الباحث ذكره. وما تحدّر الإشارة إليه أنَّ الباحث قد جعل توثيق الآيات في عقبها؛ وذلك تخفيفاً للحواشي؛ نظراً لكترة الآيات؛ واعتماد المادة

عليها في فصلها الثاني.

وفي ختام هذه المقدمة فإن هذه الرسالة تحييء بين ثنايا نعم الله -تعالى- على الباحث، فضلاً منه وكرماً، فله -سبحانه- من الشُّكر أجزله، ومن الشَّناء أخلصه، فلك الحمد ربِّ يوم ولدت، ويوم درست، ويوم تعلمت، ويوم كتبت، ويوم بحثت، ويوم أنجزت هذا البحث، بعد أن طال أمده وبعده مناله.

وبعد شكر الله تحييء هذه الرسالة تحمل بركة والديين عشت في كنفهم، وتربيت على أيديهما، وتعلقت بأخلاقهما، وقصرت في حُقُّهما، فربّ ارحمهما كما رَيَّاني صغيراً، فلوالدي العظيمين: فريح بن عقلاء العقلاء، وعائشة بنت إبراهيم الحميدان -وأيجل هذا البحث وأحليه بذكر اسميهما- أقدم هذه الثمرة أرجو بَرَّها ونفعها وبركتها؛ فلهما شُكْرٌ لا ينقطع مداه، وثناءً لا يُلْعِنُ منتهاه، ودعاةً مدى الحياة، ولأسرتي الكريمة: زوجي حصة بنت صالح الحيسن وأولادي -التي جلتني رسالتي برعاية دائمة- شكري وامتناني، وإني أوقف هذه الرسالة بكل حروفها وأثرها، بربها ونفعها على والدي وأسرتي، وعلى أستاذتي ومشري على هذه الرسالة، الذي كان بمنزلة والدٍ في العلم والتعليم؛ فقد جاءت هذه الرسالة تحمل بين طيَّاتها نظراته الثاقبة، ولفتاته الرائعة، فلم يكن مشرفاً فحسب، بل كان والدًا حنونًا، وملِّماً مخلصاً، ومربياً مبدعاً، اكتسبت منه حيوية الشَّباب، وخبرة الكبار، وعلم المتخصصين، رأيت بعينيه ما غاب عنه بصري، وأدركت بفكرة ما بعده عنه فهمي، وجلَّ بياني ما خفي عنني؛ فالأستاذ الغالي: أ. د. عز الدين المخلوب شكري وتقديري ودعائي.

وقد جاءت هذه الرسالة يتخللها ظلال أستاذٍ تفيأْثُه، وعلم اقتبست من ضوئه، وقدوة تبع أثرها، ويد كريمة رعنني حيث تقدّمت وارتقيت، أستاذي الكريم: أ. د. علي بن إبراهيم السعود، عميد كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، فله شكري ودعائي وثنائي.

والشُّكر لجامعة القصيم التي قبلتني طالباً فيها، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي أذنت لي بمواصلة تعليمي.

والشُّكر موصول لقسم اللغة العربية وأدابها الذي قيل فكرة موضوعي، ولجنته العلمية التي رَعَّته حتى صار مشروعًا علميًّا مقبولاً.

والشُّكر والدعاة والامتنان لأساتذة درَّسوني حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، وزملاء

وزميلات درست معهم، تعاوناً دراسياً، وتطارحنا فكريّاً حتى بلغ كلّ منّا مراده. وإني إذأشكر أستاذتي فإني أزيد أستادي أ. د. حسين الصالح رحمه الله ترجمةً ودعاً، الذي فارقنا قبل عام، وأسائل الله أن يجعله شريكاً بما في هذه الرسالة من أجرٍ وغنيةٍ، وأن يرفعه بعملي هذا درجات، وأن يزيده في قبره نوراً وسروراً؛ فقد كان له فضلٌ وأثرٌ على في دراستي المنهجية. والشّكر يمتدُّ حتى يبلغ مدير عملي، المدير السابق للمعهد العلمي بالبُكيرية الشيخ محمد بن صالح الحزيم، الذي سهلَ مهمّة الحصول على إذن بمواصلة دراستي، وللزملاء في المعهد الذين تحملوا جزءاً من مهامي في سبيل إنجاز دراستي.

وتحيي مراحل هذه الرسالة ممهورة ومحتوة بنظرات من أستاذين كريمين، أجريا عليه قلميهما؛ ليبيّنا قصوره، ويوردا عليه ما يُبيّن عن سطوره، ويُصحّحا أخطاءه، ويجلّيا ملحوظاته وهنّاته. فلهمَا ميّ الشّكر يوم قبلاً، ويوم قراءً، ويوم حضراً، وعلى ما أبدّيا ونظرًا. ولكلّ من حضر، ولكلّ من قرأ، ولكلّ من دعا، ولكلّ من سأله، شكري وثنائي وصادق دعوتي.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ، وَبَارِكْ
عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ بَحِيدٌ.



الفصل الأول

النُّقصان والتَّمام

عند النُّحاة القدامى والمحدثين

المبحث الأول: النُّقصان والتَّمام عند النُّحاة القدامى.

المطلب الأول: النُّقصان والتَّمام في الكلمة المفردة.

المطلب الثاني: النُّقصان والتَّمام في التركيب.

المبحث الثاني: النُّقصان والتَّمام في الدرس النَّحوي الحديث.

المطلب الأول: النُّقصان والتَّمام في الدراسات غير اللسانية.

المطلب الثاني: النُّقصان والتَّمام في الدراسات اللسانية.

الفصل الأول

النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ عِنْدَ النُّحَادِيِّ الْقَدَامِيِّ وَالْمَحَدَّثِيِّ

في هذا الفصل تجليّة للمواضع والسيّاقات التي تكلّم فيها النُّحَاة عن ثنائية النُّقْصان والّتَّمَام، وبيان أثرهما التّركيبي والدّلالي، مما يتبيّن معه مفهوم النُّقْصان والّتَّمَام ومعاييرهما عند القدامي والمحدثين، ومحاولة الموازنة بينهما، والتي يتبيّن معها مفهوم النُّقْصان والّتَّمَام في النّظرية النّحوية العربيّة عموماً.

ففي المبحث الأوّل يخصّص الباحث الكلام في (النُّقْصانُ وَالْتَّمَامُ عِنْدَ النُّحَاة الْقَدَامِيِّ) في مطلبين:

المطلب الأوّل: النُّقْصانُ وَالْتَّمَامُ في الكلمة المفردة.

المطلب الثاني: النُّقْصانُ وَالْتَّمَامُ في التراكيب.

وفي المبحث الثاني يتناول الباحث (النُّقْصانُ وَالْتَّمَامُ فِي الدِّرْسِ النَّحْوِيِّ الْحَدِيثِ) مبriزاً بعض الدراسات التي تناولت هذه الثنائية بالدراسة والعنایة، وذلك في مطلبين:

المطلب الأوّل: النُّقْصانُ وَالْتَّمَامُ فِي الدراساتِ غَيْرِ الْلُّسَانِيَّةِ.

المطلب الثاني: النُّقْصانُ وَالْتَّمَامُ فِي الدراساتِ الْلُّسَانِيَّةِ.

وختام كلّ مطلب خلاصة لأبرز ما ورد فيه، وللمبحث خاتمة تحدّد نتائجه، وللفصل خاتمة تُحُوصُل نتائجه وتبّرّزها.



المبحث الأول

النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ عِنْدَ النُّحُوكِ الْقَدَامِيِّ

يتناول هذا المبحث النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ عِنْدَ النُّحُوكِ الْقَدَامِيِّ، ويهدف إلى إبراز استخداماتهم لهذه الثنائية، وأهم المعايير التي ذكروها لتحقيق التَّمَامُ في الكلام، وأهم مظاهر نقصانه من خلال مطلبين:

أَمَّا الْمَطْلُوبُ الْأَوَّلُ فَيَحَاوِلُ تَجْلِيَّةً إِشَارَاتِ النُّحُوكِ وَآرَائِهِمْ فِي قَضِيَّةِ نَقْصَانِ الْكَلْمَةِ الْمُفَرْدَةِ وَتَمَامِهَا، فَيَبْيَّنُ مَا نَقْصُهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ، وَمَا يَلْزَمُ لِتَمَامِهَا، وَمَظَاهِرُ نَقْصَانِ الْأَفْعَالِ وَأَسْبَابُهَا، وَأَسْبَابُ نَقْصَانِ الْحُرُوفِ الْالَّازِمَةِ لَهَا. وَأَمَّا الْمَطْلُوبُ الْثَّانِي فَإِنَّهُ يَرْكِزُ عَلَى النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ فِي تَرَكِيبِ الْجَمْلِ الْمُخْتَلِفَةِ وَمَعَائِيرِهِمَا.



المطلب الأول

النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ فِي الْكَلْمَةِ الْمُفَرْدَةِ

سيتناول هذا المطلب تمام أقسام الكلمة المفردة ونقصانها، فيبدأ بالاسم أولاً، ويدرك أبرز معايير تمامه الدلالية، وعلامات تمامه التي تبيّن اكتماله اسمًا، وعدم احتياجه لما يُتَمُّ معناه، وبعد ذلك الأسماء الناقصة المفتقرة لما يُتَمُّ معناها.

ويبدأ الحديث عن الأسماء بقضية (نقصان الأسماء) وورودها في كتب النحو، ثم التعریج على التمام الدلالي للمعارف، وأهم معاييرها التي بها تكون صالحة للتراكيب المختلفة، ثم ذكر مجموعة من الأسماء التي تَرِد تامةً حيناً وناقصةً أخرى، ثم ذكر مجموعة أخرى لا تَرِد إلا ناقصةً دلائلاً وتركيبياً، وختام الحديث عن الأسماء بتقسيمها إلى ناقصة وтامة بناءً على قوّة تمكنها في باب الأسمية.

ويُشَيَّيِّ المطلب بالكلام عن الفعل؛ لأنَّه يأتي بعد الاسم في التمام، وللنُّقْصَانُ فيه مظاهر تبيّنها مقتضياته، وأول ما يذكر فيه أبرز معايير تمامه التي بدوها يكون ناقصاً دلائلاً غير صالح تركيبياً، ثم الكلام عن تمام مضارعة الأفعال للأسماء ونقصها، وقوّة الأفعال وضعفها.

ويشَّلُ المطلب بالكلام عن الحرف ونقصانه الذي لا ينفكُ عنه أبداً، ويُبرِز مظاهر نقصانه، وأنَّه لا يَتَمُّ به كلام، ولا يذكر إلا مع تام الكلام، وسيذكر الباحث أنَّ بعض النحو قد استخدم ثنائية النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ للتَّمَيِّزُ بين حروف الجرّ، فقسموها إلى تامٌ وناقصٌ، ويختتم الحديث في هذا المطلب عن الحرف النائب عن الفعل في بعض أحواله، وهل يُعَدُ بذلك عمدة؟

ويختتم المطلب بخلاصة لأبرز ما ورد فيه.

أولاً: الاسم.

الاسم أئمّ أقسام الكلام دلالياً وتركيبياً؛ لأنّه يستغني بنفسه عن قسيميّه؛ ولأنّما يفتقران إليه، فهو يُسند ويُسند إليه، ويخبر به وعنّه، ولا يختلف كلام دونه، فلا يختلف فعل وحرف بجملة ما لم يصحبها اسم^(١)، والأصل في الأسماء التّمام، والنّقصان عارض عليها، ولتمامها معايير يجب أن تتوفر فيها، ومظاهر تمام اختصت بها عن الأفعال والمحروف، ولأهمية تلك المعايير والمظاهر الدلاليّة التي يجب توفرها لتمام الأسماء يذكرها الباحث تحت العنوان الآتي مختصرة:

المعايير الدلاليّة لتمام الأسماء:

أولاً: أن يدلّ الاسم على معنى في نفسه مجرداً عن الاقتران بزمان^(٢)، ويستثنى من هذا ما كانت دلالته على الزمان من حقيقة معناه، كالغبوق والصّبوج؛ لأنّ دلالتهما الزمانية غير محصلة^(٣).

ثانياً: أن يكون المعنى المدلول عليه معنى صحيحاً^(٤)، ميّزاً له عن غيره من المسميات^(٥)، وألا يدلّ جزءه على معناه أو شيء منه^(٦).

ثالثاً: أن يستقلّ بالمفهوميّة فلا يفتقر لما يُتّمُّ معناه، هذه سمة عامّة للأسماء، ومنها ما يفتقر لما يُتّمُّ معناها كـ(الأسماء الموصولة)، وافتقارها لما يُتّمُّ معناها يختلف عن افتقار

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية، شمس الدين أحمد بن الحسين الأربلي الموصلي المعروف بابن الجاز، ت: ٥٦٣٩هـ، تحقيق: عبد الله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م. ص ٤٣/١.

(٢) ينظر: المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الرمخشري، ت: ٥٣٨هـ، الطبعة: الثانية، دار الجليل بيروت لبنان. ص ٦.

(٣) ينظر: التخمير، صدر الأفضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت: ٦١٧هـ، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٠م. ص ١٥٨/١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيراني، الحسن بن عبد الله بن المربّان، ت: ٣٨٦هـ، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م، دار الكتب العلمية، بيروت. ص ١٤/١.

(٥) ينظر: الموقفي في النحو، أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، ت: ٢٩٩هـ، تحقيق: عبد الحسين الفتلى وهشام شلاش، نشر في مجلة المورد ببغداد العدد الثاني ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م. ص ١٠٦.

(٦) ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت: ٣٣٧هـ، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة: الثالثة، دار النفائس بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. ص ٤٩.

الحروف؛ لأن دلالة الاسم على معناه الإفرادي قائمة بنفسه، أمّا الحرف فدلالته قائمة بغيره، فلا يستقل بالمفهوميّة؛ لأن معناه الإفرادي يلزم لفهمه ذكر متعلق به يدل عليه، فنحو: (من وإلى) لا يتبيّن معناهما إلا بتعلقهما، أمّا الأسماء نحو: (الابتداء والانتهاء) ففهم معناهما غير مشروط بتعلق، وأمّا نحو: (ذو، وألو، وقاب، وكل، وفوق، وغيرها) فإنّها وإن كانت مفتقرة في استعمالها لما يُتّم معناها إلا أن دلالتها على معناها الإفرادي غير مشروطة بما تضاف إليه، فهي مستقلة بمعناها، ف (ذو) بمعنى: صاحب، التزم ذكر المضاف إليه معها ليتوصل بها إلى وصف أسماء الأجناس، ومعنى (فوق) مكان له علُو على كلّ ما تضاف إليه^(١).

رابعاً: أن يلزم صيغة واحدة لمعانٍ مختلفة، ولذلك احتج إلى إعرابه لبيان تلك المعاني المختلفة، فما أحسن زيد، (نفي)، وما أحسن زيدا؟ (استفهام)، وما أحسن زيداً! (تعجب)، لذلك كان الإعراب أصلًا في الأسماء فرعًا في الأفعال، والبناء أصلًا في الحروف والأفعال؛ لدلالة الفعل على المعاني المختلفة بصيغ مختلفة، وفرعًا في الأسماء لمشابحتها للحروف^(٢).

خامسًا: يجب أن يكون صالحًا بدلاته لتركيب الجمل المختلفة، فيكون منه المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول، أو يكون واقعًا في حيز الفاعل والمفعول به^(٣)، والأصل فيه أن يكون قابلاً لأن يكون مسندًا ومسندًا إليه، وأن يختلف الكلام منه وحده، نحو: زيد ذاهب، ولكنه لا يختلف من كل اسمين مطلقاً، فلا يختلف من أسماء الأفعال وحدها، ولا من أسماء الاستفهام، ولا من أسماء الشرط^(٤)، ويجب أن يكون صالحًا لأن يخبر عنه، وأن يكون

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني المعروف بابن الحاجب النحوي، ت: ٦٤٦، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، الطبعة: الأولى، دار سعد الدين، دمشق ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م. ص ١٣.

(٢) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١٢٢-١٢٠/١.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٤٨.

(٤) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١٢٠/١.

حبراً^(١)، ومنها ما لا يصح أن يكون حبراً، كـ(كيف، وأين، وأيان، ومتى)^(٢).

سادساً: أن تكون دلالته على معناه الذي وضع له في التراكيب المختلفة هي نفس الدلالة التي يدل عليها إذا كان مفرداً^(٣).

علامات تمام الاسم:

الاسم تامٌ بنفسه قائم بمعناه، غير محتاج لما يكمل معناه، والأصل فيه أن يكون على حالة تمنع إضافته معها، ولهذا التمام عدة علامات، منها:

الأولى: التنوين، الذي يلحق الاسم مشعراً بتمامه، وفاصلاً له عمّا بعده^(٤)، ويفيده الدلالة على ما هو أصل في نفسه باقٍ على أصلاته، فإن عرضه شبه الفعل أو الحرف لم ينون^(٥)، وقد يُحذف التنوين في موضع مختلفة معروفة، وإن وقع التنوين قبل تمام الاسم ثبت ولم يُحذف؛ لحاجة الاسم لما يُتّمّ معناه، فيكون كالحرف من الاسم نحو: لا خيراً منه لك، ولا حسناً وجهاً لك، فما بعد (خيراً) و(حسناً) من تمام الاسم باعتباره جزءاً منه، فلم يَحْسِن حذف التنوين مع وقوعه بعد النفي؛ لأنَّ الحذف لا يكون إلا في آخر الاسم^(٦).

الثانية: نون جمع المذكر السالم، ونون الملحق به في نحو: عشرين، وما يقابلها من تنوين في جمع المؤنث السالم كلُّها علامات دالة على تمام الاسم، ومثل نون جمع المذكر السالم في دلالتها على تمام الاسم نون التثنية، كما في نحو: منوان سمنا، ولذلك حُذِفَتا عند الإضافة.

(١) ينظر: الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: كاظم بحر المرجان الطبعة: الثانية، علم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م. ص ٧٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٤٩.

(٣) ينظر: البغداديات، أبو علي النحوي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد. ص ٢١١.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترابادي، ت: ٦٨٦هـ، تحقيق: يوسف حسن عمر، الطبعة: الثانية، جامعة قازينوس، بنغازى، ١٩٩٦م. ص ١٨٠/١.

(٥) ينظر: التوطئة، أبو علي الشلوبين ت: ٦٤٥هـ، تحقيق: يوسف المطوع، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ. ص ١١٨.

(٦) ينظر: الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قبير، ت: ١٨٠هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ، مكتبة الحانقى القاهرة. ص ٢٨٧/٢.

الثالثة: الإضافة، فلا يتم الاسم المضاف إلا بذكر المضاف إليه، كما في نحو: مثلها. وتمام الاسم بهذه العلامات الثلاث كتمام الفعل بالفاعل الذي يكون معه كلاماً تاماً، وهذه الأشياء التي تم بها الاسم إنما قام مقام الفاعل الذي به يتم الكلام؛ لكونها في آخر الاسم كما كانت منزلة الفاعل عقب الفعل^(١).

الرابعة: لام التعريف، ولذلك لا يجوز أن يضاف الاسم معها؛ مما يدل على تمامه وعدم افتقاره، ويجوز وجود لام التعريف في المضاف إن وجدت أيضاً في المضاف إليه، كما في نحو: الحسن الوجه^(٢).

الخامسة: ضمير الفصل، الذي يدخل بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر كـ(المبتدأ وخبره)، لبيان أنَّ الاسم الأول قد تمَّ، وأنَّ ما بعده خبر عنه وليس صفة له، "وقال الخليل وسيبوه": سُيّي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عمَّا بعده، بدلاته على أنَّه ليس من تمامه بل هو خبره^(٣)، نحو: زيد هو القائم.

نقصان الأسماء:

الأصل في الأسماء التَّمَامُ - كما سبق -، ولكن من الأسماء ما يكون ناقصاً محتاجاً إلى متممٍ يُتمُّ معناه ويُكمل به اسمًا، وهذه القضية وبيانها شائعة عند الكثير من النحاة، وقد نصُوا على أسماء مختلفة، ووسموها بالنقص وعدم التَّمَام، أو عدم اكتمالها اسمًا، فمن ذلك قول سيبوه في بيانه للأسماء التي لا تُصَرَّ: "وكذلك (من وما وأيهم)، إنما هن بمنزلة (أين) لا تُمْكِنُ تَمْكُنُ الأسماء التَّامة، نحو: زيد ورجل"^(٤)، وبَوْبُ في كتابه فقال: "هذا باب (أي) مضافاً إلى ما لا يكمل اسمًا إلا بصلة"^(٥)، يقصد بها الأسماء الموصولة، وقال عن (من وما): "وليس لهما بغير حشوٍ ولا وصف معنى"^(٦)، واستخدم وسيبوه مصطلح اكتمال الأسماء أو

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٥٨/٢، ٥٩، ٢٠٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٠٩/٢، ٢٢٧.

(٣) المصدر السابق ٤٥٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٧٩/٣.

(٥) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٦) المصدر السابق ١٠٦/٢.

تمامها في مواضع متفرقة من كتابه^(١)، وقال السيرافي في شرحه لها: "والأسماء الناقصة: المحتاجة إلى الصّلات؛ لأنَّ الأسماء في أصل موضوعها للدلالة على المسميات والتمييز بين بعضها وبعض، فإذا صار بعض الأسماء إلى حدٍ لا يدلُّ بنفسه على معناه، واحتاج ما يوضحه، ويكشف فحواه، حلَّ بما بعده من تمامه محلَّ الاسم الواحد، وصار هو بنفسه كبعضه، وبعض الاسم يبني"^(٢)، وأعملَ الفراء اسم الإشارة (هذا) عمل (كان) إذا دخل على واحد لا نظير له، ومثلّ بـ: هذه الشمس ضياءً للعباد^(٣)، وسمَّي الزجاجي الأسماء الموصولة بالأسماء الناقص^(٤)، وحدَ الرماني الاسم الناقص، فقال: "هو الذي لا يقوم بنفسه في البيان، نحو: (الذي، ومن، وما)"، وقابلة بالتمام "الذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه، نحو: (رجل، وفرس، وزيد، وعمرو)"^(٥)، وقال ابن السراج عن (ما) التعجبية: إِنَّمَا اسْمٌ تَامٌ غَيْر موصولة^(٦)، وذكر ابن هشام من أوجه (ما) إِنَّمَا تكون: معرفة تامة، نحو: ﴿فِيْعَمَاهِ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ومعرفة ناقصة، وهي الموصولة نحو: ﴿مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ الْهُوَ وَمِنَ الْبَرَّةِ﴾ [الجمعة: ١١]، ونكرة تامة، نحو: نِعْمَ ما صنعت، ونكرة موصوفة، نحو: مررت بما معجب

(١) ينظر: المصدر السابق ٣٩٨/٢، ٤٠٥، ٦٩/٣، ٧١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٠/١، وينظر: شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، ت: ٦٤٣هـ، تحقيق: إميل يعقوب، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ. ص ١٢١، ١٢٠/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت: ٢٠٧هـ، تحقيق: محمد النجار وأحمد نجاتي، الطبعة: الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. ص ١٢/١، ١٣، ١٢/١.

(٤) ينظر: الحمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠)، تحقيق: على توفيق الحمد، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ٤٠٤هـ - ١٩٨٣م. ص ١١.

(٥) رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي، ت: ٣٨٤هـ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر، عمان. ص ٨٣.

(٦) ينظر: الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت: ٣١٦هـ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة: الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. ص ٩٩/١.

لك^(١)، ونعت الكوفيون الصفة بالناقصة وبالنّامة، قال ابن السّراج: "إذا كان الظرف غير محلٌ للأسماء سمّاه الكوفيون صفة ناقصة، وسمّاه البصريون لغواً، مثل: فيك عبد الله راغب؛ لأنَّ الظرف لا يكون مَحلاً ولا يَتَمَمُ الكلام به، وقد أجاز الكوفيون: فيك راغبًا عبد الله، وشبهها الفراء بالصّفة التّامة لتقدُّم (راغب) على (عبد الله)"^(٢).

وما سبق من كلام التّحاة يتَّضح أنَّ قضيَّة نقصان بعض الأسماء وحاجتها لما يُتَمَّمُ دلالتها بيَّنة وظاهرة في كتب النّحاة، يتَّضح من خلالها أنَّ من الأسماء ما لا يُفهَم معناه بمجرد لفظه، ولا تَتَمَّمُ دلالته، بل يكون ناقصاً في دلالته، مبهمًا في معناه، حتى يأتي ما يُكمله اسمًا؛ إمَّا بلفظ ظاهر كـ(الصلة) أو (الصّفة اللازمَة) أو (الإضافة)^(٣)، وإمَّا أن تفسره (المشاهدة)، أو (عهد المخاطب)، أو (أمر محسوس)، أو غير ذلك، مما سيتبَّئَنُ من خلال ما يأتي من متممَات دلاليَّة للأسماء بأنواعها المختلفة.

التمام الدلالي للمعارف:

كلُّ المعارف أسماء نكرات، والتعريف حادث عليها، ولا يَتَمَمُ الاسم فيها معرفة إلا باشتماله على أمرين:

الأول: كونه اسمًا.

الثاني: التعريف الحادث عليه.

فأصل الأسماء التّنكير، والتعريف حادثٌ عليها؛ ولا تجده معرفة إلا وأصلها النكرة غير اسم الله تعالى، فلا نظير له سبحانه^(٤).

(١) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام الأنباري، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: علي فودة نيل، الطبعة: الأولى، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. ص ٩٧-٩٩.

(٢) الأصول في النحو ٢٠٥/١

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: عبد الرحمن السيد محمد بدوي المختون، الطبعة: الأولى، هجر للطباعة والنشر الجيزة مصر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. ص ٣٣٩/٣

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٧/٣

وسيتبين في عرض المعرف الآتي بعض ما ذكره النحاة من حاجتها لما يتّم تعريف كل منها:

الضمير:

لا يكون الضمير معرفة إلا إذا علِم السامع على مَنْ يعود^(١)، فهو اسم ناقص دلاليًّا مفتقر إلى ما يُتّم دلالته على مسماه، والأصل أن تتمّ المشاهدة وتزيل إبهامه، نحو: أنا فعلتُ، أو أن يتقدّم مذكور لفظاً أو معنًّا يعود عليه، نحو: ضرب زيد غلامه، أو تأتي نكرة بعده تفسّره؛ إمّا بمفرد نحو: نعم رجلاً، وإمّا بجملة وهو ضمير الشأن كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَللَّهُ أَكُدُّ﴾ [الإخلاص: ١].

ومن مسائل النّقص والّتمام الدّلالي في الضمير نقص التعريف أو تمامه، فليست الضمائر على درجة واحدة من التعريف، فأعرّفها ضمير المتكلّم؛ لأنّه لا يمكن أن يشاركه غيره فيقع ليس، وبعده يأتي ضمير المخاطب؛ لأنّه قد يوجد بحضور الكلام أكثر من شخص فيحدث ليس يحتاج معه لبيان، ثم ضمير الغائب وهو أقلّها تعريفاً؛ لأنّه قد يُكّيّ به عن النكرة كما يُكّيّ به عن المعرفة؛ ولذلك جعله بعضهم نكرة؛ لأنّ كنایة النكرة نكرة مثلها^(٢)، ويشترط في الضمير الغائب ليكون معرفة تامّ التعريف أن يتقدّمه مفسّر بيته، فإن ذكرته ولم يتقدّمه مفسّره أصبح مبهماً محتاجاً إلى ما يفسّره، ويرى الرّضيُّ أنّه بذلك يكون نكرة، وعند غيره من النّحاة معرفة ناقص التعريف عن الضمير الذي تقدّمه مفسّره، وإنّ حَكْمَ النّحَاة ببقاء تعريفه لجبران نصّه بذكر مفسّره بعده، وهذا النّقص مؤثر في بعض أحكامه، كجواز دخول (رُبَّ) عليه نحو: رُبَّه رجلاً^(٣)، وكذلك عند توالي الضمائر، فإنّ للأتم تعريفاً أولويّة الاتصال بعامله، ويجوز اتصال الضمير الأنّقص تعريفاً بالضمير الأتم منه تعريفاً، وأمّا المستويان في التعريف فالأشهر الانفصال حتى لا يتّصل بما هو مثله، ويصير من تتمّته^(٤).

(١) ينظر: المصدر السابق ٣٤٨/٣، ٣٤٩.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٣٥١/٣.

(٣) ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٤٠٦/٢.

(٤) ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٤٤٢-٤٣٨/٢.

العلم:

ك (زيد)، أصبح معرفة بإطلاقه على واحد بعينه لا يشاركه فيه غيره^(١)، ول تمام دلالة العَلَم على مسماه اشترط أن تتضمن دلالته الإشارة إليه على وجه الإفراد والاستبداد، فلا يحتاج إلى معرف آخر ك (الألف واللام والإضافة)، ولا يلزمه عند إطلاقه أن يكون موجوداً في الخارج، فيشار إليه، أو مذكوراً سابقاً يبين مقصوده^(٢)، ولا يختلف التعبير عنه بحضوره ولا غيابه^(٣)، ويستثنى من ذلك إذا ثُبِّيَ العَلَم؛ فإنَّه يصبح نكرةً يحتاج إلى معرف، ك (الألف واللام والإضافة)؛ لأنَّه كان معرفة بدلاته على واحد بعينه، فإذا شاركه غيره احتاج إلى إزالة هذا الاشتراك فيه، فإذا ثبَّتَ العَلَم (زيداً) فقلت: (زيدان)، فقد تنكَّرَ، فإذا أدخلت (الألف واللام) عليه أصبح معرفة، فتقول: الزيدان، وقد كان لا يحسُّن دخولها على (زيد) قبل الثنية؛ لأنَّه معرفة^(٤).

الأسماء الموصولة:

سمَّاها بعض التُّحَاةُ أسماء ناقصة، أو الأسماء النواقص^(٥)، ولا تكون أسماء تامة الدلالة إلا إذا جئت بعدها بكلام تامٌّ تصلها به فتصير به اسمًا تامًا^(٦)، فالموصول ناقص الدلالة، ولا يسمى موصولاً إلا بصلته؛ لأنَّه جزء اسم، ولا يُحْكَمُ على الاسم الموصول بالتعريف إلا بعد تمام صلته^(٧).

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٨/٣.

(٢) ينظر: التخمير ١٦٢/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: عبد المنعم هريري، الطبعة: الأولى، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢هـ - ١٤٠٢م. ٢٤٦/١.

(٤) ينظر: التبصرة والتنكير، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمرى، ت: (القرن الرابع)، تحقيق: فتحي أحمد، الطبعة: الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢هـ - ١٤٠٢م. ص ٩٧/١.

(٥) ينظر: تلقيين المتعلم من النحو، عبد الله بن محمد بن مسلم بن قتيبة، ت: ٢٧٦هـ، تحقيق: محمد سلامه الله محمد هداية الله، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى إشراف يوسف بن عدد الرحمن الضبع، ٦١٤٠هـ - ١٩٨٦م. ص ١٨٦، ١٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨٨/٢، ٣٨٨/٢، ١٢٠/٣.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٧١/٢، ٣٨٨.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٨٨/٢، وشرح الكافية الشافية، ص ٢٢٣/١.

اسم الإشارة:

أسماء الإشارة أسماء مبهمة ناقصة الدلالة؛ لا يتم معناها، ولا تكون معرفة إلا بوجود ما يدل على المشار إليه من قرينة حالية، أو مشاهدة بحاسة البصر^(١).

المعرف بالألف واللام:

ك (الرجل والفرس) لا يكون معرفة إلا إذا كان معهوداً بين المخاطبين^(٢).

المضاف:

المضاف يتعرف بما يضاف إليه، ويتنزل منه منزلة التنوين من الاسم، ويكون معه في حكم اسم واحد لا تتم دلالته إلا به^(٣)، وقام تعريف المضاف كتمام تعريف ما أضيف إليه عند سيبويه، ويرى المبرد أنه أنقض منه^(٤).

ومن الأسماء أسماء تلزم الإضافة دائماً، فهي ناقصة الدلالة حتى تضاف لغيرها فتتم دلالتها، فمنها ما لا يتم إلا بإضافته إلى مفرد نحو: (فوق، وتحت، وغير، وقاب، وكل، وكلا)^(٥)، ومنها ما لا يتم إلا بإضافته إلى جملة، وهي: (إذ، وإذا) فقد بُنيا لشبههما بالمواضولات في كونهما بمنزلة بعض الاسم؛ لحاجتهما لما يزيد إبهامهما، ويميز مسمياتهما؛ ولا يزول إبهامهما إلا بجملة تكشف معناهما، وتوضح دلالتهما؛ لذلك صارتتا بمنزلة بعض الاسم، وشابهتا الأسماء الناقصة الحاجة إلى الصّلات؛ فحلّتا مع ما بعدهما محلَّ الاسم الواحد، وصارتا بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم لا يوضع للدلالة على المعنى^(٦)، ومثلهما (حيث) فهو من الأسماء الملازمة للإضافة؛ لأنَّه ناقص في دلالته ملائم لإضافته إلى جملة تُتم معناه، " فهو ك (الذي) في أنه ناقص لا يجوز إلا بالجملة المنبأ عنه"^(٧).

(١) ينظر: شرح المفصل لابن عييش ٣٤٨/٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٣٤٩، ٣٤٨/٣.

(٣) ينظر: المفصل ١٩٧.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٣١٣.

(٥) ينظر: المفصل ٨٦، ٨٧.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن عييش ٣/١٢٠، ١٢١.

(٧) شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني، ت: ٢٨٤هـ، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ. ص ١١٨/١.

وبعد ذكر المعارف، ومظاهر نقصها، وما يلزم لتمامها، يُذكر فيما يأتي طائفة من الأسماء ترددت بين التّمام والنُّقْصَان بحسب سياقاتها وأنواعها المختلفة.

أَسْمَاءُ وَرَدَتْ نَاقِصَةً وَتَامَّةً:

من الأسماء أسماء تردد بين التّمام والنُّقْصَان بحسب أحوالها المختلفة، فقد تَرَدْ تامّة في حال وقد تَرَدْ ناقصَة في أخرى؛ لافتقارها لما يُتَمَّ معناها، ومنها:

أَيْ:

من الأدوات التي نصَّ النُّحَاة على ترددتها بين النُّقْصَان والتّمام (أَيْ) الموصولة، فلا تكمل اسمًا إلا بصلتها، نحو: "أَيْهَا تشاء لَكَ، فَ(تشاء) صَلَةٌ لِّ(أَيْهَا) حَتَّى كَمْلَةٌ" (١)، وأَمَّا (أَيْ) الاستفهاميَّة والشرطَيَّة فتامَّة لا تحتاج إلى صلة (٢).

مَنْ:

(من) الموصولة لا تكمل اسمًا إلا بصلتها، قال سيبويه: "هذا باب (أَيْ) مضافًا إلى ما لا يكمل اسمًا إلا بصلة، فمن ذلك قولك: اضرِبْ أَيَّ من رأيْتْ أَفْضَلْ، فـ (من) كَمْلَةٌ" (٣)، بـ (رأيْتْ)، فصار منزلة القوم، فكأنك قلت: أَيَّ الْقَوْمُ أَفْضَلُ، وَأَيْهُمْ أَفْضَلُ" (٤). وبحيَّه تامَّة عند أبي علي الفارسي، الذي أجاز كونها غير موصوفة (٥).

مَا:

وُصِّفَتْ (ما) بِأَنَّهَا نَكْرَة، وَبِأَنَّهَا تامَّة، نحو: بِمَا مَعْجَبْ لَكَ، وَنِعِمَّا (٦)، وظاهر كلام سيبويه أَنَّ (ما) في (نِعِمَّا وَبِئْسَمَا) فاعل، وأَنَّهَا اسم تامٌ معرفة، ومثلها قول العرب: إِنِّي مَا أَنْ أَصْنَعُ، أَيْ: مِنَ الْأَمْرِ أَنْ أَصْنَعُ، فـ (ما) وَحْدَهَا اسْمٌ (٧)، "وَنَدَرَ تَامَهَا مَعْرِفَةٌ هُنَّا" (٨)، كما

(١) الكتاب ٣٩٨/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٦، ٤٢٧.

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٥٤.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي، ت: ٦٠٩هـ، تحقيق: سلوى عرب، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ. ص ١٠٥٩/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٧٣/١.

(٧) في باب نعم وبئس.

نُدُر تمامها نكراً في باب التعجب، قال ابن خروف: وتكون (ما) تامة معرفة بغير صلة، نحو: دقته دقاً نعماً^(١)، وحكي الفراء عن الكسائي أنَّ العرب جعلت (ما) بمنزلة (الرجل) في (نعم الرجل) حرفاً تاماً، ثم أضمرها (ما)، وتقديره: بئسماً ما صنعت، ولم يوافقه الفراء، وجعلها بمنزلة (ذا) من (حَبَّذا)^(٢).

الظُّروف:

قُسِّمَتْ الظُّروف إلى قسمين: تامٌ وناقص، فالتأمُّ: هو ما يستغني به الكلام، ويحسن السكوت عليه في الخبر، نحو: زيد عندك، والنَّاقص: هو الذي لا يستغني به الكلام، ولا يحسن السكوت عليه، نحو: زيد اليوم، فلا بدَّ للكلام من خبر يُتَمَّ معناه^(٣).
ويتبين أثر هذا التفريق بين التَّامُ والنَّاقص في تركيب الجملة، فإذا ذكرتَ بعدهما خبراً حاز في التَّامِ نصب الخبر على الحال، كقولك: زيد خلفك سائراً، وإنْ كان ناقصاً غير تامٍ لم يجز نصب الخبر، كقولك: زيد اليوم قادم^(٤).

اسم المفعول:

قُسِّمَ اسم المفعول إلى قسمين: اسم مفعول تامٌ، واسم مفعول ناقصٍ، فمن الفعل المتعدي بنفسه يصاغ اسم المفعول التَّامُ، نحو: صدقته فهو مصدقٌ، وحبيته فهو محبوبٌ، وأمَّا الموصغ من الفعل اللازم المتعدي بحرف الجرِّ فهو النَّاقص المفتقر لما يكمله، وهو الجار والمجرور، نحو: ذهلت عنه، تقول فيه: مذهول عنه، فالتأمُّ: ما استغني عن حرف الجرِّ،

(١) شرح الكافية الشافية ١١١١/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن، أبو الحسن الجاشعي بالولاء، البلحي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، ت: ٢١٥هـ.
تحقيق: هدى محمود قراعة، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الحاخامي، القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م. ص ٥٧.

(٣) ينظر: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت: ٧٤٥هـ، تحقّق: حسن هنداوي،
الطبعة: الأولى، دار القلم دمشق، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م. ص ٢٦٨/٥.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ٣١٤/١، ٣١٥.

والنّاقص: ما افتقر إلى حرف الجرّ، وهذا أحد الفروق التي يميّز بها المتعدّي من اللازم^(١).

أسماء تلازم النّقْص:

من الأسماء أسماء تلازم النّقْص في دلالتها وفي تركيبها؛ فلا تكتمل دلالتها إلا بمتّمٍ لها، ولا يصحُّ تركيبها إلا بكلام يحققُ لها دلالتها، ويكمّل وظيفتها، ومن ذلك:

أسماء الشرط:

لا يكتمل أسلوب الشرط إلا بـ(الشرط وجوابه وأداته)، وقد جعل سيبويه أسماء الشرط بمنزلة (الذي) في افتقارها لما يكملها اسمًا، فقال: "هذا باب الأسماء التي يجازى بها و تكون بمنزلة (الذي)، وتلك الأسماء (من، وما، وأيهم)، فإذا جعلتها بمنزلة (الذي) قلت: ما تقول أقول، فيصير تقول صلة لـ(ما) حتى تكمل اسمًا، فكأنّك قلت: الذي تقول أقول، وكذلك: من يأْتِيَ آتِيهِ، وَأَيَّهَا تشاءَ أَعْطِيهِ" ^(٢).

الشبيه بالمضاد:

الشبيه بالمضاد في باب النّداء هو ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه، نحو: يا خيرًا من زيد، فـ(من زيد) من تمام معنى (خيرًا)^(٣)، ول حاجته لما ينتمي معناه سماه الصيمرى بالموصول، قال: "الموصول: كل اسم لا يتّمُّ بنفسه، ويحتاج إلى تمام، كقولك: يا خيرًا من زيد، ويا حسناً وجهه، ويا كريماً أبوه؛ لأنّك لم تُرِدْ أن تنادي (خيرًا وحسناً) على الإطلاق، فكان ما بعدهما من تمامهما، قال الله تعالى: ﴿يَحْسِرَةً عَلَى الْعَبَادِ﴾ [يس: ٣٠]^(٤)، وإنما لزمه التّنّوين لأنّه وقع وسط الاسم، فما بعد التّنّوين من تمام الاسم، فصار التّنّوين بمنزلة حرفٍ قبل آخر الاسم^(٥).

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٤٩/٢، وشرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة: الأولى، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. ص ٦٣٠، ٦٢٩/١.

(٢) الكتاب ٦٩/٣.

(٣) ينظر: التّنّمير ٣٢٦/١.

(٤) التّبصّرة والتذكرة ٣٣٩/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٢٩/٢.

المصدر:

مشاهدة المصدر للفعل ناقصة لفظاً ومعنّي؛ أمّا اللفظ ففي الوزن، وأمّا نقصان المعنى فلأنّه لا يقع موقع الفعل، كما يقع اسم الفاعل واسم المفعول، بل يحتاج إلى ضميم له، فقدرت (أن) معه؛ لذلك لم يلزمه عمل الفعل، ولا يلزمه مسند إليه بعده، ولا يجوز الإضمار فيه^(١).

تقسيم الاسم إلى تام وناقص بحسب حركات الإعراب:

من السياقات التي استخدم فيها النحوة ثنائية التمام والنقطان تقسيم الاسم المتمكن، فقسموه إلى "تام التمكّن": وهو ما استوفى حركات الإعراب والتنوين، وناقص التمكّن: وهو ما استوفى حركتين من غير تنوين^(٢)، فالاسم الأمكن هو الأتمُّ تمكّناً في باب الاسمية؛ لأنّه لم يعرضه شبه الحرف فيبني، ولا شبه الفعل فينقض تمكّنه بامتناع بعض حركات الإعراب عنه، وهو الممنوع من الصرف^(٣).

هذا ما تيسّر ذكره في القسم الأول من أقسام الكلمة (الأسماء)، ويليه القسم الثاني منها، وهو الأفعال.

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٠٥/٣.

(٢) النهاية في شرح الكافية ١٣٣/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٦٥/١.

ثانيًا: الفعل.

تبرز قضيّة التّمام والنّقصان في الأفعال بروزًا جعلها كالخاصّة بها، وذلك لشهرة تقسيمها إلى أفعال تامة وأفعال ناقصة؛ مما جعل النّحاة يفردون للأفعال النّاقصة بابًا خاصًا بها، وفيما يأتي سيتبين شيء من مظاهر ومعايير النّقصان والتّمام الدّلالي للفعل عمومًا.

ففي تعريف النّحاة للفعل قالوا: إنّه ما دلّ على حدثٍ مقتربٍ بزمانٍ ماضٍ، أو حاضرٍ، أو مستقبلٍ، فمن تعريفه يتبيّن أنّ الكلمة لا تكون فعلًا حتى تتمّ دلالتها على معنيين: حدثٌ تُخبر به، وزمانٌ تدلّ عليه، نحو: قام، ويقوم^(١)، والفعل يدلّ على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته، فلكلّ زمانٍ صيغة تدلّ عليه، مع ثبات دلالته على الحدث؛ لوجود حروفه الأصلية، ولا تنفكُ الدّلالتان عن بعضهما؛ لأنّ دلالته عليهما ليست دلالة اشتراكية يمكن أن تنفكُ عن أحدهما، ولكنّها دلالة مطابقة لا تستغني عن أحدهما، كما أنّ دلالته على أحدهما دلالة تضمين، لا تتغيّر في الحدث بتغيّر صيغته، غير أنّ زمانه يتغيّر بتغيّرها^(٢). وثمة مسائل في تمام دلالة الفعل ونقاصها، ذكرها النّحاة، وتبهوا عليها، يجدر ذكرها هنا.

المعايير الدّلالية لتمام الفعل:

لتمام دلالة الفعل على الحدث والزمان، ولصحة وقوعه في الكلام، معايير يجب أن تتوافر فيه، لا تصحُّ دلالته بذوقها، ولا يصلح تركيبه ما لم يتّصف بها، وهي:

أولاً: أن تكون دلالته على الحدث صحيحةً قائمةً بنفسها^(٣)، وأن تكون دلالته على كلّ زمان بصيغته الخاصّة به، وقد يدلّ بصيغته على زمان غير زمانها الذي وُضعت له، لعارضٍ يعرض لها، نحو: إنْ قمتَ قمْتُ، وإنْ تقمْ أقمْ^(٤).

ثانيًا: أنَّ كلَّ فعل تامٌ يقتضي في دلالته فاعلًا لا ينفكُ عنه أبدًا، ولا يتصوّر فعل

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٥٢، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٢٥٤.

(٢) ينظر: النهاية في شرح الكفاية، ٤٣٥/٢، ٤٣٦.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيراقي ١/١٤.

(٤) ينظر: التوطئة، ١١٤.

بغير فاعل، ولا معنى للفعل بدونه^(١)، ولأنه يحتاج إليه أصلًا اتصل به الضمير المرفوع، وجعل كالجزء منه^(٢).

وقد يتضمن تمام دلالة الفعل ذكر فاعلين، إذا كان من الأفعال التفاعلية ك (تشارك وتقابل) وغيرها، نحو: تشارك زيد وعمرو^(٣)، وذكر الفاعلين ليس على سبيل التعدد، وإنما بعطف أحدهما على الآخر؛ لأن "الفاعل واحد ليس إلا"^(٤).

وقد يتضمن تمام دلالة الفعل تعدد الفاعل للمفعول ليتم به معناه، فلا يستغني بفاعله، ولا تتم دلالته إلا بذكر مفعوله^(٥)، وقد يلزم لتمام دلالته ذكر اسم وخبر، كما في الأفعال الناقصة، وقد يحتاج في دلالته كذلك إلى ذكر مصدره لتأكيده، أو زيادة بيانه، ولأنه لا ينفك عن زمن، فهو يتضمن بدلاته الزمان الذي وقع فيه، وقد يتضمن أيضًا دلالته على مكان الحدث إذا كان مبهمًا، وربما لزم ذكر العلة التي من أجلها وقع الفعل، وقد يلحق به مفعول معه، هذه خمسة يتضمنها الفعل، وأمامًا حاجته للحال فلهيئة فاعله أو مفعوله، ويلزم ذكره إن توقيفت صحة دلالة الجملة عليه، وأمامًا ذكر التمييز بعده فيلزم إن وجد إبهام ذات أو جملة^(٦).

ثالثًا: يجب أن يكون الفعل بدلاته على الحدث وعلى الزمان صالحًا للإسناد، وهو في باب الإخبار أنقص من الاسم^(٧)، فلا يسند إليه، ولا يسند إلى حال؛ لأنَّ خبر في الحقيقة، وفائدة الإخبار أن تكون عن محدث عنه معروف والحال نكرة^(٨)، والصيغة المجردة من الفعل تخلص في حقيقتها للخبر، ولا تكون لغيره، وقد تزال عن حقيقتها، فتكون الصيغة لفظها لفظ الخبر ومعناها غير ذلك، كالدعاء في نحو: رحمة الله، وغفران الله له، ولأنَّ الفعل

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ١٠١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٢٧/٢، ٤٢٨.

(٣) ينظر: شرح جمل الرجاجي لابن خروف ١/٣٣١.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٠.

(٥) المصدر السابق ٤/٦.

(٦) ينظر: شرح الجمل في النحو، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، ت: ٤٧١هـ، تحقيق: خديجة محمد حسين، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، ١٤٠٨/١٤٠٧هـ. ص ٣٢٧، ٣٢٨.

(٧) ينظر: الإيضاح ٧٢.

(٨) ينظر: التحمير ٤/٤٣.

واقع في باب الإخبار جاء لفظه نكرة، ولو كان معرفة لم يكن للإخبار به فائدة^(١).
ولأنَّ دلالة الفعل دلالة تضمين - كما سيأتي -؛ فإنَّه تمتنع عنه عشرة أحكام، فلا
يضاف، ولا يخبر عنه، ولا يُتَّبَّعُ، ولا يجمع، ولا يكون فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا معرفاً بالألف
واللام، ولا موصوفاً، ولا مصغراً، ولا منسوباً^(٢).

رابعاً: يجب أن يدلُّ الفعل التامُ في معناه على دلالة صريحة ودلالة تضمين،
فالصريحة هي التي يدلُّ اللفظ على معناها بالوضع، والتضمين هي التي يدلُّ على معناها
تركيب الكلام^(٣)، كما سيأتي بيان ذلك في المطلب الثاني.

خامساً: من تمام دلالة الفعل أنَّه يلزم صيغة واحدة للدلالة على القليل والكثير،
فلفظه لا يُشَتَّتَ ولا يُجْمَعُ؛ لأنَّ الغرض منهما الدلالة على الكثرة، وهي متحققة في دلالة
الفعل بلفظه^(٤).

تلك أبرز معاير ومظاهر تمام دلالة الفعل، وهذه مسائل متفرقة عن الأفعال،
استخدمت في سياقها ثنائية النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ؛ للتمييز بينها، أو لتقسيمها.

تمام مضارعة الأفعال للأسماء ونقصها :

استُخدمت ثنائية النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ في تقسيم مضارعة الأفعال للأسماء، فقد قُسِّمت إلى
أقسام ثلاثة:

الأول: ما ضارع الأسماء مضارعةً تامةً، وهي الأفعال المضارعة.

الثاني: ما ضارع الأسماء مضارعةً ناقصة، وهي الأفعال الماضية.

الثالث: قسم لم يضارع الأسماء بوجهه، وهو الأمر، فبني على السُّكُون^(٥).

ولأنَّ المضارع شابة الأسماء مشابهةً تامةً؛ فقد استحقَ الإعراب، أمَّا الماضي فلأنَّ
مشابكته للأسماء مشابهةً ناقصة، فقد أعطى مرتبة بين المرتبتين، وهو البناء على الفتح؛ لأنَّ

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ١١٤/١، ١١٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١١٤/١، ١١٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢١١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٧٧.

الأصل في البناء أن يكون على السكون، ولكن لشَقْلِ الفعل الماضي وَحِفْفَةِ الفتح خُصّ بالبناء عليه، وأمّا فعل الأمر فبني على السكون لانتفاء مشابكته للأسماء^(١).

وهنا مسألة في نقصان الفعل الماضي، فإن قولك: "جئتك إذ قام زيد، لا بأس به، وأمّا جئتك إذ زيد قائم، فقبيح؛ لأنّ (قام) هنا موضعه رفع بخبر المبتدأ، وخبر المبتدأ حقه أن يكون صفة، أو ما يضارعها من الفعل، والفعل الماضي مضارعته ناقصة غير تامة؛ ونقصانه من حيث إنّه معرض للمضي، لاسيما إذا لم يكن بالكلام حاجة إلى معنى مضي؛ لأنّ ذلك مستفاد من الظرف، بخلاف: جئتك إذا قام زيد؛ لأنّ (قام) ليس في موضع الخبر"^(٢).

قوية الأفعال وضعفها:

من صفات الفعل أنّه ثقيل بكثرة مقتضياته المتممة لدلالته، وأقل الأفعال رتبةً (كان وأخواتها)، وهي تطلب اسمًا وخبرًا فقط، وأقوى منها الفعل اللازم، وهو يقتضي مصدرًا وفاعلاً وظرفين وعلّة وحالًا، وأقوى منه الفعل المتعدي، حيث يقتضي ما يقتضيه اللازم، ويزيد عليه بالمفعول، وأقوى منه المتعدي لمفعولين وأقوى منه المتعدي لثلاثة؛ ولذلك خُصّ الفعل بالجزم تخفيفاً؛ لأنّ الحركة تزيده ثقلًا^(٣).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٤.

(٢) التحمير ٢٧٥/٢.

(٣) ينظر: النهاية في شرح الكافية ١/١٥٥.

ثالثاً: الحرف

الحرف ناقصاً أبداً، ولا ينفكُ عنه النقص، فلا يَتَمَّ بِنَفْسِهِ، ولا يَتَمَّ بِغَيْرِهِ، ولا يُخَبَّرُ عَنْهُ،
ولا يُخَبَّرُ بِهِ^(١).

وسمى بالحرف لأنَّه طرف في الكلام وفضله، ومعنى كونه طرفاً في المعنى أنَّه لا يكون
عمدة، ولو كان وسطاً^(٢)، وفي اللغة: الحرف طرف كلِّ شيءٍ وشفيهٍ وحدهُ^(٣)، قال
الزجاجي: "وسمى القسم الثالث حرفًا؛ لأنَّه حُدٌّ ما بين هذين القسمين، وربما طهرا، والحرف
حدُّ الشيءِ، فكأنَّه لو وصله بين هذين كاحروف التي تلي ما هو متصل بها"^(٤).

تعريف الحرف:

اختللت عبارات النحو في حدِّ الحرف، وتنوعت، وأبرزها قولهُم: ما دلَّ على معنى في
غيره، وقولهم: ما دلَّ على معنى في غيره لا في نفسه^(٥)، وكل تعريفات النحو وأقوالهم تؤكد
نقصَ الدلالي، وأنَّه لا يقوم بنفسه، ويُستثنى من ذلك أقوالٌ يسيرةٌ سيأتي ذكرها.

النَّصُوصُ الدَّلَالِيُّ لِلْحُرْفِ:

بناءً على حدِّي النحو السابقين فإنَّ النَّصُوصُ ملائمةً للحرف، وإنَّ دلالته على المعنى

(١) ينظر: التعليقة على المقرب، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس، ت: ٦٩٨هـ، تحقيق: جليل عويضة، مطبعة السفير، الطبعة: الأولى، الناشر: وزارة الثقافة، عمان الأردن، ٢٠٠٤م. ص ٦٠.

(٢) الجني الدلالي في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ت: ٧٤٩هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة و محمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. ص ٢٣، ٢٤.

(٣) ينظر: القاموس الخيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: ٨١٧هـ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقُوسِي، الطبعة: الثامنة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. ص ٧٩٩.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٤٤.

(٥) ينظر: التعليقة على المقرب، ص ٦١.

متعلقة بذكر غيره من اسم أو فعل^(١)، وقد اختلف النحاة في دلالة الحرف على المعنى على عدّة أقوال:

أولاً: أنه يدل على معنى في غيره.

فالمعاني التي يدل عليها الحرف متعلقة بغيره من اسم أو فعل، وهذا الرأي لا ينفي دلالة الحرف على معنى في نفسه، ولكن دلاته على معناه الإفرادي متعلقة بغيره^(٢)، وقد صرّح ابن قاسم بذلك، فقال: "وليس المراد أن الحرف لا معنى له البتة، بل المراد أن لمعناه متعلماً لا بدّ من ذكره عند ذكر الحرف"^(٣)؛ ولذلك أضاف بعض النحاة كلمة (فقط) على هذا التعريف؛ لينفي دلاته على معنى في نفسه^(٤).

ثانياً: أنه يدل على معنى في غيره لا في نفسه.

وهذا القول ينفي دلالة الحرف على معنى في نفسه^(٥)؛ لأنّه لا يستقل بالمفهوميّة عن غيره^(٦)، ولا فائدة له بضيفها إلا معنى قائمًا بغيره^(٧)؛ ولذلك "قال بعضهم: الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره"^(٨).

(١) ينظر: التعليقة على المقرب ٦١.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٤، والمفصل ٢٨٣، والجني الداني ٢٢.

(٣) شرح كتاب الحدود للأبدي، عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن قاسم، ت: ٨٦٠هـ، تحقيق: المتولى بن رمضان، الشروق للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م. ص ٣٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٨/٤، والتذليل والتمكيل ١/٥٠.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٣٨.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٣.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، ت: ٦٦٩هـ، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بغداد ١٩٨٠م. ص ١/٢٥٤.

(٨) شرح الرضي على الكافية ١/٣٨.

ثالثاً: أَنَّه يدلُّ على معنى في نفسه.

نسب ابن يعيش^(١) والمradi^(٢) إلى أبي علي أَنَّه انتقدَ مَنْ يقول: إِنَّ الحرف دالٌ على معنى في غيره، وقال في التعليقة على كتاب سيبويه: "وَمَمَّا الحرف فَمَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَلَمْ يَجِزْ إِلَّا بِالْأَخْبَارِ عَنْهُ، وَلَا أَنْ يَكُونْ خَبْرًا"^(٣)، وفي تفريقه بين الاسم والحرف في الدلالة على المعنى في كتابه المسائل المشكّلة قال: "فَالاَسْمُ أَبَدًا دَالٌّ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي وُضِعَ لَهُ، فَهَذَا أَحَدُ مَا يُنْفَصَلُ بِهِ الْاَسْمُ مِنَ الْحَرْفِ، وَإِنْ اجْتَمَعَا فِي بَابِ الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى مُفَرْدٍ"^(٤)، وفي موضع آخر قال: "عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ"^(٥) وقال في الإيضاح: "وَالْحَرْفُ مَا جَاءَ مَعْنَى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فَعْلٍ"^(٦) وفي المسائل المشكّلة صرّح بِأَنَّ الْحَرْفَ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ^(٧).

وقال ابن النحاس في التعليقة على المقرب: "وَالْحَقُّ أَنَّ الْحَرْفَ لَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ؛ لَأَنَّا نَقُولُ: لَا يَخْلُوُ الْمَخَاطِبُ بِالْحَرْفِ مِنْ أَنْ يَفْهَمُ مَوْضِعَهُ لِغَةً أَوْ لَا، فَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ مَوْضِعَهُ لِغَةً فَلَا دَلِيلٌ فِي عَدَمِ فَهْمِ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ؛ لَأَنَّهُ لَوْ خَوْطَبَ بِالْاَسْمِ وَالْفَعْلِ وَهُوَ لَا يَفْهَمُ مَوْضِعَهُمَا لِغَةً كَذَلِكَ، وَإِنْ خَوْطَبَ بِهِ مَنْ يَفْهَمُ مَوْضِعَهُ لِغَةً فَإِنَّهُ يَفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى؛ عَمَّا يَفْهَمُهُ مَوْضِعَهُ لِغَةً، كَمَا إِذَا خَاطَبَنَا إِنْسَانًا بِـ(هَلْ) وَهُوَ يَفْهَمُ أَكْثَرَ مَوْضِعَةَ الْلَّامِ لِلْاسْتِفَاهَمِ، وَكَذَا بَاقِي الْحُرُوفِ، فَإِذَا عَرَفْنَا أَنَّ لَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ فَلِهِ طَرِيقٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنْ نَقُولُ: وَإِنْ خَوْطَبَ بِهِ مَنْ يَفْهَمُ مَوْضِعَهُ لِغَةً فَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى، فَإِنْ قِيلَ: أَيْ فَرْقٌ بَيْنِ مَعْنَى الْاَسْمِ وَالْفَعْلِ، وَبَيْنِ مَعْنَى الْحَرْفِ عَلَى مَا ذَكَرْتُ؟ قَلْنَا: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْاَسْمِ وَالْفَعْلِ يَفْهَمُ مِنْهُ فِي الْإِفْرَادِ مَا يَفْهَمُ مِنْهُ عِنْدَ التَّرْكِيبِ بِخَلْفِ الْحَرْفِ؛ لَأَنَّ

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٨/٤.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٢٢.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: عوض القوزي، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٤١٠هـ. ص ١٦/١.

(٤) ص ٧٠.

(٥) ص ١١٠.

(٦) ص ٧٢.

(٧) ينظر: ص ٦٩.

المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتم مما يفهم منه عند الإفراد^(١).

وذكر ابن هشام في شرح اللمحۃ البدریۃ^(٢) متابعة أبي حیان لابن النھاس في شرح التسهیل، ولم یصرح به أبو حیان في شرحه للتسهیل، وإنما قال بعد إیراده حدّ الحرف: "ويحتاج ذلك إلى دقيق فکر ونظر، فإن قولك: (كأنَّ، ولعلَّ) كل منهما إذا ذكر للعالم بالوضع فهم من (كأنَّ) التشبيه، ومن (لعلَّ) الترجي، وكذلك (هل)، يفهم منه الاستفهام، وذلك كفهمه من (ضرب) الفعل الماضي، ومن (الكشح) أنَّ معناه الخصر، فيحتاج إلى ممیز واضح يمیز دلالة الحرف من دلالة الاسم والفعل"^(٣).

رابعاً: أنه لا يدلُّ على معنى في نفسه ولا في غيره.

ذهب الشريف الجرجاني إلى أنَّ الحرف لا معنى له أصلًا، لا في نفسه ولا في غيره، مخالفًا بذلك غيره^(٤).

والخلاف بين هذه الأقوال هو: هل الحرف بذاته يدلُّ على معنى أم هو مجرد عن الدلالة على أي معنى؟ وهي متفقة على أنَّ دلالة الحرف على المعنى المراد ناقصة، ولا تتبين إلا بغيره، سواء دلَّ بنفسه على معنى أم لم يدلَّ، فالنقص ملازم له في كل أحواله، سواء ما وقع فيه الخلاف هنا أو غير ذلك من معايير نقصانه الآتية.

(١) ص ٦٢، ٦١.

(٢) ينظر: شرح اللمحۃ البدریۃ في علم اللغة العربية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام النحوي، ت: ٧٦١ھ، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن عمان. ص ٢٥٠/١.

(٣) ص ٥٠/١.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد سابق الدين حضر الخصيري الأسيوطی المشهور بالسيوطی، ت: ٩١١ھ، تحقيق: عبد العال سالم مکرم، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت ٦١٤٠ھ - ١٩٨٥م. ص ٨/٥.

مظاهر نقصان الحرف:

أولاً: أن دلالته على المعنى وتصور معناه في الذهن متوقفة على غيره من اسم أو فعل، فـ (من) التي للتبسيط لا يفهم منها التبعيض حتى تعرف الكل والجزء للمبعض^(١).

ثانياً: لا يتم معنى الحرف ودلالته إلا بجملة، فلا يستغني عن جملة يقوم بها، وهذه الجملة إما أن تكون مكونة من اسمين، نحو: إن زيداً قائماً، أو اسم و فعل، نحو: لن يقوم زيد، أو اسم و ظرف، نحو: إن ممداً في الدار^(٢)، وهذا المعنى الذي يدل عليه الحرف لا يمكن أن يدل عليه الاسم وحده، ولا الفعل وحده، بل لا بد من حرف يدل عليه^(٣).

ثالثاً: أن الحرف لا يختلف منه مع غيره كلام، فلا يختلف من حرفين، ولا من اسم وحرف، ولا من حرف و فعل^(٤)، وقد ينوب عن الفعل في مواضع مخصوصة، فيجري مجراه في نحو: (نعم)، و(لا)، و(بل)، و(إي)، و(إنه)، وحرف النداء في نحو: (يا زيد)، و(قد) في قوله: (وكأن قد)^(٥)^(٦).

رابعاً: أن الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد فقط، وقد يتجاوزه إلى غيره^(٧)،

(١) ينظر: الجنى الداني .٢٣

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو .٥٥

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي .١٤/١

(٤) ينظر: الأصول في النحو .٤٠/١

(٥) جزء بيت من بحر الكامل، للنابغة الذبياني، يقول فيه:

أَفِيدَ التَّرْكُحَلَ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَةً لَمَّا تَرَأَلْ بِرِحَالِهِ وَكَانَ قَدِ.

ينظر: ديوان النابغة الذبياني، ت: ١٨ ق.هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، دار المعارف القاهرة، (بدون)، الشاهد في قوله: (وكأن قد)، حيث حذف الفعل وبقيت (قد) دليلاً عليه، إذ التقدير: وكأن قد زالت.

ينظر: ديوانه ٨٩، وسر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: ٥٣٩٢هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. ص ٣٩٩/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسبي، ت: ٦ ق.هـ، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م. ص ٦٣٦/٢، وخرانة الأدب للبغدادي ٢٦١/١١.

(٦) ينظر: المفصل .٢٨٣

(٧) ينظر: الجنى الداني .٤

وقد يختلف عن معناه الأصلي، فلا يدل عليه^(١)، ولأن معانيه لا تتعدّد، ولأن معناه في غيره؛ فقد أصبح جزءاً من الكلمة الداخل عليها، ولذلك بني أبداً؛ فلو أعرّته لكنّت أعرّت الكلمة قبل تمامها^(٢).

خامسًا: أنّ المعنى الدال عليه الحرف لا يقع من الجملة موقعًا يُعرّب فيه كالأسماء، فلا يكون منه فاعلًا، ولا مفعولًا، ولا مضارعًا إليه، ولا غيرها^(٣).

سادسًا: الكثير في دلالة الحرف أن تكون على المعاني دون الأعيان، قال الرضي: "الأغلب في معنى الحرف أن يكون معنى الأسماء الدالّة على المعاني دون الأعيان، وقد تكون دالة على العين أيضًا، كـ(الهمزة) في أضرب، وـ(نون) نضرب، وـ(تاء) تضرب، فإنّها تفيد معاني الفاعلين بعد الأفعال"^(٤).

سابعاً: أنّ المعنى الدالّ على الحرف لا يكون إلا بغيره، وذلك المعنى قائم وواقع في غيره، وهذا ما تفترق به الحروف عن الموصولات التي لا تتم دلالة معناها إلا بغيرها؛ لأنّ معناها قائم بنفسها^(٥).

ويُستثنى من اشتراط كون الحرف مصحوبًا بغيره -إذ لا معنى له بنفسه- حروفٌ قد حُذف الفعل منها، وبقيت وحدها مفيدة معنى، وهي (نعم، ولا، وبلى، وإي)، وغيرها، وفائدتها الحاصلة إنما حصلت بتقدير الجملة المخوذة؛ لذلك ذهب بعضهم إلى أنّ (يا النداء) دخلت لمعنى التنبيه، والفعل مراد بعدها، وقد أطّال النّحاة الكلام عن نيابة حرف النداء عن الفعل، وهل يُعد بذلك عمدة يتّم الكلام به؟ وهو رأي لابن جنّي، حيث يرى أنّ تمام الكلام بما جعلها تجري بمحى ما ارتفع بفعله أو بالابتداء، وأقلّ أحوالها أن تكون كأحد

(١) ينظر: المسائل المشكّلة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: يحيى مراد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م. ص ٧٠.

(٢) ينظر: النهاية في شرح الكفایة ١٢٢.

(٣) ينظر: المقتضى في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، ت: ٤٧١هـ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م. ص ٨٥/١.

(٤) شرح الرضي على الكفایة ٣٧/١.

(٥) ينظر: النهاية في شرح الكفایة ٧٥/١.

جزأي الجملة، متتجاوزة رتبة الحروف، إلى كونها عاملة، تحمل بعض خصائص الفعل في وصوتها لمعولها بنفسها أو بحرف جر، فتقول: يا عبد الله، ويا لبكر، كما تقول في الفعل: جئته، وجئت إليه^(١).

ويرى ابن الحاجب أن ذلك لا يستقيم؛ لأن حرف النداء مع المنادى لا يستقل كلاماً تاماً، وإنما ناب الحرف عن الفعل، والاسم منصب بفعل محنوف^(٢).

وبعد ذكر هذه المظاهر لنقصان الحرف، فإن النحاة قد استخدموا ثنائية النقصان والتمام لتمييز بعض الحروف عن بعض، فجعلوا منها حروفاً تاماً وحروفاً ناقصة، ومن ذلك ما يلي:

حروف الجر:

قسم النحاة حروف الجر إلى تامة يستغني بها الكلام، وتغنى عن ذكر الخبر باطراد، وناقصة لا يستغني بها الكلام، ولا تغنى عن ذكر الخبر؛ لأن متعلقه لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معوله، نحو: زيد عنك، وعمرو بك، فلا بد من ذكر المتعلق ليتم الكلام، فتقول: زيد عنك معرض، وعمرو بك مأخوذ، أمما حرف الجر التام ففيه ما يتعلق به بمجرد ذكره، نحو:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكُ﴾ [النمل: ٣٣]^(٣).

حروف القسم:

ما استخدم فيه ثنائية التمام والنقصان تقسيم حروف القسم الثلاثة (الباء، والواو، والتاء) بحسب دخولها على المقسم به، ف(الباء) تامة لدخولها على المضمر والمظاهر، نحو: بالله لأفعل الخير، وبك يا رب لأصلين، أمما (الواو) فلا تدخل إلا على المظاهر لنقصانها عن (الباء) نحو: والله لأفعل الخير، وأمما (التاء) فلنقصانها عن (الواو) لا تدخل إلا على اسمين من المظاهر، وهي تالله، وترب الكعبة^(٤).

(١) ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: ٣٩٢ هـ، تحقيق: محمد النجار، المكتبة العلمية. ص ٢/٢٧٥-٢٧٦.

٢٧٨

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٢١٨، ٢١٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/٣١٨.

(٤) ينظر: المفصل ٢/٢٨٧.

خلاصة المطلب:

من خلال ما تقدم يمكن تلخيص هذا المطلب فيما يأتي:

- أنَّ كُلَّ قسم من أقسام الكلمة المفردة يخضع في نقصانه أو تمامه لمعايير يجب أن تتوفرُ فيه، وهي على درجات متفاوتة في تامها ونقصانها؛ فالاسم أَنْ أَنْ الأقسام الثلاثة، والتَّمام أَصْلٌ فيه، كما أنَّ الحرف ناقص أَبْدًا، والفعل بينهما.
- أنَّ ثنائية نقصان بعض الأسماء وحاجتها لما يُتَمَّمُ دلالتها بِيَنَّة وظاهرة، فقد لا يُفَهَّمُ معنى الاسم بمجرد لفظه، بل يكون ناقصاً في دلالته حتى يأتي ما يكمله اسمًا؛ إِمَّا بلفظ ظاهر، كالصَّلة، أو الصَّفة الالزمه، أو الإِضافة، وإِمَّا أن تفسره المشاهدة، كالضمير، أو عهد المحاطب، كالمعرف بـ(أَل)، أو أمر محسوس كاسم الإشارة، أو غير ذلك.
- من معايير تام الاسم أن يكون المعنى الدال عليه الاسم معنى صحيحاً، ويلزم صيغة واحدة لمعانٍ مختلفة، ويجب أن يدلُّ على معناه الذي وضع له في كُلِّ التراكيب، بنفس الدلالة التي يدلُّ عليها إذا كان مفرداً، وأن يكون صالحًا بدلاته لتركيب الجمل المختلفة.
- من علامات تام الاسم التي تدلُّ عليه (التنوين، ونون جمع المذكر السَّالم، ونون الثنية، والألف واللام، والإِضافة) ويدلُّ (ضمير الفصل) على تام الاسم قبله.
- من الأسماء ما يتَرَدَّدُ بين النقص والتمام كـ(من، وما)، ومنها ما قُسِّمَ إلى ناقص وتام، كـ(الظُّروف واسم المفعول)، ومنها ما يلزم النقص دلاليًا وتركيبياً، كـ(الأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، والشبيه بالمضاد).
- تبرز ثنائية التَّمام والنُّقصان في الفعل بشكل أكبر، لما احتضَنَت به الأفعال الناقصة من منزلة في كتب النُّحاة جعلت هذه الثنائية كائناً خاصَّة بالفعل.
- من أبرز معايير تام دلالة الفعل أن تكون دلالته على الحدث صحيحة قائمة بنفسها، ولا تنفك دلالته عن فاعل يعقبه أَبْدًا. وأن يكون بدلاته الرَّمْنيَّة والحدِيثيَّة صالحًا للإسناد.
- استُخدمت ثنائية التَّمام والنُّقصان لبيان تام مضارعة الأفعال للأسماء ونقصانها،

فالمضارع تام المضارعة، والماضي ناقص المضارعة، والأمر لم يضارع بوجهه.

● الحرف ملازم للنقصان، ولا يختلف به كلام، فلا يتهم بنفسه، ولا يتهم غيره، ولا يُخبر عنه ولا به.

● من أبرز مظاهر نقصان الحرف أن دلالته على المعنى وتصور معناه في الذهن متوقفة على جملة تقوم به، وأن دلالته تكون على المعاني دون الأعيان، وأن المعنى الدال عليه الحرف قائم وواقع في غيره.

● استخدم بعض النحو ثنائية النقصان والتمام لتقسيم بعض الحروف، كتقسيم حروف الجر، وحروف القسم، إلى تام وناقص.

● من مظاهر نقص الحرف أنه لا ينوب عن الاسم ولا يرادفه، أما الفعل فقد يدل الحرف على معناه، كحرف الجواب (نعم)، وقد يجري مجراه ويحمل بعض خصائصه ك (يا) النداء.



المطلب الثاني

النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ فِي التَّرْكِيبِ

بعد أن تناول المطلب الأول معايير نقصان و تمام أقسام الكلمة المفردة، يتناول هذا المطلب تركيب وتأليف الأقسام الثلاثة بعضها مع بعض، مما يكُون كلاماً، وما يشترط لصحة تأليف الكلام الذي تتحقق به الألفة التامة بين جزأيه، وما يجب في تركيبه من أن يتحقق لأفراده من التَّمَامُ التَّرْكِيبي ما يتحقق لها التَّمَامُ الدَّلَالِيُّ في الجملة، من خلال ذكر بعض إشارات النُّحَاة إلى أهم معايير النُّقْصَانِ وَالْتَّمَامِ التَّرْكِيبيِّ التي ذكروها عند حديثهم عن الوظائف الأساسية النحوية في (المسند والمسند إليه) ومعايير تمام (الإسناد)، ومعايير النُّقْصَانِ وَالْتَّمَامِ في تركيب الفضلات ك (الحال، والتمييز، والاستثناء، والتوابع)، وغيرها من الأساليب النحوية الأخرى، ك (أساليب المدح والذم، والشرط)، ومعايير النُّقْصَانِ وَالْتَّمَامِ في تركيب بعض الحروف، وكذلك معايير النفي، وتحول الجملة من التَّمَامِ إلى النُّقْصَانِ، وختامة المطلب خلاصة لأبرز ما ورد فيه.

أولاً: المسند والمسند إليه:

تحتحقق الفائدة من الكلام بتحقق الألفة بين جزأيه، بإسناد أحدهما للآخر^(١)، فلا تحصل من الاسم مفرداً دلالة تامة حتى يأتلف مع اسم مثله أو فعل أو جملة، وكذلك الفعل لا يكتمل معناه، ولا يفيد، حتى يأتلف مع اسم هو جزء الجملة، أمّا الحرف فلا تتحقق فائدته ولا يتبيّن معناه إلا بجملة تامة يأتلف معها^(٢)، والإسناد يتحقق لركيي الجملة تماماًهما التركيبي والدلالي، وهو إضافة كلمة إلى أخرى على سبيل الإفادة، ولا تتحقق الإفادة إلا في مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل^(٣).

و"حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء، وإماتته إليه، وجعله متصلًا وملامساً"^(٤)، وهو يقع بين اسمين، أو بين اسم وفعل، وأمّا الحرف فلا يقبل الإسناد بنفسه ولا بنظير^(٥)، قال الرّمّاني: "ولا تصح فائدة في الكلام إلا باسم؛ لأنَّ الاسم هو الذي يدلُّ على المعنى الذي يعلمه المخاطب، فأمّا الفعل فدلالة الحرف دلالة الجزء من الكلمة"^(٦)؛ وجاء الشيء لا يكون مع غيره كلاماً حتى يتم^(٧)، ويدخل الحرف على ركني الجملة فيكون كلاماً، ولا قيمة له بغيرهما^(٨).

ولا تتم فائدة المسند إلا بالمسند إليه، ولا يستغني أحدهما عن الآخر^(٩)، لأنَّ حقيقتهما تعلق خبر بخبر عنه، أو طلب بمطلوب^(١٠)، وهما عمدتان في الجملة لا يصح تركيبُ بدونهما، ولا يجوز حذفهما إلا بدليل يدلُّ عليهما، وما زاد عنهما فهو فضلة في الكلام،

(١) ينظر: المقتضى في شرح الإيضاح ٦٨/١.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٤٩.

(٣) ينظر: التحمير ١٥٧/١.

(٤) المقتضى في شرح الإيضاح ٧٧/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٠/١.

(٦) شرح كتاب سيبويه للرماني ١٣٩/١.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/١.

(٨) ينظر: الإيضاح ٧٢.

(٩) ينظر: الكتاب ٢٣/١.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٩/١.

يجوز الاستغناء عنه، وكل ما كان من تمام المسند أو المسند إليه فهو تابع له في وجوب ذكره، ومنزلته من الكلام في منزلة بين العمدة والفضلة، كـ(المضاف) إلى أحدهما، أو ما كان مفتقرًا لما يُتَمَّمُ معناه، كـ(الموصول وصلته)^(١).

والعمدة في الكلام هو "عبارة عمّا لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام، إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به"^(٢)، وفي مسائل قليلة قد يُستغني عن العمدة في الكلام، فلا يؤثر في كونه عمدة، كالاستغناء بالحال عن الخبر، وسدّ الفاعل مسدّه، وقد يعرض للفضة لزوم ذكرٍ في الكلام، فلا يؤثر ذلك في كونها فضلة^(٣)، "فمن الفضلات ما لا يتّم الكلام إلا به كقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]، فـ(معرضين) حال من الضمير المحفوظ، ولا يستغني الكلام عنها؛ لأنّ الاستفهام في المعنى إنّما هو عنها، وما يبيّن ذلك أيضًا قوله: ما زلت بزيد حتى فعل، فلا يتّم الكلام بقولك: بزيد"^(٤).

ويمكن إيجاز أهم المعايير التي يجب توفرها في الإسناد ليكون تامًا في تركيبه ودلالته بما يأتي.

معايير تام الإسناد:

أولاً: أن يتحقق الإسناد معنى ثالثاً ممكناً وجوداً وعدماً، غير ما يدلّ عليه المسند وحده، وما يدلّ عليه المسند إليه وحده، فـ(زيد) يدلّ على رجل معين، وـ(ذاهب) يدلّ على ذي ذهاب، وبإسناد الكلمتين لبعضهما يتحقق معنى ثالث، وهو نسبة الذهاب إلى زيد^(٥). ثانياً: أن يكون طرفا الإسناد صالحين للتركيب، وأن يكون إسنادهما دالاً بالوضع مفيداً، فالمفرد من الكلام لم يوضع لذاته؛ وإنّما وضع ليؤلف مع غيره كلاماً تاماً، ومعرفة

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٦٥.

(٢) المصدر السابق ١/٢٦٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٢١، ٣٢٢.

(٤) الأشباه والنظائر ٥/٣٠٠.

(٥) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١/٩٢.

معنى المفرد من اللفظ والمعنى دلالتهما التامة على حقيقة معناهما الذي وضعوا له متقدّم على معرفة دلالة الإسناد وتركيبه، فلا يتّم إسناد وتركيب إلا بتمام أفراده، وصحة دلالتها^(١). والأصل أن يجري الإسناد بحرى الأخبار، وقد يفيد غير ذلك، كـ(فعل الأمر)^(٢)، وقد يقع إسناد ولا تتحقق منه فائدة، نحو: هل زيد قائم؟ فالإسناد هنا لم يتحقق منه خبر مفيد^(٣)، وكذلك لا تتحقق الإسناد باللفظ المهمّل كـ(ديز) مقلوب زيد؛ فدلالة عقلية لا وضعية، فهو يدلّ على حضور ناطق فقط^(٤).

ثالثاً: أن يكون الإسناد مقصوداً لذاته لا لغيره، فليس من الإسناد إسناد الجمل الموصولة والمضافة؛ لأنّه مقصود لغيره، فلا يكون كلاماً؛ لأنّه جزءٌ كلام، كـ(قاموا) في قوله: رأيت الذين قاموا، وقامت حين قاموا^(٥).

رابعاً: أن جملة الإسناد تتكون من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، ولا شيء غيرها يمكن أن يكون كلاماً تاماً في تركيبه ودلالته إلا ما كان نائباً عن الخبر كما سيأتي.

خامسًا: أن الإسناد نسبة ورباط بين المسند والمسنن إليه، فراغ المبتدأ الابتداء، وراغ الخبر المبتدأ، وراغ الفاعل هو ما أُسند إليه من فعل أو مضمون معناه لا الإسناد؛ لأنّ العمل للفظ الصالح للعمل، والفعل موجود فلا يصار للعامل المعنوي^(٦)، والرفع في الإعراب يقع على ما لا يتّم الكلام إلا به كـ(المبتدأ والفاعل والخبر)^(٧)، ولركن الإسناد أحوال في تركيبهما، وشروط لتمامهما، فيما يلي ذكرها.

المبتدأ والخبر:

تتكوّن الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر، ولا يقع مبتدأ إلا ومعه خبر يتّم فائدته، ويجب أن يكون المبتدأ تام الدلالة غير مبهم؛ لذلك ذكر النّحاة مسوّغات الابتداء بالنّكرة لتحقّق بها

(١) ينظر: المصدر السابق ٨٧/١.

(٢) ينظر: كتاب المقتضى في شرح الإيضاح ٧٦/١، ٧٧.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/٤.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٧/١، ٨.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٠٧/٢.

(٧) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١١٩/١.

الفائدة، ويكون المبتدأ مع خبره كلاماً تاماً، سواء كان الخبر مفرداً أو جملة، سواء كان واحداً أو متعدداً، ولا بد لهذا الخبر من تمام في تركيبه ودلالته تتحقق به فائدة ذكر المبتدأ، وتصح به الجملة^(١)، وفيما يلي أبرز معايير تمام الخبر.

معايير تمام الخبر:

أولاً: أن يتحمل الصدق أو الكذب؛ لتنتمي به الفائدة، ويصدق مصطلح الخبر عليه^(٢).

ثانياً: إذا كان الخبر جملة فإنه يلزم أن يستعمل على رابط يربطه بالمبتدأ، وهو الماء^(٣)، ولم تتحتاج جملة الخبر إلى الربط بالواو؛ لأن جملة الخبر من تمام الكلام، ولكن يجب الربط بها عند حدوث أدنى انفصال وذلك عند وقوعها بعد إلا في نحو: ما حسبتك إلا وأنت بخيل^(٤).

ثالثاً: الخبر النكرة لا يفيد ما لم يعتمد على معرفة، لذلك اشترط أن يكون في الخبر إيضاح، وزيادة بيان تحصل به فائدة ذكر المبتدأ، فإن كان الخبر مبهماً وجب ذكر ما يخصّصه من حال أو خبر، نحو: هذا من أعرف منطلق أو منطلقاً^(٥).

الاستفنا عن الخبر:

يُستغنى عن الخبر، ويتم الإسناد بدونه، وتتحقق فائدة المبتدأ بغيره في موضعين:
الأول: إذا وقع المبتدأ وصفاً بعد نفي وشبيهه؛ لكونه في المعنى كال فعل، والفعل لا خبر له، فتنتمي المبتدأ بفاعله كلاماً سدّ مسدّ الخبر، نحو: أقام الزيدان؟ ويرى الرضي ألا خبر للمبتدأ (الوصف) أصلاً، لأنّه كال فعل، والفعل لا خبر له^(٦)، ولا يمكن تقدير الخبر لتمام المعنى بدونه، فلا فرق من حيث تمام الكلام بين نحو: أقام الزيدان؟ وأيقوم الزيدان؟ لأنّ

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٧/١، ٢٢٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٢٧/١.

(٣) ينظر: المفصل ٢٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤١/٢.

(٥) ينظر: التذليل والتمكيل ١٢١/٣.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٢٢٥.

معنى الصيغة قريب من معنى الفعل المضارع^(١).

وقد أعمل البصريون صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل، رغم فوات الصيغة التي شاهدت الفعل لِعِلَّة دلائلية، وهي أنَّ المبالغة في المعنى أتمت نقصان مشابهة الفعل^(٢).

الثاني: تتمُّ فائدة المبتدأ، ويُستغنى عن الخبر، إذا نابت الحال مناب الخبر في نحو: ضرري زيداً قائماً، ويرى الكسائي، والفراء، وهشام، وابن كيسان، أنَّ الحال هي الخبر، وليس سادةً مسدةً، ونصب الخبر على الخلاف، لأنَّه ليس هو المبتدأ في المعنى^(٣).

الفعل والفاعل:

رُكنا الجملة الفعلية، لا تتمُّ إلا بِهِما، ولا يُتصوَّر وجود فعلٍ بغير فاعلٍ حقيقي أو مجازي يُسند إليه، وتحتَّل حاجة الفعل للإسناد إلى الاسم قوَّةً وضعفاً، فـ"حالة يقتضيه فيها الفعل بقوَّة وهي حالة الفاعلية، وحالة يقتضيه فيها الفعل بضعف وهي حالة المفعولية، وحالة يقتضيه فيها الفعل لا بضعف ولا بقوَّة، وهي حالة ما بعد الفاعل وما قبل المفعول"^(٤). وللفعل معايير في تمام تركيبه ونقصانه، وأهم ما يجب أن يكون عليه، وأبرز ما يتميَّز به، وما يفترق فيه عن غيره في تركيبه سُيَّبَّيْنَ بما يلي:

المعايير التركيبية للفعل:

أولاً: يجب أن يكون الفعل بدلاليته الزَّمنية والحديثية صالحًا لتركيب الجملة، ويقع أبداً مسندًا، ولا يُسند غيره إليه^(٥)؛ لأنَّه خبر في الحقيقة، والخبر لا يُسند إليه؛ لأنَّ فائدة تحصل بإسناده إلى مخبر عنه معروف^(٦)، ولا يجوز إسناد شيءٍ من الفعل إلى الحال باتفاق^(٧).

(١) ينظر: التحمير ٢٧١/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٢٣، ٤٢٢/٣.

(٣) ينظر: التذليل والتمكيل ٣٠١، ٣٠٠/٣.

(٤) التحمير ٢١٣/٣.

(٥) ينظر: الإيضاح ٧٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/١.

(٧) ينظر: التحمير ٤٤٣/١.

ثانيًا: تمت إضافة الفعل؛ لأنَّه لا بدَّ له من فاعلٍ بعده، فإنَّ أضفته أضفته مع فاعله، فتكون الإضافة للجملة من الفعل والفاعل، وهذا ممتنع^(١).

ثالثًا: تقسم دلالة الفعل إلى دلالة صريحة يدلُّ عليها لفظه، ودلالة تضمين يدلُّ عليها تركيب الكلام، فكلمة (ضارب) تدلُّ على الفاعل بتصريح لفظها، وتتضمن الدلالة على المضروب؛ لأنَّه لا ينعقد معنى الضارب إلا بوجود مضروب، والدلالة إمَّا بالتصريح فقط كـ(زيد)، أو التصريح والتضمين كـ(ضارب)، أو التضمين فقط، وهو في كلِّ فعل؛ لأنَّ العقاد دلالته على معنى المصدر، فالمعنى منعقد به^(٢).

رابعًا: الفعل لا يقوم بنفسه في الجملة؛ لأنَّه لا بدَّ له من اسم يعتمد عليه وهو الفاعل^(٣).

ومن الأفعال ما لا يكتفي بدلالة على فاعلٍ واحدٍ حتى يشترك معه غيره، وهي الأفعال التفاعلية التي تحدث من اثنين، كـ(اقتتل، واختصم، وتقابل)، تقول: تخاصم زيد وعمرو، وتقابل محمد وبكر، ولا يعطف بينهما بغير (الواو)، فلا يجوز: اختصم زيد فعمرو؛ لأنَّ الثاني لا يجتمع مع الأول بـ(الفاء) التعيقية، ولا غيرها من حروف العطف، فإنَّ كان الفاعل مثنى أو مجموعًا اكتفي به معرفًا بـ(أَل)^(٤).

وفي نحو: ضارب زيد عمراً، انقسمت الفاعلية والمفعولية لفظًا، واشتركت معنى؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد فعل بصاحبِه مثلَ الآخر، فهما شريكان في الفاعلية والمفعولية معنى، وفي اللفظ اقتسما فجعل (زيد) فاعلًا، و(عمراً) مفعولاً، وليس لأحدِهما فضل على الآخر بالرفع أو النصب، إمَّا في نحو: تضارب زيد وعمرو، فهما شريكان في الفاعلية لفظًا، ولذلك رفعا، وشريكان في الفاعلية والمفعولية معنى؛ لِفعلِ كلِّ واحدٍ بصاحبِه مثلَ الآخر^(٥).

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ٥٩/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ١١٤/١، ١١٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٦/١.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٣١/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤٥٣/٣، ٤٥٤.

خامسًا: لا تتم دلالة الفعل المضارع على الحال أو الاستقبال إلا بقرينة تدل عليه، ولا ينطقه العربي إلا وهو يقصد دلالته على أحدهما، ويقع اللبس بينهما عند عدم القرائن^(١)، أمّا الماضي والأمر فدلالتهما مجردة عن القرائن، وقد تغيّر القرائن دلالة الماضي إلى المستقبل، كدخول أدوات الشرط عليه، نحو: إنْ قام زيد قمت، وأمّا الأمر فملازم الدلالة على المستقبل^(٢).

سادسًا: جواز تضمين بعض الأفعال معاني بعض^(٣)، فتدل على دلالتها، وتعمل عملها، وتجري بمحارها، قال سيبويه معقبًا على عمل (جاء) وغيرها عمل (كان): "ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"^(٤).

وفائدة التضمين الدلالية أنه يعطي بمجموع معنيين^(٥)، وأمّا أحکامه التركيبية فإنّ الفعل المتضمن معنى الآخر يجري بمحاره، ويأخذ أحکامه، فاللازم يتعدى إذا تضمن معنى فعل متعدّ، والمتعدّي لواحد يتعدّي لأكثر من ذلك إذا تضمن معنى فعل متعدّ لأكثر من واحد، والمتعدّي بحرف معين يتعدّي بحرف آخر إذا تضمن معنى ما يتعدّى به، والتام يأخذ أحکام الناقص إذا تضمن معناه، وجوز الرضي تضمين كثير من الأفعال التامة معنى الأفعال الناقصة، نحو: كُمِلَ زيد عالماً، أي: صار عالماً كاملاً^(٦)، ويرى ابن هشام أنّ التضمين سماعي لا ينقاس عليه^(٧).

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/١٧، ١٨.

(٣) عَرَفَ النَّحَاةُ التَّضْمِينَ النَّحْوِيَّ بِأَيَّهُ التَّوْسُّعِ فِي اسْتِعْمَالِ لِفَظٍ يَجْعَلُهُ مُؤَدِّيًّا مَعْنَى لِفَظٍ آخَرَ مُنْسَبٍ لَهُ، فَيُعَطِّي الْأُولَى حُكْمَ الْثَّانِيِّ فِي التَّعْدِيِّ وَاللَّزُومِ". التضمين في النحو العربي. ص ٤٤١.

(٤) الكتاب ١/٥١.

(٥) ينظر: الكشاف عن حقائق غواص التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المخشي جار الله، ت: ٥٣٨هـ، الطبعة: الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ. ص ٢/٧١٧.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٤/١٨٣.

(٧) ينظر: معنى الليب عن كتب الأعرب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام النحوي، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، الطبعة: الأولى، مطابع دار السياسة السلسلة التراثية ٢١، الكويت، ٢٠٠٠هـ. ص ٥/١٩٢.

سابعاً: **عمل الفعل**، تختلف وظيفة الأفعال النحوية بحسب نوعها (تم أو ناقص)، و(لازم أو متعدى)، وهذان التقسيمان أهم قضيائنا عمل الفعل التركيبية، وهي كما يلي:

نقسان الأفعال وتمامها:

لقد شغل (ال فعل الناقص) حيزاً كبيراً من كلام النحو في ثنائية النقسان والتمام بدءاً من مصطلح (ال فعل الناقص)، وما يرد عليه من استفهامات، مثل: ما سبب التسمية؟ وما مفهومه؟ وما الأفعال المشمولة بهذا المصطلح؟ وهل قائمتها منفتحة أو محصورة؟ إلى غير ذلك من القضيائين التركيبية والدلالية المتعلقة بالفعل الناقص، وحيث إنَّ الكلام فيه يحتاج إلى مزيد بسط فسيُخصصُ بمزيد بيان في نهاية هذا المبحث^(١).

تعدِّي الفعل ولزومه:

سبق القول إنَّ الفعل يتمُّ بفاعله، وقد يكتفي به دلائِلَ كما اكتفى به وظيفياً فيكون لازماً، وقد يقتضي لتمام دلالته أن يطلب بعد فاعله مفعولاً - أو اثنين أو ثلاثة - يتم به المعنى إذا كان متعدِّياً، سواء كان متعدِّياً بنفسه، أو بحرف جرٌّ، أو بالهمزة، أو بالتضعيف، والفعل المتعدِّي هو كل فعل توقف فهم معناه على متعلق به، كـ (قتل، وعلم)، فهو من المعاني النسبيَّة التي لا تدرك إلا بما هو منسوب إليها^(٢).

وهنا ثالث مسائل تركيبية، مهمة في تمام الفعل المتعدِّي بمعنىه، أو بفاعيله، هي:
الأولى: لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين في المتعدِّي لأنَّه مبتدأ وخبر؛ لأنَّهما مخبر عنده وخبر، ولأنَّ الفائدة تتمُّ بالمفعولين جميعاً، والفعل والفاعل مبنيان عليهما، فهما كاسمي (كان) و(إنَّ) وخبريهما^(٣)، تقول: ظنت زيداً قائماً، والمفعول الثاني هو محلُّ الفائدة من الكلام؛ فالاعتماد عليه أكثر من ذكر المخبر عنه، فالفائدة أو الشكُّ في قولك: حسبت زيداً منطلقاً، وقع على (منطلقاً) لا في ذات (زيد)^(٤).

(١) ينظر: ص ٨٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٦/٢.

(٣) ينظر: شرح جمل الرجاجي ٣٦٦-٣٦١/١.

(٤) ينظر: النكٌت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، ت: ٤٧٦هـ، تحقيق: رشيد بلحبيب، مطبعة فضالة، المغرب، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. ص ١/٢٥٧.

ويجوز الاقتصر على أحد المفعولين في نحو: (كسوت، وأعطيت)؛ لتغاير مفعوليه، ولأنَّ الفائدة قد تتعقد بأحدهما^(١)، ويجوز حذف المفعولين جميعاً ما لم تتوافق عليهما الفائدة^(٢)، وحذفهما جميعاً أخفٌ من حذف أحدهما^(٣).

أمَّا ما تعرَّى لثلاثة مفاعيل فيجوز فيه الاقتصر على المفعول الأول؛ لأنَّه منزلة الفاعل، والفاعل يجوز الاقتصر عليه^(٤).

الثانية: يشترط لجواز قطع (ظننت وعلمت) وأخواتهما عن العمل أن يكون الكلام تاماً، فإذا أغيتها عاد الكلام إلى أصله مبتدأ وخبر؛ لأنَّ الملغى نظير المذوف، نحو: زيد ظننت منطلق، بإلغاء (ظننت)، فالتقدير (زيد منطلق)، فدخلت (ظن) والكلام تامٌ، ولا يجوز أن يلغى من الكلام ما يقيه غير تام، كـ(علمت وأريت)، فلا تلغى، نحو: أعلمت بشراً خالداً خيراً الناس، فلو أغيت فقلت: بشر خالد خيراً الناس، لكن كلاماً غير تامٌ؛ لبقاء (بشر) بغير خبر^(٥).

وإذا تأَخَّر الفعل عن الصدر ضعف عمله، فقولك: زيداً حسبت قائماً، أقوى من قوله: زيداً قائماً حسبت، وزيداً قائماً حسبت، أقوى من قوله: زيداً قائماً اليوم حسبت؛ فطول الكلام يضعف عمل المتأخر^(٦).

ظن وأخواتها:

عدَّ الكوفيون (ظن وأخواتها) أفعالاً ناقصة، قال الفراء: " وكل موضع صلحت فيه (فعل ويفعل) من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة، كما تنصب (كان وأظن) لأنَّه ناقص في المعنى، وإن ظننت أهْنَ تاماً" ^(٧) وقال في موضع آخر: " وقد تقوله العرب في (ظننت

(١) ينظر: المفصل ٢٦١.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٩/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٥٥٣.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٥٨.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٠٣.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٤/٣٢٩.

(٧) معاني القرآن، ص ١/٢٨١.

وأخواهَا) مِنْ (رَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَحَسِبْتُ)، فَيَقُولُونَ: أَظْنَنِي قَائِمًا، وَوَجَدْتُنِي صَالِحًا، لِنَقْصَانِهِمَا وَحاجَتَهُمَا إِلَى خَيْرٍ سُوِّيَ الْاسْمُ^(١)، وَبَنَّهُ الطَّبَرِيُّ عَلَى حَاجَةٍ (حَسْبُ، وَرَأَيُّ) إِلَى اسْمٍ وَخَبْرٍ مِنْصُوبَيْنَ لِيُتَمَّ مَعْنَاهُمَا^(٢).

وَأَجْرَى ابْنُ مَالِكَ (ظَنَّ وَأَخْواهَا) بِمَجرىِ (كَانَ وَأَخْواهَا)، إِذَا صَيَّفَتْ لِلْمَفْعُولِ، "تَقُولُ فِي عِلْمِ زَيْدٍ عَمْرًا فَاضْلًا: عُلِمَّ عُمُرُّو فَاضْلًا، فَيَجْرِي بِمَجرىِ: كَانَ عُمُرُّو فَاضْلًا، فِي الْأَحْكَامِ كُلَّهَا"^(٣).

فعل التَّعْجِبُ :

مِنَ السِّيَاقَاتِ الَّتِي اسْتَخْدَمَتْ فِيهِ ثَنَائِيَّةُ النُّقْصَانِ وَالْتَّمَامِ اشْتَرَاطَ تَمَامُ الْفَعْلِ لِمَا يَصْحُّ أَنْ يَصَاغَ مِنْهُ فَعْلٌ التَّعْجِبُ، فَلَا يَتَعَجَّبُ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ (كَانَ وَأَخْواهَا)^(٤). وَبَعْدَ الْحَدِيثِ عَنِ الْفَعْلِ يَأْتِي بَعْدِ ذِكْرِ الْفَاعِلِ، وَمُعَايِرِ تَرْكِيبِهِ مَعَهُ فِي الْجَمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ.

الْفَاعِلُ :

مِنْ أَهْمَّ الْقَضَايَا الَّتِي يُشَارُ إِلَيْهَا فِي بَابِ الْفَاعِلِ أَنْ يُسَنَّ إِلَيْهِ فَعْلٌ تَامٌ مُبِينٌ لِلْمَعْلُومِ، فَلَا يُسَنَّ إِلَيْهِ الْفَعْلُ النَّاقِصُ؛ لِأَنَّ الْفَعْلَ النَّاقِصَ لَا يَطْلُبُ فَاعِلًا، بَلْ اسْمًا وَخَيْرًا، وَإِنْ كَانَ الْفَعْلُ مُبِينًا لِلْمُجَهُولِ نَابًا عَنِ الْفَاعِلِ مَفْعُولَهُ أَوْ غَيْرِهِ مَا تَصْحُّ نِيَابَتُهُ^(٥).

مُعَايِرِ تَرْكِيبِ الْجَمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ :

أَوْلًا: لَا تَتَمَّمُ الْجَمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ إِلَّا بِذِكْرِ الْفَاعِلِ، فَإِنْ ظَهَرَ، وَإِلَّا فَضْمِيرُ اسْتَتَرَ، وَلَمْ يُعْرَفْ حَذْفُهُ، وَلَمْ يُرِدْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ^(٦).

(١) المَصْدَرُ السَّابِقُ ٢/٦١٠.

(٢) جَامِعُ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ، أَبُو جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ بْنِ يَزِيدِ بْنِ كَنْتِيرِ بْنِ غَالِبِ الْأَمْلِيِّ الطَّبَرِيِّ، ت: ٣١٠ هـ، تَحْقِيقُ: أَحْمَدُ مُحَمَّدٍ شَاكِرٍ، الطَّبْعَةُ: الْأُولَى، النَّاشرُ: مَوْسِيَّةُ الرِّسَالَةِ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م. ص ٧/٤٣١، ٢١/٣١٩، ٢٤/٥٢٢.

(٣) شَرْحُ الْكَافِيِّ الشَّافِيِّ ٢/٥٧٥.

(٤) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيِّ الشَّافِيِّ ٢/٨٤١.

(٥) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/٥٠١، ٦١٠.

(٦) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعْيَشِ ١/٧٠٢.

ثانيًا: يجب أن يلي الفاعل الفعل التام، فلا يتقدم عليه أبدًا؛ لأنَّه كالجزء منه، المتمم لفظه ودلالته، فهو مفتقر إليه لا ينفلُّ عنه مطلقاً^(١)، ولأنَّه من تمامه، وكالجزء منه، وقع بين لامه وحركته، في نحو: يضربون^(٢).

ثالثًا: نسبة الفعل إلى الفاعل على جهة الإسناد، والإسناد شيء واحد لا يختلف، ونسبة الفعل إلى مفعوله على جهة التَّعلُّق، والتَّعلُّق يختلف، لذلك فالفاعل شيء واحد لا يتعدَّد؛ أمَّا المفعول فيتعدَّد ويختلف، فتارة يكون المتعلق مفعولاً به، وتارة مفعولاً مطلقاً إلى غير ذلك من الفضلات^(٣).

رابعًا: من التَّمام التَّركيبي والدَّلالي للفعل والفاعل مسألة موافقة الفعل لفاعله في تذكيره أو تأنيشه، على نحو ما فصلَه النَّحَاة من وجوب تذكير الفعل، أو وجوب تأنيشه، أو حواز أحدهما بحسب حال الفاعل^(٤).

وتمام التَّركيب والإسناد لركني الجملة هي القضية الأساسية في ثنائية النُّقطان والتمام، ولكنها استخدمت في تفاصيل مسائل تركيبية، وأساليب نحوية متعددة، ومنها ما سيأتي.

(١) ينظر: المفصل ١٨.

(٢) ينظر: التَّحْمِير ٢٣٣/١.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٢٠/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١١٠/٢.

ثانياً: مسائل تمام التركيب ونقصانه في أبواب مختلفة:

الضمير:

من المعايير التركيبية التي يجب الالتزام بها؛ لتحقيق تمام تركيب الضمير في الكلام ما يلي:

أولاً: يختلف الضمير المتصل عن الضمير المنفصل في تتمتها للكلام واستقلالهما عن غيرهما، فالضمير المتصل لا يستقلُّ عمّا قبله؛ لأنَّه تتمة لعامله لا ينفصل عنه، وكأنَّه من حروفه، والضمائر المستترة متصلة في نحو: زيد ضرب، وضررت زيداً^(١)، وهو كالجزء من فعله، وإنما يكون الشيء كجزء الكلمة الذي تتم فيه إذا كانت مقتضية له بالأصل، والفعل مقتضٍ للمرفوع، ولا يخلو منه؛ لذلك صحَّ أن يجعل الضمير المرفوع كالجزء الأخير من الفعل^(٢).

وأمّا الضمير المنفصل فهو مستقلٌّ بنفسه، لا يحتاج إلى كلمة قبله كالتتمة له، بل هو كالاسم الظاهر يجوز استقلاله بنفسه، وانفصاله عن عامله، نحو: ما أنت اليوم قائماً، ولو كان جزءاً مما قبله لم يجز أن ينفصل عنه^(٣).

ثانياً: من مسائل التمام التركيبية والدلالي للضمير المتصل مسألة اتصاله بضمير آخر وانفصاله عنه، والكلام فيها طويل، ومحضه أكْهَا متوقعة على كون أحددهما جزءاً من عامله، والآخر تابعاً، نحو: رأيتك إياك؛ لأنَّ الفعل لا يطلب التابع حتى يتصل به، وكذلك يتقدَّم المرفوع المتصل على المنصوب لتمام اتصاله بالفعل، فهو كجزء الفعل، نحو: ضررتني.

وعلى كونه تامَّ التعريف أو ناقصه، فيقدم الأعرف على الأنقص تعريفاً، مع جواز اتصال الشَّاني أو انفصاله، نحو: أعطاكَه زيد، وأعطيكَ إيه زيد، ولا يتصل الأعرف بالأنقص عند سبيوبيه، وحكي عن النُّحاة تجويزه، نحو: أعطاهموك، ونفي عن العرب التكُلُّ به، وإنما هو قياس من النُّحاة، وضعوه في غير موضعه، ويجوز في المتساوين تعريفاً تقليماً أحدهما على الآخر، وكذلك الاتصال والانفصال، نحو: أعطاهموها وأعطاهماه، ويجوز أعطاهم إيه وهو الكثير في كلام العرب^(٤).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٠٨/٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٤٢٧/٢، ٤٢٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٤٠٨/٢.

(٤) ينظر: الكتاب لسبيوبيه ٣٦٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٨/٢، ٤٣٩.

صلة الموصول:

الموصولات أسماء ناقصة، مفتقرة لصلة تُتم معناها ولا تنفك عنها، وأشباه شيء بهما المركب تركيب منج^(١)، كما سبق بيان ذلك في المطلب الأول^(٢)، وفي هذا المطلب ذكر بعض المعايير التي يجب أن تتوفر في الصلة، لسلامة تركيبها مع الموصول، وصحة دلالتها عليه، ليتم كونه اسمًا، ويصح إسناده لغيره أو الإسناد إليه.

المعايير التركيبية لتمام الصلة مع موصولها:

أولاً: يشترط في الصلة التي تُتم الموصول عدة شروط، هي:

١. أن تكون من الجمل التي تقع صفات.
٢. أن تكون محتملة للصدق والكذب.
٣. أن تشتمل على رابط يربطها بالموصول.
٤. ألا يفصل بين الصلة وموصولها.
٥. ألا تتقدم الصلة على موصولها، ولا جزء منها.
٦. ألا يتقدم بعض أجزاء الصلة على بعض^(٣).

ثانياً: لا يجوز الإخبار عن الموصول، ولا الاستثناء منه، ولا إتباعه، إلا بعد استيفائه

صلته^(٤).

ثالثاً: ليس للصلة عمل في الموصول، ولا فيما قبله^(٥).

رابعاً: إذا تم الموصول بصلته فإنه يُتم جزء جملة، مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو يكون

(١) ينظر: همع الموامع في شرح جامع الجامع، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد سابق الدين حضر الخصيري الأسيوطى المشهور بالسيوطى، ت: ٩١١هـ، تحقيق: أحمد شمس الدين، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. ص ٢٨٥/١.

(٢) ينظر: ص ٢٥.

(٣) ينظر: اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى، ت: ٣٩٢هـ، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت. ص ١٨٩، والمفصل ١٤٢، وشرح التسهيل ٢٣٢/١.

(٤) ينظر: التوطئة ١٧٠.

(٥) ينظر: الكتاب ١٣٥/١، واللumen في العربية ١٨٩.

فضيلة^(١).

خامسًا: يجوز حذف الموصول الاسمي إذا علم، على رأي الكوفيين وبعض البصريين، وبه قال ابن مالك، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا إِمَّا بِالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦] أي: وبالذي أنزل إليكم^(٢).

اسم الإشارة:

ذكر النحوة عدة مسائل في تمام اسم الإشارة التركيبي، هي:

الأولى: إذا تم اسم الإشارة دخلت اللام عليه، ولذلك يشار للمثنى بـ (ذان، وذين، وتان، وتين)، بتشدد نوхهما، والأصل في النون الثانية أَهَا بدل من (اللام)، كما في (ذلك، وتلك)^(٣).

الثانية: من تمام اسم الإشارة حرف التنبية (الهاء)، إذا جئت بها بدلاً من (الواو) في القسم، فلا بد أن تجيء بلفظ (ذا) بعد المقسم به، نحو: لا ها الله ذا؛ لأن حرف التنبية من تمام اسم الإشارة^(٤).

الثالثة: أعمل الفراء اسم الإشارة عمل (كان)، فيرفع اسمًا وينصب خبراً، وذلك إذا دخل على واحد لا نظير له، نحو: هذه الشمس ضياء للعباد^(٥).

الإضافة:

سبق الحديث عنها في المطلب الأول^(٦)، وأن من الأسماء أسماء ملزمة للإضافة، لا تكمل اسمًا، ولا تتم دلالتها إلا بها، وفي تمام تركيبها مسألتان، هما:

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٦/٣.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٣٥.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٤٨١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٤/٢٠٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن ١/١٢، ١٣.

(٦) ينظر: ٢٦.

الأولى: لا يجوز أن يتقدم المضاف إليه على المضاف أبداً، ولا يفصل بينهما؛
لكونهما اسمًا واحدًا^(١).

الثانية: قد يحذف المضاف إليه ويبقى أثره على المضاف، فيترك المضاف بإعرابه وهيئته التي يستحقها مع وجود المضاف إليه، فيحذف المضاف إليه لظهور معناه، وينوى لفظه لقوة دلالته، ويكثر إذا عطف على المضاف مضاف مثل المذوف لفظاً ومعنى، ويقلُّ هذا الإجراء في الأسماء الناقصة الدلالة، ويكثر في الأسماء التامة الدلالة^(٢)، وقد أورد سيبويه قول العجاج:

بَعْدَ اللَّتَّيَا وَاللَّتَّيَا وَالَّتِي^(٣)

وعلق عليه بقوله: "فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشدَّ من حذف تمام الاسم"^(٤).

المصدر:

في تركيب المصدر وتمامه مسألتان:

الأولى: أنَّ المصدر مع معموله بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يتبع قبل تمام مطلوبه، نحو: عرفت سوقك العنيف الإبل؛ لأنَّ معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول،

(١) ينظر: شرح الجمل في النحو ٢٢٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٤٧/٣، ٢٤٨، ٢٤٩.

(٣) من رجز العجاج وبعده:

إذا علَّتها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ.

وشاهدناه: أنَّ حذف صلة الموصولات، والتي عناها سيبويه بأَنَّها من تمام الاسم الموصول، وهذا عنده أشدُّ من حذف المضاف إليه. ينظر: ديوان العجاج، ت: ١٤٥هـ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمسي وشرحه، ت: ٢١٦هـ، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، توزيع: مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م. ص ٤٢٠/١، وشرح كتاب سيبويه للسيراي ٩٣/٣، وشرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المربزيان السيراي، ت: ٣٨٥هـ، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م. ص ٧٣/٢. وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شراب، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ١٤٢٧هـ

- ٢٠٠٧م. ٢٢٠/١.

(٤) الكتاب ٣٤٧/٢.

فلا ينقدمه نعت المصدر^(١).

الثانية: أن اتصال الضمير بالمصدر دليل على عدم تمامه؛ لذلك لا يتصل به ضمير النصب إذا كان منوّناً؛ لأنّ التنوين علامة تمام للاسم، فتقول: أُعجّبني ضربٌ إياك، إن لم تضفه، بالإضافة أكثر، فحذف التنوين للعقوبة، وليس بالإضافة، ولذلك إذا اتصلت به (الألف واللام) فالأشهر انفصال الضمير؛ بسبب معاقبتها للتنوين في تمام الكلمة، فتقول: أُعجّبني ضربٌ إياك^(٢).

اسم التفضيل:

في التمام التركيبي لاسم التفضيل مسألتان:

الأولى: أنه يشترط في صياغته من الفعل أن يكون الفعل تاماً، فلا يُصاغ من الفعل الناقص^(٣).

الثانية: أنه إذا ولي اسم التفضيل (من) التفضيلية، أو وليت معموله فلا يجوز الفصل بينهما؛ لأنّا من تمام معناه، فكأنّا من تمام الاسم، وقد يفصل بينهما بعمول (أفعال) على قلة^(٤).

النافية للجنس:

يُشترط في تمام تركيب (لا) النافية للجنس ألا يفصل بينها وبين ما عملت فيه بفاصل، وجعلت مع ما نصبه بمنزلة شيء واحد ك (خمسة عشر)، ولذلك حذف التنوين مما بعدها^(٥)، "وأمّا إن فصلت بالظرف أو الجار والمحرر الناقص دون الظرف المستقرّ نحو: لا يدّيّ بها لك، ولا غلاميّ اليوم لك، فأجازه يونس اختياراً؛ لأنّ الفصل كلام فصل؛ لكثرة ما

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٦-١٠٨.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٤٣٣، ٤٣٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/٥٠.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨.

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٢٠٤.

يتوسّع في الظُّرُوف" (١).

الفضلات:

الفضلة من الكلام ما زاد على ركني الجملة، وتم الكلام بدونه، وقد عَرَفَها ابن مالك بقوله: "الفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقاً إلا لعارض" (٢)، وإذا تم الكلام واستغنى بنفسه، فمحل ما يأتي من الفضلات بعد ذلك النصب (٣)، ولسلامة تركيب الفضلات، وصحة دلالتها في الجملة، استخدم النحو ثنائية النقصان والتمام في أبوابها المتعددة ومسائلها المختلفة، من ذلك ما يأتي:

الحال:

في التمام التركيبي والدلالي للحال مسائل متعددة، موجزها ما يلي:

أولاً: الحال فضلة يتم الكلام بدونها، ولا تأتي إلا بعد تمامه واستيفاء أركانه (٤).

ثانياً: حقيقة الحال الدلالية أنها خبر في المعنى، وأن صاحبها مخبر عنه، فحق الحال أن تدل على ما يدل عليه صاحبها، كخبر المبتدأ، لذلك لم يصح أن يكون المصدر حالاً، فيكون خبراً عن جثة، وما ورد عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه (٥).

ثالثاً: قد تأتي الحال لازمة نائية عن الخبر ولا تستغني عنه الجملة، نحو: ضري زيداً قائماً، فالكلام تام باعتبار المعنى، أمّا تمامه التركيبي فالمبتدأ (ضري) جاء بلا خبر؛ وأن الحال قد أتمت معنى المبتدأ فقد سدّت مسدّ خبره، ولا يصح جعل (قائماً) خبراً؛ لأنّه غير المبتدأ في المعنى، ف(الضرب) ليس هو (القائم)، ولا يصح أن يكون (قائماً) حالاً من (زيد)؛ حتى لا يكون عامل الحال وصاحبها في عامل واحد، وهو (ضري)، وإذا كان المصدر عاملًا في

(١) شرح الرضي على الكافية ١٨٢/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢٦٥/١.

(٣) ينظر: الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: ١٧٥هـ، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. ٧٩.

(٤) ينظر: التحمير ٤٢٣/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٨/٢.

(قائماً) كان من صلته، وإذا كان من صلته لم يصح أن يسَدَّ مسَدَّ الخبر؛ لأنَّه لم يأخذ حكمه بكونه كان جزءاً غير الأول، لذلك فالعامل في (قائماً) فعلٌ مقدَّرٌ فيه ضمير فاعل يعود إلى (زيد)، وهو صاحب الحال، ويكون الخبر ظرف زمان مقدَّراً، والتقدير: ضريبي زيداً إذا كان قائماً، فـ(إذا) هي الخبر، وـ(كان) هنا تامة^(١).

وجعل صاحب التخيير حقيقة الحال خبراً لـ(كان)، فإذا قلت: جاء زيد راكباً، فكأنك قلت: جاء زيد في حال كونه راكباً، ولهذا وجب تنكيرها^(٢).

رابعاً: من التَّمَامِ التَّرْكِيَّيِّ لِجَمْلَةِ الْحَالِ أَنَّهُ لَا بَدَّ لَهَا مِنْ رَابطٍ يَرْبِطُهَا بِصَاحِبِهَا، مِنْ (وَوْ) وَضَمِيرٍ أَوْ أَحَدَهُمَا^(٣)، وَعَلَةُ حَاجَةِ الْجَمْلَةِ الْحَالِيَّةِ إِلَى رِبْطٍ بـ(وَوْ) بِخَلَافِ جَمْلَةِ خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ يَجِيءُ فَضْلَةً بَعْدِ تَمَامِ الْكَلَامِ، فَاحْتِيَاجٌ إِلَى زِيَادَةِ رِبْطٍ، أَمَّا جَمْلَةُ خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ وَكَذَلِكَ الْصَّلَةُ وَالصَّفَةُ فَإِنَّهَا لَا تَرْبِطُ بـ(وَوْ)، وَيَكْتُفِي بِالضَّمِيرِ؛ لِأَنَّ الْخَبْرَ يَتَمُّ الْكَلَامُ، وَبِالصَّلَةِ يَتَمُّ جَزءُ الْكَلَامِ، وَالصَّفَةُ تَتَبعُ مَوْصُوفَهَا لِفَظًا، وَلِأَنَّهَا تَأْتِي لِمَعْنَى فِيهِ، فَكَأَنَّهَا مِنْ تَامَاه^(٤).

خامسًا: الأصل أَنَّه يجوز حذف الحال، ولكن قد يلزم لتمام دلالة الجملة ذكر الحال، فتكون كالعمدة، لا يصح الاستغناء عنها؛ لأنَّ فهم المراد من الجملة متوقف على ذكر الحال، وذلك في المسائل الآتية:

أولاً: ما نفي أو نهي عامله، كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]^(٥).

ثانياً: الحال المجاب بها عن استفهام، كقولك: جئت راكباً، من قال: كيف

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٢٤٣/١.

(٢) ينظر: التخيير ٤٢٣/١، ٤٢٤.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣١٠/٣١١.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤١/٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: ٧٤٥هـ، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ. ص ٤٧١/٣.

جئت؟^(١).

ثالثاً: الحال المقصود بها الحصر، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾

[الإسراء: ١٠٥]^(٢).

رابعاً: ما بَوَّبَ له سيبويه بقوله: "هذا باب ما ينتصب لأنَّه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة"^(٣) نحو: هذا عبد الله منطلقًا، فأنت تريده التنبيه له بأنَّه منطلق، ولست تريده تعريفه بأنَّه عبد الله^(٤)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلٌ شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]^(٥).

التمييز:

التمييز فضلة يتم الكلام بدونه، ويصبح الاستغناء عنه، وفي تمامه التركيبي مسائل:

الأولى: يأتي التمييز على ضربين:

أحدهما: أن يكون من تمام الكلام، نحو: طاب زيد نفسًا، وكفى بزيد رجلاً، فالتمييز جاء بعد تمام الكلام بالفعل والفاعل؛ ليزييل الإبهام الواقع في إسناد فعل إلى اسم، في كونه فاعلاً في الأصل، كالمثال الأول، أو فاعلاً في المعنى، كالمثال الثاني^(٦).

ثانيهما: أن يكون من تمام الاسم، نحو: معي عشرون درهماً، فدرهم تمييز للعشرين في نفسها؛ لأنَّ الإبهام وقع فيها^(٧)، ووجه التمام في نحو: أحد عشر درهماً، لأنَّه في تقدير التَّنْوين، فأصله واحد وعشرون درهماً، وحذف للاختصار، وكل تنوين حذف لغير إضافة أو دخول اللام فحكمه مراد^(٨).

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٥٣/٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٣٥٣/٢.

(٣) الكتاب ٧٧/٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٧٨/٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٨٤/٦.

(٦) ينظر: شرح الجمل في النحو ٧٢.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٧٤.

(٨) ينظر: التخيير ٤٥٠/١.

الثانية: من المعايير التركيبية للتمييز أنَّه إذا كان من تمام الاسم لم يجز أن يتقدَّم على عامله، ولا أن يفصل بينهما بفاسد؛ لعدم تمامه؛ ولأنَّ عامله اسم جامد ضعيف العمل ضعيف مشابهة الفعل؛ لعدم تمامه^(١).

الثالثة: إذا وقع التمييز بعد مفرد فلا بد أن يستوفي جميع ما يتم به، ويؤذن بانفصاله عمَّا بعده، بحيث لا تصح إضافته، فإن صحَّت إضافته أصبح المفرد ناقصاً لا يتُم معناه إلا بما بعده من المضاف إليه^(٢)، وتمام المميز يكون بوحد من عدَّة أمور، هي:

١. أن يضاف، كقوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥].

٢. أن يتم بالتنوين، نحو: هذا رطل زيتاً.

٣. أن يتم ببنون الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَتَّكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، أو شبهها، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيَلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].
فإن حذف تمام المميز جُرِّ التمييز بالإضافة^(٣).

الرابعة: أنَّ علة نصب التمييز وقوعه موقع المفعول به، ومشابهته له بوقوعه بعد تمام الكلام واستغفاء الفعل بفاعله^(٤)، فالتمام سبب لنصب التمييز بعده؛ تشبيَّهًا له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام، وهو يشمل ضري التمييز^(٥)، وكذلك لو كان تامه بـ(من)، نحو: زيد أَفْضَلُ مِنْ عَمْرُو أَبَا^(٦).

الخامسة: قد يقع مميز الجملة بعد فعل لا يصلح الإسناد إليه، نحو: امتلأ الكوز ماء، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩، ١٦٦]^(٧).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٧٠، ٧١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن عيُش ٢/٣٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٠، ٣٨١.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن عيُش ٢/٣٧.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٥٥، ٥٦.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/٩٩٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٤.

الاستثناء:

فُسِّم الاستثناء إلى استثناء تامٌ، واستثناء ناقص، فالتأمُّ ما ذكرت أركانه، وهي: أداة الاستثناء، والمستثنى منه قبلها، والمستثنى الذي يكون بعدها، أمّا الاستثناء الناقص فهو الذي حذف منه المستثنى منه، ويسمى مفرغاً^(١)، ولنتمام الكلام ونقصانه أثر في إعراب المستثنى، وفيه ثلاثة مسائل:

الأولى: أنَّ الكلام قبل ذكر المستثنى جعله في حيز الفضلات، فأشبَّه المفعول به فُصِّب بالفعل المتقدِّم، أو بمعنى الفعل بتوسط (إلا)؛ لأنَّه شيء يتعلَّق بالفعل معنى؛ فهو جزءٌ مما نسب إليه الفعل، وجاء بعد تمام الكلام فُصِّب على رأي البصريين^(٢).

الثانية: يعرب المستثنى في الاستثناء الناقص حسب موقعه من الجملة؛ لأنَّ الكلام لم يتمَّ قبل (إلا)، كما هو الحال في الاستثناء التام، فلم يتمَّ الإسناد الذي يكون به الكلام تاماً؛ ولذلك أُعرب ما بعد (إلا) حسب ما يقتضيه العامل قبلها^(٣).

الثالثة: أنَّ إسناد الفعل المنفي إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه قد تمَّ في نحو: ما قام إلا زيد؛ لأنَّ المسند إليه ممحوظ، والمستثنى يعتبر من أجزاءه، وإنْ كان كالمسند إليه لفظاً فتعيَّن أنَّه يقوم مقامه، وأنَّه يتمَّ الكلام به^(٤).

الصِّفة:

وظيفة الصِّفة أنْ تُثَمِّن دلالة ما سبقها من الأسماء؛ فترفع عن الموصوف الاحتمال، أو الاشتراك مع غيره بزيادة معنى عليه، أو على سببِه^(٥)، ولها مع موصوفها معايير تركيبية ودلالية يجب مراعاتها لتمام الكلام، وهي:

(١) ينظر: التحمير ٤٥٦/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٨٠/٢.

(٣) ينظر: التبصرة والذكرة ٣٧٦/١.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠١/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٥٣/٣، ١١٥٤.

أولاً: أنَّ الصَّفَةَ والموصوف يمثلان تركيئاً واحداً من جزأين لا يجوز أن ينفصل، وإنَّما الصَّفَةَ للموصوف كالصلة للموصول، والمضارف إليه للمضاف، لا يتمان إلا بهما؛ فكلاهما من تمام الآخر، قال سيبويه: "الصَّفَةَ تمام الاسم، ألا ترى أنَّ قولك: مررت بزيد الأحمر، كقولك: مررت بزيد؛ وذلك لأنَّك لو احتجت إلى أن تنتع فقلت: مررت بزيد، وأنَّتْ تري الأحمر، وهو لا يُعرف حتى تقول: الأحمر، لم يكن تمَّ الاسم، فهو يجري معه معموتاً بجري: مررت بزيد، إذا كان يُعرف وحده، فصار (الأحمر) كائناً من صلته" (١).

ويجوز الفصل بين الصَّفَةَ والموصوف إنْ كان الفاصل ليس أجنيئاً، كالفصل بالمبتدأ في قوله تعالى: ﴿أَفِ الَّهُ شَكُّ فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]؛ فصل بالمبتدأ (شك)؛ لأنَّه بعض الخبر، وكالفصل بالفعل ومفعوله الثاني في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرُ اللَّهِ أَتَتَنْذِرُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]، فقد جاز الفصل بـ (أَتَتَنْذِرُ وَلِيًّا)؛ لإضافة المفعول الأول (غَيْرَ) إلى الموصوف (اللَّهُ) (٢).

ثانياً: لا تعمل الصَّفَةَ فيما قبل الموصوف (٣).

ثالثاً: لا يجوز حذف الصَّفَةَ إنْ عريت الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال، نحو لو قلت: وَرَدْنَا البصرة، ورأينا بستاناً، وسكت، لم تفتأ بذلك شيئاً؛ لأنَّ المتوقع منك أن تصصف ما ذكرت (٤)، وقد يعرض للصفة ما يجعلها بمنزلة العمدة، كإذا وقعت نعتاً مبتدأ، نحو: ما في الدنيا رجل يبغضك، فـ (يبغضك): نعت لا يجوز الاستغناء عنه في مثل هذا التركيب (٥).

رابعاً: إذا وقع الفعل صفة لاسم لم ينصب الفعل ضميره، كقول الشاعر:

(١) الكتاب ٨٧/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٤٨/١.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٦١/١.

(٤) ينظر: الخصائص ٣٧١/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٥٤/٢.

فمَا أَدْرِي أَغَيَّ رَهْمَ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالُ أَصَابُوا^(١)
قال سيبويه: "يريد أصحابه ولا سبيل إلى النصب... وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم
إذا كان صفة له أنَّ الوصف تمام الاسم"^(٢)، وجزء الاسم لا يعمل بغيره.

خامسًا: الوصف بـ (ابن) إذا وقع بين علمين جعل مع الموصوف في حكم اسم واحد؛ ولذلك أسقط تنوينه؛ ليعلم أن الصفة (ابن) من تمامه، ولا يجوز الفصل بينهما^(٣).
سادسًا: أنَّ الاسم المبهم مع صفتة كشيءٍ واحدٍ لا ينفكُ عنه، نحو: مرت
بها الكَرِيم، لا يجوز الفصل بينهما، فهو كـ (أَل التعريف)، فكما أنَّه لا يفصل بين
الاسم وـ (الألف واللام)، كذلك لا يفصل بين الصفة والمبهم؛ ولذلك زاد المبهم في
الاسم تعريفًا غير تعريفه الأول فتَمَّ به كلامًا^(٤)، ولا يجوز الاستغناء عن الصفة في نداء
ما فيه أَل، نحو: يا أيها الرجل؛ لأنَّ الصفة فيه هي المقصودة بالنَّداء حقيقة^(٥).

سابعًا: لا يجوز الفصل بين الصفة وما يلزم تابعيته لفظًا، نحو قولهم: أَبِيض يقق،
فيقق تابعيته لازمة، فهو في النعت كـ (أكتعين) في التوكيد "وكل نعت يلزم النعتية فحكمه
حكم يقق"^(٦).

ثامنًا: لا يجوز وصف المُرْخَم، عند الفراء وابن السرّاج؛ لأنَّ "الوصف من تمام
الموصوف؛ لكونه دالًا على معنى فيه، فإذا رحمت الكلمة بحذف شيءٍ من جوهرها لا يزيد

(١) بيت من الواifer، للحارث بن كلدة، والشاهد: أَنَّ نَعْتَ (الْمَال) بـ (أَصَابُوا)، وَلَمْ يَنْصُبْهُ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ
لَوْ نَصَبَ لِصَارَ التَّقْدِيرُ: أَمْ أَصَابُوا مَالًا. يَنْظُرُ: شَرْحُ كِتَابِ سِيبُويهِ لِلسِّيرَافِيٍّ /١٤٧٣، أَمَالِيُّ بْنُ الشَّجَرِيُّ، ضِيَاءُ
الدِّينُ أَبُو السَّعَادَاتُ هَبَّةُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ حَمْزَةَ، الْمَعْرُوفُ بِأَبِي الشَّجَرِيِّ، ت: ٤٢٥٥هـ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ
الْطَّنَاحِيُّ، الطَّبْعَةُ: الْأُولَى، النَّاشرُ: مَكَتبَةُ الْخَانِجِيِّ، الْقَاهِرَةُ، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م. ص ٢٧١ / ٢، الْمَعْجَمُ الْمُفَصَّلُ في
شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ، إِمِيلُ بَدِيعُ يَعْقُوبُ، الطَّبْعَةُ: الْأُولَى، النَّاشرُ: دَارُ الْكِتَابِ الْعُلُمِيَّةِ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
ص ١٥٨ / ١.

(٢) الْكِتَابُ / ١٨٧.

(٣) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمْلِ في النَّحْوِ ١٢٨.

(٤) يَنْظُرُ: التَّبَرِّصَةُ وَالنَّذَرَةُ / ١٧٣.

(٥) يَنْظُرُ: النَّكْتُ في تَفْسِيرِ كِتَابِ سِيبُويهِ / ٢٨١.

(٦) شَرْحُ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ / ١١٥١.

عليها شيء آخر من الخارج" (١).

العطف:

من معايير التركيب التي يحسن التنبيه عليها في العطف، وتأثير في تمام التركيب وتمام دلالته مسائل متعددة، منها ما يلي:

أولاً: أن عطف المفرد على المفرد بمنزلة كلام واحد (٢).

ثانياً: لا يجوز أن يعطف على محل جملة حتى تستكمل معطوفها ويتم الكلام؛ لأن العطف مثل الثنوية والجمع، فإذا تم الكلام جاز العطف على اللفظ وال محل، وإذا لم يتم فالعطف على اللفظ فقط؛ لأنَّه مع المعطوف عليه كاسم واحد، يعمل فيهما عامل واحد، أمَّا المعطوف على المحل فيعمل فيهما عاملان (٣).

ثالثاً: العطف بـ(الواو) لا يوجب الترتيب، يدلُّ على ذلك دخولها على ما لا ترتيب فيه أصلًا، كالأفعال المقتضية أكثر من فاعل، مثل: (اختصم، واشترك، واجتمع)، نحو: اشترك زيد وعمرو (٤).

رابعاً: يشترط في (إمَّا) العاطفة أن تجيء قبل تمام الكلام، وقبل المعطوف عليه، نحو: جاءك إمَّا زيد وإمَّا عمرو؛ ولذلك أخرجها الجرجاني من حروف العطف، وجعل دليلاً على ذلك دخول حرف العطف عليها كما في المثال السابق (٥).

خامسًا: من الخصائص التركيبية لتمام العطف بـ(لكن) أن تسبق بـ(واو)، ولا تستعمل إلا مع نفي قبلها أو بعدها، ويجب أن يكون ما بعدها كلامًا تامًا مضادًا لما قبلها (٦)، فإنَّ كان ما قبلها إيجابًا وجب أن يكون ما بعدها نفيًا، أو العكس، نحو: جاءني

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٩٩/١.

(٢) ينظر: التحمير ٧٥/٤.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٦٤، ٦٥.

(٤) ينظر: شرح الجمل في النحو ٢٧٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٨٨، ٢٨٩.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٢٤/١.

زيد لكن عمرًا لم يجئ، والعكس: ما جاءني زيد لكن عمرًا جاءني^(١)، "إِنْ وَلِيْهَا مَفْرَدٌ مَعْطُوفٌ فَعَطْفُهُ بِـ(وَوْ) قَبْلِهَا، لَا يُسْتَغْنِيُّ عَنْهَا إِلَّا قَبْلَ جَمْلَةِ مَصْرَحٍ بِجُزْئِهَا، نَحْوَ: مَا قَامَ سَعْدٌ وَلَكِنْ سَعِيدٌ"^(٢).

سادسًا: تأتي (أم) العاطفة على وجهين منفصلة ومتصلة، فالمتصلة لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام خاصة، "إِنْ لَمْ تَقُعْ بَعْدَ (هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ)" كانت منقطعة، ولا يكون بعدها إلا كلام تامٌ، لفظاً أو تقديرًا، أو تقدر بـ (بل وهمزة الاستفهام)، كقولك: إِنَّهَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ، تقديره: بل هي شاء^(٣).

سابعاً: عطف البيان من تمام المعطوف عليه، كالنعت في إتمامه للمنعوت في المعنى، وكالبدل مع المبدل منه في اللفظ وصلاحية استقلاله بنفسه، وكالتوكيد في تأكيد الدلالة وتقويتها، فالمقصود في الفائدة هو الأول، وجيء بالثاني للبيان وتمام الفائدة، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر^(٤).

ثامناً: لا يجوز الفصل بين المعطوف المتمم ما لا يُستغنِيُّ عنه من الصفات وبين صفتة، نحو: إن امرأً يُصْحِّح ولا يقبل خاسر، فلا يجوز جعل (خاسر) بين (يُصْحِّح ولا يقبل)؛ لأنَّهما جزءاً صفتة لا يُستغنِيُّ عنهما، ولا يعني أو لهما عن ثانيهما^(٥).

تاسعاً: من العطف عطف لازم في المعنى لا يجوز الاستغناء عنه؛ لتمام الكلام به، فلا يصح تركيه، ولا تتم دلالته إلا به، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ أَنْكِتَبَ وَالْحُكْمَ وَالثُّبُوتَ ثُمَّ يَقُولَ لِلْكَافِرِ﴾ [آل عمران: ٧٩]، عطف (يقول) على (يؤتيه)، "وهذا العطف لازم من حيث المعنى، إذ لو سكت عنه لم يصح المعنى؛ لأنَّ الله - تعالى - قد آتى

(١) ينظر: شرح الجمل في النحو ٢٨٦.

(٢) شرح التسهيل ٣٤٣/٣.

(٣) شرح جمل الرجاجي لابن حروف ٣٢٩/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٩١، ١١٩٠/٣.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١١٥٠/٢.

كثيراً من البشر الكتاب والحكم والنبوة، وهذا كما يقولون في بعض الأحوال والمفاسيل: إِنَّمَا لازمة، فلا غزو أيضاً في لزوم المعطوف^(١).

التوكيد:

في تمام تركيب التوكيد مع الجملة ثلاثة مسائل:

الأولى: قد يلزم التوكيد المؤكّد حتّى يكون معه كالكلمة الواحدة^(٢)؛ ولذلك لا يجوز حذفه إذا كان مرادًا في الكلام؛ لأنّه ضدّ الغرض الذي جاء من أجله، أمّا إذا لم يرد فالكلام بدونه تامٌ، وهذه قاعدة عامة في سائر الفضلات^(٣).

الثانية: من التّمام التّركيبي للتوكيد أنك إذا ذكرت عاملًا يطلب شيئاً وأولهما له صلة تتم معناه فإنَّ العامل الذي يقتضيّهما يكرر بعد تمام صلة الأولى، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسِنَ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا إِمَّا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنْ أَنْعَذَاهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨]؛ فلأنَّ المفعول الأولى طال بصلةه كرر الفعل بما دخل عليه ﴿فَلَا تَحْسِنَهُمْ﴾ (٤).

الثالثة: لا يجوز الفصل بين التوكيد وتوكيد التوكيد، ك (أكتعين وأبصعين وأبتعين) ^(٥).

البدل:

في تمام البديل التركيبي والدلالي ثلثة مسائل:

الأولى: من المعايير الدلالية المؤثرة في تمام البدل التركيبية أنَّه لا يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب؛ لأنَّ البدل يجب أن يفيده ما لم يفده المبدل منه، فلا يجوز نحو: **بي** المسكين مررت، **نحو:** عليك الكريم المعَوْل؛ فمدلول بدل الكل مدلول الأول، فلو أبدلنا

(١) الدر المصنون في علوم الكتاب المكتون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، ت: ٧٥٦هـ، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق. ص ٢٧٢/٣.

٢) ينظر: الكتاب ١٧١/٢.

(٣) ينظر: الخصائص ٣٧٨/٢، ٣٧٩.

٤) شرح الرضي على الكافية ٣٦٦، ٣٦٧/٢

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٤٩/٢.

الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب، وهما أعرف المعرف لكان البدل أنقص تعريفاً من المبدل منه؛ فالمدلولان واحد، وفي الأول زيادة تعريف، ويجيز الأخفش ذلك؛ لأنَّه لو اتحدا لكان الثَّاني توكيداً لا بدلاً، ولا يضر نقصان تعريف الثَّاني؛ لوجود زيادة في الفائدة، كما في المثالين، وهما صفة (المسكنة والكرم)، ومثل ذلك جواز نحو: مررت بزيد رجل عاقل، فأفادت النكرة ما لم تغده المعرفة، رغم فائدة التعريف التي لا توجد في النكرة^(١).

الثانية: من التَّمام التَّركيبي في بدل البعض من كل وبدل الاشتعمال أَنَّه لا بَدَّ فيهما من ضمير منفصل أو متصل لفظاً أو مقدراً يعود على المبدل منه^(٢).

الثالثة: يظهر التَّمام الدَّلالي جلياً في بدل الاشتعمال؛ لأنَّ الغاية منه أن دلالة الإسناد لا تتم إلا بذكره، فهو يتَّمُّ الفائدة، ويزيل التباس الفهم، نحو قولك: أُعجبني زيد حسنه؛ لأنَّ إسناد الإعجاب إلى (زيد) لا يكفي من جهة المعنى، فهو لم يعجبك للحمة ودمه، بل لمعنى قائم فيه^(٣).

من الأساليب النحوية الأخرى:

حضرت قضيَّة تمام الكلام ونقصانه في مسائل وأساليب نحوية نَبَّهَ عليها النحاة في سياق كلامهم عنها، ومن ذلك:

نعمَّ وَبِئْسَ وَحَبَّذاً وَلَا حَبَّذاً:

لا يتمُّ أسلوب المدح والذم إلا بفعل وفاعل ومحصوص بالمدح أو الذم، وهنا مسألتان لتمام تركيبيهما:

الأولى: أَنَّه لا يجوز الفصل بينهما وبين فاعلهما؛ حتى لا يلتبس المخصوص بالمدح أو الذم بالفاعل، وللسبب نفسه إذا لم يظهر الفاعل وكان مستترًا فإنَّه يجب تمييزه بما يدلُّ عليه، ولذلك حاز حذفه في (حَبَّذاً)؛ لأنَّه لا يمكن أن يلتبس لكون الفاعل في (حَبَّذاً) متَّصلًا بها^(٤).

الثانية: لا بَدَّ من ذكر محصوص بالمدح أو الذم بعد ذكر الفعل والفاعل؛ ليوضح

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٩١/٢.

(٢) ينظر: شرح جمل النجاشي لابن خروف ٣٤٤/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٨٥/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢، ٩٨.

إبهامهما ويبين مقصودهما، فإن كان المخصوص معلوماً بتقدُّم ذكره أو غيره جاز حذفه، كقوله تعالى: ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّلُ﴾ [ص: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿فِعْمَ الْمَهْدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]، أي: نحن^(١).

كيف:

تكون (كيف) عدمة في الكلام، ولا يجوز إلغاؤها إذا لم يتم إلا بها، قال ابن مالك: "إذا وقعت (كيف) قبل ما لا يتم كلاماً كانت خبراً مقدماً، وما بعدها مخبر عنه؛ لأنَّه لا يجوز أن تكون ملغاً؛ لأنَّه قد حصلت بها الفائدة، وتم بها الكلام، ولا يجوز أن تكون هي المخبر عنه وما بعدها الخبر؛ لأنَّها في تأويل صفة نكرة، فيقبح جعلها اسمًا مخبرًا عنه بما بعده، فوجب أن تكون خبراً مقدماً في موضع رفع"^(٢).

كأين وكذا:

يلزم في استخدام (كأين) أن يليها حرف الجر (من) توكيداً لها، فجعلت معها كأئنما شيء واحد لا يتم الكلام إلا به، وتفتقر (كأين) وكذلك (كذا) إلى ميّز تيّز معناه، وأكثر وقوع ميّز (كأين) محروراً بـ(من) الجنسية، كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيْنِ مِنْ إِيمَانٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠٥]^(٣).

(١) ينظر: المفصل ص ٢٧٤.

(٢) شرح التسهيل ٤/٦٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/١٧١٠.

ثالثاً: مسائل في تركيب الحروف:

الحروف ناقصة كما سبق بيانه، فلا يكون الحرف عمدة، ولا يختلف مع غيره ليكون كلاماً، ولا يصح فيه الإسناد؛ لأنَّه "لا يجوز أن يخبر عنها، ولا يجوز أن تكون خبراً"^(١)؛ لأنَّ الحرف لإيقاع العلقة بين شيئين، ولهذا قالوا الحرف نسب ورابط"^(٢)، وجعل الفراء حرف الجر وحده نائباً عن الفاعل في موضع رفع، كما أنَّ الفعل في نحو: زيد يقوم، في موضع رفع، والذي عليه الجمهر أنَّ الجار والمجرور في محل رفع نائب عن الفاعل، نحو: سير بزيد^(٣).

وفيما يأتي أبرز المسائل التي أشار النحاة فيها لبعض خصائص ومعايير تمام تركيب الحروف في الجملة:

أولاً: لا بدَّ من متعلق لحروف الجر غير الرائدة، فعل أو شبيهه، وتكون مع مجرورها معمولة له؛ فكل مجرور مع مجروره بمنزلة اسم مفعول، ولكل مفعول فعل يعمل فيه^(٤).

ثانياً: لا يجوز الفصل بين الجار ومجروره؛ لأنَّهما يمثلان شيئاً واحداً لا ينفرد أحدهما عن الآخر^(٥)، ويجوز الفصل بـ(لا) في فصيح الكلام نحو: عجبت من لا شيء^(٦)، ويكون الحرف مع ما بعده من اسم أو فعل في دلالته على المعنى كلمةً واحدةً؛ لذلك كان الحرف مبنياً وليس معرباً، ولو أعرَب قبل المجيء بما بعده لكان إعراباً للكلمة قبل تمامها، فالحرف حزء من الكلمة الداخل عليها، ولا يقع الإعراب إلا بعد تام الكلمة؛ لأنَّ المعنى متعلق

(١) الأصول في النحو ٣٧/١.

(٢) التخمير ١٥٧/١.

(٣) ينظر: همع الموامع ٥٢٢/١، ٥٢٣.

(٤) ينظر: المقصد في شرح الإيضاح ٩٦/١.

(٥) ينظر: التبصرة والتنكيرة ٣٢١/١.

(٦) ينظر: همع الموامع ٣٢٢/٢.

بالكلمة بعده^(١).

ثالثاً: يكره في تركيب الجملة توالي حرفين لمعنى واحد، ولم تجتمع العرب بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة، كقول الشاعر:

لَقَدْ كَانُوا لَدِي أَرْمَانِيَّا بَصَنِيعَيْنِ لِبَأْسِ وَثَقَيْ^(٢)
ومنه البصريون وقالوا: إنَّ الرواية فلقد^(٣).

رابعاً: لا تدخل الحروف على الفضلات ك(الظرف، والحال، والتمييز، والاستثناء) وغير ذلك؛ لأنَّ الغاية من الحروف الاختصار، والفضلات زائدة في الكلام، وزيادتها فيه تتعارض مع الاختصار الذي جاءت الحروف من أجله^(٤)، قال السيوطي: "منع السهيلي عمل حرف التنبية في (الحال)، فقال: (ها) حرف، ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال"^(٥).

خامسًا: لا يدخل حرف الجر على حرف جر آخر^(٦).

سادساً: تمنع إضافة الحرف؛ لأنَّه جزء مما دخل عليه، فلو أضفته قبل الذي دخل عليه لأضفته قبل تمام معناه، وهذا غير جائز؛ لأنَّ الإضافة لتمام المعنى، وإن أضفته بعد ما دخل عليه أصبحت الإضافة لما دخل عليه، وليس للحرف^(٧).

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١٢٢/١.

(٢) بيت من الرمل، بلا نسبة. وشهادته: دخول حرف على حرف في قوله: (لقد)، استشهد به الفراء على جواز ذلك، ومنه البصريون. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة، أبو عبد الله محمد بن جعفر القفاز القيرواني التميمي، ت: ١٢٤٤هـ، حققه وقدم له وصنع فهارسه: رمضان عبد التواب، صلاح الدين المادي، الناشر: دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة. ص ٢٩٦، وخزانة الأدب للبغدادي ٣٣١/١١، والمجمع المفصل ١١٥/٥.

(٣) ينظر: همع المهاجم ٤٤٧/١.

(٤) ينظر: الخصائص ٢٧٤، ٢٧٣/٢.

(٥) همع المهاجم ٢٤٢/٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢٨٩/٢.

(٧) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ٥٩/١.

معايير خاصة ببعض الحروف:

لن:

تمام الكلام بـ (لن) مع الفعل والفاعل ينفي كونها مركبة، استدلّ السيرافي على ذلك بقول سيبويه: "أَنَا إِذَا قلنا: لَنْ أَضْرِبُ زِيدًا، كَانَ كَلَامًا كَامِلًا تَامًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ شَيْءٍ، وَإِذَا قلنا: لَا أَنْ أَضْرِبُ زِيدًا، لَمْ يَتِمَّ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّ (أَنْ) وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْفَعْلِ وَالْمَفْعُولِ بِمِنْزَلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَالْاسْمُ الْوَاحِدُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ (أَنْ) احْتَاجَ مَعَهُ إِلَى خَبْرٍ، فَلِيُسَّ لِفْظُ (لن) وَفَقًا لِلْفَظِ (لَا أَنْ)، وَلَا مَعْنَاهَا وَفَقًا لِمَعْنَاهَا، فَمَا الَّذِي أَوْجَبَ أَنَّهَا هِيَ" (١).

حتى:

إِمَّا أَنْ تَكُونَ (حتى) مِنْ تَمَامِ مَا قَبْلَهَا، فَيُنْصَبُ بَعْدَهَا الْفَعْلُ الْمَضَارِعُ؛ لِكُونِهَا غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا، أَوْ مُسَبِّبًا عَنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ الْحَمْلَةَ قَبْلَهَا قَدْ أَكْتَمَلَتْ دَلَالُهَا، فَتَكُونُ حَرْفًا ابْتَدَاءً بِمِنْزَلَةِ الْفَاءِ، وَالْحَمْلَةُ بَعْدَهَا تَامَّةُ الْمَعْنَى، مَتَّصِلَةٌ بِمَا قَبْلَهَا، أَوْ مُنْقَطَعَةٌ عَنْهُ (٢)، وَيُحَوَّلُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مِنْ تَمَامِ مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا ذَا أَجْزَاءٍ، فَيُحَوَّلُ أَنْ تَقُولُ: الْقَوْمُ حَتَّى زِيدًا رَأَيْتُ، عَطْفًا وَجَرًًا (٣).

قد:

إِذَا سَبَقَتْ (قد) الْفَعْلُ فَإِنَّهَا تَكُونُ بِمِنْزَلَةِ الْجُزْءِ مِنْهُ، فَلَا يُحَوَّلُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا، نَحْوُ: قَدْ زِيدًا رَأَيْتُ، وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ الْقُسْمِ، فَيُحَوَّلُ الْفَصْلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ تَوْكِيدُ الْكَلَامِ نَحْوُ: قَدْ وَاللَّهِ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ (٤).

همزة الاستفهام:

استُخدِمَ النُّحَاةُ ثَنَائِيَّةُ النُّقطَانِ وَالْتَّمَامُ فِي أَدْوَاتِ الْاسْتِفْهَامِ، فَجَعَلُوا (الْهَمْزَة) تَامَّةً؛ لِأَنَّهَا أَصْلُ أَدْوَاتِ الْاسْتِفْهَامِ، وَغَيْرُهَا ناقصٌ؛ وَلَذِكَ جَاءَتِ (الْهَمْزَة) تَامَّةً فِي اسْتِعْمَالِهَا، أَمَّا غَيْرُهَا

(١) شَرْحُ كِتَابِ سِيبُويهِ ١٩٣/٣، ١٩٢/٣.

(٢) يُنْظَرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٤/٥٣، ٥٤.

(٣) يُنْظَرُ: شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَّةِ ٤/٢٧٦.

(٤) يُنْظَرُ: النَّهَايَةُ فِي شَرْحِ الْكَفَايَةِ ١/٧٢.

من الأدوات فتقصر دونها في أحوال استعمالها، ويتبَّع ذلك فيما يلي:

أولاً: أنَّها استأثرت عن أخواتها بتمام التصدير، فدخلت على حروف العطف (الواو، والفاء، وثُم)، ولم تدخل بقية أخواتها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرْثُونَ الْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، و﴿أَفَلَمْ يَأْتِيَنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الرعد: ٣١]، و﴿أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنُتُمْ بِهِ﴾ [يونس: ٥١]، ومن استشارها بتمام التصدير أَنَّها لم تُعَدْ بعد (أم) المتصلة ولا المنقطعة، تقول:

أدبس في الإناء أم عسل؟^(١).

ثانيًا: من تمام (همزة الاستفهام) جواز ذكر المفرد بعدها على حاله في الإعراب، اعتمادًا على ما تمَّ به ذلك المفرد في كلام متَّكلٍ آخر، نحو قوله منكراً أو مستفهمًا: أزيدُ؟ أو أزيدًا؟ أو أزيدِ؟ جوابًا لمن قال: جاءني زيدٌ، أو رأيت زيدًا، أو مررت بزيدٍ، ولا يكون ذلك مع غير (الهمزة)^(٢).

أمًا:

يشترط في تركيب (أمًا) ألا تتوسَّط الجملة التَّامَّة بين (أمًا) و(فَائِهَا)؛ ولذلك تتقَدَّم (أن) مع صلتها بعد (أمًا) على خيرها، نحو: أمًا أَنْكَ خارج فلا تصدقه^(٣).

(أن) المفسرة؛

من المعايير التركيبية لـ (أن) المفسرة أن يتمَّ الكلام قبلها، فلا يجوز أن يكون ما بعدها صلةً لما قبلها، وإنَّما يأتي الكلام بعدها ليفسِّر المبهم المقدر قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَنَدَيْنَهُ أَنْ يَتَابَرِهِمُ ١٠٤ قَدْ صَدَقَتِ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ٤ - ١٠٥]^(٤).

كلاً:

التمام التَّركيبي لـ (كلا) مبني على دلالتها في الكلام، فلها دلالتان:

الأولى: أن تكون بمعنى: (حقًا)، فلا يجوز الوقف عليها؛ لأنَّها من تمام الكلام بعدها، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَلَقَمَ﴾ [المدثر: ٣٢]، (فكلاً) هنا بمعنى: (حقًا).

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤/١١١، ١١٠.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٤٥٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/٢٦٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٤/٤٣٩.

الثانية: أن تكون بمعنى: (الردع والزجر)، فيجوز الوقف عليها؛ لأنّها ليست من تمام الكلام بعدها، وأنّ الفعل الذي هي من تمامه مخدوف؛ لأنّ الحرف لا يستقل كلاماً، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرْجُونِ لَعَلَّيْ أَعْمَلُ صَلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾ [المؤمنون: ٩٩ - ١٠٠]، وتقديرها بهذا المعنى: كلا لا تقل، أو ليس الأمر كذلك^(١).

النفي التام:

يُقسّم النّحّاة النفي إلى قسمين: نفيٌ تامٌ، وهو ما يكون من جهة العقل، ونفيٌ غيرٌ تامٌ، وهو ما يكون من جهة الانتقاء، ويفهمان من سياق الكلام وقرائن الأحوال، ومن النفي التام قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْتَهُوا شَجَرَهَا﴾ [النمل: ٦٠]، ومن النفي غير التام قول أبي بكر خليفة عليه: "ما كان لابن أبي فحافة أن يصلّي بيّن يديه رسول الله ﷺ"^(٢).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٤، ٤٧٩/٤.

(٢) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسنته وأيامه = صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ت: ٢٥٦هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ١٤٢٢هـ. ص ١٣٨، والمسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، أبو الحسن مسلم بن الحاج القشيري النيسابوري، ت: ٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. ص ٣١٦.

(٣) ينظر: الدر المصنون ٣/٢٧٢.

رابعاً: تحول الجملة من التمام إلى النقصان:

تحول الجملة التامة إلى جملة ناقصة إذا دخلت عليها بعض الأدوات، كما يلي:

أولاً: إذا دخلت أدوات الشرط أو القسم على الجملة التامة أحوجتها إلى جملة أخرى، وقد عقد ابن حني باباً سماه (باب في التام يزد عليه فيعود ناقصاً) قال فيه: "هذا موضع ظاهر التناقض، ومحصوله صحيح واضح، وذلك قوله: قام زيد، فهذا كلام تامٌ، فإن زدت عليه فقلت: إن قام زيد، صار شرطاً واحتاج إلى جواب... وجاء هذا لأنَّ كلَّ كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره ولا مقتضٍ لسواه فالكلام باقٍ على تمامه قبل المزيد عليه، فإن زدت عليه شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكلام ناقصاً، لا حاله الأولى، بل لما دخل عليه معقوداً بغيره، فنظير الأول: زيد قائم، وما زيد قائم... ونظير الثاني ما تقدَّم من قولنا: قام زيد، وإن قام زيد،... ومن الرائد العائد بالتمام إلى النقصان قوله: يقوم زيد، فإن زدت اللام والنون فقلت: ليقوم زيد، فهو محتاج إلى غيره، وإن لم يظهر هنا في اللفظ، ألا ترى أنَّ تقديره عند الخليل أنَّه جواب قسم، أي: أقسم ليقومن" (١).

ثانياً: إذا دخل حرف الجر (من) على الظرف حول الكلام التام ناقصاً، على رأي أبي عمرو بن العلاء في نحو: داري من خلف دارك فرسخان، دخلت (من) على الظرف، فوجب رفع الظرف الذي بعد المجرور؛ لأنَّ التمييز فضلة يأتي بعد تمام الكلام، و(من) أخرجت الكلام عن تمامه، ولم يسلِّم له الرضي بذلك؛ لجواز السكوت على قوله: داري من خلف دارك، فقد تمَّ به الكلام، فجعل دخول (من) وعده على السواء، فيجوز في فرسخين الرفع خبراً، والنصب على الحال أو التمييز (٢).

ثالثاً: إذا دخلت (أن) الخفيفة الناصبة للفعل المضارع على جملة، نحو: يأتيني زيد، وهي جملة تامة، فتقول: أن يأتيني زيد، تحولت إلى مفرد في المعنى، وهو إتيان زيد، فلافائدة

(١) الحصائص ٢٧٣/٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٢٥٢.

له، ولا يتمُّ تركيب الكلام حتى تأتي بما يكمل معناه من (اسم) نحو: أن يأتيني زيد خير له، أو (فعل) نحو: يسرني أن يأتيني زيد.

وتدخل على المبتدأ والخبر، فتجعلهما في تأويل اسم مفرد يحتاج إلى ما يكمل معناه، فنحو: زيد منطلق، كلام تام، فإذا أدخلت (أن) عليه فقلت: أن زيد منطلق، أصبح اسمًا بمعنى: انطلاق زيد، فلا فائدة منه حتى تأتي باسم يتمُّ معناهما، فتقول: حق أن زيد منطلق، أو فعل فتقول: بلغني أن زيد منطلق^(١).

ما سبق من قضايا في هذا المبحث هي أبرز السُّيَاقَاتُ التي استخدم النُّحُوهُ فيها ثُنَائِيَّةً (النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ)، وجعلوها تمييزاً للفصل بين كثير من أجزاء المسائل في الأبواب المختلفة، وذكروا فيها الكثير من المظاهر التي تبرز نقصان الكلام، وأهم المعاير التي يجعله تاماً دلائلاً وتركيبياً، ولكنهم لم يستخدموهما في باب (الأفعال التَّاقِصَة)، حيث تجلَّى قضيَّةُ النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ بأوضح بيان عند النُّحُوهُ، حتى كان هذه الثُّنَائِيَّةُ قد خصصت لها؛ ولذلك رأى الباحث أن يفرد لها بسط بيان في نهاية هذا المبحث، يضاف إلى ذلك أَنَّها ستكون محلَّ الْدِّرَاسَةِ التَّطَبِيقِيَّةِ لقضيَّةِ النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ في النُّحُوهُ الْعَرَبِيِّ.

(١) ينظر: شرح الجمل في النحو . ١٣٩

خامساً: الأفعال الناقصة:

تتركز ثنائية (النُّقْطَانُ وَالْتَّمَامُ) في الأفعال الناقصة، وترتبط بها ارتباطاً وثيقاً، وقتل لها نموذجاً أولاً من بين سائر أبواب النحو المختلفة، وقد تناولها النحاة بالبساط والبيان، وشغلت حيئاً كبيراً في كتبهم، والباحث يختصر الكلام فيها، مقتصرًا على ثلات قضايا:

الأولى: معنى نقصان (كان وأخواتها).

الثانية: قائمة الأفعال الناقصة، أم حصورة هي أم منفتحة؟

الثالثة: ما يمكن أن يلحق بالأفعال الناقصة.

القضية الأولى: معنى نقصان كان وأخواتها

للنحاة في علة نقصانها رأيان، والرأي الأبرز -وعليه الكثير من النحاة- أئمّها ناقصة لعدم دلالتها على الحدث، وأنّ دلالتها زمانية فقط، وممن قال بذلك المبرد، وابن السّرّاج، والفارسي، وابن جني، والجرحاني، وابن برهان، والشلوبين، قال أبو حيّان: وهو ظاهر مذهب سيبويه^(١)، ويرى ابن الرّبّيع أنّ في لفظها دلالة على الحدث، لكنه غير مقصود عند الإتيان بها، وإنّما يؤتى بها لما تقتضيه بنيتها من الدلالة على الزمان^(٢).

الرأي الآخر أئمّها تدلّ على الحدث كغيرها من الأفعال، وإنّما سميت ناقصة لأنّها لا تكتفي بمفهومها، وفي كلام سيبويه ما يفهم منه دلالتها على الحدث، فقد شبهها بـ (ضرب)

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان محمد بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدين الأندلسي، ت: ٧٤٥هـ، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الطبعة: الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. ص ١١٥١/٣. قال سيبويه: "واعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول: "عبد الله المقتول"، وأنت تزيد: "كن عبد الله المقتول"؛ لأنّه ليس فعلاً يصل من شيءٍ إلى شيءٍ، ولذلك لست تشير له إلى أحدٍ". الكتاب ٢٦٤/١.

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الرجاجي، أبو الريبع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي، ت: ٦٨٨هـ، تحقيق: عياد الشبيتي، الطبعة: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

وهو فعل متعدّد، فقال: " وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدّمت وأخّرت، كما فعلت ذلك في (ضرب)؛ لأنَّه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب)، إلا أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد... وتقول: كُنَّاهم، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم تَكُنُّهم فمن ذا يَكُوْنُهم، كما تقول: إذا لم تضرّهم فمن يضرّهم، قال أبو الأسود الدُّؤليُّ: فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ، فَإِنَّهُ أَخْوَهَا، عَدَّتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا^(١) فَهُوَ (كائن) و(مكون) كما تقول: (ضارب) و(مضروب)^(٢).

وممَّن صرَّح بدلائلها على الحدث وانتصر له ابن مالك، فقد أثبت لها الحدث من عشرة أوجه، وجعله الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيراقي^(٣)، وأمّا الرضي فأثبت لها حدثاً عاماً

(١) بيت من الطويل، وشاهده: اتصل الضمير بـ(يكون) والقياس: فإن لا يكن إياها. ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٠٠/١، والمزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد سابق الدين خضر الخضيري الأسيوطى المشهور بالسيوطى، ت: ٩١١هـ، تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨هـ - ١٤١٨م. ص ١٤٠٩، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: ٩٣١هـ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الرابعة، الناشر: مكتبة الحانجى، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. ص ٥/٣٢٧.

(٢) الكتاب لسيبوه ١/٤٥، ٤٦.

(٣) الأوجه العشرة التي أثبت بها ابن مالك دلالة الأفعال الناقصة على الحدث هي:
الأول: أنَّهم قالوا بفعليتها، وفعليتها تستلزم الدلالة على الحدث والزمان، وما يدلُّ على حدث وحده مصدر، وما يدلُّ على زمان وحده اسم زمان، وهذه ليست بمصدر ولا أسماء زمان.
الثاني: أنَّ دلائلها على المعنيين السابقيين هو الأصل فيها، وإخراجها من ذلك يحتاج إلى دليل.

الثالث: عدم صحة انعقادها مع اسم المعنى جملة تامة، كما ينعقد مع اسم الرَّمَان.
الرابع: أنَّ الحدث هو سبيل التَّقْرِيق بينها، فلو سلبته منها لم يكن بينها، فرق ما دامت على صيغة واحدة، فلا فرق بين (كان زيد غنياً)، و(صار زيد غنياً) على قوله، والفرق بينهما حاصل بدلالة الفعلية على الحدث.
الخامس: لزوم سبق نحو: (انفك) بالنَّفَقِ، وهو نفي للحدث (الانفكاك)، وليس نفياً لزمن الخبر، ولو كان كذلك لفسد المعنى.

السادس: دخول (ما) المصدرية على (دام)، وتقديرها بالمصدر، وهو الذي يدلُّ على الحدث، فلو لم تدل عليه لم يقم (اسم الحدث) مقامها.

السابع: دخول (أن) عليها، وهو دليل على فـ(أن) لها مصادر، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مَلَكِين﴾ [الأعراف: ٢٠]، فإن وما دخلت عليه في تأويل المصادر.

يخصّصه الخبر^(١)، وقال أبو حيّان: "المشهور والمنصور أَهْمَا تدلُّ على الحدث والزمان، وأنَّ الحدث مسند إلى الجملة، كما كان (ظنت) مسندة إلى الجملة"^(٢)، ويرى السيوطي أنَّ دلالتها على الحدث كدلالتها على الزمان فهي كغيرها من الأفعال^(٣). وذهب ابن خروف إلى أَهْمَا مشتقة من أحداثها^(٤)، وقد جاء الأمر من (كان) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبٍ

لِلْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨].

ومن قال بدلالتها على الحدث جعل سبب نقصانها: عدم اكتفائها بالمرفوع، وحاجتها للمنصوب؛ لأنَّها مسندة إلى الجملة بعدها^(٥)، وقد لفت سيبويه لذلك بقوله: "تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة"^(٦)، ويقول ابن مالك: "فليعلم أنَّ سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفائها بالمرفوع، وإنما لم تكتفي بالمرفوع لأنَّ حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى قوله: كان زيد عالماً: وجد اتصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع غير وافي بذلك، فلهذا لم يستغفَ به عن الخبر التالي، وكان الفعل جديراً بأن يُنسب إلى النقصان"^(٧).

= الثامن: أنَّ اسم الفاعل يغنى عنها، واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزَّمان، فهو يدلُّ على الحدث والقائم به.
التاسع: أنَّ دلالتها على الحدث لا تغيرها القرائن، ودلالتها الزَّمانية تتغيَّر بما، فدلالتها على الحدث أقوى وأولى بالبقاء من دلالته الزَّمانية.

العاشر: اشتراق فعل الأمر منها، والأمر لا يشتقُ إلا مما يدلُّ على الحدث، كقوله تعالى: ﴿كُنُوا قَوَّامِيَ

بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]. ينظر: شرح التسهيل ٣٤٠-٣٣٨/١.

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/١٨٢.

(٢) التذليل والتمكيل ٤/١٣٣.

(٣) ينظر: همع الموامع ١/٣٦١، ٣٦٢.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٤١٥.

(٥) ينظر: التذليل والتمكيل ٤/١٣٣.

(٦) الكتاب ١/٤٥.

(٧) شرح التسهيل ١/٣٤١.

وأمام ابن الحاجب فيذكر "أنَّ وضعها لتقدير الشيء على صفةٍ، فإذا قطعتها عن الصفة استعملتها في غير موضعها، فلم تستقم لذلك"^(١)، هو سبب نقصانها، وقال عن إلحاد (آض، وعاد، وغدا، وراح): "لأنَّ أحد وجهي استعمالها لتقدير الشيء على صفةٍ، فوجب عند ذلك أن تكون منها لمشاركتها لها في المعنى الذي كانت ناقصة به"^(٢).

والأفعال الناقصة تفيد الزمان في الخبر؛ لذلك صار عوضاً عن الحدث لا تتم الفائدة بدونه، يقول ابن يعيش عن معنى تسميتها أفعال عبارة: "هي أفعال لفظية لا حقيقة؛ لأنَّ الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقى، فكأنَّه سمي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرُّف؛ فلذلك قيل: أفعال عبارة، إلا أنَّها لمَّا دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبر كالعوض من الحدث؛ فلذلك لا تتم الفائدة بمفهومها حتى تأتي بالمنصوب، وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ، وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ تشبيهًا بالفعل"^(٣).

وقال الرضي: "إنَّما سُمِّيت ناقصة لأنَّها لا تُشَتمُ بالمرفوع كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة"^(٤).

ويرى ابن الريبع أنَّ سبب نقصانها لأنَّها لا يصحُّ أن تؤكَد بالمصدر، ولا تُبيَّن نوعه، ولا عدده، كالأفعال التامة^(٥)، وقد ورد مصدرها صريحاً في نحو: ظلت أفعل كذا ظلولاً، وبثُ أفعل كذا بيتوة، ولا أفعل ذلك ولا كيداً، أي: ولا أكاد كيداً، كقول الشاعر:

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٦٧/٢.

(٢) المصدر السابق ٦٨/٢.

(٣) شرح المفصل ٤/٤. ٣٣٦.

(٤) شرح الكافية ٤/١٨١.

(٥) ينظر: البسيط ٦٦٤، ٦٦٣.

بِيَذْلِ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَّى وَكُوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ^(١)

وجاءت (كان) في صلة (أن) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكِين﴾ [الأعراف: ٢٠]، فتؤول مع (أن) بمصدر^(٢).

وبناءً على ما سبق من آراء النُّحَاة وأقوالهم يتَّضح أنَّ النُّقْصَانَ في (الأفعال النَّاقِصَة) قضيَّة متعددة المظاهر، فكل رأي ذُكر على مظاهر نقصانها، وجعله سبباً للقول به، ومن تلك المظاهر المتعددة التي ذكرها النُّحَاة يمكن أن يجعل من تحقّقها معياراً لِتَّمَامِ الأفعال تركيباً ودلالياً، ومتي تخلَّف عنها معياراً أصبح مظهراً من مظاهر النُّقْصَان، وتتجَّلُّ أبرز معايير النُّقْصَان بما يلي:

المعيار الأول: معيار دلالي يعتمد على دلالة الفعل على الحدث دلالة ثُبِّيَّ معناه ومراد المتكلم منه، ومتي تخلَّفت هذه الدلالة حكم بِنَقْصَانِ الفعل، كما أشار لهذا الكثير من النُّحَاة في عِلَّةِ نقصان الأفعال.

ويندرج تحت هذا المعيار قضيَّة تضمين الفعل التَّامُّ معنى الفعل النَّاقِص، فيأخذ حكمه ويحكم بِنَقْصَانِ حال تضمنه معناه، قال سيبويه معقباً على عمل (جاء) وغيرها عمل (كان): "وَمِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا الشَّيْءَ فِي مَوْضِعٍ عَلَى غَيْرِ حَالِهِ فِي سَائِرِ الْكَلَامِ"^(٣). فقد يُفَهَّمُ من الفعل في موضع دلالة تختلف عن موضع آخر، يقول المبرد: "وَقَدْ يَكُونُ لِفَظِ الْفَعْلِ وَاحِدًا،

(١) بيت من الطويل، بلا نسبة، وشاهدته: مجيء المصدر من (كان) عملاً عمل فعله، اسمه (كاف المخاطب) أضيفت له، وخبره (إياه). ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدمامي، ت: ٧٦٣ - ١٣٦٢ هـ ١٤٢٤ - م، تحقيق: محمد المفدي، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه، الطبيعة: الأولى، الناشر: بدون، ١٩٨٣ هـ - ١٩٨٣ م. ص ٣/١٧٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي، ت: ٩٠٠ هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٩٩٨ هـ - ١٤١٩ م. ص ١/٢٢٨، والمجمم المفصل ٣٦٥/٣.

(٢) التذليل والتكميل ٤/١٣٥.

(٣) الكتاب ١/٥١.

وله معنian أو ثلاثة معان... وهذا التصُّرف في الأفعال أكثر من أن يحصى^(١).

وقال الرضي: "وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة، كما تقول: تتم التسعة بهذا عشرة، أي: تصير عشرة تامة، وكمل زيد عالماً، أي: صار عالماً كاملاً، قال تعالى:

﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] أي: صار مثل بشر، ونحو ذلك^(٢).

ورد أبو حيّان إلحاقي بعض المرادفات لـ (زال) بها في الحكم والعمل؛ "لأنَّ الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر، ولا يكون حكمه كحكمه"^(٣)، وبيهاب بن هشام أنَّ التضمين سماعيٌ لا ينقاذه عليه^(٤).

المعيار الثاني: معيار تركيبي يتمثل بوظيفة الفعل النحوية، وحاجته لمرفوع ومنصوب تكون من تمام معناه؛ لذلك رکز سيبويه على الخصائص التركيبية للفعل الناقص، بقوله: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل واسم المفعول فيه شيء واحد"^(٥).

وميَّز الرضي بين الأفعال التامة والناقصة على أساس تركيبي من خلال أنَّ التامة تكتفي بمرفوعها ويتمُّ بها الكلام، والناقصة لا تكتفي بمرفوعها، ولا يتمُّ بها الكلام^(٦).

وقال السيوطي بعد أن استعرض الأفعال التي قيل عنها: إِنَّما ناقصة: "وقال بعض النَّحويين: يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بدَّ منه، نحو: قام زيد

(١) المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكابر الشمالي الأزدي المعروف بالمرید، ت: ٢٨٥هـ، تحقيق: محمد عبد الحال عظيمة، الطبعة: الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. ص ٩٦/٤، ٩٧.

(٢) شرح الكافية ٤/١٨٣.

(٣) التذليل والتمكيل ٤/١٢٥، ١٢٦.

(٤) ينظر: معنى الليبب ٥/١٩٢.

(٥) الكتاب لسيبوه ١/٤٥.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٤/١٨١.

كريماً، وذهب زيد متحدثاً، فإن جعلته تماماً نصبت على الحال^(١). وهذا المعيار التركيبية سوئ لبعض النحواء إجراء (ظن وأخواتها) مجرى (كان وأخواتها)؛ فألحقها بها إذا صيغت للمفعول، فقد قال ابن مالك في سياق حديثه عن المصوغ للمفعول: "إإن كان من باب (ظن) لحق بباب (كان)، تقول في (علم زيد عمراً فاضلاً): علم عمرو فاضلاً، فيجري مجرى: كان عمرو فاضلاً، في الأحكام كلها"^(٢)، وقال مظهراً بعض الفرق بينهما: "كل فعل لا يغنى مرفوعه عن مخبر به صالح للتعريف والتنكير أو جملة تقوم مقامه، فهو من باب (كان)، وكل فعل لا يغنى منصوبه عن ثانٍ مخبر به صالح للتعريف والتنكير أو جملة تقوم مقامه، فهو من باب (ظن)، ويعيز النوعين وقوع ثانٍ المعمولين بعد (الضمير) المسماً فصلاً، أو (اللام) المسماة فارقة... قال تعالى: ﴿تَحْدُوُهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [الزلزال: ٢٠]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّةً، هُمُ الْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧]، والوقوع بعد (اللام الفارقة) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لِيَفْتَنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]^(٣). وتحت هذا المعيار الحق الكوفيون اسم الإشارة (هذا، وهذه) بـ (كان) فجعلوا لهما اسمًا مرفوعاً وخبراً منصوباً، إذا وقع بعدهما ما لا ثاني له^(٤). ويمكن أن يندرج تحت هذا المعيار أيضاً (الحال اللاحمة) التي لا يجوز حذفها لفساد معنى الجملة بدونها، وكذلك (التمييز) المبين لإبهام نسبة العامل للمعمول فيما حول عن فاعل أو مفعول؛ لأنَّ فهم دلالة الجملة متوقف على منصوبها، وسيأتي بيانهما^(٥).

(١) همع الموامع ٣٦٠/١.

(٢) الكافية الشافية ٥٧٥/٢.

(٣) شرح التسهيل ٧٦/٢، ٧٧.

(٤) ينظر: همع الموامع ٣٥٩/١.

(٥) ينظر: ص ٩٦-٩٨.

وما يشار إليه في هذا المعيار التركيبي للأفعال الناقصة أنَّ فقد الدلالة على الحدث يفقدها طلب الفاعل تركيبياً، وأمّا طلبها للمرفوع بعدها فليس على وجه الفاعلية؛ لانتفاء دلالتها على الحدث؛ لذلك لا وجود للإسناد بينها وبين مرفاعها لا تركيبياً ولا دلائياً، وكذلك اتفقت الكلمة النحاجة على أنَّها لا تكتفي بمرفاعها لا تركيبياً ولا دلائياً، وفَيْد تمامها تركيبياً ودلائياً بمنصوبها، وهي ليست أحد ركني الإسناد؛ إذ لم تنشئ إسناداً جديداً، ولم تنسخ إسناداً قائماً، وإنَّما دخلت على المبتدأ والخبر فنسخت إعرابهما، وأضافت لهما دلالة زمنية، وأيضاً فمرفاعها ومنصوبها يرجعان إلى ذات واحدة^(١)؛ لذلك قال سيبويه: "هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيء واحد"^(٢)، وقوله هذا يعني: أنَّ اسم (كان وأحوالها) وخبرها يحيلان على ذات واحدة، فهي بخلاف الأفعال الحقيقة ك (أكلت وضررت) التي تحيل على شيئين مختلفين يمثلان الفاعل والمفعول.

(١) ينظر: النواصخ الفعلية والحرفية دراسة تحليلية، أحمد سليمان ياقوت، ت: ٢٠٠٨م، دار المعرفة بالإسكندرية، ١٩٨٤م. ص ٦٦، ٦٧.

(٢) الكتاب لسيبوه ٤٥/١.

القضية الثانية: قائمة الأفعال الناقصة، ممحورة هي أم منفتحة؟

يمكن للباحث -في حدود اطلاعه- أن يحكي إجماعاً للنحاة على أنَّ قائمة الأفعال الناقصة قائمة منفتحة غير ممحورة، فسيبويه قال: "وما كان نحوهِ من الفعل ما لا يستغني عن الخبر"^(١)، وقال: "ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"^(٢).

وقال المبرد: "هذا باب الذي يتعذر إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وليس) وما كان نحوهِ"^(٣).

وقال ابن السراج بعد أن عدَّ بعض أخوات (كان): "وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط، وما كان في معناهن، مما لفظه لفظ الفعل، وتصارييفه تصارييف الفعل"^(٤).

وقال ابن مالك: "كل فعل لا يغني مرفوعه عن مخبر به صالح للتعريف والتنكير أو جملة تقوم مقامه فهو من باب (كان)"^(٥).

وقال السيوطي عمماً أحق بـ (كان، وصار): "الحق قوم بـ (صار، آض، وعاد،...)"، وقوم كل فعل ذي نصب مع رفع لا بدَّ منه"^(٦)، ونقل عن بعض النحويين قولهِم: "يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بدَّ منه، نحو: قام زيد كريماً، وذهب زيد متحدثاً، فإن جعلته تاماً نصبت على الحال"^(٧).

ويرى أبو حيَان أنَّ "حصرها بالعد طريقة المتأخرين، وهي طريقة ضعيفة"^(٨)؛ لأنَّها لا

(١) الكتاب ٤٥/١

(٢) المصدر السابق ٥١/١

(٣) المقتضب ٩٧/٣

(٤) الأصول ٨٢/١

(٥) شرح التسهيل ٧٦/٢

(٦) هم الهوامع ٣٥٢/١

(٧) المصدر السابق ٣٦٠/١

(٨) التذليل والتمكيل ١٦٨/٤

حصر لها، ولا عد، بل تبقى قائمة منفتحة قابلة لمزيد من الأفعال؛ ولذلك قال عن سيبويه: "إنه ذكر منها ألفاظاً، ثم قال: (وما كان نحوه من الفعل مما لا يستغني بمرفوعه عن الخبر)، فأعطي قانوناً كلياً يُعرف به ما كان من هذا الباب، وهو كون مرفوعها لا يستغني عن الخبر، ولذلك الحق النحويون بها أفعال المقاربة، وهذه هي طريقة النحوة - الذين هم على سنن النحو - وهو عذر الباب بقانون كلي يختبر في شخصيات المسائل، فما وافق كان من الباب، وما خالف لم يكن منه. وفي البسيط: قال بعض النحوين: إن كل فعل يجوز فيه أن يدخل في باب (كان) إذا جعلت الحال غير مستغنٍ عنها، تقول: قام زيد كريماً؛ لأنك هنا لا تريد أنه قام في حال كرم، فإن الحال منتقلة، فلا تريدها هنا؛ لأنها لا تفيد تحصيصاً، فال فعل هنا داخل على المبتدأ والخبر، وقد تكون منتقلة، لكنك لا تريده أن يجعلها مستغنٍ عنها، نحو: ذهب زيد متحدثاً، فالأفعال هنا ناقصة، قال الشاعر:

عاش الفتى مجاهداً في قومه^(١)

فإن جعلتها تامة نصبت على الحال^(٢).

وقال الرضي: "والظاهر أنها غير مخصوصة، وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة، كما تقول: تتم التسعة بهذا عشرة، أي: تصير عشرة تامة، وكم زيد عالماً، أي: صار عالماً كاملاً، قال تعالى ﴿فَتَمَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] أي: صار مثل بشر^(٣)، وقال في شرحه لقول المؤلف في الموصول: (ما لا يتم جزءاً إلا بصلة): "انتصاب (جزءاً) على أنه خبر ل (يتم) لتضمنه معنى: (يصير)، وذلك لأن الأفعال الناقصة لا حصر لها... وكذا

(١) لم يعترض الباحث على عجزه، ولا على قائله، ولم يجد له مصدراً غير أبي حيان في كتابيه: ارتشاف الضرب ١١٤٨/٣، والتذليل والتكميل ٤/١٦٩. وشاهده: أن الفعل (عاش) عمل الأفعال الناقصة؛ لأن مرفوعه (الفتى) لا يستغني عن منصوبه (مجاهداً).

(٢) التذليل والتكميل ٤/١٦٨، ١٦٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤/١٨٣.

تقول: كان تسعه فكمتها عشرة، أي: صيرتها عشرة كاملة^(١).

وفي مقابل ما سبق يذهب الشاطبي إلى أنها قد حضرت بما ذكره النحاة، وعدووه منها، ولم يبق إلا ما لا يبال له، يقول معلقاً على ما ذكره ابن مالك في باب (كان وأخواتها):

"ما ذكره المؤلف وغيره هو أقصى ما وُجد في كلام العرب بعد البحث والتغتيش، وعلى طول الأزمنة وكثرة الباحثين، فالغالب على الظن أنه لم يبق بعد ذلك منه إلا ما لا يبال له، ثم إن ما ذكره في التسهيل زائداً على ما نقله الناس نوادر لا يعتد بذكرها في مثل هذا النظم مع احتمالها؛ لأن جملة منها يتبعين دخولها في هذا الباب، فبعد إثباتها فيه، وأمام السبعة التي زادها الناس فإن منها ما لم يأت إلا في مثل أو شبيهه، وذلك (جاء وقعد)، ومنها ما خالف فيه ابن مالك فلم يثبته، وذلك: (آل، وغدا، وراح)^(٢).

ومن خلال ما سبق نقله عن النحاة يتبيّن أن القائمة غير مخصوصة، ومنفتحة لإدراج أفعال أخرى تحتها، إن هي تضمنت معناها دلائلاً، وقامت بعملها تركيبياً، ولعل هذا من خصائص اللغات الحية والتي تتصف بها اللغة العربية، فكما تتجدد الأفعال بدلاتها فإنها أيضاً تتطور بعملها ووظيفتها النحوية، وكل ذلك ممكن في الأفعال التي تنتظم تحت بعض معايير ما يعمل عمل الأفعال الناقصة، أو يحمل دلالتها، كما سيتبين في التالي.

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/٥.

(٢) المقاصد الشافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: ٧٩٠هـ، تحقيق: محمد البناء، الطبعة: الأولى، مركز إحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م. ص ٢/١٤٨.

القضية الثالثة: ما يلحق بالأفعال الناقصة

هذه القضية نشأت من القضية السابقة؛ حيث جعل الكثير من النحوة قائمة الأفعال الناقصة قائمة منفتحة غير مخصوصة، ووضع بعضهم لها ضابطاً بأنَّها التي لا تستغني عن منصوب يتمُّ معناها، وقد سبق ذكر تعليق أبي حيَّان على قول سيبويه "وما كان نحوهن... إلخ" بأنَّه أعطى قانوناً كلياً يُعرف به ما كان من هذا الباب، وهو كون مرفوعها لا يستغني عن الخبر^(١)، وقد ردَّ إلحاد بعض المرادفات لـ(ما زال) بها في الحكم والعمل بقوله: "ورُدَّ هذا المذهب بأنَّه لا يلزم؛ لأنَّ الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر، ولا يكون حكمه حكمه"^(٢). والذى عليه بعض النحوة أنَّ تضمين الأفعال معانٍ أفعال أخرى يجعلها تعمل عملها، وتأخذ حكمها؛ ولذلك أجاز الرضي تضمين كثير من التامة معنى الناقصة^(٣)، ولكنه جعل إلحاد الأفعال بها سماعاً لا يُقاس عليه، فقال: "وليس إلحاد مثل هذه الأفعال بـ(صار) قياساً بل سماعاً، ألا ترى أنَّ نحو: (انتقل) لا يلحق به، مع أنَّه بمعنى: (تحول)"^(٤).

وجعل الفارسي (كان وأخواتها) مع (الحال والتمييز) تحت باب واحد وفي قسم واحد، قال: "باب ما انتصب على التشبيه بالمفعول، وهو على ضربين: أحدهما ما كان المنصوب فيه هو المرفوع، والآخر ما كان المنصوب فيه بعض المرفوع، فال الأول على ضروب، منها ما كان خبر (كان وأخواتها)، وخبر (ما)، واسم (إنَّ...، ومنها التمييز والحال)"^(٥).

وبناءً على ما سبق من أنَّ القائمة منفتحة، وأنَّ إضافة ما تنطبق عليه المعايير التي وضعت، والقوانين التي أبرزت ممكنته، فإنَّه يمكن أن يلحق بالأفعال الناقصة أفعالٌ جديدة، تجري مجريها، وتعمل عملها، ويمكن أن تشمل بضوابطها ومعاييرها أقساماً من أبواب نحوية أخرى، كما سيأتي تفصيله في النقاط الآتية:

(١) ينظر: التذليل والتمكيل ١٦٨/٤، ١٦٩.

(٢) المصدر السابق ٤/١٢٥، ١٢٦.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/١٨٣، ٣/٥، والتضمين في النحو العربي، منيرة محمود الحمد، مجلة جامعة الملك سعود م. ٥. الآداب ٢. ص ٤٣٩ - ٤٦٧. ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م. ص ٤٤٣ - ٤٤٣.

(٤) شرح الكافية ٤/١٨٤.

(٥) الإيضاح ١٧١.

أولاً: الأفعال التي يمكن أن تدرج ضمن قائمة الأفعال الناقصة.

مما سبق تتبّع بعض معايير الأفعال التي يمكن أن تُلحقها بقائمة الأفعال الناقصة، سواءً حملت كل تلك المعايير أو بعضها؛ لأنَّ النُّقْصَانَ في الأفعال نسيٍّ، تتفاوت درجته من فعل آخر، وقد أشار النُّحَاة إلى أَنَّه في أفعال أظهر منه في أفعال أخرى؛ ولذلك جعلوا (كان) أَمَّا للباب، ثم تأتي بعدها (صار)، وكل الأفعال التي تحتها إِمَّا أن تكون جرت مجرى (كان)، أو جاءت بمعنى (صار)، أو بمعنى (ما زال)، أو بمعنى بعض (أفعال المقاربة)^(١).

وأبرز ما يمكن اعتباره من معايير النُّقْصَانَ في الأفعال ما يلي:

- أن يكون الاسم والخبر يحيلان على شيء واحد.
- عدم الاستغناء بالمرفوع عن المنسوب.
- أن يكون ذكر موصوبه لازماً.
- عدم الدلالة على الحدث، أو نقصانها.
- أن يكون الفعل عبارة عن الزمان فقط.
- أن يكون لفظه لفظ الفعل، وتصاريفه تصاريف الفعل.
- أن يكون المخبر به عنه صالحًا للتعرِيف والتنكير.
- ألا يمتنع توكيده بمصدره.
- أن يكون فيه شبه من الحروف، بكونه أداءً للربط في الإسناد.
- اشترط ابن مالك لما يُنسب لباب الأفعال الناقصة شرطين:
 ١. الدخول على جزأِي الإسناد.
 ٢. مبادنة الحالَيَّة.

قال: "شرط الفعل المنسوب إلى هذا الباب أن يدخل على جزأِي إسناد، مبادنة ثانيهما للحالَيَّة بتمحض تعريف، أو بتمحض جمود، أو بعدم الاستغناء عنه دون عارض، نحو قوله: صار الذي آمن أخانا بعد أن كان عدونا، وكان مالك فضة فصار ذهباً، ففي منصوبي (كان وصار) من مبادنة الحال ما ذكرته، فمن الحق بهما فعلاً لا يساويهما في هذا

(١) ينظر: ظاهرة الإناء في اللغة العربية الفعل الناقص نموذجاً، ثريا السكري عامر، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، جائزة مشكاة الأنوار، ٩٢٠٠م. ص ١٠١، ١٠٠.

الاعتبار فهو محجوّج^(١).

ثانيًا: الأبواب التي شملتها ضوابط الأفعال الناقصة.

من خلال المعايير السابقة فإنّه يمكن أن تلحق بالأفعال الناقصة أفرع من أبواب نحوية

أخرى، وهي تشمل ما يلي:

الأول: اسم الإشارة.

فممّا ذكر من المعايير أن يكون الاسم والخبر يحيلان على شيء واحد، وألا يُستغنى بالمرفوع عن المنسوب، وهذه تُثَلَّت في اسم الإشارة (هذا) و(هذه) إذا دخلت على ما لا نظير له، مما جعل الفراء وثعلب وبقية الكوفيين يلحقونهما بـ(كان)، فجعلوا لهما اسمًا مرفوعًا وخبرًا منصوبًا إذا وقع بعدهما ما لا ثاني له^(٢)، وضبط الفراء عمل اسم الإشارة عمل (كان) إذا دخل على واحد لا نظير له، نحو: هذه الشمس ضياء للعباد^(٣)، وقال ثعلب في (منطلقاً) في نحو: هذا زيد منطلقاً: هذا لا يكون إلا تقريرًا، ثم وضّح معنى التقرير بأنّه تقرير للفعل مثل: (كان)، ثم بيّن أنّه يكون فيما كان ذكر اسم الإشارة وحذفه بمنزلة واحدة^(٤).

وحيث إنَّ اسم الإشارة من الأسماء فإنَّ الباحث يكتفي منه بهذه الإشارة، وقد ورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِلَهٌ وَّاَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صَرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٦]، وقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ إِيمَانٌ﴾ [الأعراف: ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، على قراءة فتح الراء من أطهر^(٥)، وجعلها سيبويه حالاً^(٦)، وما يدلُّ على ذلك ما ورد عن العرب في قولهم: (ها

(١) شرح التسهيل ٣٣٣/١

(٢) ينظر: همع الموامع ٣٥٩/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد، ت: ٣٣٨هـ، تحقيق: محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى، الناشر: جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ. ص ١٢/١، ١٣، ١٢/١.

(٤) مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ت: ٢٩١هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٩٠م. ص ٣٥٩/٢، ٣٦٠.

(٥) ينظر: الدر المصنون ٣٥٧/٦، ٣٦٢، والمنسوب على التقرير، إبراهيم بن سليمان البعيمي، الطبعة: السنة التاسعة والعشرون، الناشر: الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، العدد ١٠٧ - ١٤١٨هـ. ص ٥٠١، ٥٠٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٧٨/٢.

أنا ذا قائمًا) بإبقاء الحال في موقعها، وهذه الحال عندهم لازمة لا يستغني الكلام عنها^(١).

الثاني: الحال والتباسها بخبر الأفعال الناقصة.

من معايير الأفعال الناقصة حاجتها للمنصوب، وعدم الاستغناء عنه، وهذا يقرب الحال منها؛ ولذلك يلتبس خبر الأفعال الناقصة بالحال في موضع كثيرة، واشتهر عن الكوفيين أنهم يجعلون خبرها حالاً^(٢)، وأخرجت بعض الأفعال الناقصة من قائمتها لصحة كون ما بعدها حالاً، كـ(غدا، وراح) وغيرها^(٣)، وقال السيوطي: "وقال بعض النحوين يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد منه، نحو: قام زيد كريماً، وذهب زيد متحدداً، فإن جعلته تاماً نصبت على الحال"^(٤)، واشترط ابن مالك لما يُنسب لباب الأفعال الناقصة مبادئه الحالية بتمحض تعريف، أو بتمحض جمود، أو بعدم الاستغناء عنه دون عارض^(٥).

ونقل أبو حيّان عن بعض النحوين قوله: "إن كل فعل يجوز فيه أن يدخل في باب (كان) إذا جعلت الحال غير مستغنٍ عنها، تقول: قام زيد كريماً؛ لأنك هنا لا تزيد الله قام في حال كرم، فإن الحال منتقلة، فلا تزيد هنا؛ لأنها لا تفيد تخصيصاً، فالفعل هنا داخل على المبتدأ والخبر، وقد تكون منتقلة لكنك لا تزيد أن يجعلها مستغنٍ عنها، نحو: ذهب زيد متحدداً، فالأفعال هنا ناقصة قال الشاعر:

عَاشَ الْفَتَى مُجَاهِدًا فِي قَوْمٍ^(٦)

فإن جعلتها تامة نصبت على الحال^(٧)، وهذا نص على دخول (قام، وذهب، وعاش) ونحوها من الأفعال التامة ضمن قائمة الأفعال الناقصة إذا لم تستغن عن منصوبها. وإذا صح إخراج بعض الأفعال الناقصة من القائمة لصحة اعتبار أخبارها أحوالاً، فيمكن القول بنقصان أفعال أخرى تلزم لصحة معناها في الجملة حال لازمة، كقوله تعالى:

(١) ينظر: الدر المصنون ٢٤١/٣، ٢٤٠.

(٢) ينظر: همع الموامع ٣٥٣/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٨/١.

(٤) همع الموامع ٣٦٠/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٣/١.

(٦) سبق تحريره وبيانه في ص ٩١.

(٧) ينظر: التذليل والتكميل ١٦٩/٤.

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، وَكَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَبُوا
الْمَكَلَوَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿وَلَا تَمْسِ فِي الْأَرْضِ مَرَّحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

ومفهوم الحال اللاحمة: هي التي لا يجوز حذفها لفساد معنى الجملة بدونها، فقد يتطلب تركيب الجملة حالاً لازمة ليتم معناها كالآيات السابقة، فـ(لاعبين، وأنتم سكارى، ومرحًا) أحوال لازمة لصحة المعنى، لا يجوز حذفها، ولا يمكن الاستغناء عنها لو مثُل بها في غير القرآن الكريم.

وقد سبقت الإشارة^(١) إلى أنَّ الحال اللاحمة تنوب عن الخبر ولا تستغني عنها الجملة في نحو: ضربي زيداً قائماً، فالكلام تامٌ باعتبار المعنى، أمَّا تمامه التركيبي فمكون من مبدأ هو (ضربي) جاء بلا خبر، وحال هي (قائماً) سدَّت مسدَّ الخبر^(٢).

وجعل صاحب التحمير حقيقة (الحال) خبراً لـ(كان) عكس رأي الكوفيين الذين يجعلون خبر (كان) حالاً، بينما هو يجعل (الحال) خبراً لـ(كون) مقدَّر، في نحو: جاء زيد راكباً، أي في كونه راكباً^(٣).

والأصل في (الحال) جواز حذفها كغيرها من الفضلات، ولكن وردت مسائل يلزم لتمام دلالة الجملة فيها ذكر (الحال)، وقد سبق ذكرها بما يُعني عن ذكرها هنا^(٤).
وما سبق عن الحال اللاحمة، ولضبط بعض النحوين الأفعال الناقصة بائناً التي لا تستغني عن منصوبها، ولما نقل أبو حيَّان عن بعض النحواء من جواز أن يدخل في باب (كان) كل فعل جعلت الحال معه غير مستغنٍ عنها^(٥)، فإنَّه يمكن أن تشمل قائمة الأفعال الناقصة (الحال اللاحمة)؛ ولذلك ستضمن مبحث دراسة الأفعال الناقصة في القرآن الكريم في الفصل الثاني، وسيتَّبع حصر ما ورد منها في القرآن الكريم، إن شاء الله تعالى^(٦).

(١) ينظر: ص ٦٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٣/١.

(٣) ينظر: التحمير ٤٢٣/١، ٤٢٤.

(٤) ينظر: ص ٦٤.

(٥) ينظر: التذليل والتمكيل ١٦٩/٤.

(٦) ينظر: ص ٢٦٢.

الثالث: التمييز.

سبق الحديث عن التمييز^(١)، وأنه فضلة يتم الكلام بدونه، ويصح الاستغناء عنه، ولكنه قد يكون من تمام الكلام؛ لا يفهم مراد المتكلم إلا به، وذلك في تمييز النسبة المبين لإبهام نسبة العامل للمعمول فيما حُرِّر عن فاعل أو مفعول؛ لأنَّ فهم دلالة الجملة فيها متوقف على منصوبها، نحو: طاب زيد نفساً، وكفى بزيد رجلاً، فالتمييز يلزم ذكره بعد الفعل والفاعل ليزيل الإبهام الواقع في إسناد فعل إلى اسم، وفي كونه فاعلاً في الأصل كالمثال الأول، أو فاعلاً في المعنى كالمثال الثاني، أو لبيان نسبته إلى مفعوله، نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَرَنَا أَلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [التمر: ١٢]، وقد يكون بعد فعل لا يصلح أن يسند إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩، ١٦٦]؛ لذلك فتمييز النسبة منصوب فعل لا يستغني عنه بمرفوعه؛ لأنَّه من تمام دلالة الجملة، ومن تمام دلالة إسنادها، فيقع بهذا تحت معيار عدم الاستغناء عن المنصوب، فيقرب كثيراً من مشابهة وظيفة منصوب الأفعال الناقصة الذي جاء لعدم اكتفاء الفعل بمرفوعه، وهو بهذا المعيار يجري بجرى الأفعال الناقصة، ولم يجد الباحث مِنْ نصَّ على ذلك أو قال به أو ألمح إليه، ولكنه سيورده ضمن مبحث دراسة الأفعال الناقصة في القرآن الكريم في الفصل الثاني، وسيتم حصر ما ورد منه في القرآن الكريم، إن شاء الله تعالى^(٢).

(١) ينظر: ص ٦٥.

(٢) ينظر: ٢٦٣.

خلاصة المطلب الثاني:

وخلصة القول في معايير نقصان التركيب وقابله - التي استنبطت من إشارات النحو وسياقاً لهم لها في أبواب النحو المختلفة - ما يلي:

- يجب لتمام تركيب الإسناد أن يكون بركينين صالحين للتركيب، وأن يؤدي إسنادهما إلى معنى ثالث مقصود لذاته لا لغيره.
- يجب أن يكون المبتدأ تام الدلالة غير مبهم، وخبره متاماً للفائدة، ومحتملاً للصدق والكذب، وإن كان جملة لزمه رابط يربطه بالمبتدأ.
- قد يستغني المبتدأ عن الخبر مع تمام الإسناد بـ (فاعل) الوصف، أو بـ (الحال) المتمة لمعناه.
- لا يستغني الفعل عن اسم يسند إليه، ولا تتم دلالة مضارعه على زمانه إلا بقرينة تدل عليه.
- يجب أن يلي الفعل الفاعل فلا يتقدم عليه؛ لأنَّه كالجزء منه المتم للفظه ودلاته.
- يجوز تضمين بعض الأفعال معايير بعض، فتدل دلاته، وتقوم بوظيفته.
- قد يقتضي الفعل لتمام دلاته فاعلاً واحداً لا يتعدد، وقد يقتضي معه مفعولاً أو أكثر.
- اشترط أن يكون الكلام تاماً لقطع (ظنٌّ، وعلم وأخواتهما) أو إلغاء عملهما.
- سمي الكوفيون (ظنٌّ وأخواتهما) أفعالاً ناقصة، وأجرها ابن مالك مجرب (كان وأخواتها) وألحقها بها، إذا بُنيت للمفعول.
- اشترط تمام الفعل ليصح إسناده للفاعل، ولصياغة التعجب واسم التفضيل منه.
- الضمير المتصل تتمة لعامله، وكأنَّه من حروفه، فلا يجوز أن يستقل عنه.
- يجب أن يتقدَّم الضمير الغائب مفسرُه الذي يعود عليه.
- يُرِدُّ ضمير الفصل في الكلام ليدل على تمام الاسم قبله، وأنَّ ما بعده خبر عنه.
- لا يجوز الإخبار عن الموصول، ولا الاستثناء منه، ولا إتباعه إلا بعد استيفائه صلته، ويجب ألا يفصل بينهما، وألا تتقَّدم عليه، ولا على جزئه، وأن تشمل جملتها على رابط يربطها به.
- لا تعمل الصلة في موصولها ولا فيما قبله؛ لأنَّها جزء من موصولها.
- أعمل الفرَّاء اسم الإشارة عمل (كان)، وذلك إذا دخل على واحد لا نظير له.

- المضاف من تمام المضاف إليه يكون معه اسمًا واحدًا، لا يتقدّم عليه ولا يفصل بينهما.
- المصدر مع صلته بمنزلة الصلة من موصولها، فلا يتبع قبل تمام مطلوبه، واتصال الضمير به دليل على عدم تمامه.
- إذا ولي اسم التفضيل (من) التفضيلية، أو وليت معه معموله، لا يجوز الفصل بينهما؛ لأنّها من تمام معناه، فكأنّها من تمامه.
- لا يفصل بين (لا) النافية للجنس واسمها، وجعلت معه بمنزلة شيء واحد ك(خمسة عشر).
- تأتي الفضلات بعد تمام الكلام واستيفاء أركانه، ويصح الاستغناء عنها غالباً.
- تأتي الحال اللاحزة نائبة عن الخبر، ولا تستغني عنها الجملة، ويتوقف تمام الجملة الدلالي على ذكرها، فتكون كالعمدة لا يصح الاستغناء عنها.
- يأتي تمييز النسبة متّماً للكلام، ومزيلاً لإبهام الإسناد، ومن صوره وقوعه بعد فعل لا يصلح الإسناد إليه.
- ينقسم الاستثناء إلى استثناء تامًّا واستثناء ناقص، فما استوفى ذكر أركانه سمي تاماً، وما حذف منه (المستثنى منه) سمي ناقصاً.
- تمثل التوابع - غالباً - مع متبعها تركيباً واحداً من جزأين لا يجوز أن ينفصل، ولكلٌ من التوابع خصائصه التركيبية التي يجب توفرها ليأتي الكلام به تاماً في تركيبه ودلالاته.
- الصفة اللاحزة للموصوف كالصلة للموصول؛ لا يتم إلا بها.
- من العطف ما يكون لازماً لا يجوز الاستغناء عنه؛ لتمام الكلام به، فلا يصح تركيه ولا تتم دلالته إلا به.
- لا يجوز حذف التوكيد إذا كان مراداً في الكلام.
- دلالة الإسناد في بدل الاشتغال لا تتم إلا بذكره؛ لأنّه يُتّم الفائدة، ويزيل التباس الفهم.
- لا يجوز الفصل في أسلوب المدح أو الذم بينهما وبين فاعلهما، حتى لا يلتبس بمحصوصهما.
- إذا وقعت (كيف) قبل ما لا يتم كلاماً كانت خبراً مقدماً، وما بعدها مخبر عنه؛ لحصول الفائدة، وتمام الكلام بها.

- يلزم أن يلي (كأين) حرف الجر (من) توكيداً لها، وهي معها كأئمماً شيئاً واحداً يتبع الكلام به.
- الحروف لا تكون عمدة البتة، ولا تتألف مع غيرها كلاماً، ولا يصح لها إسناد.
- لا تدخل الحروف على الفضلات؛ لأن الغاية منها اختصار الكلام، والفضلة زائد فيه.
- من المعايير التركيبية لتمام دلالة الحروف أنه لا يجوز اختياراً الفصل بين الجار ومحوروه، وكذلك لا يجوز توالى حرفين معنى واحد، ولا يدخل حرف جر على آخر، والحرف لا تضاف؛ لأنها جزء مما دخلت عليه، ولا يفصل بينها وبين الفعل بشيء، وجوز بعض النحواء الفصل بالظرف والقسم والجار والمحرر. وغير ذلك من المعايير التي تلزم الكثير من الحروف لتمام الكلام قبلها أو بعدها.
- فسست أدوات الاستفهام إلى تامة وناقصة، بحسب استعمالها، ف(الممزة) تامة، وغيرها ناقص.
- تمام تركيب الحرف (كلا) مبني على دلالته في الكلام، فإن كان معنى: (حقاً) فلا يجوز الوقف عليه؛ لأنَّه من تمام الكلام بعده، وإن كان معنى: (الردع والزجر)، فيجوز الوقف عليه؛ لأنَّه ليس من تمام الكلام بعده.
- ينقسم النفي إلى قسمين: نفي تام، وهو ما يكون من جهة العقل، ونفي غير تام، وهو ما يكون من جهة الانتقاء، ويفهمان من سياق الكلام وقرائن الأحوال.
- من القضايا الدلالية والتركيبية للجملة تحوُّلها من التمام إلى النقصان، فإذا دخلت (أدوات الشرط أو القسم) على الجملة التامة أحوجتها إلى جملة أخرى، وكذلك إذا دخل حرف الجر (من) على الظرف حول الكلام التام ناقصاً، وأيضاً إذا دخلت (أن) الخفيفة الناصبة للفعل المضارع على جملة، حولتها إلى مفرد في المعنى، لا تتم فائدته، ولا يتم تركيب الكلام حتى يأتي ما يكمل معناه.

خاتمة البحث الأول:

وبعد هذا التطوف في كتب النّحاة كشفاً لما قالوه في ثنائية (النّقصان والّتمام) في الكلمة المفردة والتركيب، فهذه أبرز نتائج هذا البحث:

- أنَّ النّحاة المتقدمين استخدموا ثنائية (النّقصان والّتمام) في أبواب موضوعات مختلفة، ولم يقتصرُوها على باب واحد أو موضوع واحد، ولكلّ باب أو موضوع معاييره الخاصة به.
- أنَّ ثنائية (النّقصان والّتمام) قد استُخدِمت في أقسام الكلام الثلاثة، وفي تراكيبه المختلفة، بمعانٍ مختلفة، ومعايير خاصة لكلّ قسم وتركيب.
- أنَّ من الأسماء ما يكون ناقصاً، وهي التي يلزمهها النّقص، فلا تبين عن معناها إلا بكلمة أخرى أو جملة تبيّن دلالتها، وأنَّ ما يُمْثِلُ الاسم فهو كالجزء منه، وقد أطلق عليها بعض النّحاة (الأسماء النّوافض).
- أنَّ معايير نقصان الأسماء وقامتها تنصبُ على دلالة الكلمة نفسها، واستقلالها بالمفهومية عن غيرها.
- أنَّ مفهوم نقصان الأسماء يُقصَدُ به احتياجها إلى ما يكمل دلالتها واستقلاليتها بمسماها.
- أنَّ مصطلح الأفعال النّاقصة قد أطلقه الكوفيون على (ظنٍّ وأخواتها) كما أطلق على (كان وأخواتها).
- أنَّ مفهوم الأفعال النّاقصة قد تعدد عند النّحاة، وأرجحها عند الباحث أنَّها الأفعال التي لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها دلاليًا وتركيبيًا.
- أنَّ نقصان الأفعال وقامتها قد شغل حيّزاً كبيراً في كتب النّحاة حتى أصبح سمة لها.
- أنَّ لنقصان الأفعال وقامتها معايير متى انطبقت على غيرها جرت بحراها، وعملت عملها.
- أنَّ معايير (النّقصان والّتمام) للأفعال النّاقصة تنطبق في جزء منها على أجزاء من بابي الحال والتمييز.
- أنَّ معايير نقصان الأفعال وقامتها تنصبُ على الفعل وعلى ما يتعلّق به دلائلاً.

وَتَرْكِيبِيًّا.

- أَنَّ نَقْصَانَ (الْأَسْمَاءِ) وَتَمَامَهَا مَرْتَبَطٌ بِدَلَالِتِهَا، وَنَقْصَانَ (الْأَفْعَالِ) وَتَمَامَهَا مَرْتَبَطٌ بِدَلَالِتِهَا الْمُعْجَمِيَّةِ، وَوَظِيفَتِهَا النَّحْوِيَّةِ.

هَذِهِ أَبْرَزَ النَّتَائِجُ الَّتِي تَوَصَّلَ إِلَيْهَا الْبَاحِثُ مِنْ كَلَامِ النُّحَّاَةِ الْقَدَامِيِّ فِي اسْتِخْدَامِهِمْ لِشَنَائِيَّةِ (النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ)، وَحِيثُ تَرَكَ حَدِيثُهُمْ فِيهَا كَثِيرًا عَنْ (الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ) فَسَيِّلُوهُ عَرْضُ لِبَعْضِ الْدِرَاسَاتِ الَّتِي قَدَّمَهَا الْمُحَدِّثُونَ عَنْهَا فِي الْمَبْحَثِ التَّالِيِّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.



المبحث الثاني

النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ فِي الدُّرْسِ النَّحْوِيِّ الْحَدِيثِ

يتناول هذا المبحث النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ فِي الدُّرْسِ النَّحْوِيِّ الْحَدِيثِ، ويحاول أن يُبرِّز شيئاً من المسائل التي تداولها الدارسون، والأراء التي طرحتها في ثنائية (النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ) وما ذكره من مفاهيم ومعايير لهما، من خلال ما قدَّمه المحدثون من دراسات للأفعال الناقصة، سواء كانت متحقِّصة بها، أو كانت جزءاً من دراسة، أو باباً من كتاب، وذلك في مطابقين:

أَمَّا المطلبُ الْأَوَّلُ فيتناول النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ فِي بَعْضِ الدُّرْسَاتِ الْغَيْرِ الْلُّسَانِيَّةِ، التي اعتمدت التراث مرجعاً لها.

وَأَمَّا المطلبُ الْثَّانِي فيعرض النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ فِي بَعْضِ الدُّرْسَاتِ الْلُّسَانِيَّةِ، التي جعلت من الدرس اللساني الحديث سبيلاً لعرض آرائها وإضافتها في ثنائية (النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ) في النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ.

وفي بدء كُلِّ دراسة يذكر الباحث سبب إيرادها ضمن هذا البحث، ويختتمها بأبرز نتائجها المتعلقة بالبحث، فإن كان صاحب الدراسة ذكرها اكتفى بها.

وقد رَتَّبَ هذه الدراسات بحسب وفاة أصحابها، أو تاريخ نشرها لمن كان منهم حياً، رحم الله المُوتى، ومتَّعَ الأحياء بالعافية، ونفع بهم.

وقد حاول في تقديمِه لهذه الدراسات أن يحافظ على عبارات دارسيها وألفاظهم - قدر استطاعته - فيما لم يُنْقلَ بِنَصِّه؛ ليكون ذلك أقرب إلى تقديم فكرة الدارسين وفهم رأيهم. ويختتم المبحث بخلاصته وأبرز نتائجه.

المطلب الأول

النُّقْصَانُ وَالْتَّكَمَّلُ فِي الدِّرَاسَاتِ غَيْرِ الْلِّسَانِيَّةِ

يقدّم هذا المطلب عرضاً لبعض الدراسات الحديثة التي تناولت الأفعال الناقصة بالدراسة، وركّزت على جوانب محدّدة منها؛ لطبيعة البحوث المعاصرة التي ترتكز على جانب محدّد في موضوع واحد، وقد تناول هذا المطلب دراسات تمثل قضايا مختلفة لقضايا الأفعال الناقصة المتعدّدة، وهي:

١. معاني النحو، لفاضل السامرائي.
 ٢. ما تُمْمِّلُ من الأفعال الناسخة في القرآن الكريم، لإبراهيم البعيمي.
 ٣. تحقّيقات نحوية، لفاضل السامرائي.
 ٤. النّواسخ حسب النّحاة العرب اعتماداً على شرح المفصل لابن يعيش، لمحمد الدّلال.
 ٥. كان وأخواتها من المعجميّة إلى الوظيفيّة، لوسميّة المنصور.
- وسيتم عرض كل دراسة على حدة، حسب ترتيبها السابق، وفي ختام كل دراسة خلاصة لها.

أولاً: معاني النحو^(١).

يقدم فاضل السامرائي كتابه هذا منطلقاً من ضرورة دراسة النحو على أساس المعنى، وأئمها ضرورة فوق الضرورات^(٢)، ويعني هذا البحث منه ما قدّمه من دراسة في كتابه لأبرز المعاني التي أتت بها (كان) وبعض أخواتها، فبدأ بـ (كان) وذكر من معانيها:

١. الماضي المنقطع، وهو غالباً، كقوله تعالى: ﴿كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً﴾

[التوبة: ٦٩]، وهو على ضربين:

أ- ضرب يراد به الاتّصاف بالحدث في الزمن الماضي على وجه الثبوت، نحو: كان محمد شاعراً.

ب- ضرب يراد به أنه حصل مرة، ولم يكن وصفاً ثابتاً، وذلك إذا كان خبرها فعلًا ماضياً، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَنْهُمْ أَلَّا يُؤْلُوْزَ الْأَدَبَرَ﴾ [الأحزاب: ١٥]، أي: أحذثوا معه عهداً سابقاً^(٣).

٢. الماضي المتجدد والمعتاد، وذلك إذا كان خبرها فعلًا مضارعاً، وهو نوعان:

أ- الماضي المستمر، وهو ما حدث مرة واحدة، وكان مستمراً في حينه، نحو: كنت أقرأ في كتابي فجأة خالد.

ب- الماضي المعتاد، أو الدلالة على العادة في الماضي، أي: كان الفاعل يعتاد الفعل، كقوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ الَّذِينَ مَا يَهْجِّعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧]، أي: هذه عادتهم، وقوله ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ﴾ [مريم: ٥٥]، أي: مستمراً^(٤).

٣. توقع الحدوث في الماضي، نحو: كان محمد سيفعل هذا، أي: كان متوقعاً منه

(١) معاني النحو، فاضل السامرائي، الطبعة: الثانية، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ١٤٣٢ هـ.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٨/١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/١٩١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١/١٩٢.

ال فعل في الماضي ^(١).

٤. الدوام والاستمرار، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْنَا﴾ [الأنياء: ٨١]، أي: لم نزل ^(٢).

٥. الدلالة على الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] ^(٣).

٦. الاستقبال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧] ^(٤)، ويرى "أنه" من باب تنزيل المستقبل منزلة الماضي؛ لبيان أنه محقق الوقع، وأنه منزلة ما مضى وفرغ منه ^(٥).

٧. بمعنى: (صار)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَيَحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَ أَبَوَابًا ١٦١ وَسِرِّتِ الْجَبَلُ فَكَانَ سَرَابًا﴾ [النَّبَأ: ١٩ - ٢٠] ^(٦).

٨. بمعنى: (ينبغي)، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيهِ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالثُّبُوتَ ثُمَّ يَقُولَ لِلْكَافِرِ كُنُوا عَبْدَ الَّذِي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩]، أي: ما ينبغي له ^(٧).

٩. بمعنى: (القدرة والاستطاعة)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، و﴿فَأَنْبَتَنَا إِلَيْهِ حَدَائِقَ ذَاتَكَبْهَجَكَتْ مَا كَارَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا﴾

(١) ينظر: معاني النحو ١٩٣/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٩٣/١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٩٦/١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٩٦/١.

(٥) المصدر السابق ١٩٧/١.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٩٧/١.

(٧) ينظر: المصدر السابق ١٩٨/١.

شَجَرَهَا》 [النمل: ٦٠]، أي: لا تستطعون ذلك^(١).

١٠. قد تقتصر على مرفوعها، فتكون تامةً بمعنى: (وَجَدَ وَقَعَ) 《وَإِنْ كَانَ ذُوْ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ》 [البقرة: ٢٨٠]^(٢).

١١. قد تأتي زائدة نحو: ما كان أحسن زيداً، وليس معنى الزيادة ألا يكون لها معنى البة في الكلام، بل إنّها لم يؤت بها للإسناد، وإنّما للدلالة على غرضين:
الأول: الدلالة على الزمن نحو: ما كان أحسن زيداً فإنّها تدلّ على الزمن الماضي.
الثاني: تُزاد لضرب من التوكيد، كقول الشاعر:

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ^(٣)
ثم ذكر بعض استعمالات النفي المتعلقة بـ (كان)، وهي:

١. ما كان يفعل، ويستخدم لأحد معنيين:
الأول: نفي الحدث في وقت معين، ومثل بقوله: يقول لك صاحبك: مررت بك أمس،

(١) ينظر: معاني النحو ١٩٨/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٩٩/١.

(٣) بيت من الوافر، وشاهده: (على كان المسومة)، حيث زيدت (كان) بين الجار والمحور للتوكيد، الكثير من المصادر لم تُنسبه لأحد، وفي شرح ديوان المنبي، أبوبقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكاري البغدادي حب الدين، ت: ٦٦٥هـ، تحقيق: مصطفى السقا/ إبراهيم الأبياري/ عبد الحفيظ شلي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ص ٩/٤. نسبة للفرزدق، وفي الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، ت: ١٤١٧هـ، الناشر: دار الفكر، بيروت لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. ص ٧٣. نسبة للنابغة الجعدي. وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: يوسف الشیخ محمد البقاعی، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزیع. ص ٢٥١/١، والمقاصد النحویة في شرح شواهد شروح الأنفیة المشهور بـ «شرح الشواهد الكبیری»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العینی، ت: ٨٥٥هـ، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزیز محمد فاخر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزیع والترجمة، القاهرة جمهورية مصر العربية، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م. ص ٦٠٣/٢.

(٤) ينظر: معاني النحو ١٩٩/١، ٢٠٠.

وأظنك كنت تكتب، فتقول: ما كنت أكتب.

الثاني: على نفي الحدث قبلًا، كأن تقول: ما كنت أقرأ ولا أكتب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُطُهُ بِيمْنَكَ إِذَا لَأَرْتَابَ الْمُبْطَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].^(١)

٢. كان لا يفعل: والنفي في هذا التعبير مسلط على (يُفْعَل) وليس على الكون، بخلاف (ما كان يفعل) ف (كان لا يفعل) تثبت له عدم الفعل، و(ما كان يفعل) تُنفي ثبات الفعل.^(٢)

٣. ما كان ليُفْعَل، ولامه (لام الجحود) وهي اللام الداخلة بعد كون ناقص ماضٍ لفظاً أو معنى منفي بـ (ما) أو (لم) أو (إن)، وهذا التعبير يستخدم لتأكيد النفي.^(٣)

٤. ما كان له أن يفعل: ومعناها: ما ينبغي ولا يصح.^(٤) ثم ذكر معاني (صار) وأبرز ما قاله عندها: "ولست أدرِي كَيْفَ يَفْسُرُ مَعْنَى (صار وأخواتها) من ذكر أَنَّ النَّفْصَ في الأفعال هو الدَّلالة على الزَّمْنِ الْمُجَرَّدِ من الحدث، إِنَّ مَعْنَى (صار) هو (التحوُّل والانتقال)، وهذا هو الحدث بعينه فقولك: (صار زيد عالماً) معناه: حدث له أمر وحصل لم يكن قبلًا، فهي تدلُّ على الحدث والزمن كسائر الأفعال".^(٥)

ثم ذكر (ظلَّ، وبات)، وأَنَّهُما تستعملان لإفادة الحكم نهاراً وليلاً، واستعمال (بات) ليلاً أكثر من استعمال (ظلَّ) نهاراً، ولم تَرِدْ (ظلَّ) في القرآن الكريم مستعملة نهاراً، مما يعني قلة استعمالها في هذا المعنى، أمَّا (بات) فوردت مرة واحدة مستعملة ليلاً في قوله تعالى:

(١) ينظر: معاني النحو ١/٢٠١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/٢٠٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/٤٢٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١/٢٠٦.

(٥) معاني النحو ١/٢١٤.

﴿وَالَّذِينَ يَبْثُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيمًا﴾ [٦٤] (١).

ثم ذكر (أصبح، وأضحى، وأمسى) وأها تستعمل في ثلاثة معانٍ:
الأول: لإفادة الزمان في الخبر.

الثاني: بمعنى: (كان، وصار)، من غير أن يقصد زمن مخصوص.

الثالث: أن يراد بها الدخول في أوقاتها، وهي هنا التامة.

ويذكر أنَّ من الطريف أنَّ (أصبح) وردت في (ثمان وعشرين) موضعًا في القرآن الكريم، كلها في العقوبات والشرّ، كقوله تعالى: ﴿فَأَصَبَّحَ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠]، إلا ثلاط آيات، منها قوله: ﴿فَأَصَبَّحَتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِلَخْوَنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] (٢).
أمَّا (أمسى) فلم تَرِدْ ناقصة في القرآن الكريم.

ثم ذكر (ما زال، وما برح، وما انفك) وأها تفيد استمرار الفعل واتصاله بزمن الإخبار (٣)، ومع إفادة (ما زال) الاستمرار إلا أنَّ فيها معنى آخر، هو إفادة توقع التَّحُول والانقطاع، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرَأُونَ يُقْتَلُونَ حَتَّىٰ يُرْدُو كُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ أَسْتَطَعُو﴾ [البقرة: ٢١٧] أي: يبقون على ذلك مستمرين حتى يبلغوا قصدهم إنْ أمكنهم ذلك (٤).

أمَّا (ما برح) فالكثير استعملها في التَّحُول من المكان؛ ولذلك كان الأصل، والكثير فيها ذكر المكان معها، كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْدَنَ لِي أَيّْهَ﴾ [يوسف: ٨٠] (٥).

أمَّا (ما فتئ) فالأصل في معنى (فتئ) نَسِيَ، ثم استعملت منفيَّةً لإفادة الدوام، كقوله تعالى: ﴿قَاتَلَهُ تَفْتَأِرْ تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: لا تنسى ذكره مع تقادم

(١) ينظر: المصدر السابق ٢١٥/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢١٧/١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢١٨/١.

(٤) ينظر: معاني النحو ١/٢٢١.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٢٢/١.

عهده^(١).

أمّا (ما انفكَ) فمعنى (انفكَ) انفصل، وبعد دخول النفي عليها استعملت في معنى (الدّوام والاستمرار)^(٢).

ثم ذكر (ما دام)، وهي بمعنى: (استمرَ) وتحتاج لكلام يسبقها ليتم معناه^(٣).

ثم ذكر (ليس)، وأنّها لنفي الحال أو الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، أي: في المستقبل^(٤).

خلاصة الدراسة:

النتيجة المهمّة التي وجدها الباحث في هذه الدراسة، وسوقه لأمثلتها وأدلةها، وبيانه لدقائق دلالتها، أنّ فيها تأكيداً على أنّ الوظيفة المعجميّة للأفعال النّاقصة هي التي تحدّد وظيفتها النّحوية عموماً، والحكم عليها بالنّقصان أو التّمام.

(١) ينظر: المصدر السابق ٢٢٢/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٢٣/١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٢٣/١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٢٨/١.

ثانياً: ما تُمَمَ من الأفعال الناسخة في القرآن الكريم^(١).

في هذا البحث جمع إبراهيم البعيمي الأفعال الناسخة التي تمَّت من نقصان في القرآن الكريم، وقصر دراسته على ما كان ناقصاً فتُمِّمَ أو اختلف في تمامه ونقصانه، وأمّا ما لم يَرِدْ إلا ناقصاً فلم يتكلم عنه.

وإيراد هذه الدراسة ضمن الدراسات المقدمة عن الأفعال الناقصة في هذا البحث بيَّنة وواضحة وتلتقي معه في جوانب عدَّة.

وقد قسَّم هذه الدراسة إلى فصلين، وتحتَّهما مباحث متعددة، وقد جاءت كما يلي:

الفصل الأول: دراسة الأفعال الناسخة.

في المبحث الأول منه أورد ما قيل في النَّواصِخ: هل هي أفعال أم حروف؟ فذكر رأي الجمهور بفعاليتها وما يقابلها من رأي للرَّجَاجِي بائِّها حروف، وأورد رأي ابن القوَّاس بائِّ الذي حمل الرَّجَاجِي على القول بحرفيتها أمور أربعة، هي: أنَّ معانيها في غيرها، وعدم تمام الكلام بفروعها، وعدم توكيدها بالمصدر، وعدم دلالتها على الحدث^(٢).

وبَيَّنَ بعد ذلك مراد المبرد بقوله: إِنَّمَا لِيَسْتُ أَفْعَالًا حَقِيقَيَّةً، بَأَنَّ مَرَادَه أَنَّهَا أفعال لفظيَّة أو أفعال عبارة كما يسمِّيها كثير من النُّحَاة، ولم يقصد أَنَّهَا من الحروف قسيمة الأسماء والأفعال، وبعد ذلك جعل سبب جمود (ليس) تجُّرُّدها من الحدث^(٣).

وفي المبحث الثاني بيَّن سبب وصفها بالنُّقصان، وأورد خلاف النُّحَاة في ذلك، فذكر أنَّ فريقاً منهم جعلوها ناقصة؛ لأنَّهَا مسلوبة الدَّلَالَة على الحدث، ومَنْ قال به ابن حني في اللَّمع، والشَّمَانِيَّيِّ، والواسطي، والجرجاني، وابن يعيش^(٤).

ويقابل هذا الرأي رأي المتأخرين كابن مالك والرضي، وأنَّهَا تدلُّ على الأحداث والزمن

(١) بحث ما تمَّ من الأفعال الناسخة في القرآن الكريم، إبراهيم البعيمي، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المجلد الأول، العدد الأول، المحرم - ربيع الأول، ١٤٢٠ هـ.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٥.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٦.

معاً، ولا فرق بينها وبين الأفعال التامة في ذلك، ويرون أنها سميت ناقصة لأنها لا تكتفي بمفهومها ولا تتم به كلاماً، كما قال الرضي، بل هي تحتاج لمفهومها ومنصوبها ليتم معناها، بخلاف التامة التي يتبيّن معناها بمفهومها^(١)، ثم أورد الأدلة العشرة التي ساقها ابن مالك لتفنيد رأي ابن جني ومن وافقه في عدم دلالتها على الحدث^(٢).

وذكر رأياً ثالثاً لابن خروف، وابن عصفور، بأنها مشتقة من أحداث لم ينطّق بها، وأنه يستحيل أن تجحد بها من الدلالة على الحدث؛ لأنَّ حروفها لا يفارقها الحدث، ويبيّن ابن الريّع سبب نقصانها بأنَّها لا يصحُّ أن تؤكّد بالمصدر، ولا تبيّن نوعه ولا عدده كالأفعال التامة^(٣). ويخلص الباحث إلى أنَّ ما يبني على هذا الخلاف هو مسألة عمل (كان) بالظروف والجار والمحرر فمن جردها من الحدث لم يعلق بها الجار والمحرر والظرف، ومن أقرَّ بدلالتها عليه علقهما بها^(٤). ولم يبيّن الباحث رأيه أو يرجح في هذه المسألة، وإنما أكتفى بعرض الأقوال فقط.

وفي المبحث الثالث تكلَّم عن وصفها بالتواسخ، وأوجز ذكر الأقوال في سبب ذلك، وهو أنَّها نسخت عمل العامل المعنوي وهو الابتداء، وأحدثت فيهما عملاً جديداً بتأثيرهما بالعامل اللغطي، وكذلك نسخت تسمية المبتدأ والخبر كما قال السيوطي، وعند الكوفيين أنها نسخت إعراب الخبر من الرفع إلى النصب^(٥).

أمَّا المبحث الرابع فتكلَّم عن جيء الأفعال الناقصة تامة، وأنَّها تسند لمفهومها، وتعمل عمل ما رادفت من الأفعال، فإنَّ كان لازماً لزمت، وإنَّ كان متعدياً تعدَّى بنفسه أو بالحرف^(٦).

وذكر أنَّ جميع الأفعال الناقصة تكون تامة إلا (ليس، وما زال) التي مضارعها (يُزول)، وقد تقع (ما زال) تامة إذا كانت في مقابل (لم يكن) أي: (لم يقع)، كقول الشاعر:

(١) ينظر: ما تُمِّمُ من الأفعال الناسخة ١٨، سبق ذكر الأدلة مختصرة ص ٨٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢١.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٢.

(٦) ينظر: ما تُمِّمُ من الأفعال الناسخة ٢٣.

شـ بـ بـ كـ أـنـ لـ مـ يـكـنـ وـ شـ يـبـ كـ أـنـ لـ مـ يـرـلـ^(١) وـ لـمـ يـعـلـقـ الـمـؤـلـفـ عـلـىـ هـذـاـ الـمـبـحـثـ بـشـيـءـ^(٢).
وـأـمـاـ الـمـبـحـثـ الـخـامـسـ فـذـكـرـ فـيـهـ بـحـيـئـهـ زـائـدـةـ، وـأـنـ بـعـضـ الـنـحـاةـ جـعـلـوـهـ مـاـ تـحـتـصـ بـهـ (ـكـانـ)، وـنـقـلـ عـنـ بـعـضـهـ زـيـادـةـ غـيـرـهـ، وـعـنـ الـأـشـمـوـنـيـ أـنـ بـعـضـهـمـ أـجـازـ الـزـيـادـةـ فـيـ سـائـرـ الـبـابـ، إـذـاـ لـمـ يـنـقـصـ الـمـعـنـيـ^(٣).

الفصل الثاني : دراسة النواصخ التامة في القرآن.

وـهـوـ هـدـفـ هـذـهـ الـدـرـاسـةـ، وـفـيـهـ إـضـافـتـهـ لـلـدـرـاسـةـ الـنـحـويـ، حـيـثـ قـدـمـ درـاسـةـ مـفـصـلـةـ عـنـ الـأـفـعـالـ النـاسـخـةـ الـتـيـ اـسـتـعـمـلـتـ تـامـةـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ، وـجـعـلـهـ فـيـ عـدـةـ مـبـاحـثـ، فـأـفـرـدـ فـيـ الـمـبـحـثـ الـأـوـلـ (ـكـانـ)، وـذـكـرـ أـنـهـاـ وـرـدـتـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ لـاـ تـحـتـمـلـ غـيـرـ الـتـامـ، وـوـرـدـتـ لـاـ تـحـتـمـلـ غـيـرـ الـنـقـصـانـ، وـوـرـدـتـ مـحـتـمـلـةـ الـنـقـصـانـ وـالـتـامـ، وـوـرـدـتـ مـحـتـمـلـةـ الـنـقـصـانـ وـالـتـامـ وـالـزـيـادـةـ^(٤).

ثـمـ أـورـدـ الـآـيـاتـ الـتـيـ وـرـدـتـ فـيـهـ (ـكـانـ)ـ تـامـةـ، وـتـكـوـنـ بـعـنـيـ: (ـحـدـثـ، أـوـ وـقـعـ، أـوـ وـجـدـ)،
كـقـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [ـبـقـرـةـ: ٢٨٠ـ]ـ، وـذـكـرـ الـأـقـوـالـ الـوـارـدـةـ
بـعـدـ كـلـ آـيـةـ يـذـكـرـهـاـ، وـتـوـجـيـهـ الـنـحـاةـ وـالـمـفـسـرـيـنـ لـهـاـ، وـرـبـعـاـ رـجـحـ ماـ يـرـاهـ رـاجـحـاـ، أـوـ يـكـتـفـيـ بـذـكـرـ
الـأـقـوـالـ الـتـيـ وـقـفـ عـلـيـهـاـ^(٥).

ثـمـ أـورـدـ الـآـيـاتـ الـتـيـ تـحـتـمـلـ (ـكـانـ)ـ فـيـهـ الـنـقـصـانـ وـالـتـامـ، كـقـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ
تِجَزَّرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَ حَكْمَيْنِ﴾ [ـبـقـرـةـ: ٢٨٢ـ]ـ، فـ (ـتـجـزـرـةـ)ـ عـلـىـ قـرـاءـةـ الـنـصـبـ تـكـوـنـ (ـكـانـ)

(١) بـيـتـ مـنـ مـجـزـوـءـ الـمـقـارـبـ، لـعـلـيـ بـنـ جـبـلـ، وـنـسـبـ إـلـىـ مـحـمـودـ الـوـرـاقـ، وـشـاهـدـهـ: وـقـوعـ (ـمـاـ زـالـ)ـ تـامـةـ؛ لـوـقـوعـهـ فـيـ
مـقـابـلـ (ـلـمـ يـكـنـ)ـ بـعـنـيـ: لـمـ يـقـعـ. يـنـظـرـ: الـشـعـرـ وـالـشـعـراءـ، أـبـوـ مـحـمـدـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ مـسـلـمـ بـنـ قـتـيـةـ الـدـيـنـوـرـيـ،
تـ: ٢٧٦ـهـ، النـاـشـرـ: دـارـ الـحـدـيـثـ، الـقـاهـرـةـ، صـ: ١٤٢٣ـهـ، ٨٥٥ـ/٢ـ، وـالـوـسـاطـةـ بـيـنـ الـمـتـبـيـ وـخـصـوـمـهـ، أـبـوـ الـحـسـنـ
عـلـيـ بـنـ عـبـدـ الـعـزـيـزـ الـقـاضـيـ الـجـرـحـانـيـ، تـ: ٣٩٢ـهـ، تـحـقـيقـ وـشـرحـ: مـحـمـدـ أـبـوـ الـفـضـلـ إـبـرـاهـيمـ، عـلـيـ مـحـمـدـ الـبـجـاوـيـ،
الـنـاـشـرـ: مـطـبـعـةـ عـيـسـيـ الـبـابـيـ الـحـلـيـ وـشـرـكـاهـ. صـ: ٢٤٤ـ.

(٢) يـنـظـرـ: مـاـ تـمـ مـنـ الـأـفـعـالـ النـاسـخـةـ، ٢٤ـ، ٢٥ـ.

(٣) يـنـظـرـ: الـمـصـدـرـ السـابـقـ. ٢٦ـ.

(٤) يـنـظـرـ: الـمـصـدـرـ السـابـقـ. ٣٠ـ.

(٥) يـنـظـرـ: مـاـ تـمـ مـنـ الـأـفـعـالـ النـاسـخـةـ. ٣٠ـ.

ناقصة، واسمها مضمر تقديره: إلا أن تكون المباعات، و(حاضرة) صفة، وعلى قراءة الرفع تكون (كان) تامة بمعنى: (تحدث، أو تقع)^(١).

ثم أورد بعد ذلك ما كانت محتملة التَّمَامُ أو الزيادة، وبعده ما كانت محتملتها ومحتملة النُّقصان، وتلك الاحتمالات مبنية على ما يترجح من المعنى المراد، وربما يكون الترجيح لعلة تركيبية، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصفات: ٣٥]، فقد رجح الباحث تمامها على الزيادة لعلة تركيبية، إذ أخذ برأي المبرد الذي لا يجيز زيادة (كان) إذا اتصل بها ضمير مرفوع^(٢).

ومن خلال دراسته لـ (كان) تبيَّن له الآتي:

١. أنَّ القول بتمامها أو نقصانها مردُّاً للمعنى، فبحسب المعنى يكون ترجيح الإعراب في كل الآيات الواردة، ما عدا آية واحدة، فرجح السمين الحلبي كونها ناقصة؛ لأنَّ ما كان خبراً لا يتحمل أن يكون حالاً؛ ففي وقوع اسم الجنس حالاً بعده يلزم عليه التأويل، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ طَيِّبًا إِذَا نَهَى اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٤٩]^(٣)، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا الْتِصْفُ﴾ [النساء: ١١]، رجح أبو علي الفارسي النصب للتناسب^(٤).
٢. إذا تُمِّمْتُ (كان) فالكثير إعراب ما كان خبراً لها لو كانت ناقصة حالاً، والقليل إعرابه صفة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً﴾ [النساء: ١٢]، فيورث صفة لفاعل (كان) التَّامة^(٥).

وفي المبحث الثاني من هذا الفصل درس ما تُمِّمْ من (أخوات كان)، وجعل لكل واحدة مطلبًا، ولم يخرج فيها عما قاله في (كان)، فالمعول عليه في توجيه النُّقصان أو التَّمَام هو المعنى.

(١) ينظر: المصدر السابق .٣٧

(٢) ينظر: المصدر السابق .٤٩

(٣) ينظر: المصدر السابق .٣٨

(٤) ينظر: المصدر السابق .٣٩

(٥) ينظر: ما تُمِّمْ من الأفعال الناسخة .٣٩

فبدأ بـ(أصبح)، وذكر لها مجموعة من الآيات، منها قوله تعالى: ﴿فَاصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فذكر أنه يصح فيها النقصان والتمام، وأن تكون بمعنى: (صار) وهو الأظهر، وعلى التمام يكون فاعلها الضمير المتصل، وإن (إخوانًا) حال منه، وعلى النقصان يكون الضمير اسمها وإن (إخوانًا) خبرها، أو (بنعمته) خبرها وإن (إخوانًا) حال^(١).

ثم ذكر بعدها (أمسى)، وأنّها لم ترد في القرآن الكريم إلا مرة واحدة، في قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، وهي فيها تامة^(٢).

ثم ذكر (برح)، وأورد قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِرِح﴾ [يوسف: ٨٠] وجعلها تامة؛ لأنّها ضمّنت معنى أفارق^(٣).

ثم ذكر بعدها (بات)، فقد وردت في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَسْتَوْنَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيمًا﴾ [الفرقان: ٦٤]، وذكر أنها تحتمل النقصان وتحتمل التمام على معنى: دخلوا في البيات^(٤).

أمّا (دام) فذكر أنها تستعمل تامة تشبّهًا لها بـ(بقي)، كقوله تعالى: ﴿خَدَلِيلَتِ فِيهَا مَا دَامَتْ أَسَمَّوْتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، أو بمعنى: (أقام)، كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]^(٥).

ثم ذكر (صار)، فقد وردت في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، وذكر أنها تامة بمعنى: (تنقل)، ولفت الباحث إلى أنه لم يجد لها عند المعربين للقرآن الكريم، وإنّما

(١) ينظر: المصدر السابق .٥٢

(٢) ينظر: المصدر السابق .٥٣

(٣) ينظر: المصدر السابق .٥٣

(٤) ينظر: المصدر السابق .٥٣

(٥) ينظر: ما في من الأفعال الناسخة .٥٤

اصطادها من كُتُب النُّحَاة (١).

ثم عقد مطلباً لـ (أحوات كان) التي لم تَرِدْ في القرآن الكريم تامة، وهي: (ليس، وانفك، وزال، وظل، وفتى)، فذكر أَهَّا لم تَرِدْ في القرآن الكريم تامة، والنُّحَاة على خلاف حول مجئها تامة، إلا (ليس) فقد اتفقوا على نقصانها (٢).

وخصَّ (عسى) بالمبحث الثالث، وببدأه بذكر مختصِّر لخلاف النُّحَاة في حقيقتها، أهي فعل أم حرف؟ وفي تمامها ونقصانها، وفي جمودها واشتقاقها (٣).

وقدَّم عرضاً لما ورد منها تاماً في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَعَسَيْتَ أَن تَكُونُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُم﴾ [البقرة: ٢١٦]، وجعلها تامة؛ لأنَّها مسندة إلى (أن الفعل) (٤)، وذكر علاوة تركيبية أخرى لاعتبارها تامة، ففي قوله تعالى: ﴿عَسَيْتَ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً﴾ [الإسراء: ٧٩]، قال: "عسى" (عسى) في الآية تامة، ولا يصحُّ أن يكون (ربُّك) اسمًا لها، وفاعل (يبعثك) ضميرًا يعود عليه؛ وذلك لغلا يفصل بين أجزاء الصلة بـأجنبِي؛ لأنَّ ﴿مَقَاماً مَّحْمُوداً﴾ من صلة ﴿أَن يَبْعَثَكَ﴾ (٥)، وفي قوله تعالى: ﴿عَسَيْتَ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا فَسَاءٌ مِّنْ سَاءٍ عَسَيْتَ أَن يَكُنْ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١]، فـ(عسى) تامة، ولا يصحُّ أن تكون ناقصة؛ لأنَّ الضمائر لا تتصل إلا بعواملها، أمَّا قراءة ابن مسعود: "عسوا أن يُكُونُوا" وـ"عسَيْنَ أَن يَكُنْ" فـ(عسى) فيها ناقصة، اسمها الضمير المتصل بها وخبرها (أن الفعل) بعدها (٦).

وذكر مطلباً أخيراً في (عسى) فأورد الآيات التي تحتمل فيها أن تكون ناقصة أو تكون

(١) ينظر: المصدر السابق ٥٥. ورد في كتاب إعراب القرآن وبيانه ٥٣/٩. قوله: "ولم يراد بالصيغة هنا الديومة".

(٢) ينظر: المصدر السابق ٥٦.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٥٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٦٣.

(٥) ما ظُمِّمَ من الأفعال الناسخة ٦٤.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٦٤، ٦٥.

تامة، ومرد ذلك لصحة تقدير ضمير فيها يكون اسمًا لها، فإن صحة فهي ناقصة، وإن لم يصح فهي تامة، كقوله تعالى: ﴿أَكَحْرِي مَثْوَنُهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا﴾ [يوسف: ٢١]، إن قدر في (عسى) ضمير يعود على (الماء) في (مثواه) كانت ناقصة وإن لم يقدّر ضمير كانت تامة^(١).

وقد تكون (عسى) تامة إذا كانت بمعنى: (قارب)، كقوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ كُتُبَ عَيْنِكُمُ الْقِتَالُ أَلَا نُفَتَّلُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، فقد أجازوا هنا أن تكون تامة، ويكون الضمير المتصل بها فاعلها والمصدر المؤول بعدها مفعولها، والمعنى: هل قاربتم عدم القتال^(٢)؟ وفي المبحث الأخير ذكر الفعلين (غدا، وراح) والخلاف بين النحوة فيهما، أهما تامان أم ناقصان؟ فذكر رأي ابن مالك بأهما تامان وما يرى خبراً لهما حال، ونقل تعليق الرضي على قول ابن مالك وتجویزه أن يكونا ناقصين إن كانوا بمعنى: يكون بالغداة والراح^(٣).

وأورد الآيات التي ورد بها (غدا، وراح)، فأورد ما كان منها تامًا أصلًا، كقوله تعالى: ﴿أَنِ اغْدُوا عَلَىٰ حَرَثِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَرِمِينَ﴾ [القلم: ٢٢]، فالضمير فاعل و(على) بمعنى: (إلى) وقيل: إن^(٤) (غدا) ضمن معنى (أقبل) فهي تامة^(٤)، وعند قوله تعالى: ﴿وَغَدَوْا عَلَىٰ حَرَدِقَدِرِينَ﴾ [القلم: ٢٥]، ذكر رأي أبي البقاء بأن تكون (قادرين) حالاً أو خبراً. وذكر مسألة هل الأصل بها التمام، والنقصان طارئ عليها؟ أم العكس؟ فذكر الباحث أن عبارة أبي البقاء توحى بأنه يرى أن النقصان هو الطارئ عليها؛ وبناءً على ذلك رجح أن تكون (قادرين) حالاً وليس خبراً. وهذا آخر ما زیره في هذه الدراسة، ولم يختتم لهذا البحث بخاتمة^(٥).

(١) ينظر: المصدر السابق .٦٥

(٢) ينظر: المصدر السابق .٦٦

(٣) ينظر: المصدر السابق .٦٧

(٤) ما ظِمِّنَ من الأفعال الناسخة .٦٩

(٥) المصدر السابق .٦٩ ، ٧٠

خلاصة الدراسة:

من خلال عرض هذه الدراسة تبرز نتيجتان مهمتان من معايير النقصان والتمام، وهما:

- **المعيار الدلالي**، من خلال اعتماده على صحة المعنى في بيان نقصانها أو تمامها أو زيادتها.
- **المعيار التركيبي**، من خلال ترجيح النقصان أو التمام، بناءً على صحة التركيب أو عدمه، كترجمة نقصان (كان) في قوله تعالى: **﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾** [آل عمران: ٤٩]؛ لأنَّ ما كان خبراً لا يتحمل أن يكون حالاً؛ لأنَّ في وقوع اسم الجنس حالاً بعداً موجهاً إلى التأويل^(١). وكالقول بتمام (عسى) في قوله: **﴿عَسَّاقَ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا﴾** [الحجرات: ١١]، وأنَّه لا يصحُّ أن تكون ناقصة؛ لأنَّ الضمائر لا تتصل إلا بعواملها^(٢).

(١) المصدر السابق .٣٨

(٢) المصدر السابق .٦٥

ثالثاً: **تحقيقات نحوية**^(١).

في كتاب **تحقيقات نحوية** ناقش فاضل السامرائي الكثير من القضايا **النحوية** والم الموضوعات التي كثُر فيها الكلام وقتنا الحالي، وتنسب للنحوة فيها الوهم والخطأ في اجتهادهم، وأئمَّهم لم يوقفوا في رأيهم فيها، وتعذر ذلك إلى أن يُنسب لهم رأيٌ غير صحيح، كنسبة القول للكوفيين بـأَنَّ خبر (كان) حَالاً، وأئمَّهم لا يُقسّمون الأفعال إلى تامة وناقصة، وكذلك القول في ثانٍ مفعولي (ظَنَّ وأخواتها) وقد ذكر هاتين المسألتين ابن الأنباري في مسائل الخلاف، ووهم في ذلك كثير من النحوة، وتابعهم الكثير من النحوة الحدثين^(٢).

والمؤلف في كتابه يحاول أن يصل إلى الحقيقة في ذلك، وهذه القضية ورأيه فيه هي التي تعني هذا البحث، وسبب إيرادها.

فقد ناقش المؤلف تحت عنوان (**النَّقْصُ وَالْتَّمَامُ فِي الْأَفْعَالِ**)^(٣) ما تُسبّب للكوفيين من أئمَّهم يختلفون عن البصريين في (كان وأخواتها)، ويعتبرون ما اعتبره البصريون خبراً لها حَالاً، وعند الفراء شبيه بالحال، وقال: إنَّ هذا القول قد انتشر عند الحدثين، وجعلوه من المسَّلمات، وابتعدوا كثيراً حين قالوا: إنَّ الكوفيين لا يُقسّمون الأفعال إلى تامة وناقصة، وأئمَّها تامة كلها، وذكر لذلك شواهد من أقوال الحدثين كشوفي ضيف في كتابه *تيسير النحو التعليمي*، فإنه لم يورد فيه باب (كان وأخواتها)؛ تبعاً للكوفيين الذين اعتبروها تامة كغيرها، فأراحو الناشئة منها، ونقل كذلك عن حاشية الحضري على شرح ابن عقيل، وكذلك عن الموفي في **النحو الكوفي** نسبة هذا القول للكوفيين.

وبعد ذلك ينقل المؤلف عن النحوة ما يخالف ذلك، وأنَّ رأي الكوفيين كرأي البصريين، يقولون بقولهم بل يذهبون إلى أبعد من ذلك؛ فيزيدون أفعالاً أخرى، كما ذكر ذلك ابن السراج في الأصول، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي، فقد ذكر أئمَّهم زادوا الفعل (مرّ) في نحو: مررت بزيد واقفاً، فقد أجاز الكوفيون أن تكون (واقفاً) خبراً لـ(مرّ) إذا لم تكن معنى:

(١) **تحقيقات نحوية**، فاضل السامرائي، الطبعة: الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان الأردن، ١٤٢١هـ -

٢٠٠١م.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٦٥.

(انتقال الخطى)، وجاء في كتاب (الهمع) أنَّ الكوفيين يعتبرون اسمَي الإشارة (هذا، وهذه) تعلم عمل (كان) إذا أريد بهما التقرير، نحو: كيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعَة؟. ويخلص إلى أنَّ حقيقة موقف الكوفيين أَهُم يُقسِّمون الأفعال إلى تامة وناقصة، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ويضيفون لها أفعالاً أخرى تعلم عملها، بل إِهُم لا يقتصرُون على مصطلح الأفعال الناقصة على (كان وأخواتها)، بل تشمل (ظنَّ وأخواتها)، وهذا موقف النحو الكوفيين على وجه العموم، وليس خاصاً بأحد منهم، وذكر نقولات عن إمام من أئمتهم المتقدِّمين نصَّ فيها على التقسيم، ففي كتاب معاني القرآن نصَّ الفراء على تقسيم الأفعال إلى تامة وناقصة، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ونصَّ على أنَّ (ظنَّ وأخواتها) من الأفعال الناقصة، ونقل قول الكسائي بأنَّ اسم الإشارة (كان) كـ(كان) في رفع اسمها ونصب خبرها، ونقل عن ابن الأباري في شرح القصائد السبع الطوال ما يدلُّ على جعله (كان) ناقصة، وكذلك (ظنَّ وأخواتها) وحاجتها إلى اسم وخبر منصوبين، قال عن (حدثكم وأنباكم): إِنَّا تشبه (ظننتم) تنصب الاسم والخبر، وكذلك ذكر أنَّ لـ(أرى) اسمَّا وخبرَّا، ونقل عن تفسير الطبرى وهو نحوى كوفي أنَّ (كان) ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قُولَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، وكذلك جعل (ظنَّ وأخواتها) ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر منصوبين، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾ [الأنفال: ٥٩]، وختم هذه المسألة بأنَّ رأى الكوفيين كرأى البصريين، بل إِنَّ مصطلح النقص والتمام والأفعال الناقصة والأفعال التامة لم يَرِدْ عند سيبويه في كتابه، ولا المبرد في المقتضب، في حين ورد بكثرة في كتاب الفراء (معاني القرآن)، وغيره من كتب الكوفيين، فكيف يقال: إنَّ هذا المصطلح بصري ولم يقل به الكوفيون^(١)؟

ثم عقد عنواناً عن (معنى النقص)^(٢) قَدَّم تحته عرضاً مختصاً لآراء النحوة وخلافهم فيه، فذكر القولين المشهورين عن النحوة، وهما:

الأول: أنَّ معنى النقص: هو عدم دلالة الأفعال على الحدث، وأَهُما تدلُّ فقط على الزمن.
الثَّانِي: أَهُما تدلُّ على الحدث، وإنَّما جعلت ناقصة؛ لأنَّه لا يتَّمُ الكلام بمجموعها، بل

(١) ينظر: تحقیقات نحویَّة ٦٥-٧٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٧٥.

تحتاج إلى منصوب يكملها^(١).

ثم عقد عنواناً لـ(التحقيق في النقص والتّمام) أجاب فيه عن ثلاثة أسئلة، هي: ما حقيقتها؟ أناقصة أم تامة؟ وعن معموليها كيف يُعرّبان؟ وما الراجح في إعراب منصوبها؟ أيُعرب خبراً أم حالاً؟، وذكر أنَّ أهْمَّ ما رُدَّ به القول في حالَةِ خبرها مسألة التّعرِيف والتنكير، فيردُّ الخبر نكراً ومعرفةً، ويأتي ضميراً أيضاً، والحال ليس كذلك، وإنْ كان فريق من النّحّاة أجاز بحِيَء الحال معرفة بشرط، ومنهم من أجازه مطلقاً، وما ورد عن العرب من ذلك قليل، ويرى أنَّ ما يقطع في هذه المسألة هو دلالة الجملة على الحال، وعدم دلالتها عليه، فإنَّ صحت دلالتها على الحال فالقول به، وإنْ لم يتحمل فلا يصح القول به، ويقول: لا ينبغي أن يُلوّي عنق المعنى لِيَا لِتُثْبِت صواب رأِيَا، فنَقْعُ بما نَحْدُرُ منه من فساد المعنى، وقد سرد مجموعة من الأمثلة التي لا يمكن أن يكون المنصوب بها حالاً، نحو: كان المنطلق إبراهيم، وذكر الحديث "كُنْ أَبَا خَيْثَمَةً"^(٢)، ونحو: كان المسافر إياك، ونحو: كنت الذي ساعدتني، ونحو: كان السابقون هؤلاء، إلى غير ذلك مما لا يصحُّ أن يكون حالاً، وذكر أنَّه كثيراً ما يقع ضمير الفصل بين مرفوع هذه الأفعال وبين منصوبها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ولا يقع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، ولم يرُدُّ ذلك في القرآن الكريم، كما ذكر ما لاحظه النّحّاة على منصوب هذه الأفعال الواقع جملة بأنَّه لا يُسبِّق بـ(واو)، بخلاف غيرها من الأفعال، فلا يقال في الأفعال النّاسخة: كان الصندوق وفيه كتب، وتقول في غيرها: جيء بالصندوق وفيه الكتب، مما يدلُّ على أنَّ التّعبير بالأفعال النّاسخة غير التّعبير بغيرها، وأنَّ منصوبها يختلف عن الحال، فلا تذكر (الواو) مع النّاقص، كما ذكر ذلك الفراء عند قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرِيَّةٍ إِلَّا وَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، وقوله: ﴿وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرِيَّةٍ إِلَّا هُمْ مُنْذَرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨].

ويخلص المؤلّف إلى ترجيح مذهب النّحّاة في كونها أفعالاً ناقصة، والمنصوب بعدها خبراً لها، وليس حالاً^(٣).

(١) تحقّيقات نحويّة ٧٨-٧٥.

(٢) صحيح مسلم، باب حديث توبه كعب بن مالك وصاحبيه ٤/٢١٢٢.

(٣) تحقّيقات نحويّة ٧٨-٨٢.

خلاصة الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يتبيّن الآتي:

- أنَّ مصطلح الأفعال الناقصة مما اتفق عليه البصريون والковيون.
- أنَّ مصطلح الأفعال الناقصة يتَّسع عند الكوفيين حتى يشمل (ظنٌّ وأخواتها)، مما يجعل مفهوم نقصان الأفعال يشمل كلَّ فعل لا يَستغنى عن منصوبه في الجملة.
- تعميم الكوفيين للعمل الوظيفي للأفعال الناقصة، ليشمل بعض الأسماء فتُعمل عمل (كان وأخواتها)، مما يجعلها أسماء ناقصة تُعمل عمل (كان).
- أنَّ رأي المؤلِّف في هذه الأفعال هو أَنَّها جعلت ناقصة؛ لأنَّه لا يتَّمُّ الكلام بمفهومها، بل تحتاج إلى منصوب يكملها.
- أنَّ صوَّراً تركيبيةً عدَّة تمنع القول بتمام الأفعال الناقصة، وأنَّ خبرها حالاً، كوقوع الخبر نكرة ومعرفة وضميئاً، والحال ليس كذلك، وأنَّ الفصل بين ما يكون خبراً أو حالاً يجب أن يكون بحسب صحة دلالة الجملة على الحال، وعدم دلالتها عليه، فإنَّ صحت دلالتها على الحال فالقول به، وإنْ لم يحتمل فلا يصحُّ القول به.

رابعاً: النَّوَاسِخُ حَسْبَ النُّحَاةِ الْعَرَبِ اعْتِمَاداً عَلَى شِرْحِ المُفْصِلِ لَابْنِ يَعْيَشِ^(١).

اعتمد محمد الدلال على كتاب شرح ابن يعيش لاعتباره نموذجاً في التأليف النحوي، وعاكساً لاستقرار النحو، وصورة من الجمجمة للتراث النحوي^(٢).

وغاية المؤلف من بحثه هي محاولة التعريف بمنهج النحاة في دراسة النَّوَاسِخ؛ وهذه إضافة مهمة للفكر النحوي، وكانت سبباً في جعله ضمن دراسات هذا البحث إضافة إلى أهمية النتائج التي توصلَ لها، وهذه الدراسة تشكل مادة غزيرة تدور حول مجموعة من المحاور المتشابهة^(٣)، وهذه المحاور هي:

١. كان وأخواتها.

٢. الحروف المشبهة بالفعل.

٣. أفعال المقاربة والشرع.

٤. ظن وأخواتها.

وقد تناول المؤلف هذه المحاور الأربع في أربعة مباحث، هي:

١. إحصاء المعطيات: ويقصد به قائمة النَّوَاسِخُ التي أحصاها النحاة، مفهوم الجمجمة وحدوده، ومفهوم الترتيب، ورأس قائمته، وحضوره لمنطقية معينة^(٤).

٢. بنية النَّوَاسِخُ: بينَ فيه دراسة النحاة لأصلها وتركيبها، والتغييرات الطارئة عليها زيادة وحدفًا^(٥).

٣. معاني النَّوَاسِخُ: كيف درس النحاة معاني هذه النَّوَاسِخُ؟^(٦)

٤. العمل الإعرابي: هذا العنصر أهم عنصر لدى المؤلف، تعرّض فيه إلى أهم اهتمامات النحاة في شأن العمل الإعرابي للنَّوَاسِخُ، نوع العمل وتبريره، وعلاقته بالمعنى، ووقوعهم في

(١) النَّوَاسِخُ حَسْبَ النُّحَاةِ الْعَرَبِ، اعْتِمَاداً عَلَى شِرْحِ المُفْصِلِ لَابْنِ يَعْيَشِ، مُحَمَّدُ الدَّلَالُ، الطَّبْعَةُ: الْأُولَى، مَطْبَعَةُ الْعِلْمِ، سُوْسَةُ تُونِسٍ، ٢٠٠٠م.

(٢) ينظر: المُصْدَرُ السَّابِقُ ١٧.

(٣) ينظر: المُصْدَرُ السَّابِقُ ١٨.

(٤) ينظر: المُصْدَرُ السَّابِقُ ٢٤.

(٥) ينظر: المُصْدَرُ السَّابِقُ ٦١.

(٦) ينظر: المُصْدَرُ السَّابِقُ ١٠٦.

تعقيدات عديدة لتمسّكهم بمبادئ رسموها تقنّ عمل النّواسخ^(١).

وهذا عرض لأبرز ما قاله عن الأفعال النّاقصة.

المبحث الأول: إحصاء المعطيات.

أولاً: كان وأخواتها، وهي: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ، وما دام، وليس).

الجمع:

معياره: المعيار الذي جعل اللغوي يجمعها تحت باب واحد، هو أكّها تعمل على تغيير الحكم الإعرابي للخبر فتنصبه بعد أن كان مرفوعاً^(٢).

حدوده: هل تعتبر هذه القائمة متغلقة؟ أم أكّها تفتح على أفعال أخرى أهملها النّحاة؟
الذي تبيّن للمؤلّف أكّها منفتحة، وأنّه توجد عناصر لغوية تشارك العناصر الجموعة في العمل النّحوي^(٣)، ولكنه يطرح سؤالاً: لماذا أغفل النّحاة ذكر بعض النّواسخ رغم أكّها تقوم بنفس وظيفة (كان وأخواتها)؟ ويجيب عن ذلك قائلاً إنّ إهمالها له مبرراته، ومن ذلك قلة استعمالها؛ لأنّ معيار الجمع يرتكز أساساً على المفهوم الوظيفي النّحوي المتواتر، ويكتفي أكّهم تفطّنوا بجيء هذه الأفعال وهي ناقصة، لكنهم اكتفوا بذكر ما هو شائع منها^(٤).

ويؤكّد أنّ العناصر المهمّة ليست هامشية، ويجب على القارئ عدم التّجني على النّحاة لإهمالهم تلك العناصر، بل يكفي منهم أكّهم تركوا القائمة منفتحة^(٥).

ترتيب كان وأخواتها:

● **رأس القائمة:** جعل النّحاة (كان) على رأس القائمة، ووصفوها بأم الباب؛ وذلك لخصائصها المختلفة فهي تقع زائدة، وتستعمل شانية، ويجوز حذفها، وحذف النون من

(١) ينظر: النواسخ حسب النّحاة العرب . ١٣٨

(٢) ينظر: المصدر السابق . ٢٥

(٣) ينظر: المصدر السابق . ٣٣

(٤) ينظر: المصدر السابق . ٢٨

(٥) ينظر: المصدر السابق . ٣٣

مصارعها^(١).

● ترتيب بقية القائمة: رُتبَتْ كما يلي: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ، وما دام، وليس).

ثم ذكر أنَّ ابن يعيش صنفها على أساس معنوي، أو على أساس بنوي، كما يلي:

١. أفرد (كان)؛ لأنَّها أُمُّ الباب.

٢. ضم (أصبح)؛ إلى (أمسى) لتقابلهما في طرفي النهار.

٣. و(ظل) إلى (أضحى)؛ لأنَّهما متفقان في المعنى وهو (صدر النهار).

٤. وضم (ما دام) إلى (ما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ)؛ لانعقادها بما في أوصلاها.

٥. وجمع بين (صار) و(بات)؛ لأنَّهما مشتركان في الاعتلال^(٢).

وانتقد ترتيب ابن يعيش لها، وأنَّه لا يخلو من وهن؛ لأنَّه اعتمد عددة مقاييس في ضبط محاورها، ولم يراع ضبط المحاور لترتيب القائمة، فقد جمع بين (صار، وبات) وهما متباعدان في القائمة، ولم يتوصَّل إلى رابطة منطقية في الانتقال من فعل إلى آخر، ويرى أنَّه من التكُلُّف والافتعال، ومن التأويلات البعيدة محاولة ذلك^(٣).

ثم يخلص إلى أنَّه يمكن أن نجد ترتيباً محوريًّا يخضع لأنَّ أساس المعنى، وجعلها في ثلاثة محاور:

الأول: ما يفيد معنى الانتقال، ويشمل: (صار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات).

الثاني: ما يفيد معنى الاستمرارية، ويشمل: (ما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ، وما دام).

الثالث: ما يفيد النفي في الحال، وهو فعل واحد (ليس)^(٤).

ثانيًا: أفعال المقاربة والشروع (عسى، وكاد، وأوشك، وكرب، وأخذ، وجعل، وطفق).

(١) ينظر: التواسع حسب التحفة العربية ٣٥-٤٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٤٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٤١.

(٤) ينظر: التواسع حسب التحفة العربية ٤١-٤٢.

الجمع:

معيار: معيار نحوي صِرف، يتمثل بنصب هذه الأفعال للخبر^(١).

حدوده: انعدمت الدقة والاستقصاء في هذه الأفعال؛ بسبب أنها صنفت من النواسخ بسبب واحد، هو دخولها على المبتدأ والخبر، ودلالتها على المقاربة والشروع في الخبر، ولم يتضح مفهوم عملها ووضوحيه مع النواسخ الأخرى، وأن عدم الدقة في الإحصاء بسبب كون معيار الجمع نحوياً في أساسه، وأن علاقة هذه الأفعال بالنواسخ الأخرى علاقة واهية؛ فهي تتصرف تصرفًا تامًا، وغيرها من النواسخ تصرفه ناقص، هذا من جهة التصرف، أمّا من جهة المعنى فهي تدل على الحدث، فعلاقتها بالأفعال التامة علاقة وطيدة، وعلاقتها بالنواسخ علاقة محدودة^(٢).

الترتيب:

رأس القائمة: غابت هذه الصفة عن هذا الباب لعدم وجود ما يميّز فعًا عن غيره^(٣).

كيفية الترتيب: لم توضع هذه الأفعال بشكل قائمة يمكن الوقوف عندها، ولكن ابن يعيش صنفها إلى صفين على أساس معنوي، وهما:

الصنف الأول: ما يفيد المقاربة، وهي: (عسى، وكاد، وأوشك، وكرب).

الصنف الثاني: ما يفيد الشروع فيه، وهي: (أخذ، وجعل، وطفق)^(٤).

وفي المبحث الثاني: تكلّم عن بنية النواسخ وقضاياها الصرفية، مما لا يخص موضوع هذا البحث.

وفي المبحث الثالث تكلّم عن معاني الأفعال الناقصة، وقال إن المعنى العام لها جيئًا هو إفاده معنى الزمن في الخبر، وهذا المعنى الشامل للأفعال الناقصة فيه دلالة على النظرة

(١) ينظر: المصدر السابق .٥٣

(٢) ينظر: المصدر السابق .٥٥-٥٧

(٣) ينظر: المصدر السابق .٥٧

(٤) ينظر: المصدر السابق .٥٨

الشاملة التي ينتهجها النحو في بناء قواعدهم العامة، التي تخضع لها سائر أفراد الباب الواحد^(١).

ثم اختصر محاور معاني الأفعال الناقصة التي جعلها ابن يعيش في سبعة محاور إلى أربعة، هي:

المحور الأول: يضم (كان) فقط، وتفيد الزمن الماضي للخبر.

المحور الثاني: يضم (صار)، و(ظلَّ، وبات)، و(أصبح، وأمسى، وأضحى)، وتفيد الانتقال من حال إلى حال.

المحور الثالث: يضم (ما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ)، و(ما دام)، وتفيد الاستمرار.

المحور الرابع: ليس، وتفيد نفي الجملة في الحال^(٢).

ثم تكلَّم عن تعدد معانيها، وأنَّ لها معانٍ يحددها السياق والتركيب^(٣).

أمَّا أفعال المقاربة والشروع فمعناها العام هو معنى قرب حصول الخبر^(٤)، وتميز (كاد) و(عسى) عن سائر أخواتهما لأنَّ لهما حقولاً دلائلية أخرى تكتسبها من السياق، وكذلك (أخذ) و(جعل)، ولم يذكرهما ابن يعيش^(٥).

وفي المبحث الرابع تكلَّم عن العمل الإعرابي، وركز فيه على تبرير النحوة لذلك العمل الإعرابي، وعلاقته بالمعنى^(٦).

فذكر تبرير البصريين لعمل (كان وأخواتها) بأنَّها ترفع الاسم لشبهه بالفاعل، وتنصب

(١) ينظر: الواسخ حسب النحوة العرب ١٠٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١١٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١١٦، ١١٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٢٤.

(٥) ينظر: الواسخ حسب النحوة العرب ١٢٩.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٣٨.

الخبر لشبيهه بالمفعول، ويدعمون رأيهم باتصال ضمائر النصب بها، نحو: **كُنَّا هُمْ**، ثم يرى أنَّ هذا تبرير واهٍ مفتعل^(١).

أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ اسْمَ (كَانَ وَأَخْوَاتِهَا) مرفوع بالابتداء، وأمَّا الموصوب فبمثابة الحال، ولكن تبريرهم للمنصوب غير مقنع؛ لأنَّ الحال لا يأتي إلا بعد تمام الكلام، والكلام لم يتمَّ قبل الموصوب^(٢).

ويرى أنَّ نصب الموصوب لم يُبَرِّرْ حتى الآن تبريرًا منطقيًّا، ويحاول تبريره بقوله: إنَّ النصب ترجمة للفائدة الزَّمنِيَّة التي اكتسبها الخبر من الأفعال النَّاقصة؛ لأنَّ الفائدة الزَّمنِيَّة مشتركة في كل الأفعال النَّاقصة، وما كان مشتركًا عامًّا فإنَّه يصلح أن يكون تبريرًا لظاهرة عامة، وهو نسبتها للخبر^(٣).

ثم تكَلَّم عن علاقَةِ الإِعْرَابِ بِالْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ: إنَّ النُّحَا أَحْوَا عَلَى مَفْهُومِ النُّقْصَانِ وَالْتَّمَامِ فِي تَحْدِيدِ عَمَلِ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ، فَإِنْ تَجَرَّدَتْ مِنَ الْحَدِيثِ طَلَبَتْ اسْمًا وَخَبَرًا، وَإِنْ دَلَّتْ عَلَيْهِ طَلَبَتْ فَاعِلًا فَقَطَّ، وَإِنْ دَلَّتْ عَلَى الشَّأْنِ وَالْحَدِيثِ طَلَبَتْ جَمْلَةً، وَإِذَا لَمْ تَدَلَّ عَلَى مَا سَبَقَ فَإِنَّهَا تَكُونُ زَائِدَةً لِلتَّوْكِيدِ^(٤).

ويجعل العلاقة بين المعنى والإِعْرَاب علاقَةً جَدِيلِيَّةً، فالتَّرْكِيبُ يَسْهُمُ فِي فَهْمِ الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى يَسْهُمُ أَيْضًا فِي تَحْدِيدِ الْعِنَاصِرِ الَّتِي يَتَطَلَّبُهَا الْفَعْلُ^(٥).

ثم تكَلَّم عن تبرير النُّحَا لِعَمَلِ أَفْعَالِ المقارِبةِ وَالشَّروعِ، وَأَهْمَمُ بَرَّوْهُ بِأَنَّهَا تَشَبَّهُ (كَانَ) في المعنى، ولذلك شَلَّهَا مصطلح (الأفعال النَّاقصة)، فـ (كَانَ وَأَخْوَاتِهَا) أَفَادَتِ الْخَبَرَ وَالزَّمْنَ، وَهِيَ أَفَادَتِ الْخَبَرَ وَقَرَبَ الْوَقْتَ^(٦).

(١) ينظر: المُصْدَرُ السَّابِقُ، ١٤٢، ١٤٣.

(٢) ينظر: المُصْدَرُ السَّابِقُ، ١٤٣، ١٤٤.

(٣) ينظر: المُصْدَرُ السَّابِقُ، ١٤٤، ١٤٥.

(٤) ينظر: التَّوَاسِعُ حَسْبَ النُّحَا الْعَرَبِ. ١٤٦.

(٥) ينظر: المُصْدَرُ السَّابِقُ. ١٥٠.

(٦) ينظر: المُصْدَرُ السَّابِقُ. ١٦١.

ثم تكلّم عن علاقة عمل أفعال المقاربة والشروع الإعرابي بالمعنى، فيقول: إنَّ المعنى لا يمكن أن يدلُّ على اختلاف الأحكام الإعرابية فيها، وأنَّ قضيَّة نقصانها وتمامها لا يمكن أن يبررها المعنى؛ لذلك رفض بعض النُّحَاة مجيئها تامة^(١).

خلاصة الدراسة:

خلُص المؤلف في خاتمة دراسته للنُّواصِخ إلى أنَّ منهج النُّحَا في دراستها "منهج شمولي، إذ إنَّ النُّحَا لم يقتصرُ الدراسة على العمل الإعرابي فحسب، بل تعدوا ذلك إلى البنية والمعنى والإحصاء"^(٢).

وأنَّ منهجهم وصفي، ويعقبون وصفهم بمنهج تخليلي، يذكرون فيه بنيتها ومعانيها وعملها، وقوائمهم التي بنوها، وبرروا ما ضمَّ إلى بعضه، وبينوا سبب ما أبعدوا منها، وأطالوا في ذكر ما أعمل من النُّواصِخ وما أُلْغَى، مع تعليل لكل ما يرونـه، وقد يقع عندهم تعقيد أو عدم إقناع بتأويل مفتَّلٍ، أو تمسُّك بمبادئ عامة تسقط نتيجة لذلك على الواقع اللغوي، وهذه أبرز ملامح المنهج الذي درسوا به النُّواصِخ^(٣).

(١) ينظر: المصدر السابق ١٦٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٨٦.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٨٦، ١٨٧.

خامسًا: كان وأخواتها من المعجمية إلى الوظيفية^(١).

تنطلق وسمية المنصور في بحثها هذا من إطلاق صفة النقص والتمام على ما صُنف في مجموعة النَّواسِخ، وهي (كان وأخواتها)، وانتقالها من الدلالة المعجمية إلى دلالات وظيفية خاصة. وهو ما جعل الباحث يورد هذه الدراسة ضمن هذا البحث، وموضوعها غاية في الأهمية في باب (كان وأخواتها).

والباحثة بدراستها هذه تحاول أن تلقيت النظر إلى أنَّ لـ(كان وأخواتها) استخدامًا معجميًّا كغيرها من الأفعال، وأنَّها نُقلت من المعجمية لتدوي وظيفة نحوية بدخولها على الجملة الاسمية.

وتقسم كتب النَّحو المطولات والشروح إلى منهجين في تناولها لنقصان (كان وأخواتها) وتمامها، وهما:

الأول: من يعتبر الأصل فيها النقصان، وأنَّها قد تأتي تامة.

الثاني: من يجعل نقصانها مشروطًا بشروط متعلقة بدلالتها.

وتلقيت إلى أنَّ الأفعال الناسخة قد صُنفت على أساس العمل الإعرابي، ورُتِّبت بحسب تمامها في الأصل، أو كونها تُستعمل كغيرها من الأفعال^(٢).

وقد تبَّه النَّحَاةُ لهذه الحقيقة فصرَّحُوا بتمام هذه الأفعال، وذكروا شروط عملها، فالفارسي، يصرُّح بنقلها إلى حيز الأفعال التي لا تستغني بفاعليها، وكذلك الرضي بعد ذكره لمرادفات الفعل (صار) قال: "كانت كُلُّها في الأصل بمعنى: (رجع) تامًا، وكذا (استحال) و(تحوَّل)، فإِنَّهُما كَانَا فِي الأَصْلِ بِمَعْنَى: (انتَقلَ)، وَكَذَا كَانَ أَصْلُ (صارَ)، فَكَانَ حَقُّ جَمِيعِهَا أَنْ تُسْتَعْمَلَ تامَّةً، فَتَتَعَدُّ إِلَى مَا هُوَ مَصْدَرُ خَبْرِهَا بِ(إِلَى) إِنْ عَدَتْ،

(١) كان وأخواتها من المعجمية إلى الوظيفية، وسمية عبد الحسن المنصور، مقاربات في اللغة والأدب، كتاب تذكاري بمناسبة العيد الذهبي لجامعة الملك سعود، إعداد وإشراف: فالح بن شبيب العجمي، نشر جمعية اللهجات والترااث الشعبي بجامعة الملك سعود، الرياض ٤٢٨ هـ.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٤٧.

نحو: صار إلى الغنى، ثم ضمّنت كلّها معنى (كان بعد أن لم يكن)^(١)، وما يؤيد إدراكهم هذا الانتقال من المعجميّة إلى الوظيفيّة شرحهم لدلالتها الوظيفيّة شرحاً لا يخلص من الدلالة المعجميّة، واستيفاؤهم لمعانيها المعجميّة كما فعل ابن مالك والسيوطى^(٢).

وأمّا المحدثون فاتخذ بعضهم من طريقة التأليف النحوية المالكيّة منهجاً، فيؤيّدون لـ(كان وأخواتها) على أكّها أفعال ناقصة، وقد يذكرون تمامها عَرَضاً، وفريق من المحدثين أنكر نقصانها، وتابعوا ما نقل عن الكوفيين من تمامها، وجعل منصوبها حالاً، ومن هؤلاء أحمد سليمان ياقوت، وشوقى ضيف، وتعتبر الباحثة هذا إهاماً في رصد الفروق الدلالية والوظيفية بين التامة والناقصة، ومن المحدثين أيضاً محمود عبد السلام شرف، الذي عدّها تامة في الأصل، ثم تطورت نحو النقصان، ومنها ما تطور حتى صار كالحرف كـ(ليس)، وينسب للنحوين الاتفاق على أنّ تحوّلها للنقصان حالة من حالات التطور، ولا توافقه الباحثة في ذلك، بل تذهب إلى اتفاق النحوين على أنّ هذه الأفعال تستعمل تامة وناقصة، أمّا القول بتطور ذلك فلا يمكن تبيينه، وأكثراهم يذهب إلى فرعية التمام على النقصان^(٣).

وتوسّع الباحثة مفهوم النقصان فتقديم مفهوماً مختلفاً له، فتقول: "فالفعل الناقص ليس فقط الذي لا يكتفي بمفهومه، بل هو الذي لا يكتفي بأحد ركني الإسناد، سواء كان هذا الركن مرفوعاً مثل اسم (كان وأخواتها)، أو منصوباً مثل المفعول الأول من مفعولي (ظنّ وأخواتها)، أو هي الأفعال التي ليست ركناً من أركان الإسناد، وإن كانت تبدو كذلك من الناحية الشكليّة، مثل (عسى)"^(٤).

(١) شرح الكافية ٤/١٨٣.

(٢) ينظر: كان وأخواتها من المعجميّة إلى الوظيفيّة ٢٤٧-٢٤٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ٢٤٨، ٢٤٩.

(٤) ينظر: كان وأخواتها من المعجميّة إلى الوظيفيّة ٢٤٩.

وبعد ذلك شرعت الباحثة في ذكر معاني (كان وأخواتها) المعجمية والوظيفية، فذكرت الفعل (كان) و(تسعةً وعشرين) فعلاً ناقصاً غيرها، ثم ذكرت ما ألحقه الكوفيون بها، وهي (مرّ، واسم الإشارة، والفعل المكرّر)، وما ذكره السيوطي تحت اسم (الأفعال الرافعة الناصبة) بقوله: "وقال بعض النّحوين: يدخل في هذا الباب كلُّ فعل له منصوب بعد مرفوع لا بدّ منه، نحو: قام زيد كريماً، وذهب زيد متّحداً، فإن جعلته تاماً نصبتها على الحال"^(١)، وتعلق على قول السيوطي بقولها: "العلَّه قياس نظري لا يؤثِّر سماع، ولكن هذا يبيّن أنَّ سبيلاً نصان الأفعال طريقة التَّمام، غير أنَّ مستخدماً اللغة هو من يتخيّر الفعل الذي ينقله من التَّمام إلى النُّقطان أي: من المعجمية إلى الوظيفية"^(٢).

وقد ذكرت الأفعال ومعانيها المعجمية والوظيفية التي تؤديها بدخولها على الجملة الاسمية، ولم تضف في ذلك جديداً يبرز، ويمكن أن يذكر من ذلك قوله: إنَّ علاقة الدلالة المعجمية بالوظيفية في (أصبح، وأمسى، وأضحي) جاءت مما في الدلالة المعجمية من معنى الانتقال من حال إلى حال، فهي تدلُّ وظيفياً على الصيورة المطلقة التي لازمت الأفعال عند استخدامها في الجملة الاسمية، وقد يصاحبها المعنى المعجمي نحو: أمسى الخاسر مهموماً، ف(أمسى) توحى بما في الليل من الهم والوحشة وغيرهما^(٣).

(١) هـ مع المهاجم ٣٦٠/١.

(٢) ينظر: كان وأخواتها من المعجمية إلى الوظيفية ٢٧٨-٢٧٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٥٨.

خلاصة الدراسة:

في خاتمة البحث لخصت الباحثة دراستها بنتيجتين تكفيان عن التعليق عليه:

الأولى: "انتقال الأفعال النواسخ (كان وأخواتها) من الدلالات المعجمية العامة إلى دلالات وظيفية خاصة، وأن هذه الثنائية في استعمالاتها من حيث الإعمال في حالة النقص، والإهمال في حالة التمام، دليل على أصلية المعنى المعجمي، وتطوره وظيفياً في استعمالات خاصة، فالحكم بتمام الفعل سوّغه امتناع ظهور أثر العمل، واستقرار الحدث، أمّا النقصان فمرده تحول الدلالة التي ضمّنت معنى (كان بعد أن لم يكن)، وظهور أثر عمله استوجب تقدير مرفوعها"^(١).

الثانية: توصلت "إلى أن الفعل الناقص ليس فقط الذي لا يكتفي بمفهومه، بل هو الذي لا يكتفي بأحد ركني الإسناد، سواء كان هذا الركن مرفوعاً مثل اسم (كان وأخواتها)، أو منصوباً مثل المفعول الأول من مفعولي (ظن وأخواتها)، أو هي الأفعال التي ليست ركناً من أركان الإسناد، وإن كانت تبدو كذلك من الناحية الشكلية، مثل عسى"^(٢).



(١) ينظر: كان وأخواتها من المعجمية إلى الوظيفية ٢٨٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٧٨.

المطلب الثاني

النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ فِي الدِّرَاسَاتِ الْلُّسَانِيَّةِ

بعد أن تناول المطلب الأول النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ في الدِّرَاسَاتِ الْلُّسَانِيَّةِ يتناول المطلب الثاني النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ في الدِّرَاسَاتِ الْلُّسَانِيَّةِ التي جعلت من الدِّرَاسَاتِ الْلُّسَانِيَّةِ منطلقاً لها في تناول قضايا لغوئية أو تأثرت بها، ومن خلالها جدّدت النظر في اللغة دراسة وتحليلاً، سواءً ما يتعلّق ب موضوعها أو بمنهجها الذي تطبقه، مما يضيف إلى الدرس اللغوي إضافات مهمّة، أو يعالج قضايا نحوئية، أو يُبرّز ظواهر لغوئية قابلة للدرس والمناقشة. وسيتناول البحث الدراسات الآتية:

١. النّواسخ الفعلية والحرفية دراسة تحليلية، لأحمد ياقوت.
 ٢. الفعل زمانه وأبنيته، لإبراهيم السامرائي.
 ٣. اللغة العربية معناها وبناؤها، لتمّام حسّان.
 ٤. دراسات نقدية في النّحو العربي، لعبد الرحمن أيوب.
 ٥. نواسخ الجملة الفعلية بين المصطلح والوظيفية، لملاوي الأمين.
 ٦. مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة، دراسة نظرية وتطبيقيّة على اللغة العربيّة، للحاج موسى ثالث.
 ٧. ظاهرة الإناء في اللغة العربيّة الفعل النّاقص نموذجاً، لشريا السكري عامر.
- وسيتم عرض كل دراسة على حدة حسب ترتيبها السابق؛ حيث رتبت بحسب وفيات أصحابها، أو تاريخ النشر، وسيتلغ كل دراسة خلاصتها.

أولاً: النواصخ الفعلية والحرفية دراسة تحليلية^(١).

في هذا الكتاب كان هم مؤلفه أحمد ياقوت استقراء أساليب العرب في استعمالهم للنواصخ، استناداً على ما صحّ لديه من شواهد موثوقة، ومحاولاً المقارنة مع اللغات الأخرى، لعلّه أن يجد حلولاً لمشكلات ترتبّت نتيجة لاستخدام النّحّاة المنطق في مجال لا علاقة له به كما يقول^(٢)، وقد قسم كتابه إلى بابين: الأول عقده للحديث عن الأفعال الناسخة، والثاني تناول فيه الحروف الناسخة.

وما يعني الباحث من دراسته وسبب إيراده ضمن دراسات هذا البحث هو ما أورده عن (الأفعال النّاقصة) التي من خلالها اتهم النّحّاة بالتعسّف والافعال في تصنيف هذه الأفعال بطريقة صناعية بسبب اتحاد العمل، وقال إنّ الاشتراك في العمل ليس مبرراً لتجمّع العوامل، وإنما لجاز لنا أن نجمع بين الفعل والمبدأ، فال فعل يرفع الفاعل، وكذلك المبدأ يرفع الخبر^(٣).

وقد قدّم المؤلف للأفعال الناسخة تبويها يتنقّ مع معناها ومدلولها الذي تضفيه على الجملة الاسمية، واتخذ من دوال النّسبة عند (فدريس) طريقة لتبويها، وأفرد لذلك فصلاً أسماه (الأفعال التي تدلّ على صفات للأحداث) وقد قسمّه إلى أربعة أقسام، هي:

١. الأفعال التي تدلّ على الاستمرار، (ما زال، وما برح...).
٢. الأفعال التي تدلّ على الرجاء، (عسى، وحرى، واحلولق).
٣. الأفعال التي تدلّ على المقاربة، (قاد، وكرب، وأوشك).
٤. الأفعال التي تدلّ على الشروع، (شرع، وأخذ، وطفق)^(٤).

ثم بين المؤلف أنّ (كان وأخواتها) تؤدي بعض وظائف دوال النّسبة، ومثل بقوله: (كان الورد أحمر)، بائناً تشير إلى نسبة الحمرة إلى الورد في مطلق الزمن الماضي، وقد تدلّ على الاستمرار في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيًّا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، وقد تدلّ على نسبة

(١) النواصخ الفعلية والحرفية، دراسة تحليلية، أحمد سليمان ياقوت، ت: ٢٠٠٨م، دار المعارف بالإسكندرية ١٩٨٤م.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٦، ١٥.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٧-٣٨.

الزمن والتكرار في مثل: ظلَّ الهواء علِيًّا، فَ(ظلَّ) أفادت نسبة الخبر إلى المبتدأ طوال النهار^(١).

ثم عقد الباب الأول وتكلَّم فيه عن الأفعال الناسخة، وجعله في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تناول فيه (كان وأخواتها).

الفصل الثاني: جمع فيه الأفعال التي تدلُّ على صفات الأحداث.

الفصل الثالث: وفيه أفعال الشك واليقين، وإسنادها إلى الجملة الاسمية.

أمَّا الباب الثاني فتكلَّم فيه عن الحروف الناسخة، وجعله في فصلين:

الفصل الأول: (إنَّ وأخواتها).

الفصل الثاني: النفي بالحروف الناسخة، وذكر منها (ليس).

والذِّي يعني البحث عنها حديثه في الفصلين الأول والثاني من الباب الأول، ومن الثاني حديثه عن (ليس) ضمن حروف النفي.

فأمَّا الفصل الأول فقد تكلَّم عن (كان وأخواتها) لغوياً^(٢)، وعن سبب تسميتها بأم الباب، وذكر لذلك خمسة أسباب نقلها عن السيوطي في الأشباه والنظائر^(٣).

وتحدَّث عن الربط بفعل الكينونة في اللغة العربية، ومقارنة ذلك باللغات الأخرى، وقال: إنَّ العربية لم تستخدم فعل الكينونة كرابطة، بل استخدمته بعرض تأدية وظائف أخرى غير الربط، وأطال الحديث في هذه المسألة في كلِّ اللغات^(٤).

وتكلَّم عن وظائف (كان) من حيث النَّسخ، وجعل لها أثراً كبيراً في معنى الجملة، وأنَّ لها خاصيَّة الدِّقة في تحديد معاني الأفعال عندما تقتربن بها؛ وأنَّ الفعل (يكون) عندما يقتربن بالماضي أو المضارع يدلُّ على الأزمنة السبعة التي يعتمدها بعض المحدثين، وهي: (قبل الماضي، الماضي، بعد الماضي، الحاضر، قبل المستقبل، المستقبل، بعد المستقبل)، ويقدم ذلك دراسة تفصيلية لبعض الأساليب العربية الصحيحة التي استعملت فيه (كان) دالَّة على

(١) ينظر: التواصُخ الفعلية والحرفية .٣٨

(٢) ينظر: المصدر السابق .٤٣

(٣) ينظر: المصدر السابق ٤٤، وينظر: الأشباه والنظائر ٢/٥٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٤٥، ٤٦.

الأَزْمَنَةِ السَّبْعَةِ^(١)، وَيَعْلَقُ عَلَيْهَا بِقُولِهِ: "وَإِذْنَ فَالدَّرْسِ الْلُّغُوِيِّ الْحَدِيثِ الْمُبْنِيِّ عَلَىِ اسْتِقْرَاءِ النَّصْوَصِ وَمَقَارَنَةِ بَعْضِهَا بَعْضًا يَأْبِي أَنْ يَفْصِلَ (كَانَ) عَنِ باقِي أَجْزَاءِ الْجَمْلَةِ، بَلْ هُوَ يَرْبِطُ بَيْنَهَا وَمَا جَاءَتْ مَعَهُ مِنْ باقِي أَجْزَاءِ الْجَمْلَةِ؛ لِتَعْرِفَ عَلَىِ مَا أَضَافَهُ الْجَمْلَةُ مِنْ وَظَائِفَ فِي النَّسْخِ، مِنْ حِيثِ الْمَعْنَى، أَوِ الإِعْرَابِ، أَوِ تَرْتِيبِ الْجَمْلَةِ، بَلْ لَا بَدَّ أَيْضًا أَنْ يَرْبِطَ بَيْنَ (كَانَ) وَالْفَعْلِ الَّذِي يَلِيهَا فِي مَثَلِ: (كَانَ فَعْلًا)، وَ(قَدْ كَانَ فَعْلًا)، وَ(كَانَ قَدْ فَعَلَ)... وَلِلأَسْفِ لَمْ يَكُنْ لِقَدَامِي النُّحَاةِ مِنْ هُمْ إِلَّا أَنْ يَنْتَزِعُوهَا مِنْ جَمْلَتَهُمْ، ثُمَّ يَبْيَنُو لَنَا اسْمَهَا وَخَبْرَهَا، أَوْ يَقْدِرُوا أَحَدُهُمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مُوْجَدًا، دُونَ أَنْ يَفْطُنُوا إِلَىِ مَا فَطَنَ إِلَيْهِ الدَّرْسُ الْلُّغُوِيُّ الْحَدِيثُ، وَالَّذِي أَشَرْتُ إِلَيْهِ^(٢).

وَتَكَلَّمُ عَنِ الإِسْنَادِ وَالْعَمَلِ فِي (كَانَ وَأَخْوَاتِهَا)، وَيَتَلَخَّصُ رَأْيُهُ بِخَطَأِ تَسْمِيَتِهَا نَاقِصَةً، وَبَدَلَالُهَا عَلَىِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ التَّامَّةِ وَالنَّاقِصَةِ، وَيَجْعَلُ التَّامَّةَ كَالْفَعْلِ الْلَّازِمِ، وَتَابِعَ الْكَوْفَيْنِ فِي رَأِيهِمْ، وَأَنَّ مَا اعْتَبَرَ خَبْرًا هُوَ حَالٌ فِي الْحَقِيقَةِ خَرَجَ مِنِ الْإِسْنَادِ، فَكَانَ فَضْلَةُ بَعْدِ أَنْ دَخَلَتْ (كَانَ) عَلَىِ الْجَمْلَةِ، ثُمَّ يَبْيَنُ أَنَّ بَقَاءَ الْحَبْرِ عَمَدةٌ يَجْعَلُ الْجَمْلَةَ إِسْمَيَّةً كَمَا هِيَ، وَيَجْعَلُ الْأَفْعَالَ النَّاسِخَةَ مُسَاوِيَةً لِلْحَرْفِ، وَهَذَا مُنَاقِضٌ لِطَبِيعَةِ الْلُّغَةِ الَّتِي فَرَقَتْ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالْحَرْفِ، وَيَرِي أَنَّ رَأْيَ الْبَصْرَيْنِ هُوَ الَّذِي أَوْقَعَ تَمَّامَ حَسَانَ فِي اعْتِبَارِ النَّوَاقِصِ وَالْمَقَارِبِيَّاتِ أَدْوَاتٍ لَا أَفْعَالًا^(٣).

وَجَعَلَ مَا يَؤْيِدُ مَذَهَبَ الْكَوْفَيْنِ فِي اعْتِبَارِهَا تَامَّةً وَمَا بَعْدُهَا فَاعِلًا كَلَامَ الرَّضِيِّ عَنِ (كَانَ)، حَيْثُ قَالَ: "وَالظَّاهِرُ أَكَّا غَيْرَ مُحْصُورَةٍ، وَقَدْ يَحُوزُ تَضَمِّنَ كَثِيرٍ مِنِ التَّامَّةِ مَعْنَى النَّاقِصَةِ..."^(٤).

ثُمَّ تَكَلَّمُ عَنِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَدْلُّ عَلَىِ تَوْقِيَاتٍ مُعَيْنَةٍ، وَهِيَ: (أَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَأَضْحَى)، وَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ تَضِيفٌ وَظِيفَةٌ جَدِيدَةٌ لِلنَّوَاسِخِ، وَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَىِ

(١) يَنْظَرُ: التَّوَاسِخُ الْفَعْلِيَّةُ وَالْحَرْفِيَّةُ .٥٨-٦٣.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ .٦٣.

(٣) يَنْظَرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ .٦٦-٦٩.

(٤) يَنْظَرُ: التَّوَاسِخُ الْفَعْلِيَّةُ وَالْحَرْفِيَّةُ .٧١، ٧٠. وَالَّذِي يَفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ كَلَامِ الرَّضِيِّ أَنَّ الْأَفْعَالَ التَّامَّةَ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً مَتَى تَضَمَّنَتْ مَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ؛ وَلِذَلِكَ جَعَلَهَا الرَّضِيُّ وَغَيْرُهُ غَيْرَ مُحْصُورَةٍ. كَمَا سَبَقَ فِي الْمَبْحَثِ الْأَوَّلِ. يَنْظَرُ: ص .٩٠.

وقت معين^(١)، وأئمأً أفعال مرتبطة بحركة الأفلاك من (شمس، وقمر، وليل، ونهار)، كما ارتبط التقسيم الثلاثي للأفعال بها، وعلى هذا الرأي أضاف لها ما نقله السيوطي عن الفراء أنه أحق بها (أسحر، وأفجر، وأظهر)^(٢).

ومن لفقاته حول هذه الأفعال كلامه عن استعمالها، هل هي مستعملة أم أنَّ الأمر لا يعدو أن يكون تجميغاً لها باستقاقها من الأوقات؟ وقسمها في ذلك إلى قسمين، هما:

١. كثيرة الاستعمال، (أصبح، وأمسى، وأضحي، وظلَّ، وبات)^(٣).

٢. قليلة الاستعمال أو لم تستعمل، وهي بقية الأفعال المشتقة من الأوقات، قال: "ولم أر - فيما اطلعت عليه من نصوص - استعمالهم (أفجر، وأسحر) من الفجر والسحر، ولكنهم استعملوا (غدا) من الغدوة... (أظهر) أي: صار في وقت الظهيرة،... واستعملوا (راح) من الرواح"^(٤).

ولاحظ أنَّ هذه الأفعال قد يستعملها العرب غير دالَّة على وقت بعينه، قال تعالى:

﴿فَظَلَّتْمُ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]، وينقل رأي المستشرقين القائل إنَّ هذه الأفعال مرادف بسيط لـ (كان)، بغضِّ النظر عن دلالتها الأخرى^(٥).

ثم ذكر أفعال التحويل أو التصيير، وهي الأفعال التي تدلُّ على صيغة الشيء إلى شيء آخر، وهذه وظيفة معنوية أخرى للتواسخ. وأشهر هذه الأفعال (صار)، ومنها: (آض، وعاد، وآل، ورجع، واستحال، وتحول، وارتد، وجاء، وقعد، وغدا، وراح)، ويرى أن توضع (ظنَّ وأخواتها) مع (صار وأخواتها)؛ لاشتراكهما في الوظيفة المعنوية، وما يدلُّ على ذلك أيضاً تعددي (صار) بـ (الهمز والتضعيف)، والذي أغفله الكثير من النحاة، وأئمأً تنصب مفعولاً واحداً، وليس تمييزاً^(٦).

(١) ينظر: المصدر السابق .٧١

(٢) ينظر: المصدر السابق .٧٣

(٣) ينظر: المصدر السابق .٧٣

(٤) المصدر السابق .٧٤

(٥) ينظر: المصدر السابق .٧٥

(٦) ينظر: التواسخ الفعلية والحرفية .٧٨ - ٨٠

ولاحظ وجود فعلين لم يذكرهما النحاة، وهما (استوى، وانقلب)^(١)، ومثلهما بنحو: حتى استوى شاباً يافعاً، قوله تعالى: ﴿فَعُلِّبُوا هُنَالِكَ وَانْتَلَبُوا صَغِيرِينَ﴾ [الأعراف: ١١٩]^(٢). وأمّا الفصل الثاني فتكلّم فيه عن أفعال تدلّ على صفات الأحداث، وهو مصطلح مستوحى من (فندريس) الذي رأى أنَّ الساميّات تهتمُّ بصفات الأحداث أكثر من اهتمامها بالأزمنة المختلفة للفعل، وتسميتها بذلك لا يعني إخراجها من الأفعال^(٣). وهذه الأفعال هي (أفعال المقاربة، والرجاء، والشروع، والاستمرار)، بأفعالها المعروفة، والجامع لها أكّها تدلّ على صفات الأحداث، وأنَّ ما فعله النحاة من جعلها تحت باب واحد هو (أفعال المقاربة) ليس له ما يبرّه في نظره، ومن خلال استقراره للنصوص حالف اتفاق النحاة على أنَّ أفعال الرجاء هي (حرى، واحلوق، وعسى)، فأبطل ما ذكر من شواهد على ورود (حرى، واحلوق) وقال: إنَّه لم يجد لهما استعمالاً فيماقرأ من كتب النحو والأدب، ولم تطمئن نفسه إلا على دلالة (عسى) على الرجاء، وبين أكّها متربّدة بين الحرفيَّة والفعليَّة، وليس يسيراً القول بأحدّها دون الآخر، وأن استعمالها هو الذي يحدّد وظيفتها، فهي تستعمل فعلًا للرجاء، وإسنادها فيه كإسناد (كان وأخواتها)، وتستعمل حرفًا إذا اتصل بها ضمير نصب، وفي هذه الحالة تكون مثل: (لعلَّ)، ويرى أنَّ النسخ فيها معنويٌّ فقط، أمّا النسخ الإسنادي والإعرابي فلا أثر له فيها^(٤).

وجعل (عسى) دليلاً على صدق ما ذهب إليه (فندريس) بقوله: (إنَّ الأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة، أفرغت عن معناها الحقيقية، واستعملت مجرد موضّحات، أي مجرد رموز، وأنَّ لـ (عسى) تاريخاً مجھولاً تخلت فيه

(١) ذكر رَكِيَا الأنْصَارِي في كتابه إعراب القرآن العظيم (انقلب)، وجُوز في إعراب (صاغرين) في الآية أن تكون خبراً (لانقلبوا). ينظر: ص ٢٨٦.

(٢) ينظر: التواصُخ الفعلية والحرفيَّة ٨٥.

(٣) ينظر: المُصْدَرُ السَّابِقُ ٩١.

(٤) ينظر: التواصُخ الفعلية والحرفيَّة ٩٢، ١٠٠.

عن مدلولها، وأفرغت عن معناها الأصلي، كما قال مهدي المخزومي^(١).

ثم تكلّم عن أفعال المقاربة، وأن النسخ فيها واضح في المعنى والإسناد، وأن أخبارها أفعال؛ وذلك لأنّها تدلّ على مقاربة الفعل الحدوث، أو توقعه، أو البدء به^(٢).

أمّا أفعال الشروع فذكر منها: (جعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبّ، وطفق، وقد تبدل الفاء باءٌ فتصير طبق) وأمّا (هلهل) فمختلف في دلالته بين المقاربة والشروع، والذي يرجّحه المؤلّف أنه من أفعال الشروع؛ لأنّ الهالال هو الدفعة الأولى من المطر، وذكر منها الفعل (قام)، والفعل (قعد)^(٣).

وأمّا أفعال الاستمرار فذكر أنها أفعال مساعدٌ وليس أصلية، ومنفصلة بالكتابة عن الأفعال الأصلية، عكس اللغات الهندوأوربيّة التي تجعل الاستمرار مؤثراً في الفعل الأصلي^(٤).

(١) ينظر: المصدر السابق .١٠٢ ، ١٠١.

(٢) ينظر: المصدر السابق .١٠٥-١٠٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق .١٠٦-١٠٥.

(٤) ينظر: المصدر السابق .١٠٧.

خلاصة الدراسة:

يتلخص من هذه الدراسة: أنَّ المؤلف قد بَوَبِ الأفعال النَّاقصة بناءً على معناها ومدلولها الذي تضفيه على الجملة الاسميَّة، وَالْتَّخَذَ من دوال النَّسْبَة عند (فندريس) طريقة لتبويبها، فجاءت كالتالي:

١. الأفعال التي تدلُّ على الاستمرار، وهي: (ما زال، وما برح...).
٢. الأفعال التي تدلُّ على الرجاء، وهي: (عسى، وحرى، واحلولق).
٣. الأفعال التي تدلُّ على المقاربة، وهي: (كاد، وكرب، وأوشك).
٤. الأفعال التي تدلُّ على الشروع، وهي: (شرع، وأخذ، وطفق).
٥. جعل الأفعال النَّاقصة من الأفعال التي تؤدي بعض وظائف دوال النَّسْبَة، وتؤدي وظائف غير وظيفة الربط، ومن وظائف (كان) الدَّفَّة في تحديد معاني الأفعال التي تقترب بها، والدرس اللغوي الحديث يأبى أن يفصل (كان) عن باقي أجزاء الجملة.
٦. لا فرق عنده بين التَّامَة والنَّاقصة، وأنَّ تسميتها بالنَّاقصة خطأ؛ لأنَّها تدلُّ على الحدث.
٧. لاحظ وجود فعلين من أفعال التحويل أو التصيير لم يذكرهما النحو قبله، وهما (استوى، وانقلب).
٨. الأفعال التي تدلُّ على صفات الأحداث هي: (أفعال المقاربة والرجاء والشروع والاستمرار)، وأنَّ وضعها تحت مسمى أفعال المقاربة ليس له ما يبرره.
٩. جعل (عسى) دليلاً على صدق ما ذهب إليه (فندريس) بقوله: (إنَّ الأدوات النَّحوَيَّة التي تستعملها اللغات ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة، أُفرِغَت من معناها الحقيقي).
١٠. جعل الأفعال التي تدلُّ على الاستمرار أفعالاً مساعدِيَّة، وليسَتْ أصلية.

ثانياً: الفعل زمانه وأبنيته^(١).

في هذا الكتاب تناول مؤلفه إبراهيم السامرائي مادة الفعل في اللغة العربية؛ لمكانته في العربية، وأهميته في التفكير النحوي، والتي شغلت حيزاً كبيراً من اهتمامات النحاة الذين تناولوها بباحث أبعد ما تكون عن العلم اللغوي، وتركوا مباحث كانت جديرة بالبحث والدراسة لم تشملها مناهجهم، وهو في كتابه يحاول أن يقول قوله فصلاً، وبيني جديداً، معتمداً على مادة من التراث القديم، ويرجو في دراسته أن يقنع الدارس اللغوي الجديد أن دراسته هذه دراسة تاريخية لنحو ما قدمه السابقون، دون أن يمسه بشيء، كما يدرس أي علم قديم^(٢).

ويورد الباحث هذه الدراسة ضمن هذا البحث لحديث مؤلفه عن تسمية الأفعال الناقصة بهذا الاسم وعن حقيقتها.

فتحت عنوان (الأفعال الناقصة)^(٣)، وعنوان (كان ووظيفتها)^(٤)، أغلاظ المؤلف القول على النحاة في استخدامهم لمصطلح الأفعال الناقصة، وأنه "أطلق اعتباطاً ليس له من قاعدة قوية يقوم عليها"^(٥)، ويقول: إنّ قوله: "إنّ نقص هذه الأفعال بكونها لا تكفي بمفهومها، بل تتعداها إلى الموصوب، فذلك لا يؤلف ما يدعو إلى هذه التسمية الاعتباطية؛ وذلك لأنّ المتعدي من الأفعال هو الفعل الذي لا يكتفي بمفهومها، بل يتعداها إلى الموصوب وهو المفعول به..." وهذه الحالة في الأفعال الناقصة، وهي مثلها سواء بسواء، ذلك أنّ (كان) ونحوها لا تكتفي بمفهومها، وفتقر إلى الموصوب، ومثلها (ضرب) ونحوه لا يكتفي بمفهومها، بل لا بدّ من الموصوب الذي يقع عليه الحدث وهو الضرب"^(٦).

ويخرج بنتيجة "أنّ مصطلح (الناقصة) لهذه الأفعال غير صحيح"^(٧)، وأنّها "لا تختلف

(١) الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ت: ٢٠٠١م، الطبعة: الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣-١٩٨٣م.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٥٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٦٧.

(٥) المصدر السابق ٥٤.

(٦) المصدر السابق ٥٦.

(٧) الفعل زمانه وأبنيته ٥٦.

عن أفعال العربية الأخرى في شيء من عناصر الفعلية، وهو الدلالة على الحدث المقترب بزمانٍ ما، ولا نستطيع سلب الحدث من هذه الم vad، فتصبح كأنها المواد الجامدة، وحقيقة الاستعمال لا تؤيد وجود هذه الصفة في هذه الأفعال^(١)، ويقول: "والحقيقة أن هذه المواد لا تختلف عن سائر الأفعال، فهي أحداث تدل على خصوصيات معنوية"^(٢).

ويبيّن ما يجب قوله في حالة هذه الأفعال، إذ يقول: "والذي يجب أن نقوله في هذه الأفعال: أنها تطورت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعليها، كما هي الحال فيما أسموه بـ(كان) التامة التي يتضح فيها الحدوث، فقد قالوا: قيل: لها تامة لدلائلها على الحدث، نحو قوله: كان الأمر بمعنى: (حدث ووقع)... أقول: تطورت في الاستعمال حتى انتقلت من هذه الصورة القاصرة المكتفية بفاعليها إلى شيء آخر يفتقر إلى المنصوب المكمل للمعنى الذي يقتضيه المعنى الجديد، وبسبب من هذا الافتقار أرادوا أن يجعلوها خالفة لمجموع أفعال العربية، فاخترعوا هذه التسمية"^(٣)، ويرى أنه "بسبب من الاستعمال الطويل أن تحولت هذه الأفعال من مجرد الدلالة على الحدث، وهو الكون العام كما في (كان)، والكون المقيد كما في سائر أفعال هذا الباب، إلى أن يتقييد هذا الكون العام بما أسماه أولئك خبراً وهؤلاء حالاً"^(٤).

وبعد أن يستعرض شيئاً مما قيل في أفعال المقاربة وفي خبرها تحديداً قال متهمما النحوة: "ومن هذا يتبيّن أنهم تعسفوا ما شاءوا، ليقولوا إن هذه الأفعال المضارعة واقعة في حيز جملة، والجملة في محل نصب خبر، وإذا كانت الأخبار منصوبة فهي مثل: (كان)"^(٥).

ويرى أن إلهاق أفعال المقاربة "بـ(كان) من حيث العمل أمر لم يطمئن إليه النحويون الأولون، فهي على ما نقل الرضي كسائر الأفعال التامة، وليس من باب الأفعال الناقصة الناسخة للابتداء"^(٦).

(١) المصدر السابق، ٥٦، ٥٧.

(٢) المصدر السابق، ٥٥.

(٣) المصدر السابق، ٥٧.

(٤) المصدر السابق، ٥٨.

(٥) المصدر السابق، ٦١.

(٦) الفعل زمانه وأبياته، ٦٢.

وبعد أن يستعرض شواهد لزيادتها يخلص "إلى أنَّ (كان) فعل له مقام خاصٌ في بناء الجملة العربية، وأنَّه كان كغيره من الأفعال في توفره على الحدث المقتن بزمانٍ ما، ثم آلت به الاستعمال إلى شيء آخر، وهو أنَّ مرفوعه صار مفتقرًا إلى وصف آخر ما أسماه الأقدمون الخبر حينًا، والحال حينًا آخر" (١).

ومع إقراره بتميز هذه الأفعال من خلال تطور استعمالها، وافتقار مرفوعها لوصف آخر يبينه، ومع رفضه لتسمية النَّحويين لها بالنَّاقصة إلا أنَّه لم يقدم تسمية أخرى تناسبها وتميزها عن غيرها، أو إطارًا يحكمها ويضبط ما يلحق بها.

خلاصة الدراسة:

يتلخص رأي المؤلف في دراسته هذه بما يلي:

- أنَّ مصطلح الأفعال النَّاقصة تسمية اعتباطية غير صحيحة.
- أنَّ حقيقة الأفعال النَّاقصة أنها أفعال لا تختلف عن سائر الأفعال، فهي أحداث تدلُّ على خصوصيات معنوية، ولاستعمالها الطويل تطورت، وانتقلت من هذه الصورة القاصرة المكتفية بفاعಲها، وب مجرد دلالتها على الحدث إلى شيء آخر يفتقر إلى المتصوب المكمل للمعنى الذي يقتضيه المعنى الجديد بما سُمي خبرًا أو حالًا.
- أنَّ النَّحاة تعسّفوا في إلحاق أفعال المقاربة بـ(كان) وأخواتها. وأنَّ أمر لم يطمئن إليه النَّحويون الأوائل كالرضي، وأنَّها كغيرها من الأفعال.
- أنَّ كثرة استعمال (كان) جعل لها مقامًا خاصًا في بناء الجملة العربية، وأنَّ مرفوعها هو المفتقر لوصف يُكمل معناه، بما سمي خبرًا أو حالًا.

ثالثاً: اللغة العربية معناها وبناؤها^(١).

في هذا الكتاب جال تمام حسان في فروع علوم اللغة باحثاً عمّا يحتاج إلى علاج يعاود فيه النظر بدراسة تختلف عمّا ارتضاه القدماء، لعله أن يقدم نتائج مختلفة أيضاً، وينحصر بدراسته هذه المعنى وارتباطه بأشكال التعبير^(٢)، وهو بهذا الكتاب يحاول أن يلقي ضوءاً جديداً كاشفاً من خلال المنهج الوصفي في دراسة اللغة، ومحاولاً به إعادة ترتيب الأفكار اللغوية^(٣)؛ ولذلك تجده يصنّف النواصخ من الأدوات، وهذا التصنيف هو ما جعل الباحث يورده ضمن الدراسات المقدمة عن الأفعال الناقصة، حيث جعل الكلام سبعة أقسام، هي: (الاسم، والصيغة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة)^(٤)، والنواصخ جاءت على صور الأفعال، واستُخدِمت لنقصانها استخدام الحروف^(٥)، وعَقَبَ على جعلها من الأدوات بقوله: "ولقد ورد في كلامنا أنَّ النواصخ جمِيعاً أدوات، وأنَّ بعضها محوَّل عن الفعلية، وأنَّ هذا البعض لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال التَّامَة، نحو: (كان، ودام، وزال، وبرح) إلى آخر ما هنالك، وأنَّ حين أصبح بين النواصخ زال عنده معنى الحدث، وهو سمة التَّمام، فاخْتَذَ بدلاً عنه في بعض الحالات معنى آخر من معاني الجهة، واكتفى في بعضه بمعنى الزمن دون غيره"^(٦).

ويرى أنَّ وظيفتها الأساسية نسخ الحدث عن الجملة الاسمية، وتخلصها للدلالة الزَّمنية، ولذلك - في نظره - أطلق عليها مصطلح النَّسخ، وأنَّ حلوها من الحدث قد يُكسبها معنى من معاني الجهة^(٧).

وما نَبَهَ إليه "أنَّ الفرق بين النواصخ الفعلية وشبيهاتها من الأفعال التَّامَة نحو: (زال، ودام) هو فرق في الصيغة أيضاً؛ لأنَّ إحدى الصيغتين في كلٍّ يأتي منها المصدر للدلالة مع

(١) اللغة العربية معناها وبناؤها، تمام حسان، ت: ٢٠١١م، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، ١٩٩٤م.

(٢) ينظر: المصدر السابق .٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق .١٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق .٩٠.

(٥) ينظر: المصدر السابق .٨٩.

(٦) المصدر السابق .١٢٨.

(٧) ينظر: المصدر السابق .١٣٠.

الزمن على الحدث، ولأنَّ الأخرى لا يأتي منها المصدر؛ لأنَّها تدلُّ على الزمن دون الحدث^(١).

خلاصة الدراسة:

يتلَّخص رأي المؤلف في دراسته هذه بما يلي:

- أنَّ الأفعال الناسخة أدوات، جاءت بصورة الأفعال، واستعملت استعمال الحروف.
- أنَّ دلالة الفعل على الحدث هي سمة التَّمام، وفقدان الأفعال النَّاقصة الدَّلالة عليه جعل بعضها يَتَّخذ معنى آخر من معانٍ الجهة، والبعض يكفي بالدلالة الزَّمنية.
- أنَّ النَّسخ هو الوظيفة الأساسية للأفعال النَّاقصة، والمقصود فيه نسخ دلالة الحدث من الجملة الاسمية، وإكسابها الدَّلالة على الزمن، وقد يكسبها أيضًا الدَّلالة على جهةٍ ما.

رابعاً: دراسات نقدية في النحو العربي^(١).

هذا الكتاب قدم فيه مؤلفه عبد الرحمن أيوب دراسة نقدية للنحو العربي من فصلين، فصل عن الكلمة، وفصل عن الجملة، وفي الفصل الثاني منه تكلّم عن (كان وأخواتها) وعن النقصان والتمام فيها وعن أفعال المقاربة، ولم يخرج عمّا قاله غيره فيها، فذكر في معنى النقصان: "أَهَا لَا تَعْمَلْ عَمَلْ الْفَعْلِ؛ فَتَرْفَعْ فَاعْلًا وَتَنْصَبْ مَفْعُولًا"^(٢)، وفي مسألة تجربتها عن الحدث أثبت لها حدثاً عند كلامه على الوظيفة الدلالية للأفعال الناسخة.

وكلامه في الوظيفة الدلالية للأفعال الناسخة هو السبب الذي جعل الباحث يورد دراسته ضمن هذا البحث.

وهو يلفت النظر في دراسته هذه إلى الجانب الدلالي للأفعال الناسخة، وهو ما لم يفعله النحاة قبله كما يقول، حيث يرى: "أنَّ قيمة النَّوَاسِخ عندهم هي تأثيرها على شكل الكلمة أو الكلمات التي تتبعها، وهذا ولا شك اتجاه سليم، ولكن عيب النَّحَاة ينحصر في خضوعهم لنظريات فلسفية ليست ذات قيمة لغوَّية من ناحية، وقصورهم عن استيفاء حوافر البحث من ناحية أخرى"^(٣)، ولا يشك: "أنَّ وظيفة الأفعال الناسخة لا تنحصر في مجرد أثرها الإعرابي، ولكن لها وظيفة أخرى خاصة بدلالة التركيب الذي توجد فيه"^(٤)؛ ولذلك قدم دراسةً للدلائل الأفعال الناسخة، فقسم دلالتها إلى دلالتين:

الأولى: الدلالة على زمن الحدث

تدلُّ على زمن الحدث في الجملة الاسمية، وبحسب نوع الزمن قسمها إلى ما يلي:

١. ما يدلُّ على الزمن المجرد: (كان)، ولا يدلُّ على ذلك إلا هي وحدها.
٢. ما يدلُّ على الزمن الوقتي: (بات، وأضحي، وأصبح، وأمسى).
٣. ما يدلُّ على الزمن مع الاستمرار: (ظل، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما دام).
٤. ما يدلُّ على قرب وقوع الحدث: (كاد، وكرب، وأوشك).

(١) دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، ت: ٢٠١٣م، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٥٧م.

(٢) المصدر السابق . ١٦٧

(٣) المصدر السابق . ١٧٩

(٤) المصدر السابق . ١٧٩

٥. ما يدلُّ على الشروع والاستمرار في الحدث: (أنشأ، وطفق، وجعل، وهب، وقام).
٦. ما يدلُّ على التَّحُول: (صار)^(١).

الدَّلَالَةُ الْثَّانِيَةُ: الدَّلَالَةُ عَلَى كِيفِيَّةِ الْحَدِيثِ

تدلُّ هذه الأفعال على الزمن بصيغها لكونها أفعالاً، وتدلُّ أيضاً دلالة أخرى على التكرار والاستمرار وغير ذلك؛ بسبب تطُورها وأصولها القاموسية، وهذه الدلالات هي التي يسميها (كيفية الحدث)، وهي (التوقيت، والاستمرار، وقرب الوقع، والشرع، والشرع، والتَّحُول)^(٢). ولم يجرِ الأفعال الناقصة عن الحدث، وإنما قال عنه: "تطور معنى الحدث في بعضها دون أن ينقرض انقراضًا تامًا"^(٣)؛ ولذلك قسمها إلى قسمين:

- ما يكون لمجرد الربط، كـ(كان، وعسى).
- ما يكون للربط مع الدلالة على الكيفية، كأفعال الشرع، كـ(شرع، وأنشأ، وطفق)، وأفعال التوقيت، كـ(أصبح، وأمسى، وأضحى) والاستمرار، كـ(ظل، وما دام، وما زال، وما برح)، وغيرها^(٤).

خلاصة الدراسة:

يتلخص رأي المؤلف في دراسته هذه بما يلي:

- انتقد النحاة في جعلهم قيمة النَّواسخ في تأثيرها على شكل الكلمة أو الكلمات التي تتبعها، وقصورهم عن استيفاء جوانب أخرى لها، كدلالتها في تركيب الجملة.
- أنَّ للأفعال الناسخة دلالتين: دلالة على زمن الحدث، ودلالة على كيفيته.
- أنَّ دلالة الأفعال الناقصة على كيفية الحدث كانت نتيجة لتطور استعمالها.
- لم تتجدد الأفعال الناقصة من الحدث، وإنما تطور معناه فيها دون أن ينقرض منها.

(١) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي ١٨٠-١٨٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٨٢.

(٣) المصدر السابق ١٨٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٩٠.

خامساً: نواسخ الجملة الفعلية بين المصطلح والوظيفية^(١).

ابتدأ ملاوي الأمين بحثه بالإشارة إلى أنَّ الجملة المبتدئة بالأفعال النَّاقصة جملة فعلية؛ استناداً إلى أنَّ كل جملة أحد مكوناتها الأساسية فعل متقدِّم فهي جملة فعلية^(٢). وهو في دراسته هذه يحاول أن يثبت أنَّ هناك فرقاً بين كُنه هذه الأفعال ووظيفتها النَّحوية، وهو ما جعل الباحث يدرج هذه الْدِرْسَاتُ المَعْرُوضَةُ في هذا البحث، فانطلاقاً من مفهوم النَّواسخ لدى النَّحَاة جعلها دوَال شَكْلِيَّة لا علاقَة لها بوظائفها في سياق الجمل، وما يشار من أثر لها إِنَّما هو من آثار نظرية العامل والمعمول، وهذه النَّظرية جعلت بعض النَّحَاة يسترسلون في ذكر علة الرفع والنصب بعيداً عن دراسة وظائف هذه النَّواسخ ومتطلباتها، وإبراز وظائفها البنائية والشَّكْلِيَّة والتَّرْكِيَّة المعنويَّة^(٣).

ثم يخلص إلى معالم لغوية شكلتها النَّظرية القديمة للأفعال النَّاقصة في عمومها، وهي:

- وضع الأفعال النَّاقصة تحت باب واحد كان نتيجة فلسفة العامل النحووي.
- سُمِّيت ناقصة؛ لأنَّها تحمل بعضَ ميزات الأفعال دون بقيتها.
- هذه الأفعال تستمد دلالتها على الحدث من خبرها.
- جملة (كان وأخواتها) جملة اسمية في نظر القدماء بحسب البنية الأصلية، وتناظر الجملة الفعلية من جهة الإعراب، فألحقت بهذا التنازُل بالجملة الفعلية^(٤).

وتحت عنوان (كان) بين الحدث والزمن^(٥) يذكر الخلاف بين النَّحَاة في (كان) ونصيبها من المعنى أو الحدث أو المصدر، وهل تحرِّدُها منه دليل على نقصانها؟ وبعد أن قدَّم تحليلًا قائمًا على مجموعة من الأمثلة خلُص إلى ما يلي:

- نظرية العامل هي التي أَصَّلت مناهج النَّسْخ، والنَّقصان، والإعراب، لهذه العناصر

(١) نواسخ الجملة الفعلية بين المصطلح والوظيفية، ملاوي الأمين، مجلة المُحْبَرِ أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، العدد الثاني، ٢٠٠٥م، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة بالجزائر.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢١٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢١٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢١٩.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢١٩.

اللغوية.

- لا يربط هذه الأفعال من حيث دلالتها إلا الشبه الشكلي في عملها.
- لا تدل على الحدث كالأفعال التامة، وإنما دلالتها دلالة زمنية.
- الأفعال الناقصة ليست طرفا في الإسناد.
- الأفعال الناقصة عناصر تحويلية في بناء الجملة، ودخولها عليها لا يحولها من تركيب آخر.

وبناءً على ما سبق تعتبر الأفعال الناقصة مشيراتٍ زمنية فحسب^(١).

ثم تكلّم عن أفعال المقاربة، وبيّن أن النّحاة ألحقوها بـ(كان وأخواتها) على منهج الحمل على التشابه والتناظر، فهما يشتّران بالنسخ وعدم التّمام بالمرفوع، وجعل من فصل النّحاة لها عن (كان وأخواتها) شعوراً بالفرق بينها في المعنى والاستعمال، فبین أفعال المقاربة وبين (ال فعل) الذي تدخل عليه علاقة وطيدة، فهي توجّه الحدث الذي يتضمّنه ذلك (ال فعل)، فأفعال الشروع تدل على بدء وقوع الحدث، وأفعال الرجاء تدل على أنّ الحدث لم يبدأ به رغم توقعه، وتدل أفعال المقاربة على قرب البدء بالوقوع، وأمّا (كان وأخواتها) فعلاقتها بما تدخل عليه علاقة زمنية^(٢).

خلاصة الدراسة:

إضافة إلى ما خلص إليه ما ذكر أثناء عرض الدراسة عن (كان وأخواتها)، فإنّه يرى في أفعال المقاربة ما يلي:

- إنّها مشيرات وموجّهات للحدث، ولعملها الإعرابي ألحقت بالأفعال الناقصة.
- إنّها ليست من الأفعال؛ لأنّها ليست طرفاً في عملية الإسناد، ولا علاقة لها ب التقسيم الجملة.
- ما يليها فاعل، ولا تحتاج إلى اسم وخبر.
- لا حاجة لتقدير ضمير في الفعل، وإنما فاعله مقدم عليه^(٣).

(١) ينظر: نواصح الجملة الفعلية بين المصطلح والوظيفة . ٢٢٩

(٢) ينظر: المصدر السابق . ٢٢٩-٢٣٠

(٣) ينظر: المصدر السابق . ٢٣١

سادساً: مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة، دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية^(١).

قدم الحاج موسى رسالته في مفهوم الجهة، والمقصود بالجهة: "حالة الحدث كما تعبّر عنها صيغة الفعل من حيث مدّته وكيفيّة حصوله"^(٢)، وقد استعرض الكثير من الآراء حول مفهوم الجهة وطبيعة الحدث وعلاقتهما بالزمن^(٣)، واستعرض الكثير من النظريات التي ظهرت بشأن مفهوم الجهة وطبيعة الحدث، بين من خلالها مدى انطباقها على اللغة العربية، وبناءً على ذلك قام بإجراء دراسة تطبيقية عربية تسعى إلى تطبيق ذلك المفهوم، ويتبين من خلالها طرق التعبير عن الجهة في اللغة العربية من خلال نصوص عربية حديثة^(٤).

والذي يعني هذا البحث منه هو حديثه عن طرق التعبير عن جهة التّمام في اللغة العربية، وهو ما جعل الباحث يضمن بحثه هذه الدراسة، حيث تناول فيها بعض الأفعال النّاقصة، وأهميتها في تحديد جهة التّمام واللامام في الكلام.

وقد ذكر الباحث تقسيم الجهة إلى ثنائية أساسية، هي: (جهة التّمام وجهة اللامام)^(٥)، والمقصود بـ (جهة التّمام): أنّ الحدث قد وقع وانتهى بغضّ النظر عن زمن وقوعه، سواءً كان ماضياً أم مستقبلاً، وأمّا (جهة اللامام): فيقصد بها الحدث المتّصف بالاستمرار، أو التكرار في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، فهو مستمر في جميع الأزمنة^(٦)، ويتفرّع عن جهة اللامام جهة العادة، وهي أنّ الحالة استمرت لفترة ممتدة، أو أكّاً تكرّرت في فترة ممتدة، بحيث تصبح سمة مميزة لكل فترة، وجهة الاستمرار التي تتفرّع أيضاً إلى جهة التّدّرُّج وعدم التّدّرُّج، والتّدّرُّج نوع من أنواع (اللامام) لتأكيده أنّ الحدث في حالة استمرار^(٧).

(١) مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة، دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية، الحاج موسى ثالث، رسالة ماجستير قدمت في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك سعود، ١٤٢٧هـ.

(٢) المصدر السابق ٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٥.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٥.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢٦.

(٧) ينظر: مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة ٢٧.

وقد ذكر الكثير من الآراء للتفرق بين (الجهة) و(طبيعة الحدث)، والذي سار عليه هو عدم التفرق بينهما؛ لأنَّه يرى أنَّ (الجهة وطبيعة الحدث) وإنْ كانوا مختلفين في طبيعتهما وطرق التعبير عندهما إلا أَكْهَمَا يتفقان بأنَّ كُلَّاً منهما معنِّيٌّ بالحدث، وكيفيَّة وقوعه، وبالفترة الزَّمنيَّة التي يقع فيها الحدث^(١).

ويفرق بين (الزمن والجهة)، بأنَّ (الزمن) "مقولَة إشاريَّة أي: يُعِين وقتَ الحالة أو الوضع، وعادةً يَكُون ذلك مع الإشارة إلى الوقت الراهن" (٢)، أمَّا (الجهة) فلا تُعِين بِنَسْبَةِ وقتِ الحالة إلى أي وقتٍ آخر، بل تُعِين بالتكوين الزمني الداخلي لحالة معينة" (٣)، فالوقت في (الجهة) داخلي، والوقت في (الزمن) خارجي، "فـ(الجهة) تعني النَّظر إلى الحدث من حيث تَمامَه وَاكتمالِه، أو عدم تَمامَه وَاكتمالِه، بصرفِ النَّظر عن الزَّمن الذي يتمُّ فيه، سواءً كان ماضِيًّا أو حاضِرًّا أو مستقبلًا، في حين أنَّ (الزمن) يُعِين بتحديدِ وقتِ وقوعِ الحدث بالنسبة إلى زَمْنِ التَّكُلُّم، سواءً كان ذلك في الماضي أو الحاضر أو المستقبل" (٤).

ويرى الباحث أنَّ اللغة العربية لغةٌ جهويةٌ زمنيةٌ أي: أَهَا تملك شكلين من الفعل، يشيران إلى الزمن والجهة معاً، وهذان الشكلان هما (الْتَّامُ وغَيْرُ التَّامِ) في مقابل (الْتَّامُ وغَيْرُ التَّامِ)، وفي غياب الظَّرفِ الْزَّمِنِيِّ الْمَحْدُودِ لِلزَّمِنِ، فَإِنَّ وظيفةَ التَّامِ تشمل الدَّلالةَ عَلَى تَامِ الْلَّا تَامِ، وَالْحَدِيثِ وَالزَّمِنِ الْمَاضِيِّ، فِي حِينٍ يُشِيرُ غَيْرُ التَّامِ إِلَى عَدَمِ التَّامِ وَالزَّمِنِ الْحَاضِرِ^(٥).

ثم نتكلّم عن مفهوم التّمام واللامام وعلاقته بالجهة، فيبين أنَّ مصطلح التّامُ وغير التّام يتصلاًن بزمن وقوع الحدث، فالالتّامُ وقع في الماضي، وغير التّامُ وقع في الحال، أو أَنَّه سيقع في المستقبل، أمّا مصطلحا التّام واللامام فيستخدمان لجهة الفعل لا زمانه، فجهة التّمام تصف الحدث المنجز في الماضي، أو الذي سيكون منجزاً في المستقبل، أمّا جهة اللامام فتشير إلى الحدث الذي يعتبر مستمراً أو متكرراً في الماضي أو الحاضر أو

(١) ينظر: المصدر السابق ٤١.

٥٢) المصدر السابق .

٥٢) المصدر السابق .

٤) المصدر الساية .٥٢

(٥) ينظر : المصدر السابق، ٥٧، ٥٨.

المستقبل^(١).

وتَكَلَّمُ عن طرق التعبير عن جهة التَّمَام في اللغة العربيَّة المعاصرة، وأنَّ أكثر الدارسين المعاصرين - وقبلهم النحويون التقليديون - يرون أنَّ الفعل إِمَّا أن يكون تاماً تدلُّ عليه صيغة الماضي أو غير تامٍ تدلُّ عليه صيغة الحال أو الاستقبال^(٢).

وفي الفصل الثاني من هذه الْدِرَاسَة قَدَّم دراسة تطبيقية على نماذج من اللغة العربيَّة المعاصرة، بناً على ما انتهت إليه دراسته في الفصل الأول، من أنَّ التعبير عن معانٍ الجهة إِمَّا أن يكون بالصيغة الصرفية أو التركيب، وإِمَّا أن يكون بالمعنى المعجمي للمفردة، مستخدماً في ذلك الجهة الشَّكَلَيَّة والجهة المعجميَّة، مستبعداً استخدام مصطلح طبيعة الحدث^(٣)، وقد قسَّم الجهة إلى قسمين رئيسيين، هما:

أولاً: جهة التَّمَام.

"جهة التَّمَام" تعني الحدث المنجز في الماضي، أو الذي سيكون منجزاً في المستقبل، فالسمة المميزة لها هو اكتمال الحدث وتمامه، بصرف النظر عن الزمن الذي يتمُّ فيه ذلك^(٤).

وملخص ما ذكر للتعبير عنها أنَّه يعبر عنها إِمَّا بالصيغة التَّصْرِيفِيَّة كـ(فعل)، أو بالبناء الصرفى كـ(فعل)، أو يعبر عنها بالتركيب كـ(قد فعل)، أو بـ(كان قد فعل)، أو (يكون قد فعل)^(٥).

ثانياً: جهة الالتمام.

"تعني جهة الالتمام: الفعل الذي يتَّصف بالاستمرار أو التكرار في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، فالسمة المميزة لها هي استمرارية الحدث في جميع الأزمنة"^(٦) ويعبر عنها بالصيغة

(١) ينظر: مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة .٥٩-٦٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق .٦٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق .٧٤.

(٤) المصدر السابق .٧٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق .٧٥-٩٠.

(٦) مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة .٩٠.

التَّصْرِيفِيَّةُ كَ (يَفْعُلُ)، أَوْ بِالْبَنَاءِ الْصَّرِيفِيِّ كَ (فَعْلَلُ)، وَأَمَّا التَّعْبِيرُ بِالتَّرَكِيبِ فَيَعْبُرُ بِ (السِّينِ وَسُوفَ)، وَهُمَا يَرِدُانِ سَابِقِيْنِ لِصِيغَةِ (يَفْعُلُ)؛ لِيَدِلُّ مَعَهُ عَلَى فَعْلٍ سَيْقَعُ مُسْتَقْبَلًا، وَعَلَى الْاسْتِمْرَارِ أَثْنَاءَ وَقْوَعِهِ، فَيَفِيدُانِ مَعْنَى (جَهَةِ الْلَّاتِمَامِ) ^(١).

وَالْتَّعْبِيرُ بِالتَّرَكِيبِ عَنْ (جَهَةِ الْلَّاتِمَامِ) يَرْبِطُهَا بِرِبْطٍ مُبَاشِرًا بِالْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ مِنْ خَلَالِ الْجَهَاتِ الْآتِيَّةِ:

● مجرَّد الاستمرار بالماضي:

يَعْبُرُ بِالتَّرَكِيبِ (كَانَ يَفْعُلُ) لِلَّدَلَالَةِ عَلَى مُجَرَّدِ الْاسْتِمْرَارِ فِي الْمَاضِيِّ، وَيُمْكِنُ التَّعْبِيرُ بِصِيغَةِ (يَفْعُلُ) مُسْبِقًا بِ (كَانَ)، وَتَلْحِقُهُ ظَرُوفٌ زَمَانِيَّةٌ مُعَيَّنَةٌ لِلَّدَلَالَةِ عَلَى تَكْرَارِ الْحَدِثِ، وَعَلَى اِتِّخَادِهِ عَادَةً، نَحْوَ: كَنْتُ أَنْتَظِرُ كُلَّ صَبَاحٍ ^(٢).

● جهة التَّحُولِ وَالصَّيْرُورَةِ:

الْفَعْلَانُ (صَارَ، وَأَصْبَحَ) مِنَ الْأَفْعَالِ الدَّالَّةِ عَلَى مَعْنَى الصَّيْرُورَةِ وَالتَّحُولِ، سَوَاءً لِحَقِّهِمَا فَعْلٌ أَوْ وَصْفٌ، وَيَلْحِقُهُمَا فَعْلٌ مُضَارِعٌ لِلَّدَلَالَةِ عَلَى جَهَةِ الْلَّاتِمَامِ، نَحْوَ: وَصَارَتْ تَعَانِي مِنْهُ، فَالْمُعَانَةُ مُسْتَمِرَةٌ إِلَى زَمِنِ التَّكْلُمِ، وَقَدْ تَمَدُّدَ إِلَى أَبْعَدِ مِنْهَا ^(٣).

● جهة الاستمرار:

يَعْبُرُ عَنْ جَهَةِ الْاسْتِمْرَارِ بِالْفَعْلِ (ظَلَّ) مُضَارِعًا إِلَى صِيغَةِ (يَفْعُلُ)، وَكَذَلِكَ (مَا زَالَ)، نَحْوَ: مَا زَالَتْ حَيَّةً تَسْعَى ^(٤).

● جهة التَّوْقُّعِ وَالاحْتِمَالِ:

وَيُسْتَخَدَمُ الْفَعْلَانُ (كَادَ، وَأَوْشَكَ) لِلَّدَلَالَةِ عَلَى أَنَّ حَدِثًا وَشِيكَ الْوَقْعِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَقُعْ، وَتَصْنِيفُ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْجَهَةِ تَحْتَ جَهَةِ الْلَّاتِمَامِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَدْلُلُ عَلَى اسْتِمْرَارٍ حَقِيقِيٍّ فِي الْحَاضِرِ أَوِ الْمُسْتَقْبِلِ؛ لِأَمْرَيْنِ اثْنَيْنِ:

أَوْلَاهُمَا: أَنَّ الْحَدِثَ فِيهِ لَا يُوصَفُ بِالْتَّمَامِ حَاضِرًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا حَتَّى يُصَنَّفَ تَحْتَ جَهَةِ

(١) يَنْظَرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٩١-٩٧.

(٢) يَنْظَرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٩٨.

(٣) يَنْظَرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ١٠١.

(٤) يَنْظَرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ١٠٢.

التمام.

ثانيهما: أن هذين الفعلين (كاد، وأوشك) لا يدخلان إلا على الفعل المضارع، فهو أقرب إلى جهة الالتمام من جهة التمام، خاصة وأن صيغة (يُفعل) التي تأتي مركبة معه تدل غالباً على معنى الاستمرار^(١).

● جهة البدء:

وتشتمل على الأفعال (أخذ، وبدأ، وشرع، وطفق) مع الفعل المضارع للدلالة على (جهة البدء)، أي: أن فعلاً معيناً بدأ التكوين، وهي ما يعرف بأفعال الشروع^(٢).

خلاصة الدراسة:

خلاصة إضافة الدارس في الأفعال الناقصة أنها هي التي يعبر بها - غالباً - عن جهة الالتمام، ويكون بإلصاق (يُفعل) بها لتحقيق الجهات الآتية:

- جهة الاستمرار بالماضي، بصيغة (كان يفعل).
- جهة التحول والصيرونة، (صار يفعل) ونحوها.
- جهة الاستمرار، (ما زال يفعل) ونحوها.
- جهة التوقع والاحتمال، (كاد يفعل) ونحوها.
- جهة البدء، (أخذ يفعل) ونحوها.

(١) ينظر: مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة ١٠٣، ١٠٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٠٤.

سابعاً: ظاهرة الإناء في اللغة العربية الفعل الناقص نموذجاً^(١).

وهي من الدراسات اللسانية المهمة، حيث طقت الباحثة ثريا السكري فيها مبحثاً لسانياً حديثاً وهو (ظاهرة الإناء) على الأفعال الناقصة، وهو ما دعا الباحث إلى تضمين هذه الدراسة هذا البحث.

والمعنى الاصطلاحي للإناء هو: "نوع من التغيير اللغوي الذي يتم بمرور الزمن، وفي سياقات لسانية خاصة تصبح بمقتضاه وحدة معجمية ملأى وحدة نحوية، والمقصود بالوحدة هو اللفظ مفرداً، أو التركيب الذي يتحقق تحوله وفق خطوات أو مراحل تدريجية تضعف عبرها دلالته المعجمية، وتقوى في مقابل ذلك قدرته على أداء وظائف نحوية مجردة. وأماماً المعنى الاصطلاحي الثاني للإناء فيحيل على مقاربة نظرية موضوعها الظاهرة المذكورة أعلاه، فتصفها وتضبط قواعد انتظامها. وبذلك يكون الإناء في معناه الثاني أكثر اتساعاً، إذ يصبح إطاراً لبحث علمي في ظواهر لغوية، موضوعه دراسة التحولات اللغوية والعلاقات بين ما هو معجمي تركيبي ونحوي من المواد اللغوية دراسة زمانية أو آنية - حسب وجهة الباحث التي يختارها لبحثه - في لغات خاصة أو دراسة مقارنة بين الألسن"^(٢).

والظاهرة المقصودة بالدرس هي أساساً: التحول من المعجمية إلى النحوية، لا التحولات اللغوية بصفة عامة"^(٣).

ومنطلق البحث هو لفت النظر لوحدات لغوية في العربية تحاكي غيرها في لغات أخرى، تأتي تارة في سياق معجمي تامٌ، وتأتي مرة أخرى في صورة وحدة ذات وظيفة نحوية مجردة عن معناها المعجمي، مما يوحي بأنّها كانت وحدة معجمية تحولت وأنجحت إلى وظيفة نحوية، مثل ذلك (كان) في المثالين التاليين: كان الأمر، وكان زيد عالماً، ففي المثال الأول (كان) تمثل وحدة معجمية ملأى بمعنى: (وقع)، وهي تمثل معنى تاماً، أمّا في المثال الثاني فهي تؤدي وظيفة نحوية بدلاتها على كينونة في الزمن الماضي، ودخلت على نوأة إسنادية قد تستغني

(١) كتاب ظاهرة الإناء في اللغة العربية الفعل الناقص نموذجاً، ثريا السكري عامر، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، جائزة مشكاة الأنوار، ٢٠٠٩ م.

(٢) المصدر السابق، ٧.

(٣) المصدر السابق، ٩.

عنها^(١).

ثم تتساءل الباحثة "إن كانت تسمية الفعل الناقص متأتية من شعور النحوي العربي بما طرأ على هذا الفعل من تحول أفقده بعضاً من خصائصه المعجمية؛ فصار لذلك يطلق على هذا الفعل صفة النُّقْصَان" ^(٢)، وتطرح مجموعة من الأسئلة حول الأفعال الناقصة تعزز بها إشكالات بحثها، وتحل إجابتها مادة تطبيقية للإناء في الفصل الثاني، وستورد الأسئلة ^(٣).

وتقدم الباحثة قسماً تطبيقياً لقياس مدى القيمة التفسيرية للإناء والإمكانات التي يقدمها في تحديد النظر في الأفعال الناقصة في العربية، وتفحص المدونة التراثية، وتتبع قائمة الأفعال الناقصة في الدراسات الحديثة، وأبرز مظاهر الإناء في الفعل الناقص، وتحاول ضبط العوامل التي أسهمت في إنائه، ودرجة الإناء فيه لضبط مسار الإناء في الفعل في العربية عموماً^(٤).

والباحثة تناول من خلال هذا البحث أن تصل "إلى تقريب رؤية لسانية معاصرة إلى دراساتنا اللغوية العربية، فنحو نرمي بهذا العمل إلى تركيز أسس البحث في الإناء أكثر مما نسعى إلى تقديم حلول للمشكلات التي تشيرها هذه المقاربة"^(٥).

وتحدف الباحثة إلى أمرين:

أولهما نظري: وهو تقديم الإناء تدريجياً عاماً يبين مركباته النظرية، ويستقصي مولداته، ويبحث في آلياته.

ثانيهما تطبيقي: تسعى فيه إلى "إعادة النظر في قسم من موروثنا اللغوي العربي، ألا وهو الأفعال الناقصة لفهم آليات تحولها من التّكام إلى النُّقْصَان في مرحلة أولى، ثم مقارنتها بما وصلت إليه الدراسات الإنائية في ألسن أخرى في مرحلة ثانية"^(٦).

(١) ينظر: ظاهرة الإناء في اللغة العربية ١٢، ١٣.

(٢) المصدر السابق ١٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٨، ١٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢١.

(٥) المصدر السابق ٢٢.

(٦) ظاهرة الإناء في اللغة العربية ٢٣.

وبعد أن قدمت الباحثة القسم النظري من الكتاب خصصت القسم الثاني منه لتقديم نموذج للإناء من اللغة العربية وهو الفعل الناقص.

في الباب الأول منه تكلّمت عن مفهوم النُّقطان في ضوء فرضيّة الإناء، وخصّصت الفصل الأول من هذا الباب للحديث عن خصائص الفعل الناقص في كتب التراث، حاولت فيه إعمال فرضيّة الإناء في الأفعال الناقصة، لتسهم في تحديد الرؤيّة للغة العربية، ولتجيب عن الكثير من الاستفهامات التي قدّمتها حول الأفعال الناقصة، وهي تفترض أكّها في الأصل أفعال مليئة تم إخاؤها^(١).

وترى أنَّ تصنيف النُّحوة للأفعال بأنَّ منها (تامٌ) ومنها (ناقص) يكشف خصوصيّة الأفعال الناقصة، جعلتها تحاول تقصيّ مظاهر نقصها وربطها في فرضيّة الإناء، وتحاول أن تجيب عن الأسئلة التالية:

- كيف تحدّد مفهوم النُّقطان في كتب التراث؟
- ما الأسس المعتمدة في تصنيف قسم من الأفعال أفعالاً ناقصة؟
- كيف تعامل النُّحوة القدامى مع المتغيرات التَّدَاوِلِيَّة للأفعال؟
- وهل نظر في كتبهم بما يوحى بتطور استعمال هذه الأفعال من المعجميَّة إلى النُّحوَيَّة؟
- بمُسْرِر استعمالها تامة طوراً وناقصة طوراً آخر^(٢)؟

ثم من خلال ما قيل في الأفعال الناقصة في كتب التراث تقدم الباحثة أربع نقاط، تعبّرها نقاط التقاء بينها وبين مبادئ فرضيّة الإناء، وتحددّها في أربعة مستويات، هي:

١. تمييز الأفعال الناقصة عن غيرها من الأفعال في العربية.

تصنيف هذه الأفعال إلى (تامة وناقصة) كان غائباً عندما بدأ التدوين رغم التنبيه على خصوصيتها، كما هو عند سيبويه الذي أفرد لها باباً في كتابه بقوله: (هذا باب الفعل الذي

(١) ينظر: المصدر السابق .٩٣

(٢) ينظر: المصدر السابق .٩٥

يُتَعَدِّى اسْمُ الْفَاعِلِ إِلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ. وَقَالَ عَنِ الْأَفْعَالِ الْمَقَارِيَّةِ مُصْرِحًا بِخَصْوَصِيَّتِهَا (لَهَا نَحْوٌ لَيْسَ لِغَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ). فَمَا هِيَ الْأَسْسُ الَّتِي أَبْنَى عَلَيْهَا تَمِيزُ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ؟ وَتَجْعَلُ الْبَاحِثَةُ مِنْ هَذَا السُّؤَالِ مُنْطَلِقًا لِحَوْلَةٍ تَبَيَّنُ مَا بَيْنَ النُّقْصَانِ وَالْإِنْحَاءِ مِنْ تَوَاصِلٍ وَاحْتِلَافٍ^(١).

٢. اِنْفَتَاحُ قَائِمَةِ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ.

ذَكَرَتِ الْبَاحِثَةُ أَنَّ سِبْيُوِيَّهُ ذَكَرَ مِنْهَا (أَرْبَعَة) أَفْعَال، كَمَا تَذَكَّرُ الْبَاحِثَةُ^(٢)، وَقَالَ: (... وَمَا كَانَ نَحْوَهُنَّ مِنَ الْفَعْلِ مَا لَا يَسْتَغْنِيُ عَنِ الْخَبْرِ، وَعِنْدَ ابْنِ يَعْشَى طَالَتِ الْقَائِمَةُ حَتَّى بَلَغَتِ (تِسْعَةِ عَشَرَ) فَعَلَّا، وَجَاءَ الرَّضِيُّ مَعَوْلًا عَلَى مَا قَالَهُ سِبْيُوِيَّهُ فَزَادَ طَولَ الْقَائِمَةِ حَتَّى بَلَغَ (ثَلَاثَيْنِ) فَعَلَّا، وَمِنْهَا الْفَعْلَيْنِ (غَدًا، وَرَاح) الَّتِي أَخْرَجَهَا بَعْضُ النُّحَاةِ مِنَ الْقَائِمَةِ؛ وَلَعَلَّ مَرَدَ ذَلِكَ أَنَّ اسْتِعْمَالَهُمَا نَاقِصَيْنَ لَمْ يَنْتَشِرْ وَيَعْمَلْ، وَلَعَلَّ فِي هَذَا "تَوَافُقٌ" مَعَ مِبْدَأِ مِنْ مِبَادَئِ الْإِنْحَاءِ الَّذِي يَقُومُ عَلَى اِعْتِبَارِ الْإِنْحَاءِ ظَاهِرَةً تَدَالِيَّةً، يَخْضُعُ فِي إِطَارِهَا لِتَحُولِ الْوَحْدَاتِ الْمَعْجمَيَّةِ إِلَى النَّحْوَيَّةِ إِلَى عَامِلِ الزَّمَانِ، الَّذِي يُسْهِمُ فِي تَعْمِيمِ مَعْنَى الْوَحْدَةِ وَتَطَوُّرِهَا إِلَى صُورَةٍ أَقْرَبَ إِلَى النَّحْوَيَّةِ مِنْهَا إِلَى صُورَتِهَا الْمَعْجمَيَّةِ، وَيَعْكِنُنَا أَنَّ نَوْلَ التَّطَوُّرِ الْحَاصِلِ فِي قَائِمَةِ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ بِاِشْتِغَالِ آلِيَّتِي الْقِيَاسِ وَإِعَادَةِ التَّحْلِيلِ فِي نَسْجِ فَعْلِ (ب) عَلَى مَنْوَالِ فَعْلِ (أ) يَشْبَهُهُ فِي وَجْهِ مِنَ الْوِجْهَاتِ؛ فَيَسْتَحْدِثُ لِلْفَعْلِ بُنْيَةً نَحْوَيَّةً جَدِيدَةً، يُصَنَّفُ عَلَى أَسَاسِهَا ضَمِّنَ مَجْمُوعَةِ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ، مَثَالُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ فِي (كَمْل) الَّتِي لَا يَذَكُرُهَا سِبْيُوِيَّهُ وَلَا ابْنُ يَعْشَى قَبْلَهُ، فَيَذَكُرُ الْمَثَالُ التَّالِي مُسْتَدِلًا عَلَى وَجْهِ اِسْتِعْمَالِ (كَانَ) نَاقِصَةً: كَمْلٌ زَيْدٌ عَالِمًا، أَيِّ: صَارَ زَيْدٌ عَالِمًا^(٣).

٣. الْخَصَائِصُ التَّرْكِيَّةُ وَالْمَعْنَوِيَّةُ

تَحْتَ هَذِهِ الْخَاصِيَّةِ تَحَاوُلُ أَنْ تَذَكَّرَ بَعْضُ الْخَصَائِصِ الَّتِي ذَكَرَهَا النُّحَاةُ لِلْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ، وَمِنْهَا أَنَّ سِبْيُوِيَّهُ رَكَزَ عَلَى الْخَصَائِصِ التَّرْكِيَّةِ بِقَوْلِهِ: (الَّذِي يَتَعَدَّى اسْمُ الْفَاعِلِ إِلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَاسْمُ الْفَاعِلِ فِيهِ شَيْءٌ وَاحِدٌ).

(١) يَنْظَرُ: ظَاهِرَةُ الْإِنْحَاءِ فِي الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ٩٦.

(٢) سِيَّاْتِي فِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ أَنَّ سِبْيُوِيَّهُ ذَكَرَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. يَنْظَرُ: ص ١٧٧.

(٣) يَنْظَرُ: ظَاهِرَةُ الْإِنْحَاءِ فِي الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ٩٧، ٩٨.

ثم ذكرت ما ذكره ابن يعيش الذي أسس لمفهوم النقصان بالاعتماد على ركيزتين: الأولى معنوية باعتباره الأفعال الناقصة أفعالاً لفظية لا حقيقة؛ لعدم دلالتها على الحدث، فوجه نقصانها عنده جاء من عدم دلالتها الحديثة المذوقة منها، وقوله هذا يتناسب مع مقتضيات الإناء، وما يقوم عليه التحول من المعجمية إلى النحوية من تغيير دلالي.

الثانية تركيبية من خلال إجرائها مجرى (ظن وأخواتها) و(إن وأخواتها) التي تدخل على المبتدأ والخبر. كما يشير إلى استعمالها ناقصة وتمامة وزائدة وأساسية في الجملة^(١).

ثم تذكر بعد ذلك تمييز الرضي بين الأفعال التامة وبين الأفعال الناقصة على أساس تركيبي من خلال أن التامة تكتفي بمفهومها، ويتم بها الكلام، والناقصة لا تكتفي بمفهومها ولا يتم بها الكلام، والرضي يشير لما لم يشر إليه سيبويه وابن يعيش، فهو قد تفطن لمظاهر من مظاهر النقصان:

الأول: الاشتراك في معنى الانتقال.

الثاني: وجود أصل وفرع في التحول من التمام إلى النقصان.

فيقول في ذلك: (وكذا (استحال وتحول) فإِنَّمَا كَانَا فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى: (انتقل)، وكذا كان أصل (صار)، فكان حُقُّ جمِيعِهَا أَنْ تَسْتَعْمِلَ تَامَّةً فَتَتَعَدُّ إِلَى مَا هُوَ مَصْدَرُ خَبْرِهَا بِ(إِلَى) إِنْ عَدِيتِ، نَحْوِ: صَارَ إِلَى غَنِّيٍّ، ثُمَّ ضُمِّنَتِ مَعْنَى (كان) بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ إِذَا رَجَعَ إِلَى الْفَعْلِ وَأَنْتَقَلَ إِلَيْهِ فَذَلِكَ الْفَعْلُ يَصِيرُ كَائِنًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ)، وَتَعْلُقُ الْبَاحِثَةُ عَلَى هَذَا النَّصِّ لِلرَّضِيِّ بِأَنَّهُ رَبِّا اعْتَبَرَ وَثِيقَةً تَارِيخِيَّةً لِمَا يَحَاوِلُ الْبَحْثُ رَصْدُهُ، وَهِيَ نَقْطَةُ التَّقَاءِ أَخْرَى بَيْنَ مَفْهُومِيِّ النُّقْصَانِ وَالْإِنَاءِ، وَهِيَ وَجْهَ أَفْعَالِ قَابِلَةِ لِلتَّحَوُّلِ مِنِ الْمَعْجمِيَّةِ إِلَى النَّحُوِّيَّةِ هَذَا مِنْ نَاحِيَّةِ، وَمِنْ نَاحِيَّةِ أُخْرَى أَنَّ التَّحَوُّلَ يَكُونُ تَدْرِيجِيًّا عَبْرَ الزَّمِنِ^(٢).

٤. درجات النقصان في الفعل

جعلت الباحثة من اختلاف درجات النقصان في الأفعال التي أشار إليها النحاة إحدى الحالات التي تتفق مع خاصية من خصائص الإناء، وهي **خاصية الاختصاص** التي تعني "آلية"

(١) ينظر: المصدر السابق، ٩٨، ٩٩.

(٢) ينظر: ظاهرة الإناء في اللغة العربية، ٩٩، ١٠٠.

انتقائية يتحوّل بمقتضهاها عدد قليل من الوحدات المعجمية إلى وحدات نحوية، ومع ذلك فإنّ الصورة القديمة يستمرُّ وجودها معها، وهذا ما يعني أنَّ التَّخَصُّص لا يعني ضرورة إلغاء البدائل، ويمكن أن يظهر ببساطة في شكل تفضيل نصّيٍّ محكم بأصناف دلالية، وسياقات اجتماعية لسانية، وبأجناس خطابية، أو بعوامل أخرى^(١)، ويتبيّن كذلك أنَّ صفة النُّقطان تتوافق مع قضيَّة الإناء بنقاط عدَّة، ومعايير النُّقطان ما هي إلَّا مظاهر إنجائِيَّة^(٢).

في الفصل الثاني من باب مفهوم النُّقطان في ضوء فرضيَّة الإناء تكلَّمت الباحثة عن عوامل النُّقطان في الفعل أو عوامل إناء الفعل النَّاقص^(٣).

وتحاول الباحثة في هذا الفصل أن تستبين عوامل نقصان الفعل، فتسأَل: بم فسرت التغييرات التي دخلت عليه؟ وما موقف اللغويين العرب منها عموماً؟ وما موقفهم من بعض التغييرات التَّدَاوِلِيَّة للفعل خصوصاً؟ هل يمكن الاكتفاء بما قيل حول الفعل النَّاقص؟ أم يجب تقليب هذه الظاهرة بشكل آخر في عصرنا الحاضر؟ وما الشكل الأنسب لهذه المقاربة الجديدة إذا رمنا الاستفادة من نتائج الدراسات الإنائيَّة في الألسن البشرية الأخرى^(٤)؟

ثم تبدأ بالإجابة عن هذه الاستفهامات جملة، من خلال الآتي:

١. موقف اللغويين العرب من التغييرات اللغوية عموماً.

لَفَتَت الكاتبة النظر إلى نسبية وقابلية تعديل مقوله جود الدرس النحوبي، وسيطرة النُّحَاة وهيمنتهم عليه؛ بسبب ما وجدته في كثير من المصنفات من محاولات لعقلنة الظواهر اللغوية، ومعرفة قوانينها المتحكمة في إنتاجها، فقد ملأ الشاذُّ وغير المألف فكر ابن جني، واهتمامه به فاق أحياناً ما هو مألف وقابل للقياس، وحاول أن يؤطرها، وأن يبيّن ما يمكن استعماله منها، وما يمكن أن يطرح ويرذل، وطريقة ابن جني عموماً لم تشدَّ عمَّا كان عليه سبيوبيه قبله في كتابه، حيث حاول تقصي القوانين المتحكمة بالقول، ولم يقصر اهتمامه على المطَرَّد، بل نظر لما هو مخالف للسائد المألف، وما يخالف القاعدة لسبب من الأسباب،

(١) المصدر السابق ٧٤.

(٢) المصدر السابق ١٠١، ١٠٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٠٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٠٣.

فوجدت لديه في أبوابه مصطلحات عده، كالحذف والاستغناء والغوص والاستقامة من الكلام والإحالة والضرورة الشعرية، مما يعكس محاولة تأسيس نظام لغوي يضبط الظواهر اللغوية ويقننها، آخذًا المتغيرات بعين الاعتبار، كما أنّ الرضي عوّل على السمع في دراسة المتغيرات وإثباتها وضبطها وتقديرها، وفعلم الرضي هذا مبدأ مهم يدلّ على تطور في ضبط اللغة ما يطأ عليها من تغييرات مع الزمن^(١).

وتظفر الباحثة " بإشارات مهمة إلى متغير تداولي آخر في استعمال الناسخ (كان) ذلك الذي يستعمل فيه هذا الفعل الناقص بجزوئه فتحذف منه النون، فينقل ابن منظور عن الجوهري قوله: (لم يك) أصله (يكون)، فلما دخلت عليها (لم) جزتها، فالتفى ساكنان فحذفت (الواو) فبقي (لم يكن)، فلما كثر استعماله حذفوا (النون) تخفيفًا، فإن تحركت أثبتوها قالوا: لم يكن الرجل"^(٢).

وهي إشارة لمراحل تالية لأخرى تثبت تقدّمًا في مسار الإناء، ولكنه قليل غير مطرد. وتلقيت أنّ اللغوي أمام بعض الظواهر يثبتها حينًا وحينًا ينكرها، ويستقبّلها، مما يدلّ على أنّ التعامل مع الظواهر لا يرتكز إلى أسس ثابتة. ويكثر عند اللغويين القدماء أمام التغييرات اللغوية استخدام مصطلح الأصل، مما استدعي الباحثة إلى الوقوف مع مفهومه^(٣).

٢. مفهوم الأصل في كتب التراث.

يركز سيبويه في كتابه على الأعراض التي تخرج اللفظ عن الأصل، ويرجع ذلك إلى الاتساع في الكلام والإيجاز والاختصار، والتي تؤدي إلى خفة اللفظة، وبعدها عن الثقل، والأصل هنا عند سيبويه الأسبق استعمالًا، أمّا ابن جني فصّرّ بلفظ الأصل، وهو عنده ليس ما سبق استخدامه زمنيًّا، يقول: (وإنما معنى قولنا: إنَّه كان أصله كذا إنَّه لو جاء بجيء الصحيح ولم يعلل) - يقصد الأفعال المعتلة - لوجب أن يكون مجئه على ما ذكرنا، فأمّا أن يكون استعمل وقتًا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ، لا يعتقد أحد من أهل النظر، أمّا عند الرضي فالأصل الأقدم زمنيًّا في الاستعمال، فالتأمُّ من

(١) ينظر: ظاهرة الإناء في اللغة العربية ١٠٣، ١٠٥.

(٢) المصدر السابق ١٠٥.

(٣) ينظر: ظاهرة الإناء في اللغة العربية ١٠٥-١٠٧.

الأفعال هو الأصل، فالالأصل في (صار) هو (انتقل)، وألحق بها (حار)، وبين أنَّ الإلحاد بـ(صار) سمعيٌ وليس قياسيًا، ويدلُّ على ذلك عدم إلحاد (انتقل) بها رغم أنَّ معناها (تحول)^(١).

٣. داعي إعادة النظر في عوامل النقصان في الفعل العربي.

ذكرت لذلك أمرين:

الأول: الإشارات العديدة التي تشير إلى تغيير الظواهر اللغوية، وانتباه اللغويين العرب لها وتنبيههم عليها، فذكروا ما استغنى عنه وما كان عوضًا لغيره، أو قصد منه الاستخفاف، وكذلك اهتموا باللهجات، وما يمكن أن يكون تلاقيًا بينها، مما يدلُّ على وعي بتطور اللغات والتأثير الزمني عليها، والإشارة إلى ما هو أصل وما هو مستحدث، "إِنْ كَانَتْ تَلْكَ مِنْ تَلْقَيَاتِ الْأَسْلَفِ، فَإِنَّ الدُّعُوَةَ الْيَوْمَ لِمَعاوِدَةِ النَّظرِ فِيمَا أَحْدَثَهُ الزَّمْنُ فِي أَفْعَالِنَا النَّاقِصَةِ تَصْبِحُ أَكْثَرَ إِلَحَاحًا"^(٢).

الثاني: أنَّ مقاربات النحاة القدماء كادت تكون خالية من مبحث تطور استعمال هذه الأفعال... فكانوا يسعون في الأغلب الأعم إلى إحصاء أكبر قدر من الاستعمالات، ثم إلى وضع قواعد مبنية قدر الإمكان لها فاكتفوا بالوصف^(٣).

ثم تقول: إنَّ وقوف اللغويين السابقين على كثير من الظواهر لا يعني أنَّ مجال البحث حولها قد أغلق، ولا تعني المحافظة على جهود السلف في ضبط اللغة وحفظها من الضياع جمودًا على الدراسات السابقة وإغلاق النقاش في متغيراتها، بل إنَّ في الدراسات الحديثة ما يمكن أن يفسر بعض الظواهر التي لم يقدم لها ما يفسرها، وفي بعض إشارات السلف للمتغيرات ما يمكن أن يبني عليه أسس لنظرية الإناء في اللسان العربي، وتضرب لذلك مثلاً فيما يسود من لبس في ذهن دارس اللغة العربية في تسمية الأفعال الناقصة ومفهومها، وتجعل ذلك دافعًا لراجعته بأسلوب جديد ونظريات مختلفة^(٤).

(١) ينظر: المصدر السابق ١٠٧-١٠٩.

(٢) المصدر السابق ١١٠.

(٣) ظاهرة الإناء في اللغة العربية ١١١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١١٢، ١١٣.

وتطرح هنا سؤالين، هما: كيف نضبط الأفعال الناقصة؟ و بم نحتفظ في تحديد مفهوم الأفعال الناقصة؟ ثم تتساءل عن سر الصياغة في تصنيفها والاضطراب في تعريفها، فهو نتيجة لغياب جهاز نظري واضح في تصنيفها أصلًا أم الخلل نابع من طبيعة هذه الأفعال واستعمالاتها الشائكة^(١)؟

ثم تختتم هذا الفصل بالنتائج الآتية:

"أولاً": ما اصطلحتنا على تسميته بالفعل الناقص ما هو في نهاية الأمر سوى فعل منحى

ثانيًا: أنه قياساً على الأفعال الناقصة يمكن أن نرى في كل ما صنف تصنيفًا خاصًا من الأفعال باعتبار ما يحدُثه من تغييرات نحوية في التراكيب التي تأتي ضمنها كأفعال المقاربة والشروع، وأفعال الظلّ والاعتقاد أفعالًا منحاة....

ثالثًا: أنه باعتبار أنّ غايتها الأساسية من هذا البحث هي الوقوف على أسس الإناء في العربية، باعتبار أنّ من درجات الإناء ما لم يتحقق في لغتنا الفصحى، وهو ما يبنّاه في موضع سابقة عديدة في بحثنا، فإنّا سمحنا لأنفسنا إدخال أفعال عربية الأصل مما بلغ درجة قصوى في الإناء في اللغات الدارجة العربية؛ سعياً إلى تحقيق الفائدة العلمية"^(٢).

ثم تعقد الباب الثاني تحت عنوان: الإناء في الأفعال الناقصة، وتجعله في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: آليات الإناء في الفعل الناقص.

والباحثة تسعى من خلال هذا الباب التطبيقي إلى البحث عن وجوه التوافق بين نظرية الإناء والاستعمال العربي للفعل الناقص، وتجعل الفعل (أصبح) مثالًا على ما يستعمل بأشكال كثيرة مختلفة كما يلي:

أ- أصبح الرجل.

(١) ينظر: المصدر السابق ١١٥.

(٢) ظاهرة الإناء في اللغة العربية ١١٨-١١٩.

- ب- أصبح يا رجل.
- ت- أصبح المصباح.
- ث- أصبح زيد عالماً.

في (أ) بمعنى: دخل في الصباح، وفي (ب) تحول إلى مرحلة ثانية، لكنه بقي في مستوى المعجمية ومعناه أكثر تعريفاً بتحوله من الزمنية ودخوله لمعنى متصل بفضاء آخر هو الفطنة والوعي، وفي (ت) تحول إلى خصائص نحوية بتحولها من النزوم إلى التعديّة، وفي المعنى الدخول إلى معنى آخر وهو (أسرج)، وهو تحول يلحق المعنى المعجمي، وفي (ث) تحول من المعجمية إلى نحوية، هكذا تفترض الباحثة التحول للفعل (أصبح) فتجده (لازماً) ثم بحده (متعدياً) ثم بحده (ناسحاً)، وتجعل هذا التنويع في استعمالها متحققاً بتدخل آليتين من آليات الإناء، وهما إعادة التحليل والقياس^(١).

إعادة التحليل:

النماذج الدالة على إعادة التحليل في الأفعال الناقصة كثيرة، ومن ذلك الفعل (ظلَّ)، تقول: ظلَّ الشيء، وظلَّ الأمر خفيّاً، ففي المثال الأول الفعل (ظلَّ) أُسند إلى الشيء، فهو عنصر أساسي في الجملة، وفي المثال الثاني تحول إلى رتبة أخرى من كونه فعلاً تاماً إلى فعل ناقص، إضافة إلى تغيير في العلاقات نحوية بين الجملتين، كذلك (ظلَّ) في الجملة الأولى رأس معجمي بمعنى: (طال) دالٌّ على حدث الطول، ودالٌّ كذلك على زمانه الماضي، ولكنه في الجملة الثانية يفقد هذه الصفة ليصبح واسماً مظهريّاً؛ لأنَّ الأمر في المثال هو المتصف بالخلفاء، وعلاقة (ظلَّ) بهما تضفي عليهما صفة الاستمرارية وعدم الانقضاء في الماضي، وإعادة تحليل (ظلَّ) تجعل الباحثة تقف على بعض الأفعال الأخرى التي لم تعتبر من الأفعال الناقصة، فالفعل (بقي) في نحو: بقي الرجل في مكانه، تجاوز الدلالة على الثبات في المكان إلى معنى الديمومة والاستمرار في نحو: (بقي يعمل)، في إعادة تحليل (بقي) بحده يتحول في دلالته من المعنى المعجمي إلى التعبير عن مظاهر استمرارية حدث آخر هو العمل، فال فعلان

(١) ينظر: المصدر السابق ١٢٣-١٢١.

(ظل، وبقي) صارا واسمين مظہرین عندما أعيد تحلیلهما^(١). "وَرَدْجَةُ التَّحُوُّلِ فِي (ظل، وبقي) لم تصل إلى حد التماسك في مستوى بنية العبارة كلها - وإن كانت هذه الدرجة القصوى ليست مطلوبة في إثبات وجود إثناء- فلا نكاد نشعر على هذين الفعلين في صور نحوية أكثر اختزالاً من صورتهما الأصليتين، إلا إذا استثنينا ورود (ظل) مخففة في الآيتين: ﴿وَانْظُرْ إِلَيْهِكَ الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]، ﴿لَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا فَظَلَّتْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]^(٢).

القياس:

"إذا كان اشتغال آلية إعادة التحليل السابقة خفية - لا يحدُث في الغالب أثُرٌ ظاهرٌ في مستوى البنية السطحية للعبارة- فإنَّ القياس بخلاف ذلك يكشف بوضوح هذا التحوُّل، ويجعله معناً، ولكن ذلك لا يعني قدرة آلية القياس على استحداث بُنْيَ نحوية جديدة،... مما يحدث بالقياس هو بالنسبة لمتكلمي لسان ما - وبالنسبة للسانين كذلك- برهان قطعيٌ على تحوُّلٍ ما تمَّ^(٣).

وما أَسْهَمَتْ فيه آلية القياس تعميم استعمال بعض الأفعال الناقصة دون البعض، فعند الرضي تحوَّلت (كمل، وتمثل، وارتد) إلى أفعال ناقصة، وجعل لها معنى (صار)، ولكن انتشار هذه الأفعال ناقصة كان محدوداً بسبب عوامل أخرى، وهنا تطرح تساؤلاً يقول: ما الخصائص المخولة للإثناء في الفعل^(٤)؟

وتحبب عنه في الفصل الثاني حيث تكلَّمت فيه عن الفعل المُنْحِي، خصائصه ودرجات الإثناء فيه، وتحبب فيه عن عدَّة استفسارات، هي: ما الذي يرشح فعلاً دون آخر للإثناء في العربية؟ وما خصائص الأفعال المنحاة في لغتنا؟ وهل يمكن الحديث عن درجات الإثناء؟

فتذكر أنَّ من أهم خصائص الفعل المُنْحِي أن يكون قابلاً للتعميم، وهو توسيع

(١) ينظر: ظاهرة الإثناء في اللغة العربية ١٢٣-١٢٤.

(٢) المصدر السابق ١٢٥.

(٣) ظاهرة الإثناء في اللغة العربية ١٢٦، ١٢٧.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٢٧.

المعاني المعجمية للفعل، وتنوع العلاقات التركيبية للفعل الواحد، وهذه خاصية مميزة للأفعال الناقصة، وتضرب مثلاً لذلك: شرع في الماء، وشرع الماشية، وشرع الأمر، وشرع يضرب، ففي المثال الأول معنى: شرب بكفيه، وفي المثال الثاني: مَكَنَ الماشية من الشرب، وفي المثال الثالث: تغيير نوع الموضوع من المتقبل للفعل الكائن الحي إلى محل الحدث، وموضوعه وهو محل مجرد الأمر، ويعني الفعل (شرع) حينئذ (بدأ)، وفي المثال الأخير: يتَّخذ الفعل شكلاً نحوياً مختلفاً كلَّ الاختلاف من حيث صيغته، فـ(صار) معنى: (البدء) متعلقاً بحدث آخر، وهو (الضرب)، ومن حيث تحوله من معنى معجمي إلى واسم مظهري للفعل (ضرب). وتساءل: هل يمكن على أساس تنوع المعاني المعجمية للفعل الواحد القول: إنَّ كلَّ فعل اتَّسعَ إِمْكَانِيَّة توزيعه في سياقات مختلفة قابل للإنماء، ونزع صفة المعجمية للتحول إلى النحوية، أمَّا وجَبْ تَوْفِيرْ خصائص أخرى لضمان هذا التَّحْوُل المقولي؟ وتحبَّ عن هذا التساؤل بخاصية أخرى، وهي القابلية لنزع المقول، وتعني به قابلية لـ**تَغْيِيرِ دَلَالَتِه**، وهذا ظاهر في الأفعال الناقصة، فمنها ما يكون مشتركاً مع غيره في الدلالة على معنى التَّحْوُل كـ(صار، وأصبح، وبات، وأمسى، وغداً)، وهي ملائمة معجمياً في صورتها الأصلية المفترضة، وهي تؤدي بشكل جزئي في دلالتها المعجمية إلى التَّحْوُل، وهذا ربما يفسر قابليتها للتحول من المعجمية إلى النحوية، وليس الأمر مشروطاً في معنى التَّحْوُل، وإنما كذلك غيره من المعنى، ولكنها ملاحظة تخصُّ بعض الأفعال الناقصة دون بعض، فالفعل (ظلَّ) قابل لـ**تَغْيِيرِ اِنْتِمَائِه المقولي** من الفعل المعجمي إلى الفعل الناقص، ولا يدلُّ على معنى التَّحْوُل^(١). ثم تقول: "وهكذا تبيَّنَ أَنَّ الأفعال الناقصة نوع خاص من الأفعال القابلة لنزع مقولتها المعجمية الأصلية"^(٢).

ومن خصائص الفعل القابل للإنماء الاختصاص بزمن معين، فمن الملاحظات على الأفعال الناقصة أنَّ بعضها يستعمل أكثر من بعض، حتى يصل البعض منها ليكون مقيساً عليه، وربما هذا ما يفسر تميُّز بعضها عن بعض في الاختصاص بالتعبير عن زمن معين، ولعلَّ

(١) ينظر: ظاهرة الإنماء في اللغة العربية . ١٢٩-١٣٠.

(٢) المصدر السابق . ١٣٢

هذا ما جعل النحو يسمون (كان) أم الباب، وكذلك (صار) في الأفعال التي تدل على التحول بحد استعمالها أكثر من غيرها، وتتفوق على سائر المجموعة، فغيرها يستعمل بمعناها، أمّا (غدا) فقد يكون استعمالها معدوماً في وقتنا هذا، فهل كثرة الاستعمال دليل على الاختصاص؟ ربما النفي أقرب؛ لأنّ كثرة الاستعمال لا يلغى البديل الأخرى، مما يثير سؤالاً عن سبب ذلك، فهل كثرة الاستعمال نتيجة لعملية انتقاء صوتية؟ أم أنّ ذوقية الفرد ترشح للإناء أفعالاً وللنحوية أفعالاً أكثر من غيرها؟ وهذا التساؤل يبرر خاصيّة يجب توفرها في الفعل القابل للإناء، وهي التجديد، ولعل حاجة المتكلّم للتجديد من أسباب ما دخل على قائمة الأفعال الناقصة من تحويل بمرور الزمان، وكذلك التزوع إلى إلغاء ما بين الوحدات من شبه والتباس، ربما كان التغيير في صورة الفعل، فيتعرض للإناء من جديد^(١).

ومن الخصائص قبول الفعل المُنحى التراكب مع صور جديدة، وهو يعني عدم إلغاء الصورة المعجمية الأصلية للفعل المُنحى بسبب الصور الجديدة المتحققة بالإناء، فالفعل (كاد) انتشر استعماله فعلاً ناسحاً من أفعال المقاربة والشرع، وهذا الاستعمال المنتشر لم يلغ معناه المعجمي المليء بمعنى: (المكر والخداعة)، وهذا ما يُحدث شكل تراكب في الصور، ولغير (كاد) من الأفعال ربما طبقات متراكبة، وربما تكون هذه الطبقات المتراكبة دليلاً على مسار الإناء للفعل^(٢).

وبعد ذكرها لخصائص الفعل المُنحى تذكر درجاته.

درجات إناء الفعل:

التغييرات التي تصيب الفعل ليست دائمًا بنفس الدرجة، وليست من نوع واحد، وهي تشمل ثلاثة مستويات، هي:

(١) ينظر: ظاهرة الإناء في اللغة العربية ١٣٣-١٣٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٣٤.

• درجات الإناء في المستوى الدلالي:

تخلص هنا إلى نتيجة أنَّ الأفعال المعتبرة عن الحركة والتنقل هي أكثر عرضة للإناء، وأعلى الأفعال درجة في الإناء في المستوى الدلالي هي التي تقبل معاني أفعالها التجريد والتعميم الدلالي أكثر من غيره في دلالة الفعل على الحدث، وعلى جريانه في الزمن^(١).

• درجات الإناء في المستوى الصوتي:

إنَّ هذه الدرجات من الإناء تكاد تنعدم في تطُّور الأفعال الناقصة في اللغة العربية الفصحى، عدا بعض الصور، كـ(كان) في: **لَمْ يَكُنْ** [الأناقل: ٥٣]، وكـ(ظل) في: **ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَارِكًا** [طه: ٩٧]، ومع هذه الندرة إلا أنَّه دليل على وجود المبدأ الإنائي المتمثل في التخفيف الصوتي، وهو مهياً أكثر في اللغة الدارجة^(٢).

• درجات الإناء تركيبياً، وما يقترن بذلك من حيث الجهة والمظاهر:

تختلف درجات الإناء في مستوى العلاقات التركيبية للفعل الناقص فبعضها يكون قابلاً للدخول على الجملة البسيطة والجملة المركبة، كـ(كان) في مثل: كانت المسألة تعتقد، وكانت المسألة معقدة، ومنها ما يختصُ بالجملة المركبة، نحو: كاد يخرج، وربما اتسمت هذه المختصة بالمرَّبة بمزيد من القيود، كأفعال الشروع، التي يجب أن يكون خبرها متضمناً فعلاً، وكذلك أفعال المقاربة، التي لا تعبّر عن معنى منع وقوع حدث في نقطة زمانية معينة إلا إذا اتصلت بفعل آخر، فأفعال الشروع والمقاربة تُكسب الفعل الذي تتصل به مظهراً جديداً، وهو في أفعال المقاربة منع الوقع، وفي أفعال الشروع البدء في التَّحْقُّق من نقطة معينة، فهذه الأفعال تحمل سمات (المظاهر، والزَّمان، والجهة) الخاصة بما يتصل بها من أفعال، فإن انفردت في جملة بسيطة لم تحمل هذه الدلالات المظاهريَّة.

وذكرت هنا تصنيفاً لـ(الأفعال الناقصة) هو:

• الأفعال الموجهة: أفعال المقاربة والشروع.

• الأفعال المسلسلة: الفعل (بقي)، ويلحق به الأفعال الدلالة على الاستمرارية.

(١) ينظر: المصدر السابق، ١٣٥، ١٣٦.

(٢) ينظر: ظاهرة الإناء في اللغة العربية، ١٣٦، ١٣٨.

والديومة: (ظل، ما زال، ما فتئ.. إلخ) ^(١).

الفصل الثالث: مسار إنحاء الفعل في العربية.

من حلال درجات الإناء وتفاوتها بين الأفعال يمكن أن نحدد عدّة معالم في مسار الإناء للفعل العربي والذي لم يشّدّ عن غيره من سائر لغات العالم، وإن كان له ما يميّزه ويختصّ به ^(٢)، مما سبيّبته ما يأتي:

١. مسار من الفعل إلى الاصقة.

"الفعل الناقص العربي لم يتطّور إنحاؤه إلى درجة ظهوره في صورة لاصقة صرفية،..." وتميّز الأفعال الناقصة وما ألحناه بها من أفعال مسلسلة بإمكانية اعتبارها ذات درجة إنحائية ثالثة، أي: هي بذلك أقرب إلى النحوية من سالفتها من الأفعال،... والنتيجة التي نخرج بها مما سبق هو أنّ مسار الإناء في الفعل الناقص في العربية لم يشّدّ في الحقيقة عمّا أثبت في إناء غيره من أفعال لغات أخرى، وربما كانت هذه الدرجات التي وقفنا عليها في إناء الفعل العربي علامات إضافية تبرز مرحلية عملية الإناء، وهي علامات قد لا نظفر بها في لغات أخرى؛ ربما لما قطعه من أشواط في تطوريها، جعل بعض هذه العلامات الدالة عليها غائبة فيما افترضه المنظرون للإناء" ^(٣).

٢. تعدد مسالك الإناء.

"لعل العثور على نماذج في تعدد المسالك الإنحائية التي تلتقي في نقطة واحدة تمثّل الشكل الأكثر نحوية في تحول فعل ما أو أكثر من فعل ليس أيسر حالاً في لغتنا العربية الفصحى، إلا إذا تجاوزنا بالنظر الأفعال الناقصة وانتبهنا إلى الإناء في الفعل العربي عموماً، وحينئذ نجد الكثير من اللواصق الصرفية التي قد تبعث على الحيرة والتساؤل عن مصادرها الأولى، كحرف الاستقبال (السين) أيمكن أن يكون متحولاً عن (سار) أو (سوف) مثلاً؟ وحروف المضارعة التي تلحق بالفعل أو الضمائر المتصلة به... إلخ من الأدوات نحوية ذات الصوت الواحد، والتي نعدّ أدلة تاريخية عن صور أصلية لها" ^(٤).

(١) ينظر: المصدر السابق ١٤٢-١٣٨.

(٢) ينظر: ظاهرة الإناء في اللغة العربية ١٤٢.

(٣) ينظر: ظاهرة الإناء في اللغة العربية ١٤٤، ١٤٥.

(٤) المصدر السابق ١٤٧.

٣. نزع الإنحاء في بعض الأمثلة.

يُقصد به التحوّل من النحوية إلى المعجميّة، وهي موجودة بلغتنا العربيّة، ولكنها نادرة، ولا توجد في الفعل الناقص، فقد ذكر ابن جني في مسألة اشتقاء الحروف (قولهم: سألك حاجة فلوليت لي، أي: قلت لي: لولا، فاشتقو الفعل من الحرف المركب (لو) و(لا)^(١).

وختّمت القسم الثاني بعدة نتائج منها:

- أنّ الأفعال الناقصة ما هي إلا نوع من الأفعال التي بلغت درجة معينة من الإنحاء، تجعلها أقرب إلى النحوية منها إلى المعجميّة.
- أنّ الفعل الناقص في العربيّة لم يتطّور إنحاؤه إلى درجة ظهوره في صورة لاصقة صرفية أو حتى متصل فعلي.
- الوقوف على مظاهر إنحائيّة متنوعة تم الاعتماد عليها في تحديد درجات مختلفة في الإنحاء، وذلك في الأفعال الناقصة، وما اختلف في إلهاقها بها كأفعال المقاربة والشروع والظنّ والاعتقاد.
- تحقق الإنحاء في الفعل الناقص لم يمنع من استعماله بمعناه المعجمي الأول.
- ما وقفت عليه من إنحاء دليل على تطّور اللغة العربيّة الفصحي، وإن كان نسق تطّورها أقل من الإنكليزية والفرنسية^(٢).

خلاصة الدراسة:

في خاتمة دراسة الباحثة ذكرت النتائج المهمة الآتية:

- أنّ الفعل الناقص يشبه الفعل المساعد في اللغتين الإنكليزية والفرنسية^(٣).
- أنّ تصنيف الأفعال الناقصة في العربيّة بمعيار يقترب أكثر من الضبط مما كان عليه، حسب رأيها، إذ إنّ الاحتكام إلى خصائص الفعل المُنْحَى وما ينجر عنها من إمكانية الحديث عن درجات في الإنحاء أوقفَ على تصنيف آخر للفعل المُنْحَى المتحول من المعجميّة إلى النحوية^(٤). وبناء على هذا صنفتها الباحثة في مجموعتين، هي:
- الأفعال الموجهة: أفعال المقاربة والشروع.

(١) ينظر: المصدر السابق ١٤٧.

(٢) ينظر: ظاهرة الإنحاء في اللغة العربيّة ١٤٩-١٥١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٥٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٥٧.

- الأفعال المسلسلة: (بقي) ويلحق به الأفعال الدالة على الاستمرارية والديومة: (ظل، وما زال، وما فتئ) وبقية أخواتها^(١).

وفي نتائجها التي ذكرت غيبة عن تلخيص ما ورد في دراستها.

خلاصة المبحث الثاني:

- كانت الأفعال الناقصة مادةً استخدمها بعض المحدثين في دراساتهم لنقد النحو المقدمين، سواء قواعدهم التي بنوها، أو طريقة تعاطيهم مع قضاياها.
- فمنهم الذين نقدوا تسميتهم لها بالناقصة وخطئوهم فيها، ونقدوا جعلهم قيمتها بتأثيرها الإنجليزي.

● وحيث كانت الأفعال الناقصة مادةً نقد للقدامى، فإنَّ في دراسة منهجمهم في الأفعال الناقصة التي قدمتها دراسة (النَّوَاسِخ حسب النَّحَاةِ الْعَرَبِ) ردًا على نقد بعض المحدثين لهم بالتعسف والاعتباطية وغير ذلك؛ فقد أثبتت دراسة منهج ابن يعيش أنَّ منهج النَّحَاةِ في دراستهم لها منهج شمولي؛ إذ إنَّ النَّحَاةَ لم يقتصرُوا على العمل الإنجليزي فحسب، بل تعدُّوا ذلك إلى البنية والمعنى والإحصاء، وأكَّلُوا استخداموا المنهج الوصفي، وأعقبوه بمنهج تحليلي، ذكروا فيه قواعدهم وقوائمهم التي بنوها، وبرروا ما ضمَّ إلى بعضه، وبيَّنوا سبب ما أبعدوا منها، وعلَّلُوا كثيًراً من أحكامهم، وهذا لا ينفي أنَّ من تعليهم ما قادهم إلى تعقيد أو عدم إقناع بتأويل مفتعل أو تمسُّك بمبادئ عامة حكم بها الواقع اللغوي.

وكذلك لفتت ثريا السكري النظر إلى نسبية وقابلية تعديل مقوله جمود الدرس النَّحوي، وسيطرة النَّحَاةِ وهيمنتهم عليه؛ بسبب ما وجدته في كثير من المصنفات من محاولات لعقلنة الظواهر اللغوية، ومعرفة قوانينها المتحكمة في إنتاجها، كما فعل ابن جني بالشاذ وغير المألف الذي شغل فكره واهتمامه أكثر مما يمكن قياسه، وحاول أن يؤطره، وأن يبين ما يمكن استعماله، وما يمكن أن يطرح ويرذل، وطريقة ابن جني عمومًا لم تشدَّ عَمَّا كان عليه سيبويه قبله في كتابه، حيث حاول تقصي القوانين المتحكمة بالقول، ولم يقصر اهتمامه على المطرد، بل نظر لما هو مخالف للسائد المألف، وحاول تأسيس نظام لغوي يضبط الظواهر اللغوية ويقتننها، آخذًا المتغيرات بعين الاعتبار، كما أنَّ الرضي عَوَّلَ على السمع في

(١) ينظر: المصدر السابق ١٤١.

دراسة المتغيرات وإثباتها وضبطها وتقديرها.

- من الدراسات من جعل الأفعال الناقصة كغيرها من الأفعال، تدل على خصوصيات معنوية.
- ومنها من جعلها تحت قسم الأدوات، صورتها صورة الأفعال، وعملها عمل الحروف، وليس ضمن فئة الأفعال؛ لأنّها ليست طرفاً في عملية الإسناد، ولا علاقة لها بتقسيم الجملة.
- ومنها من انتقد إلحاق أفعال المقاربة بالأفعال الناقصة.
- ومنها من جعلها مشيراتٍ وموجهاتٍ للحدث، أُلحقت بالأفعال الناقصة لعملها الإعرابي.
- ومنها من أثبتت أنَّ الفعل الناقص يشبه الفعل المساعد في اللغتين الإنكليزية والفرنسية، وأنَّ الأفعال التي تدلُّ على الاستمرار خصوصاً أفعال مساعدٌ، وليس أصلية.
- من الدراسات من جعل دلالة الأفعال الناقصة على الحدث دلالة متطرفة نتيجة للاستعمال، حتى جعلها تقتضي اسمًا وخبرًا، وأنَّ فقدان هذه الدلالة جعلها تتحى في معناها منحى آخر دلَّت فيه على معنى من معاني الجهة، أو الاكتفاء بالدلالة الرمزية.
- الكثير من هذه الدراسات أثبتت أنَّ لـ(كان) مقاماً خاصاً في بناء الجملة العربية، بتعُدُّ أحکامها، ووفرة وظائفها الدلالية.
- وأنَّ النسخ هو الوظيفة الأساسية للأفعال الناقصة، والمقصود فيه نسخ دلالة الحدث من الجملة الاسمية، وإكسابها الدلالة على الزمن، وقد يكسبها الدلالة على جهة ما؛ لأنَّها هي التي يعبر بها - غالباً - عن جهة اللامام، ويكون بإلصاق (يُفعل) بها لتحقيق الجهات الزمانية المختلفة.
- أثبت الكثير من الدراسات المعروضة أنَّ للدلالة حكمها على الفعل بغضانه أو تمامه، وأنَّ الوظيفة المعجمية للأفعال الناقصة هي التي تحدُّد وظيفتها النحوية، وللتركيب أيضاً أثر مهمٌ في ترجيح أو تحديد نقصان الفعل أو تمامه.
- تبع بعض المحدثين ما قيل عن الكوفيين: بأنَّهم لا يجعلون لـ(كان) اسمًا وخبرًا، ويجعلون خبرها حالاً، لكنَّ دراسة (تحقيقات نحوية) أثبتت أنَّ مصطلح الأفعال الناقصة مما

انْفَقَ عَلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ وَالْكُوفِيُّونَ، بَلْ وَسَعَهُ الْكُوفِيُّونَ حَتَّى شَمْلٌ (ظَنٌّ وَأَخْوَاتِهَا)، وَعَمَّمُوا عَمَلَهَا حَتَّى جَعَلُوا اسْمَ الإِشَارَةِ يَعْمَلُ عَمَلَ (كَانَ).

- جَعَلَتْ دَرَاسَةُ (كَانَ وَأَخْوَاتِهَا مِنَ الْمَعْجمَيَّةِ إِلَى الْوَظِيفَيَّةِ) الْفَعْلَ النَّاقِصَ لِيُسَمَّعَ فَقْطَ الَّذِي لَا يَكْتَفِي بِمَرْفُوعِهِ، بَلْ هُوَ الَّذِي لَا يَكْتَفِي بِأَحَدِ رَكْنَيِ الْإِسْنَادِ، لِيُشَمَّلَ بِذَلِكَ (ظَنٌّ وَأَخْوَاتِهَا). وَكَذَلِكَ دَرَاسَةُ (الْتَّوَاسُخِ الْفَعْلَيَّةِ وَالْحَرْفَيَّةِ) رَأَى أَنَّ تَوْضِعَ (ظَنٌّ وَأَخْوَاتِهَا) مَعَ (صَارَ وَأَخْوَاتِهَا)؛ لَا شَرَأَكُمَا فِي الْوَظِيفَةِ الْمَعْنُوَيَّةِ.
- بَيَّنَ بَعْضُ الدَّرَاسَاتِ أَصَالَةَ الْمَعْنَى الْمَعْجمَيِّيِّ وَتَطْلُوْرُهُ وَظَلِيفَيَّاً فِي اسْتِعْمَالَاتِ خَاصَّةٍ، مِنْ خَلَالِ اِنْتِقَالِ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ مِنَ الدَّلَالَاتِ الْمَعْجمَيَّةِ الْعَامَّةِ إِلَى دَلَالَاتِ وَظَلِيفَيَّةِ خَاصَّةٍ، حِيثُ الْإِعْمَالُ فِي حَالَةِ النَّاقِصِ وَالْإِهْمَالِ فِي حَالَةِ التَّمَامِ.
- بَوَّبَ الْكَثِيرُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ قَائِمَةَ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ بِنَاءً عَلَى دَلَالَتِهَا الَّتِي تَضَعِّفُهَا عَلَى الْجَمْلَةِ الْإِسْمَيَّةِ، وَرَغْمَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَأْتُوا بِتَبْوِيبِ جَدِيدٍ إِلَّا أَنَّهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنْ تَقْسِيمَاتِهِمْ لَمْ يَخْرُجُوا عَنِ الْإِطَارِ الْعَامِ لِتَقْسِيمَاتِ الْقَدَامِيِّ وَتَبْوِيبَاتِهِمْ، وَقَدْ تَكُونُ إِضَافَتِهِمْ فِيهَا تَغْيِيرٌ مُسْمَىً كُلَّ قَائِمَةٍ.
- وَلَذِلِكَ فَالدَّرَاسَةُ التَّطَبِيقِيَّةُ لِنَظِيرَةِ الْإِنْهَاءِ عَلَى الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ قَرِبَتْ أَكْثَرَ فِي ضَبْطِ تَصْنِيفِ قَائِمَةِ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ بِمَا لَا يَتَعَارَضُ مَعَ أَحْكَامِ الْقَدَامِيِّ، بَلْ رِبَّما جَلَبَتْ تَفْسِيرًا وَتَبْرِيرًا لِأَحْكَامِهِمْ وَتَصْنِيفَاتِهِمْ، وَبِالْمُقَابِلِ فَفِي قَائِمَتِهَا شَاهَدَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِ الْفَعْلِ، وَدَلِيلٌ يَفِيدُ وَيَمْكُّنُ مِنَ الْحَدِيثِ عَنْ دَرَجَاتِ الْإِنْهَاءِ تَؤَدِّيُ إِلَى تَصْنِيفِ آخِرٍ لِلْفَعْلِ الْمُنْحَى الْمُتَحَوِّلِ مِنَ الْمَعْجمَيَّةِ إِلَى النُّحُوَيَّةِ.
- فِي النَّظَرِيَّاتِ الْلُّسَانِيَّةِ الْحَدِيثَةِ مَا يَفْسِرُ ظَواهِرَ لُغَوَيَّةِ أَشَارَ إِلَيْهَا الْقَدَامِيُّ، مَا يَجْعَلُ مِنَ الْحَرَكَ الْلُّغُوِيِّ الْحَدِيثِ بَعْدًا لِظَواهِرَ لُغَوَيَّةِ تِرَاثَيَّةٍ قَدِيمَةٍ، تَضَعِّفُ عَلَى الْقَدِيمِ إِجْلَالُهُ وَتَبْرِزُ حَوَانِبُ مُهِمَّةٍ فِي كِيَانِهِ.

خاتمة الفصل الأول:

وبعد هذا التطوّاف بين شيء من أقوال النّحّاة المتقدّمين وبعض دراسات المتأخرین يمكن للباحث أن يخرج بنتائج، منها:

- أنَّ مفهوم النُّقْصَانَ في النَّظَرِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ يُقصَدُ به احْتِيَاجُ الْكَلْمَةِ أَوِ التَّرْكِيبِ إِلَى مَا يَحْقِقُ تَامَّهُ دَلَالِيًّا وَتَرْكِيبِيًّا.
- أنَّ مفهوم التَّمَامِ في النَّظَرِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ يُقصَدُ به تَحْقِيقُ تَامَّ الْكَلْمَةِ دَلَالِيًّا، وَتَامَّ التَّرْكِيبِ دَلَالِيًّا وَوَظِيفِيًّا، وَأَنْ يَتَحْقِقُ لِأَفْرَادِهِ مِنَ التَّمَامِ التَّرْكِيبِيِّ مَا يَحْقِقُ لَهُ التَّمَامُ الدَّلَالِيُّ في الْجَمْلَةِ.
- أنَّ ثَانِيَةَ (النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ) قد استُخدِمَتْ بِالنُّحَادَةِ فِي سِيَاقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي أَبْوَابِ النَّحْوِ الْمُتَعَدِّدَةِ، وَقَدْ وُسِّمَتْ بِهَا بَعْضُ الْأَسْمَاءِ كَمَا وُسِّمَتْ بِهَا بَعْضُ الْأَفْعَالِ.
- أَنَّ الْأَفْعَالَ النَّاقِصَةَ قد استَأْثَرَتْ بِثَانِيَةِ (النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ) عَنْ بَقِيَّةِ أَبْوَابِ النَّحْوِ، فَلَا تَكَادُ الشُّنَائِيَّةُ أَنْ تُعْرَفَ إِلَّا فِيهَا، كَمَا لَا تُعْرَفُ الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ إِلَّا بِهَا.
- أَنَّ مفهوم الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ هِيَ الَّتِي لَا تَسْتَغْنِيُّ بِمَرْفَوِعِهَا عَنْ مَنْصُوبِهَا دَلَالِيًّا وَتَرْكِيبِيًّا. وَلَأَنَّ الْأَفْعَالَ النَّاقِصَةَ قد استَأْثَرَتْ بِهَذِهِ الشُّنَائِيَّةِ (النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ) عَنْ الْمُتَقْدِمِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ، وَلَأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ تَمَثِّلُ أَفْضَلَ نَمْوَذْجَ لِثَانِيَةِ (النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ) فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ؛ فَقَدْ كَانَ سَبِيلُ الْفَصْلِ الثَّانِيِّ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ أَنْ يَتَّخِذَ مَا وَرَدَ مِنْهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ نَمْوَذْجًا يَصْفُ بِهِ وَرُودُ تَلْكَ الْأَفْعَالِ بِنْقَصَانَهَا وَتَامَاهَا.



الفصل الثانٰي

دراسة الأفعال الناقصة في القرآن

الكريم

المبحث الأول: وصف الأفعال الناقصة في القرآن.

المبحث الثاني: تبويب الأفعال الناقصة.

الفصل الثاني

دراسة الأفعال الناقصة في القرآن الكريم

بعد أن تم تناول النقصان والتمام في النحو العربي عند القدامى والمحدثين في الفصل الأول، وتبين فيه أبرز السيارات التي تكلّم فيها النّحاة عن ثنائية النقصان والتمام، وتبين أثراهما التّركيبي والدلالي، وتحدد مفهوم النقصان والتمام ومعاييرهما عند القدامى والمحدثين، وبعد أن تبيّن أنّ الأفعال الناقصة قد حازت في ثنائية النقصان والتمام النصيب الأكبر من الكلام فيهما، فإنّ الباحث في هذا الفصل يحاول أن يقدم **الأفعال الناقصة نموذجاً للنقصان والتمام** من خلال ما ورد من الأفعال الناقصة في القرآن الكريم في هذا الفصل، الذي يتضمّن مبحثين:

المبحث الأول: وصف الأفعال الناقصة في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: تبويب الأفعال الناقصة.



المبحث الأول

وصف الأفعال الناقصة في القرآن الكريم

يبدأ هذا المبحث في تقديم قائمة الأفعال الناقصة التي ذكرها النّحاة، ويحاول أن يُحصي جميع ما ذَكَرَهُ القدامى والمحدثون، وأن يذكر كلّ ما وصل إليه بحثه من فعلٍ ذُكرَ عنه أنه فعلٌ ناقص، أو جرى مجرى فعل ناقص، أو تضمن معناه، أو عمل عمله، سواءً ما اتفق عليه، أو اختلف فيه، سواءً اطّرد وروده أو نُدُر؛ وذلك لكون القائمة منفتحة، وأبواها مشرعة لمزيد من الأفعال، ولكلّ رأي طُرِح في فعل من الأفعال حُقُّه من النّظر والاعتبار.

وبعد ذكرها مختصرةً سيتم عرضها على القرآن الكريم، ووصف ما ورد منها فيه، وكذلك عرض ما يمكن أن يلحق بالأفعال الناقصة من الأفعال التي لا تستغني بمفهومها عن منصوبها، ولا يتم معناها إلا به، وما يدعو الباحث لذلك أن النّحاة قد جعلوا المجال مفتوحاً، وأطلقوا للفكر النّحوي في هذه القضية عنانه، وللباحث مجاله؛ ليسعى في إعمال فكره، ويكتشف بحثه وجهده؛ لعله أن يجد فعلاً شارداً، أو قوله مجملأ، أو رأياً لافتاً، ليضيف للقائمة ما كان ممكناً، أو يضيف للأفعال شواهد تعصدها من كتاب ربنا وَجَلَّهُ.

ثم يذكر الباحث الأفعال التي لم ترد في القرآن الكريم، وبعدها يذكر ما يجري مجرى الأفعال الناقصة، ويختتم هذا المبحث بخلاصة لما ورد فيه.

أولاً: قائمة الأفعال الناقصة التي ذكرها النحو القدامي والمحدثون.

اعتمد النحو على الوصف في جمع الأفعال الناقصة، مما جعل القائمة منفتحة، وهذه القائمة متسعة في (كان وأخواتها)، وأكثر شمولاً في أفعال المقاربة والشروع^(١)؛ ولذلك كانوا يضيفون إليها ما عَنْ لهم من أفعال تتضمن معناها، أو تجري مجرىها.

وأول من نصَّ على طائفة من الأفعال الناقصة سيبويه، تحت باب أشار إليه بقوله: "هذا باب الفعل الذي يتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيء واحد"^(٢)، وأول ما ذكر منها (كان، وصار، وما دام، وليس)^(٣)، وأصبح، وأمسى)^(٤)، ثم ذكر (جاء، وعسى)، ونصَّ على وقوعهما بمنزلة (كان)، قالت العرب: ما جاءت حاجتك، "إِنَّمَا صَبَرَ (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده؛ لأنَّه بمنزلة المثل، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: عسى الغوير أَبُؤسًا"^(٥).

وفي موضع آخر ذكر من (أفعال المقاربة) (كاد) بقوله: "كَدْت أَفْعُل ذَلِك... (أَفْعُل) ههنا بمنزلتها في (كنت) إِلَّا أَنَّ الْأَسْمَاء لَا تَسْتَعْمِلُ فِي (كَدْت) وَمَا أَشْبَهُهَا، وَمِثْلُ ذَلِك: عَسَى يَفْعُلُ ذَلِك، فَصَارَتْ كَ (كَدْت) وَنَحْوُهَا بمنزلة (كنت) عَنْهُمْ، كَأَنَّكَ قَلْتَ: كَدْت فَاعِلًا، ثُمَّ وَضَعْتَ (أَفْعُل) فِي مَوْضِعِ (فَاعِل)، وَنَظِيرُ هَذَا فِي الْعَرَبِيَّةِ كَثِيرٌ، وَسَرَّاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"^(٦).

وأيضاً ذكر (جعل، وأخذ، وآخر)، قال: "قد جعل يقول ذاك، كأنك قلت: صار يقول ذاك...، وكأن معنى (جعل يقول، وأخذ يقول): قد آثر أن يقول ونحوه"^(٧)، ومثل به: (جعل يقول، أخذ يقول) ثم قال: "فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في (كان) إذا قلت: كان يقول، وهو

(١) ينظر: التواصخ حسب النحو العربي .٣٤، ٥٧.

(٢) الكتاب .٤٥/١.

(٣) ينظر: المصدر السابق .٤٥/١.

(٤) ينظر: المصدر السابق .٤٦/١.

(٥) المصدر السابق .٥٠/١، ٥١. وينظر: ١٥٧/٣.

(٦) المصدر السابق .١١/٣. وينظر: ١٥٩/٣.

(٧) المصدر السابق .١٢/٣.

في موضع اسم منصوب بمنزلته ثم ^{١٣٣}^(١).

وما ذكر (قارب ودنا واحلولق)، قال: "وتقول: عسيت أن تفعل، فـ (أن) هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربتـ أن تفعل، أي: قاربتـ ذاك، وـ بمنزلة: دنوتـ أن تفعل، وـ احلولقتـ السماءـ أن تـ مطر، أي: لأنـ تـ مطر وـ عسيـتـ بـ منزلـةـ اـ حلـ لـ قـ تـ السـماءـ" ^(٢).

وأشار إلى (كرب)، (كرب يفعل)، وجعلها وـ (كاد) بـ معنى واحد ^(٣)، ثم ذكر (أوشك) (يـوشـكـ أنـ تـ بـ حـ يـ ءـ) ^(٤)، وقال بـ عـ دـ هـ: "ـ وـ هـ ذـ هـ الـ حـ روـ فـ الـ تـ قـ رـ يـ بـ الـ أـ مـورـ شـ بـ يـ هـةـ بـ عـ ضـ هـاـ بـ عـ ضـ، وـ لـ هـاـ نـ حـ وـ لـ يـ سـ لـ غـ يـ هـاـ مـنـ الـ أـ فـ عـ الـ" ^(٥).

وـ جـ عـلـ (ـ مـاـ زـلـتـ أـ فـعـلـ) بـ معـنىـ: (ـ مـاـ بـرـحـتـ أـ فـعـلـ) وـ لـمـ يـشـرـ لـ عـمـلـهـمـاـ) ^(٦).

فـ مـجـمـوعـ ماـ أـورـدـ سـيـبـوـيـهـ مـنـ الـأـفـعـالـ النـاقـصـةـ تـسـعـةـ عـشـرـ فـعـلـاـ، وـ هـيـ: (ـ كـانـ، وـ صـارـ، وـ مـاـ دـامـ، وـ لـيـسـ، وـ أـصـبـحـ، وـ أـمـسـيـ، وـ جـاءـ، وـ عـسـيـ، وـ كـرـبـ، وـ كـادـ، وـ أـوشـكـ، وـ اـ حـلـ لـ قـ، وـ قـارـبـ، وـ دـنـاـ، وـ جـعـلـ، وـ أـخـذـ، وـ آـثـرـ، وـ مـاـ زـالـ، وـ مـاـ بـرـحـ).

وـ زـادـ الـنـحـاـةـ بـعـدـ غـيـرـهـاـ، وـ مـنـ أـوـسـعـ مـنـ جـمـعـهـاـ اـبـنـ مـالـكـ فـقـدـ أـورـدـ مـاـ ذـكـرـهـ سـيـبـوـيـهـ وـ جـمـعـ عـنـ غـيـرـهـ مـنـ أـخـوـاتـ (ـ كـانـ) وـ مـاـ يـعـمـلـ عـمـلـهـاـ مـاـ يـلـيـ: (ـ أـضـحـيـ، وـ ظـلـ، وـ بـاتـ، وـ اـنـفـاـكـ، وـ فـتـيـ، وـ فـتـأـ، وـ أـفـتـأـ، وـ وـنـيـ، وـ رـامـ، وـ آـضـ، وـ عـادـ، وـ رـجـعـ، وـ حـارـ، وـ اـسـتـحـالـ، وـ تـحـولـ، وـ اـرـتـدـ، وـ طـفـقـ، وـ طـبـقـ، وـ عـلـقـ، وـ أـنـشـأـ، وـ هـبـ، وـ هـلـهـلـ، وـ أـوـلـيـ، وـ حـرـيـ، وـ قـعـدـ) ^(٧).

ثـمـ ذـكـرـ أـفـعـالـ الـمـقـارـيـةـ، وـ قـالـ: حـقـهاـ أـنـ تـذـكـرـ فـيـ بـابـ (ـ كـانـ)، وـ لـكـنـ لأنـ خـبـرـهـ لـاـ يـكـونـ إـلـاـ جـمـلـةـ فـعـلـيـةـ أـفـرـدـتـ، وـ ذـكـرـ مـنـهـاـ: (ـ طـفـقـ، وـ طـبـقـ، وـ عـلـقـ، وـ أـنـشـأـ، وـ هـبـ، وـ هـلـهـلـ)،

(١) الكتاب / ٣٦٠.

(٢) المصدر السابق / ٣٥٧، وينظر: / ٣١٢.

(٣) يـنظـرـ: المـصـدـرـ السـابـقـ / ٣٥٩.

(٤) يـنظـرـ: المـصـدـرـ السـابـقـ / ٣٦٠.

(٥) المصدر السابق / ٣٦١.

(٦) يـنظـرـ: المـصـدـرـ السـابـقـ / ٤٣٦٧.

(٧) يـنظـرـ: شـرـحـ التـسـهـيلـ / ١٣٣.

وأولي، وحرى)^(١).

فمجموع ما ذكر ابن مالك من الأفعال الناقصة (سبع وأربعون) فعلاً.

وبلغت الأفعال الناقصة عند السيوطي (سبعين) فعلاً فقد ذكر: (كان، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وظلَّ، وبات، وليس، وصار، وما دام، وما زال، وما انفكَّ، وما برح، وما فتى، وفتَّا، وأفتَّا، وونى، ورام، وآض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحوَّل، وارتدى، وجاء، وقعد)، ونقل عن الزمخشري، وابن عصفور، وغيرهما أَنَّ منها: (غدا، وراح)، ونقل عن الفراء من كتاب الحدود أَنَّ منها: (أَسْحَر، وَأَفْجَر، وَأَظْهَر)^(٢).

أمَّا أفعال المقاربة فذكر منها: (طَقَقَ بالفتح وبالكسر وبالباء، وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبَّ، وهلَّهَل، وكاد، وَكَرْبَ، وأُوشَكَ، وأُولَى، وعُسَى، وحرى، وَأَخْلُولَقَ، وَأَلَمَّ)، ونقل عن ثعلب: (قام)، وعن البهاري: (كَارَبَ، وَقَارَبَ، وَقَرَبَ، وَأَحَالَ، وَأَقْبَلَ، وَأَظْلَّ، وَأَشْفَى، وَشَارَفَ، وَدَنَّا، وَأَثَرَ، وَقَعَدَ، وَذَهَبَ، وَأَزْدَلَفَ، وَدَلَفَ، وَأَزْلَفَ، وَأَشْرَفَ، وَتَهَيَّأَ، وَأَسْفَ)، وعن بعضهم: (طَارَ، وَانْبَرَى، وَنَشَبَ)، وعن اللخمي: (ابْتَدَأَ، وَعَبَأَ)^(٣).

وأشار أبو حيَّان إلى (أَخْلُقَ) بقوله: "وقد جعل بعضهم (أَخْلُولَقَ، وَأَخْلَقَ) من النواقص، وليس كذلك، أمَّا (أَخْلُولَقَ): فلأنَّ ما بعدها له الاستحقاق، وما بعدها مفعول لأجل دخول اللام؛ لأنَّ هذه اللام لا تدخل في الخبر. وقد يقال: إِنَّمَا لا تفيده بمرفوعها لو قلت: أَخْلُولَقَ الشَّهْرُ، وقد يجاب بأنَّ ذلك موجود في (استحقَّ) مع إِنَّمَا ليست من الباب؛ وذلك أَنَّ العرب لم تستعملها إلا مع منصوبها، وهي بالنظر إلى معناها تامة به...، وأمَّا (أَخْلُقَ) فمعناها: تَحِيَّ الشَّيْءَ لِأَنَّ يَكُونَ وَاسْتَحْقَقَ، وَقَوْلُهُمْ: أَخْلُقْ بِهِ أَنْ يَكُونَ، أَيْ: مَا أَشَدَّ تَحِيَّتَهُ لِلْفَعْلِ"^(٤).

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٨٩.

(٢) ينظر: هماع الموات ١/٣٥٢، ٣٥٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/٤٠٩-٤١٠.

(٤) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٤/٣٣١-٣٣٢).

وأعمل الكوفيون الفعل (مر) عمل (كان) في نحو: مرت بهذا الأمر صحيحاً، وألحقوا كذلك (الفعل المكرر) في نحو: لعن ضربته لتضربيه الكريم، فنصبوا (ال الكريم) خبراً للفعل المكرر^(١)، وأعملوا (اسم الإشارة) (هذا، وهذه) عمل (كان)، فقد أعمله الفراء عمل (كان) إذا دخل على واحد لا نظير له، ومثل: هذه الشمس ضياءً للعباد^(٢).

وجعل الزمخشري (أدبر) مثل: (أنشأ) في قوله تعالى: ﴿تَمَّ أَدْبَرَ يَسْعَ﴾ [النازعات: ٢٢] أي: أقبل يجتهد، فأدبر مثل: أنشأ يفعل، وقال صاحب حاشية الكشاف: "قال أحمد: وهذا الوجه الأخير حسنٌ لطيفٌ جدًا، وهو على هذا من أفعال المقاربة"^(٣).

وأيضاً فسر الزمخشري (أتي) بمعنى: (صار) في قوله تعالى: ﴿يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣]^(٤)، ونصَّ عليها ابن بري^(٥).

ومن الأفعال التي ألحقت بالأفعال الناقصة الفعل (صلاح)، فقد ورد في بيت للمتنبي: **وأُفْسِمُ لَوْ صَلَحْتَ يَمِينَ شَيْءٍ لَمَاصَلَحَ الْعِيَادُ لَهُ شِمَالًا**^(٦) قال أبو حيَان بعد سياقه مسألة إعراب (يمين، شمَالاً) وهل هي حال أو تمييز؟: "وحكمي لي الشيخ بحاء الدين أنَّ بعضهم حكم عن المخلص الطوخي أنَّه أعرابه خبر (صلاح)، وجعلها من أخوات (صار) وبمعناها، قلت له: هذا لم يثبت عن أهل اللسان فيما علمناه، فلا نقول به"^(٧).

ومثل أبو حيَان بالفعل (عاش) على ما يدخل في باب الأفعال الناقصة في قوله: "وقيل:

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٧٧/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١٢/١، ١٣.

(٣) الكشاف ٦٩٦/٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٥٠٣/٢.

(٥) ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويقي الإفريقي، ت: ٧١١هـ، الطبعة: الثالثة، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ. ص ٣٦٨/١٣.

(٦) بيت من الواffer، للمتنبي، وشاهده: أعمل الفعل (صلاح) عمل (كان)، فنصب (يمين) و(شمَالاً) خبراً لها على رأي المخلص الطوخي. ينظر: ديوان المتنبي ت ٣٥٤، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م. ص ١٤٢.

(٧) الأشباه والنظائر في النحو ٥/٢٩٧، ٢٩٨.

يدخل في هذا الباب كل فعل يجيء المنصوب به بعد المرفوع لا يُستغنى عنه، تقول: قام زيد كريماً، وذهب زيد متهدلاً، وعاش الفتى مجاهداً في قومه^(١).

و ضمن الرضي (كمل، وتم، وتمثل) معنى (صار) وأعملها عملها، قال: "وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة، كما تقول: تتم التسعة بهذا عشرة، أي: تصير عشرة تامة، وكم زيد عالماً، أي: صار عالماً كاملاً، قال تعالى: ﴿فَتَمَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، أي: صار مثل بشر، ونحو ذلك^(٢).

وفي حاشية الصبان قال: "يجب أن يُعد منها (شرع) في نحو: شرع زيد يأكل"^(٣). ومن اللافت أنَّ أَيَّاً من المتقديرين لم يذكرها قبل الصبان - فيما اطلع عليه الباحث -، بينما ذُكرها كثير في كتب المعاصرين.

وجعل زكريا الأنباري في كتابه إعراب القرآن العظيم^(٤) (انقلب) عاملة عمل (كان)، وجَوَّزَ أن تكون (صاغرين) خبراً لـ (انقلبوا) في قوله تعالى: ﴿فَعُلِّبُوا هُنَالِكَ وَانْقَلَبُوا صَاغِرِينَ﴾ [الأعراف: ١١٩]، وقد نصَّ بعض المفسرين على مجئها هنا بمعنى: (صار) أي: (صاروا صاغرين)^(٥).

وأعرب ابن تيمية (خل) فعلاً ناقصاً، قال: "السائل إذا قال: جاء القوم ما خلا زيداً، فإنَّ (خل) هنا فعل ناقص من أخوات (كان)، وزيداً منصوب به، وفيه ضمير مرفوع، وذلك الضمير عائد على (ما) أُخْتَ (الذي) وهي الموصولة، وهذه الجملة صلة (ما)، وكان تقدير

(١) ارتشاف الضرب ١١٤٨/٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/١٨٣.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، ت: ١٢٠٦هـ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. ص ٣٨٦/١.

(٤) ينظر: ص ٢٨٦.

(٥) ينظر: الكشاف ١٤١٢/٢، البحر الخيط ١٣٩/٥، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثان، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، ت: ١٢٧٠هـ، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ. ص ٢٦٥.

الكلام: قام القوم الذين هم خلا زيداً^(١).

أمّا ما وُجِدَ عند المحدثين من الأفعال الناقصة فقد ذكر أحمد ياقوت الفعل (استوى)، ومثّل بـ: حتى استوى شاباً يافعاً^(٢).

وذكر محمد الدلال من الأفعال: (درى) و(بدأ)^(٣).

وزاد أحد المستشرقين: (استائف) و(تابع) و(راح) و(استطرد) و(واصل)^(٤).

ومما ذكر من الأفعال الناقصة الفعل: (بقي)، فقد ذكر مقبل الوداعي أنَّه يكون ناقصاً على قول^(٥)، وأشارت إليه ثريا السكري مقارنة بينه وبين الفعل (ظل)^(٦).

وجعل الطبرى الفعل (خر) في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَخْرُجُوا عَلَيْهَا صُمَّاً وَعُمَيَّاً﴾ [الفرقان: ٧٣] معنى: (ظل) ومعنى: (صار)، ولم ينصَّ على كونه فعلًا ناقصاً^(٧).

وُفِّرَ الفعل (اشتعل) في قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] معنى: (صار)، وبمعنى: (أخذ)، ولم ينصَّ أحد على جعله فعلًا ناقصاً^(٨).

(١) بجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ت: ٧٢٨هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. ص ٤٢٦/٢.

(٢) ينظر: التواصخ الفعلية والحرفية ٨٥.

(٣) ينظر: التواصخ حسب النحو العربي ٥٥.

(٤) ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائته وجهاته، عبد الجبار توما، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤م. ص ٥٤.

(٥) ينظر: رجال الحكم في المستدرك، مقبل بن هادي بن قائد الهمداني الوداعي، ت: ٤٢٢هـ، الطبعة: الثانية، الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية، ٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. ص ١٢/١.

(٦) ينظر: ظاهرة الإناء في اللغة العربية ١٢٤.

(٧) ينظر: جامع البيان، ٣١٧/١٩، ٣١٨.

(٨) ينظر: تفسير السمرقندى المسمى بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندى، ت: ٣٧٣هـ، تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود زكريا عبد المجيد التوتى، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. ص ٢/٣١٨، والتفسير المثير في العقيدة والشريعة والمنهج، وهبة بن مصطفى الرحيلى، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الفكر المعاصر، دمشق، ١٤١٨هـ. ص ١٦/٥٠.

وما ذَكَرَ أَيْضًا الفعل (أَرَادَ)، حيث تضَمَّنَ معنى الفعل (كَادَ) وعمل عَمَلَهُ في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧] يَرِيدُ أَيْ: يَكَادُ^(١).

مَجْمُوعُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَفْعَالِ (أَرْبَعَةُ وَتِسْعَوْنَ) فَعَلًا، هِيَ:

كَانَ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَلِيَسَ، وَصَارَ، وَمَادَمَ، وَجَاءَ، وَجَعَلَ، وَأَخْذَ، وَكَادَ، وَكَرِبَ، وَأَوْشَكَ، وَعَسَى، وَالْخَلْوَقَ، وَقَارَبَ، وَدَنَا، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَلَكَ، وَمَا بَرَحَ، وَمَا فَتَى، وَفَتَأَ، وَأَفَتَأَ، وَوَنَى، وَرَامَ، وَآضَ، وَعَادَ، وَرَجَعَ، وَهَارَ، وَاسْتَحَالَ، وَتَحَوَّلَ، وَارْتَدَّ، وَطَفَقَ، وَطَبَقَ، وَعَلَقَ، وَأَنْشَأَ، وَهَبَّ، وَهَلَهَلَ، وَأَوْلَى، وَحَرَى، وَآلَ، وَقَعَدَ، وَغَدَا، وَرَاحَ، وَأَسْحَرَ، وَأَفْجَرَ، وَأَظْهَرَ، وَأَمَّ، وَقَامَ، وَكَارَبَ، وَقَرَبَ، وَأَحَالَ، وَأَقْبَلَ، وَأَظْلَّ، وَأَشْفَى، وَشَارَفَ، وَآثَرَ، وَذَهَبَ، وَازْدَلَفَ، وَدَلَفَ، وَأَزْلَفَ، وَأَشْرَفَ، وَتَهْيَأَ، وَأَسْفَ، وَطَارَ، وَانْبَرَى، وَنَشَبَ، وَابْتَدَأَ، وَعَبَأَ، وَأَخْلَقَ، وَأَدْبَرَ، وَأَتَى، وَصَلَحَ، وَمَرَ، وَتَمَّ، وَكَمْلَ، وَتَمَّلَ، وَبَدَأَ، وَانْقَلَبَ، وَاسْتَوَى، وَاسْتَأْنَفَ، وَتَابَعَ، وَشَرَعَ، وَوَاصِلَ، وَبَقِيَ، وَدَرَى، وَخَلَا، وَعَاشَ، وَخَرَّ، وَاشْتَعَلَ، وَأَرَادَ.

هذه الأفعال الناقصة التي يسَّرَ الله جَمِيعَها. ومن خَلَالِ ما قَدَّمَ لها النُّحَاةُ من أدَلةٍ وأمثلةٍ فَإِنَّمَا وَجَدُوا عُلْقَةً لِفَعْلٍ لِيُضَعُوهُ فِي قَائِمَةِ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ فَإِنَّهُمْ يَسَارُونَ لِذَلِكَ؛ حِزْمًا بَدْلِيلٍ، أَوْ اسْتِحْسَانٍ لِقَوْلٍ، أَوْ اسْتِعْنَاصٍ بِرَأْيٍ، وَهَذَا يَدْعُو الْبَاحِثِينَ إِلَى مُزِيدٍ بِحَثٍّ، أَوْ اجْتِهَادٍ بِرَأْيٍ، لِعَلَمِهِمْ يَضَيِّفُونَ إِلَى الْقَائِمَةِ أَفْعَالًا أُخْرَى.

(١) يَنْظَرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَحْقَنْشِ، ٤٠٣/٢، وَلِسَانِ الْعَرَبِ ٣٨٢/٣، وَكَادَ اسْتِعْمَالُهَا وَدَلَالَتَهَا، أَحْمَدُ مَطْرُ عَطِيَّة، مجلَّةُ جَامِعَةِ دَمْشَقِ، الْجَلدُ ٢٦، الْعَدْدُ ٤-٣، ٢٠١٠ م. ص ٢١٨.

ثانياً: دراسة الأفعال الناقصة الواردة في القرآن الكريم:

وبعد أن تم جمع (أربعة وتسعين) فعلًا ناقصًا مما ذكره السّابقون والمحدثون، فسيتم عرضها على القرآن الكريم، مع البحث عمّا يمكن أن يضاف لها مما تتطابق عليه المعايير التّركيبية أو الدّلالية.

وسيتناول الباحث كلّ فعل ورد في القرآن الكريم؛ ليبيّن مواضع وروده وعددّها، وعمله، وصور تراكيبه ودلالاته التي ورد بها، من خلال بطاقة خاصة لكلّ فعل، يذكر فيها ذلك، ثم يقوم بسرد الآيات الواردة مع توضيح ما يلزم بيانه وتوضيحه.

ويجدر التنبيه على ما يلي:

١. سيتم ترتيب الأفعال بحسب ترتيب السيوطي؛ لكونه جمع أكبر عدد منها، وترتيبه هو المشهور عند أكثر النّحاة، بداية بأُمّ الباب (كان)، وما لم يرُدْ عنده فبحسب إيراده في هذا البحث.
٢. سيتم إيراد الآيات تحت كل فعل مرتبة هجائياً بحسب صيغة الفعل أولاً، وبحسب أولولية ورودها في القرآن ثانياً، والآيات المتشابهة تُضمُّ لبعضها، والآيات الواردة بنصٍّ واحد أو جزء منها يشار لرقمها وسورتها في الحاشية.
٣. حيث بلغ تكرار (كان) في القرآن الكريم (ألفا وثلاث مائة وسبعيناً وخمسين) مرّةً فسيكتفى بسرد الآيات التي جاءت على خلاف الأصل في عملها، بكونها ناقصة، أو جاءت بمعنى غير معناها الأصلي، الدال على الكون العام، أو فيها تنبية على معنى أو قاعدة، أمّا ما كان على الأصل فسيكتفى بذكر رقم الآية واسم السورة أمام كل صيغة من صيغ (كان) في ملحق بنهاية البحث.
٤. أيضاً (ليس) فلكثرة ورودها حيث بلغ (تسعاً وثمانين) مرّة، فسيكتفى بذكر آياتها التي ورد فيها قاعدة، أو تنبية على حالة، ويشار لبقيّة الآيات بأرقامها و سورتها في حاشية ما يشبهها.

أمّا بقية الأفعال فستذكر جميع الآيات التي وردت فيها ناقصة أو تامة، إلا ما كان الأصل فيه التمام فسيكتفى بذكر ما ورد منه ناقصاً، وأمّا ما اشتهر فيه النقصان ولم يرد ناقصاً فسيذكر ما ورد منه تاماً.

كان

كان						١	ال فعل
١٣٥٧						العدد	
٢٢	أمر	٢٦٠	مضارع	١٠٧٤	ماضٍ	صيغه	
١٢	قدرت مخدوفة		٣٥٣	جمل مركبة	١٠٠٤	جمل مفردة	تواكيه
١٨	بحسب القراءة	١٦	مختلف فيه	٤٣	جواز الوجهين	٢٠	تم
٢٠	زائدة	١٥٨	الاستمرار	٢٣	معنى: (صار)	١٢٧٢	ناقص
						الكون العام	عمله
							دلاته

تكرر ذكر (كان) في القرآن الكريم فبلغ (ألفا وثلاث مئة وسبعينا وخمسين) مرة، وقد وردت بصيغ الأفعال الثلاثة، وبتراتيب مختلفة، ودللت على المعاني التي ذكرها النحو لها، وسيكتفى بذكر الآيات التي خالفت (كان) فيها الأصل في عملها، أو وقع فيه خلاف، وكذلك في دلالتها، مع ذكر ما يحتاج إلى بيان وتوضيح، أمّا بقية الآيات التي جاءت على الأصل في عملها ودلالتها فسيكتفى بالإشارة إلى اسم السورة، ورقم الآية، في ملحق خاص بها.

والآيات المراد الحديث عنها هي:

١. قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَأَسْتَكَبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]. وقعت

(كان) ناقصة، بمعنى: (صار)^(١).

٢. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]. جاءت (كان) ناقصة، اسمها (لفظ الحالة)، وخبرها مذوف على رأي البصريين تقديره (مريداً)، واللام لام الجحود متعلقة به، وعند الكوفيين (اللام) للتوكيد، والجملة بعدها في محل نصب خبر (كان)، ودلالتها بهذا التركيب (لام الجحود مع الكون المنفي) تدل على نفي التهيئة والإرادة، وهو أبلغ من نفي الفعل الذي تدل عليه بدون لام الجحود^(٢). ومثلها:

٣. قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

٤. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعُكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

٥. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. اختلف في (كان) فقيل: تامة، بمعنى: (حدث ووجد)، وفاعلها (ذو)، وهو قول سيبويه، وعند الكوفيين ناقصة، وخبرها مذوف، تقديره: (غريباً) أو (لكم عليه حق)، وقيل: بجواز الوجهين^(٣)، وقرئ (ذا عسراً)^(٤)، فتكون خبر (كان)، اسمها ضمير مستتر فيها.

٦. قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيهِ اللَّهُ الْكِتَبَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلْكَاسِ كُنُوا عَبَادًا لِّي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩]. جاءت (كان) ناقصة، نافية للكون، والمراد بهذا

(١) ينظر: زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: ٥٩٧هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدى، الطبعة: الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ. ص ١/٥٤، والجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري المزرجي شمس الدين القرطبي، ت: ٦٧١هـ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة: الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. ص ١/٢٩٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢/٢٠، والدر المصنون ٢/١٥٨.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبي، ت: ٦١٦هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه. ص ١/٢٥٢، والبحر المحيط ٢/٧١٦، والدر المصنون ٢/٦٤٣.

(٤)قرأها أبي وابن مسعود وعثمان ~~هـ~~. ينظر: البحر المحيط ٢/٧١٦.

النفي نفي جهة الفعل، ويُعبر عنه بالنفي التام^(١).

٧. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا إِيَّادِنِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]. جاءت (كان) ناقصة، وقيل: زائدة، على أنَّ المصدر من (أن تموت) مبتدأ، وخبره (نفس)^(٢)، والمراد بمنفي الكون فيها نفي القدرة والاستطاعة^(٣).

٨. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الْرُّبُعُ مِمَّا تَرَكُنَ﴾ [النساء: ١٢]. يجوز في (كان) الوجهان: تامة، على أنَّ (رجل) فاعلها، وجملة (يورث) صفة له، أو ناقصة، فيكون (رجل) اسمها، وجملة (يورث) خبرها^(٤). ومثلها:

٩. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ أَمْرَأَةً وَلَهُ أُخْرُجَ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلٍّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا أُسْدُسٌ﴾ [النساء: ١٢].

١٠. قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]. جاءت (كان) ناقصة، دالة على الاستمرار^(٥). ومثل هذه الآية في الدلالة على

(١) ينظر: الدر المصنون ٢٧٢/٣.

(٢) ينظر: البحر الحيط ٣٦٦/٣، والدر المصنون ٤١٨/٣.

(٣) ينظر: معاني النحو ١٩٨/١.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٣٣٦، والجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي، ت: ١٣٧٦هـ، الطبعة: الرابعة، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٤١٨هـ. ص ٤٤٥.

(٥) ينظر: لسان العرب ١٣/٣٦٧، وإعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، ت: ١٤٠٣هـ، الطبعة: الرابعة، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص سوريا، دار اليمامة، دمشق بيروت، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ١٤١٥هـ. ص ٣١٨/١٠. وقد خالف في دلالتها على الاستمرار في هذه الآية وما كان مثلها، جمع من النَّحَّاة، وبيَّنوا أنَّ الصَّفَّةَ اللَّهُ -سبحانه- ثابتة له شرعاً في الأزمان كلها، بدليل خارج عن لفظ الجملة، فلم تدلَّ (كان) بنفسها على الاستمرار، وإنما هو مستفاد من غيرها، فلا معنى لجعلها دليلاً عليه، ينظر: التذليل والتكميل ٤/٢١٢، وشرح الرضي للشافية ٤/١٨٩.

الاستمرار ورد (مائة وخمس عشرة) آية^(١).

١١. قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتَأً وَسَاءَ سَيِّلًا﴾ [النساء: ٢٢]. جاءت (كان) ناقصة، وعند المبرد زائدة، وهي دالة على الاستمرار، أي: لم يزل فاحشة^(٢). ومثلها:

١٢. قوله تعالى: ﴿وَلَا نَقْرِبُوا الْزِفْرِ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَيِّلًا﴾ [الإسراء: ٣٢].

١٣. قوله تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]. جاءت (كان) ناقصة، وقيل: زائدة، وقيل في دلالتها: إنها تدل على الاستمرار، وقيل: إنها بمعنى: (صار)^(٣).

١٤. قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذْيَ مِنْ مَطْرِ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُم﴾ [النساء: ١٠٢]. جاءت (كان) ناقصة، الجار والمحرر (بكم) متعلق بخبرها المقدر، وأذى) اسمها المؤخر، وقيل: بجواز أن تكون تامة، على أن (أذى) فاعلها^(٤).

١٥. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كُبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنَى نَفَقًا﴾ [الأنعام: ٣٥]. جاءت (كان) ناقصة، وقد تقدم خبرها الجملة (كبير) على اسمها (إعراضهم)، وبين النحاة خلاف في جواز ذلك؛ لكونه فعلاً غير مصحوب بـ (قد)^(٥).

١٦. قوله تعالى: ﴿وَدَمَرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ﴾ [الأعراف: ١٣٧]. جاءت

(١) وهي: كان/النساء: ١، ١١، ١٦، ١٦، ٢٣، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٣، ٣٤، ٣٤، ٣٥، ٣٩، ٤٢، ٤٧، ٥٦، ٥٨، ٨٥، ٨٦، ٩٢، ٩٤، ٩٦، ٩٩، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨، ١١١، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٨، ١٦٥، ١٦٩، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٠. المؤمنون: ٩١. الإسراء: ٢٠، ٣٠، ٣٨، ٤٤، ٥٧، ٦٦، ٨٧، ٩٦. الكهف: ٤٥، ٩٦. مريم: ٦٤، ٧١. الفرقان: ٦، ١٦، ٢٠، ٥٤، ٥٧. العنكبوت: ٤٠. الأحزاب: ١، ٢، ٥، ٩، ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٣٠، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤٣، ٤٥، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٥، ٥٩، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٣، ٤٠، ٢٤، ٢١، ١٩، ١٤، ١١، ٧. نوح: ٢٦، ٢٤، ٢١، ١٩، ١٤، ١١. الإنسان: ٣٠. الانشقاق: ١٥. النصر: ٣. كـ/الأعراف: ٧، ١٧، ٧٩، ٨٢، ٨١، ١٠٤. المؤمنون: ١٧، ٣٠. الشعراء: ٢٠٩. القصص: ٥٨. الدخان: ٣، ٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٥٨/٧، والدر المصنون ٦٣٨/٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٧١٢/٣.

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٥٢/٥.

(٥) ينظر: الدر المصنون ٦٠٨، ٦٠٧/٤.

(كان) ناقصة، وفي اسمها أوجه: إما أنه ضمير مستتر، وإما ضمير الشأن مخدوف، وهذا ضعيف، وإما (فرعون)، وفاعل (يصنع) ضمير مقدر، وقيل: (ما) مصدرية، و(كان) زائدة^(١).

١٧. قوله تعالى: ﴿فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَتَبَعَهُ الشَّيْطَنُ فَكَانَ مِنَ الْفَاغِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)، أو هي باقية على دلالتها في الزمان الماضي^(٢).

١٨. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاثُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءَ وَتَصْدِيَّةً﴾ [الأنفال: ٣٥]. قرئ (صلاثم) بالرفع، و(مكاء وتصدية) بالنصب، على الأصل في اسم (كان) وخبرها، وقرئ بمنصب (صلاثم)، ورفع (مكاء وتصدية)، فيكون اسم (كان) مؤخراً، وخبرها (صلاثم) مقدماً، وهذا خلاف ما عليه الكثير من النحاة من جعل المعرفة اسمًا والنكرة خبراً؛ ولذلك خطأ هذه القراءة أبو علي الفارسي، وأجيز اتساعاً^(٣).

١٩. قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَّيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَقَّ يُشْخَنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]. اختُلِفَ في (كان) فقيل: تامة، بمعنى: (ما صح له وما استقام)، والمصدر المؤول من (أن يكون) فاعلها، و(لني) متعلق بها، وقيل: ناقصة، على أن (لنني) متعلق بخبرها المقدم، وأن (يكون) اسمها^(٤).

٢٠. قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَّاً أَنَّ أَوْجَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ [يونس: ٢]. جاءت (كان) ناقصة، وقيل: تامة على قراءة (عجّ) بالرفع، فيكون فاعلها، وهو الأجد عند

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن / ١٥٩٢، والدر المصنون / ٥٤٠.

(٢) ينظر: البحر الحيط / ٥٣٢٨، والدر المصنون / ٥٦١٣.

(٣) قرأ بها أبان بن تغلب وعاصم والأعمش. ينظر: الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، ت: ٣٧٠هـ، تحقيق: عبد العال سالم مكمم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب، جامعة الكويت، الطبعة: الرابعة، الناشر: دار الشروق، بيروت، ٢٠١٤هـ. ص ١٧١، والبحر الحيط / ٥٣١٥.

(٤) ينظر: فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليماني، ت: ١٢٥٠هـ، الناشر: دار ابن كثير، الطبعة: الأولى، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ١٤١٤هـ. ص ٢٣٧١، وإعراب القرآن وبيانه، ٤٢/٤، وإعراب القرآن للداعس / ٤٣٨.

المخشري^(١).

٢١. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٣٧]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (ما ينبغي)، أو بمعنى: (ما صحّ وما استقام)^(٢).

٢٢. قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَهَا نُوَفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥]. جاءت (كان) ناقصة، وعند الفراء زائدة^(٣).

٢٣. قوله تعالى: ﴿وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغَرَّقِينَ﴾ [هود: ٤٣]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)^(٤).

٢٤. قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بِقِيَةٍ يَنْهَا نَفَادِ فِي الْأَرْضِ﴾ [هود: ١١٦]. جاءت (كان) تامة، بمعنى: (وجد أو حدث)، وفاعلها (أولوا)، و(ينهون) حال، وقيل: بجواز الوجهين تامة أو ناقصة، على أنَّ (أولوا) اسمها، و(ينهون) خبرها، وبعده السمين الحلبي^(٥).

٢٥. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَرْوَلَ مِنْهُ الْجَبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]. يجوز في (كان) أن تكون تامة، وفاعلها (مكرهم)، على أنَّ (إن) نافية، ولام (لتزول) لام الجحود، والمراد تحذير مكرهم، ويجوز أن تكون ناقصة، اسمها (مكرهم)، وخبرها مذوق على رأي البصريين، واللام لام الجحود متعلقة به، وعند الكوفيين (اللام) للتوكيد، والجملة بعدها في محل نصب خبر (كان)، وقيل في (إن): إِنَّا المخففة، وقيل: شرطية، و(كان) معهما ناقصة^(٦).

٢٦. قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلَنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨].

(١)قرأها ابن مسعود. ينظر: الكشاف ٣٢٧/٢، والدر المصنون ١٤٥/٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦/١، والكشاف ٣٤٧/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥/٢، والبحر المحيط ١٣٣/٦.

(٤) ينظر: تفسير القرطبي ٢٩٦/١.

(٥) ينظر: الدر المصنون ٤٢٢/٦، وإعراب القرآن وبيانه ٤٤١، ٣٠١/٤.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٧٧٤/٢، والدر المصنون ١٢٦/٧.

جاءت (كان) ناقصة، وعند الفراء زائدة^(١).

٢٧. قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلِكٌ كَمَا يَمْشُرُ مُطْمَئِنًا لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنْ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ٩٥]. يجوز أن تكون (كان) تامة، بمعنى: (وَجَدَ) وحصل، ويجوز أن تكون ناقصة، وخبرها (في الأرض أو يمشون)^(٢).

٢٨. قوله تعالى: ﴿ فَأَشَارَتِ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ تُكِلُّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَيِّبًا ﴾ [مريم: ٢٩]. قيل في (كان): تامة، بمعنى: (وَجَدَ وَحْدَهُ)، وقيل: ناقصة، بمعنى: (صار)، وقيل: زائدة و(صَيِّبًا) حال^(٣)، وأمّا دلالتها فتدلّ على الماضي القريب أو الحاضر، بمعنى: (يُكَانُ)، وقيل: بمعنى: (صار)^(٤).

٢٩. قوله تعالى: ﴿ يَأَبَتِ لَا تَعْبُدُ الشَّيْطَنَ إِنَّ الشَّيْطَنَ كَانَ لِرَحْمَنِ عَصِيًّا ﴾ [مريم: ٤٤]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)، وقيل: زائدة^(٥).

٣٠. قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]. قيل في (كان): إِنَّهَا ناقصة، وخبرها مقدم، وهو متعلق (فيهما) المخدوف، واسمها (آلهة) مؤخر، وقيل: تامة و(آلهة) فاعلها^(٦).

٣١. قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ حَرَدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. على قراءة رفع (مِثْقَال)^(٧) تكون (كان) تامة، وعلى قراءة النصب تكون ناقصة، واسمها

(١) ينظر: البحر المحيط ١٣٣/٦، والدر المصنون ٢٩٦/٦.

(٢) ينظر: الدر المصنون ٤١٣/٧، وإعراب القرآن وبيانه ٥٠٥/٥.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي ١٠٢/١١، والتبيان في إعراب القرآن ٨٧٣/٢، والدر المصنون ٥٩٤/٧.

(٤) ينظر: تفسير القرطبي ١٠٢/١١، والكشاف ١٥/٣، والبحر المحيط ٢٥٨/٧.

(٥) ينظر: تفسير القرطبي ١١١/١١، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق لأحمد بن محمد بن إبراهيم الشعبي، ت: ٤٢٧هـ، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م. ص ٦/٢١٧.

(٦) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٧/١٧.

(٧) قرأ بها نافع وأبو جعفر، والبقيّة بالنصب. ينظر: المادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد محمد سالم محيي الدين، ت: ٤٢١هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الجليل بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. ص ٣/٥٧.

مضمر^(١).

٣٢. قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذَّةٌ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٨]^(٢). وقعت (كان) زائدة عند سبيوبيه، وقيل: ناقصة^(٣).

٣٣. قوله تعالى: ﴿وَقَنَقَدَ الْطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِي لَا أَرَى الْهُدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ الْفَكَاهِينَ﴾ [النمل: ٢٠] جاءت (كان) ناقصة، وهي "ها هنا بمعنى: (صار)"؛ لأنَّه لم يستفهم وهو حاضر، إنَّما استفهم عنه وهو غائب^(٤).

٣٤. قوله تعالى: ﴿فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النمل: ٥١]. يجوز أن تكون (كان) ناقصة، و(عاقبة) اسمها، وخبرها إما (كيف)، وإما (أنا دمرناهم)، ويجوز أن تكون تامة بمعنى: (حدث)، و(عاقبة) فاعلها، و(كيف) حال من الفاعل أو بدل، ويجوز أن تكون زائدة^(٥).

٣٥. قوله تعالى: ﴿فَأَنْبَتَنَا يَهُدَىٰ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْسِتُوا شَجَرَهَا﴾ [النمل: ٦٠]. جاءت (كان) ناقصة، تدلُّ على نفي القدرة والاستطاعة^(٦).

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٠٥، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن ثمام بن عطية الأندلسي الحاربي، ت: ٤٢٥هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ. ص ٤٨٥.

(٢) تكرر نص الآية في نفس السورة، والقول فيها واحد. الآيات رقم: ٦٧، ١٠٣، ١٢١، ١٣٩، ١٥٨، ١٧٤، ١٩٠.

(٣) ينظر: فتح القدير ٤/١١٩، ١٢٧، ١٢٧، وإعراب القرآن وبيانه ٧/٥٤.

(٤) المداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسري القيرواري ثم الأندلسي القرطبي المالكي، ت: ٤٣٧هـ، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف: الشاهد البوشيحي، الطبعة: الأولى، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م. ص ٨/٩٣.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠١٠، ١٠١١، ٦٢٦، ٨/٦٢٦.

(٦) ينظر: المداية إلى بلوغ النهاية ٧/٤٥٣٨، ومعاني النحو ١/١٩٨.

٣٦. قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]. يجوز في (كان) أن تكون ناقصة، ويجوز أن تكون تامة، بمعنى: أنَّ الله يختار كُلَّ كائن، و(له) الخيرة) مستأنفة، وبعده الشوكاني^(١).

٣٧. قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِتَّةٍ يَنْصُرُونَهُ، مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [القصص: ٨١]. يجوز في (كان) أن تكون ناقصة، وخبرها إِنَّما أن يكون متعلق الجار والمحور (له) مقدَّم محذوف، وإِنَّما آتَهُ (ينصرونه)، واسمها (فتة)، مرفوع مُحَلًّا وبجرور لفظاً بـ (من) الرائدة، أو (فتة) فاعلها على أَكْبَارِ التَّامَّةِ^(٢).

٣٨. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنْتَصِرِينَ﴾ [القصص: ٨١]. جاءت (كان) ناقصة، منفيَّة بـ (ما)، ونفي الكون أَبْلَغُ من نفي الفعل^(٣).

٣٩. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةً إِلَى حَمْلِهَا لَا يُحْمَلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ [فاطر: ١٨] على قراءة (ذو)^(٤) تكون (كان) تامة، بمعنى: (وقع أو حضر)، وعلى قراءة نصب (ذا) تكون خبر الناقصة، واسمها مقدر (الداعي أو المدعو)، قال الرمخشري: "نظم الكلام أحسن ملائمة للناقصة؛ لأنَّ المعنى على أنَّ المثقلة إن دعت أحداً إلى حملها لا يُحمل منه شيء، وإنَّ كان مدعوهاً ذا قربى، وهو معنى صحيح ملائم، ولو قلت: ولو وجد ذو قربى، لنفعك وخرج من اتساقه والتمامه"^(٥).

٤٠. قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرَثِهِ، وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَثَ الْدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [الشوري: ٢٠]. جاءت (كان) في الموصعين ناقصة، وعند الفراء زائدة^(٦).

٤١. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِشَرِّ إِنْ يُكَلِّمُهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيَا أَوْ مِنْ وَرَائِيْ حَجَابٍ﴾ [الشوري: ٥١]. اختلف في (كان) فيجوز أن تكون ناقصة، واسمها المصدر المؤول من (أن يكلمه)، وخبرها

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤/٢٩٦، والدر المصنون ٨/٦٩٠، وفتح القدير ٤/٢١١.

(٢) ينظر: الدر المصنون ٨/٦٩٧، وإعراب القرآن وبيانه ٧/٣٧٨.

(٣) ينظر: تفسير الشعابي ٧/٢٦٦، والبحر الحيط ٨/٣٢٨.

(٤) ينظر: البحر الحيط ٩/٢٥.

(٥) الكشاف ٣/٦٠٧، وينظر: تفسير القرطبي ١٤/٣٣٨، والدر المصنون ٩/٢٢٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن للغراء ٢/٥، والبحر الحيط ٦/١٣٣، والدر المصنون ٦/٢٩٦.

متعلق (لبشر) أو (وحياً)، أو تامة، بمعنى: (ثبت)، وفاعلها المصدر المؤول من (أن يكلمه)، أو زائدة، فيكون المصدر المؤول من (أن يكلمه) مبتدأ، وخبره متعلق (لبشر)^(١).

٤٢. قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ، قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [٣٧]. اختلف في (كان) فيجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها (قلب) وخبرها متعلق الجار وال مجرور (له) المقدم المذوق، أو اسمها ضمير الشأن، وخبرها (له قلب)، أو تامة، وفاعلها (قلب)، أو زائدة، فيكون (قلب) مبتدأً وخبره (له)^(٢).

٤٣. قوله تعالى: ﴿تَبَرِّىءُ بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِّرَ﴾ [القمر: ١٤]. وقع خبر (كان) ماضياً من غير (قد)، وقيل: لا بد من (قد) ظاهرة أو مضمرة^(٣)، وقد اختلف فيها، فقيل: ناقصة، وقيل: زائدة، بمعنى: (ملن كفر)^(٤).

٤٤. قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦]^(٥). اختلف في (كان) فقيل: ناقصة، و(كيف) خبرها، و(عذابي) اسمها، وقيل: تامة بمعنى: (حدث أو وقع)، وفاعلها (عذابي) و(كيف) حال^(٦).

٤٥. قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِأَيْدِنَا عِنِيدًا﴾ [المدثر: ١٦] جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: الاستمرار^(٧). ومثلها:

٤٦. قوله تعالى: ﴿وَيُسَقَّونَ فِيهَا كَأسًا كَانَ مِرَاجُهَا زَجْبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٧].

٤٧. قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُنْجَرَاءَ﴾ [الإنسان: ٢٢].

٤٨. قوله تعالى: ﴿وَكَانَ سَعِيْكُمْ مَشْكُورًا﴾ [الإنسان: ٢٢].

٤٩. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]. جاءت

(١) ينظر: معنى الليبب ٦/١٢٦، ١٢٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٥١، ومعنى الليبب ٦/١٢٥.

(٣) ينظر: الدر المصنون ١٠/١٣٥.

(٤) ينظر: البحر الحيط ١٠/٤٠، والدر المصنون ١٠/١٣٥.

(٥) تكرر نص الآية في نفس السورة، والقول فيها واحد، الآيات رقم: ٣٠، ٢١، ١٨.

(٦) ينظر: البحر الحيط ١٠/٤٠، والدر المصنون ١٠/١٣٦.

(٧) ينظر: لسان العرب ١٣/٣٦٧.

(كان) ناقصة، واسمها ضمير مستتر، وخبرها (لكبيرة)، وقرئ برفع (كبيرة)^(١)، وخرجت على أنَّ (كان) زائدة، أو خبر لمبتدأ محدوف، تقديره (هي كبيرة)، والجملة خبر ل (كان)^(٢).

٥٠. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَحْدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]. اختلف في (كان) بحسب قراءة (واحدة)^(٣)، بنصبهما تكون ناقصة، ويرفعها تكون تامة^(٤).

٥١. قوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَهُنَّا إِلَّا أُمَّرَأَتُهُ كَانَتْ مِنَ الْفَارِينَ﴾ [الأعراف: ٨٣]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)^(٥).

٥٢. قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَةً أَمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤْثِسُ﴾ [يونس: ٩٨]. يجوز في (كان) أن تكون ناقصة، واسمها (قرية)، وخبرها جملة (آمنت)، ويجوز أن تكون تامة، و(قرية) فاعلها^(٦).

٥٣. قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَحْدَةً فَإِذَا هُمْ خَدِمُونَ﴾ [يس: ٢٩]. على قراءة رفع (صيحة)^(٧) إِمَّا أن تكون اسم (كان)، وخبرها مقدّر أي: (عليهم)، أو فاعل للتامة، بمعنى: (وَقَعَتْ)، وعلى قراءة النصب خبر (كان)، واسمها ضمير مستتر^(٨).

٥٤. قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْشَقَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرَدَةً كَالْدِهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]. جاءت

(١)قرأ بها اليزيدي خلافاً للجمهور. ينظر: الكشاف ٢٠١/١.

(٢) ينظر: الكشاف ٢٠١/١، والبحر المحيط ٢/١٨.

(٣)قرأ بها نافع وأبو جعفر. ينظر: النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الحسن بن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ت: ٨٣٣هـ، تحقيق: علي محمد الضبعان، ت: ١٣٨٠هـ، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصویر دار الكتاب العلمية]. ص ٢٤٧/٢.

(٤) ينظر: الكشاف ٤٨٠/١، والبحر المحيط ٣/٥٣٧.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٠٢/٥.

(٦) ينظر: الدر المصنون ٦/٢٦٨، والجدول في إعراب القرآن ١٩٧/١١.

(٧)قرأ بها أبو جعفر. ينظر: النشر في القراءات العشر ٣٥٣/٢.

(٨) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسحاق، بن يونس المرادي التحوي التحّاس، ت: ٤٣٨هـ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعه: الأولى، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٦٤/٣، والمداهنة إلى بلوغ النهاية ٦٠٤/٩.

(كان) ناقصة، بمعنى: (صار)^(١)، وفُرِئَ برفع (وردة)^(٢)، فتكون بمعنى: (فحصلت)، على أَكْمَانَ التَّامَّةِ. ومثلها في غير القراءة:

٥٥. قوله تعالى: ﴿وَبَسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا﴾ ^{﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنْبَثًا﴾} [الواقعة: ٥].

٥٦. قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيرًا مَّهِيلًا﴾ [المزمول: ١٤].

٥٧. قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بَيْنَيْهِ مِنْ فَضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥]. اختلف في نصب (قواريرًا)، فقيل: إنه خبر (كان) الناقصة، واسمها ضمير مستتر، وقيل: حال على أنَّ (كان) تامة، أي: (كونت فكانت)^(٣).

٥٨. قوله تعالى: ﴿وَفُنِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ [النَّبَأ: ١٩]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)^(٤). ومثلها:

٥٩. قوله تعالى: ﴿وَسَرِّتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النَّبَأ: ٢٠].

٦٠. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا أَلْثُلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]. يجوز في (كانتا) أن تكون ناقصة، و(اثنتين) خبرها، أو تامة، و(الألف) فاعلها، و(اثنتين) حال^(٥).

٦١. قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَا عِلِّمَنِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١٢]. جاءت (كان) ناقصة، وقيل: زائدة، بمعنى: وما علمي بما يعملون الآن^(٦).

٦٢. قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصفات: ٣٥]. جاءت (كان) ناقصة، وقيل: زائدة، بمعنى: إذا قيل لهم قولوا لا إله إلا الله يستكرون^(٧).

٦٣. قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَجَدَهُ فَكَانُوا كَهَشِيمُ الْمُخْنَطِرِ﴾ [القمر: ٣١]. جاءت

(١) ينظر: لسان العرب ١٣/٣٦٧.

(٢) قرأ بها عمرو بن عبيد. ينظر: الكشاف ٤/٤٥٠.

(٣) ينظر: الدر المصنون ١٠/٦٠٩.

(٤) ينظر: تفسير الشعابي ٩/١٨٧، والبحر الحيط ١٠/٣٨٦.

(٥) ينظر: البحر الحيط ٤/٤، ١٥٢، ٧٢٨/٢، ٦٥٥/٢، ١٧٥/٤، ١٧٥/٢.

(٦) ينظر: المداية إلى بلوغ النهاية ٨/٥٣٢٩، وتفسير القرطبي ١٣/١٢٠.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للتحاسن ٣/٢٨٣، وتفسير القرطبي ١٥/٧٦.

(كان) ناقصة، بمعنى: (صار)^(١).

٦٤. قوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعْهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [الجادلة: ٧]. جاءت (كان) تامة، و(الواو) فاعلها، ومعناها: في أي مكان استقرُوا فيه، وقيل: ناقصة، خبرها مقدم عليها متعلق (أين)، واسمها (الواو)^(٢).

٦٥. قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَقْلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)، أي: صرت إليها، على القول بأنَّ المقصود بالقِبْلَة (الكعبة)، وفسر ابن عباس (كنت) بـ(أنت)^(٣).

٦٦. قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقَوْنَ أَقْلَمُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيمَ﴾ [آل عمران: ٤٤]. جاءت (كان) ناقصة، و(لدِيهِم) متعلق بمحذوف خبرها، ويجوز أن تكون تامة، بمعنى: (وجدت)، فيتعلق بها الضَّرف (لدِيهِم)، كما عند الفارسي^(٤).

٦٧. قوله تعالى: ﴿وَجَعَنَى مُبَارَّاً أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾ [مريم: ٣١]. جاءت (كان) تامة، ويجوز أن تكون الناقصة، و(أين) متعلق بمحذوف خبرها^(٥).

٦٨. قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبَتِهَا وَأَسْتَكَبَرَتْ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٥٩]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)^(٦).

٦٩. قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضَلَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُم مِّنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)^(٧).

(١) ينظر: المداية إلى بلوغ النهاية ١١/٦١٩٩، ٧١٩٩، والبحر الحيط ٤٥/١٠.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للباقولي ١/٢٧٦، وإعراب القرآن وبيانه ١٠/١١.

(٣) ينظر: البحر الحيط ٢/١٥، ولسان العرب ٣/٣٦٧.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٢٥٩، والدر المصنون ٣/١٧١.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للباقولي، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي، ت: نحو ٥٤٣، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإباري، الطبعة: الرابعة، الناشر: دارالكتاب المصري، القاهرة، ودارالكتب اللبناني، بيروت، ٢٠١٤هـ. ص ١٤٢، ٢٧٦/١، وإعراب القرآن وبيانه ٦/٨٨.

(٦) ينظر: الأفعال الناسخة، حمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب)، مطبوع سنة ١٩٩٨م. ص ٧٦.

(٧) ينظر: تفسير الشعبي ١/٢١٢، والبحر الحيط ١/٣٩٥.

٧٠. قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُوا وُجُوهُكُمْ شَطَرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]. جاءت (كان) تامة، وقيل: ناقصة، اسمها الضمير المتصل، وخبرها (حيث)^(١). ومثلها:
٧١. قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُوا وُجُوهُكُمْ شَطَرَهُ﴾ [البقرة: ١٥٠].
٧٢. قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. جاءت (كان) تامة، بمعنى: (وجدتم)، ويجوز أن تكون الناقصة، بمعنى: (صاروا)، و(خير) خبرها، وقيل: زائدة (أنتم خير أمة)^(٢)، وقيل: بمعنى: الاستمرار، وفي سياق القول عند هذه الآية قال الزمخشري: "كان) عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق، ولا على انقطاع طارئ"^(٣).
٧٣. قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَإِبْرَأُوكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنياء: ٥٤]. يجوز أن تكون (كان) ناقصة، اسمها الضمير المتصل (التاء)، وخبرها مذوف، وهو متعلق بالحار والمحرر (في ضلال)، ويجوز أن تكون تامة، وفاعلها الضمير المتصل^(٤).
٧٤. قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَثَةً﴾ [الواقعة: ٧]. جاءت (كان) ناقصة، بمعنى: (صار)^(٥).
٧٥. قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]. فيل: إنَّ (كان) تامة، وقيل: ناقصة، وخبرها مذوف متعلق (معكم)^(٦).
٧٦. قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]. يجوز أن تكون (تكون)
-
- (١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ٢٩٥/٢، وإعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعايس -أحمد محمد حميدان- إسماعيل محمود القاسم، الطبعة: الأولى، دار المنير ودار الفارابي، دمشق، ٤٢٥ هـ. ص ٦١/١.
- (٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٨٤/١، والبحر الخيط ٣٠٠/٣.
- (٣) الكشاف ٤٠٠/١.
- (٤) ينظر: الدر المصنون ١٦٩/٨.
- (٥) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرمية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الأسدية، مكة المكرمة، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م. ص ٣٥٩.
- (٦) ينظر: إعراب القرآن للباقولي ٢٧٦/١، وإعراب القرآن وبيانه ٤٥٣/٩.

ناقصة، فيكون (أينما) متعلقاً بخبرها المذوف، أو تامة، فيتعلق بجواب الشرط^(١).

٧٧. قوله تعالى: ﴿وَإِن تُكَحْ حَسَنَةً يُضَعِّفُهَا وَيُؤْتَ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠].

على قراءة رفع (حسنة)^(٢) تكون فاعلاً لـ(تك) التامة، معنى: (تقع أو توجد)، وبنصبها على أكها خبر لـ(تك) الناقصة، واسمها ضمير مستتر^(٣).

٧٨. قوله تعالى: ﴿يَبْعَثُ إِنَّهَا إِن تُكَحْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ حَرَدِلٍ فَتَكُنْ فِي صَحْرَاءَ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ﴾ [لقمان: ١٦]. على قراءة رفع (مثقال)^(٤) تكون فاعلاً لـ(تك) التامة، معنى: (تقع أو توجد)، وبنصبها على أكها خبر لـ(تك) الناقصة، واسمها ضمير مستتر^(٥).

٧٩. قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمُعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. يجوز أن تكون (تكن) تامة، و(أمة) فاعلها، أو ناقصة، و(أمة) اسمها، و(يدعون) بخبرها^(٦).

٨٠. قوله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَمَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١]. يجوز أن تكون (يكون) تامة، و(صاحبة) فاعلها، أو ناقصة، و(صاحبة) اسمها، و(له) متعلق بخبرها المذوف^(٧).

٨١. قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَيْرٌ﴾ [الأنفال: ٧٣]. جاءت (تكن) تامة، معنى: (تحصل أو تحدث)، وفاعلها (فتنة)^(٨).

٨٢. قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]. جاءت

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٦٩/٢.

(٢)قرأها نافع، وابن كثير، وأبو جعفر. ينظر: الهمadi شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١٥٢/٢.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٣٥٨/١، والبحر المحيط ٦٤٣/٣.

(٤)قرأها نافع، وأبو جعفر، والبقيّة بالنصب. ينظر: الهمadi شرح طيبة النشر في القراءات العشر ٥٧/٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤١٤/٨، والدر المصنون ٦٤/٩.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٨٣/١، والدر المصنون ٣٣٩/٣.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٢٧/١، والدر المصنون ٩٠/٥.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للحساين ١٠٦/٢، والجدول في إعراب القرآن ٢٧٢/١٠.

(تكون) تامة ، بمعنى : (تقع) ، و (فتنة) فاعلها ^(١) .

٨٣. قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَرَّةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة : ٢٨٢] . على قراءة رفع (تجارة) ^(٢) يجوز أن تكون فاعلاً لـ (تكون) التامة ، أو اسمًا للناقصة ، وخبرها (تديرونها) ، وعلى قراءة النصب تكون (تجارة) خبر للناقصة ، ويقدر اسمها أي : تكون التجارة تجارة ^(٣) .

٨٤. قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَرَّةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء : ٢٩] . على قراءة رفع (تجارة) ^(٤) تكون فاعلاً لـ (تكون) التامة ، وعلى قراءة النصب تكون (تجارة) خبرها ، واسمها مضمر أو يقدر بـ (تكون الأموال تجارة) ^(٥) .

٨٥. قوله تعالى : ﴿وَحَسِبُوا أَلَا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا﴾ [المائدة : ٧١] . أن (تكون) تامة ، بمعنى : تقع ، و (فتنة) فاعلها ، قال ابن عطية : " لم يختلفوا في رفع (فتنة) ؛ لأنَّ (كان) هنا هي التامة " ^(٦) ، وقال الأصبهاني : " ويجوز أن تكون ناقصة ، فتتصب (فتنة) على الخبر ، ويُضْمَر الاسم " ^(٧) .

٨٦. قوله تعالى : ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال : ٧] . اختلف في (تكون) فقيل : تامة ، وفاعلها ضمير مستتر ، وقيل : ناقصة ، والمستتر اسمها ، والخبر متعلق (لكم) المذوق ^(٨) .

٨٧. قوله تعالى : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [الأنفال : ٣٩] . جاءت (تكون)

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن / ١٥٨ / ١ ، والدر المصنون . ٣٠٩ / ٢ .

(٢) الجميع قرأها بالرفع ، عدا عاصم فقرأ بالنصب . ينظر : البحر المحيط . ٧٣٩ / ٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء / ١٨٥ / ١ ، والكشاف / ٣٢٧ / ١ .

(٤) قرأها الكوفيون بالنصب ، والبقية بالرفع . ينظر : الهمامي شرح طيبة النشر في القراءات العشر . ١٤٩ / ٢ .

(٥) ينظر : تفسير الشعابي / ٣ / ٢٩٢ ، وتفسير القرطبي / ٥ / ١٥١ .

(٦) البحر الوجيز / ٢ / ٢٢٠ .

(٧) إعراب القرآن . ص ١٠٣ .

(٨) ينظر : الجدول في إعراب القرآن / ٩ / ١٧٥ ، وإعراب القرآن للدعاس . ٤١٨ / ١ .

تامة، بمعنى: (تقع)، و(فتنة) فاعلها^(١).

٨٨. قوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَنْتَلُوْمِنْهُ مِنْ قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١]. يجوز أن تكون (تكون) ناقصة، واسمها ضمير مستتر، وخبرها متعلق (في شأن) المذوق، ويجوز أن تكون تامة، وفاعلها ضمير مستتر^(٢).

٨٩. قوله تعالى: ﴿ثَتَّخِذُونَ أَيْمَنَكُمْ دَخْلًا يَنْكِمُ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢]. يجوز أن تجعل (تكون) تامة، وفاعلها (أمة)، ويجوز أن يجعلها ناقصة، و(أمة) اسمها، وخبرها جملة اسمية وهي (هي أربى) على رأي البصريين، وعند الكوفيين (هي) ضمير فصل، وأربى) خبر ل (تكون)، ولم يرِد خبر (كان) جملة اسمية إلا في هذه الآية^(٣).

٩٠. قوله تعالى: ﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ بِمَنْ جَاءَ بِالْهُدَىٰ مِنْ عِنْدِهِ وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [القصص: ٣٧]. يجوز أن تكون (تكون) ناقصة، واسمها (عاقبة)، وخبرها متعلق (له) المذوق، أو اسمها ضمير الشأن، وجملة (له عاقبة) خبرها، ويجوز أن تكون تامة، وفاعلها (عاقبة)^(٤).

٩١. قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَأَعْمِنِ الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة: ٥]. جاءت (تكون) ناقصة، ويجوز أن تكون تامة، و(الجبال) فاعلها^(٥).

٩٢. قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]. جاءت (تكون) ناقصة، وقال أبو حيّان في دلالتها: "والنهي عن الكون على صفة أبلغ من النهي عن تلك الصفة، إذ النهي عن الكون على صفة يدلُّ بالوضع على عموم الأكوان المستقبلة على تلك الصفة، ويلزم من ذلك عموم تلك الصفة"^(٦).

(١) ينظر: إعراب القرآن للتحاسن ٩٨/٢، وإعراب القرآن وبيانه ٥٧٦/٣.

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٥٤/١١.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٨٠٥/٢، والدر المصنون ٢٨٢/٧، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، ت: ٤٤٠٤هـ، الناشر: دار الحديث، القاهرة. ص ٣٢٠/٨.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠٢١/٢، والدر المصنون ٦٧٨/٨.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥٦٤/١٠.

(٦) البحر المحيط ٣٥/٢.

٩٣. قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٤٨]. جاءت (تكون) ناقصة، اسمها الضمير المتصل، وخبرها جملة (يأتي)، وقيل: بجواز التضمان والتمام فيها^(١).

٩٤. قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]. اختلف في (تكون) فقيل: تامة، وقيل: ناقصة^(٢).

٩٥. ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]. جاءت (يكمن) ناقصة، اسمها ضمير مستتر، وخبرها (غنياً)، وعلى قراءة (غني أو فقير)^(٣) تكون (يكمن) تامة، وغني فاعلها.

٩٦. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شَرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ١٣٩]. على قراءة رفع (ميته)^(٤) تكون فاعلاً لـ (يكمن) التامة، أو اسماء للناقصة، وخبرها مذدوف تقديره (هناك)، وعلى قراءة نصب (ميته) تكون خبراً للناقصة، والضمير المستتر اسمها^(٥). ومثلها:

٩٧. قوله تعالى: ﴿قُلْ لَاَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمًا حِنْزِيرًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]^(٦).

٩٨. قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَدِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]. يجوز أن تكون (يكمن) تامة، فتتعلق (منكم) بحال، أو بـ (يكمن)، وتكون (عشرون) فاعلاً، أو تكون ناقصة، و(منكم) متعلق بخبر مقدم مذدوف، و(عشرون) اسم (يكمن) مؤخر^(٧). ومثلها:

(١) ينظر: الدر المصنون ٢/١٧٦، والجدول في إعراب القرآن .٣٠٢/٢

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢/٢٦٩، وإعراب القرآن للداعس ١/٢٠٩.

(٣) قرأ بها عبد الله. ينظر: الكشاف ١/٥٧٥.

(٤) قرأت (ميته) بالرفع بوجهين:

١. قرأ ابن ذكوان، وأبو جعفر، وهشام بخلف عنه (تكن) بالباء، و(ميته) بالرفع.

٢. قرأ هشام في وجهه الثاني، وابن كثير (يكمن) بالياء، و(ميته) بالرفع. ينظر: المادي شرح طيبة البشر في القراءات العشر ٢/٢٢٢، ٢٢١/٢.

(٥) ينظر: المادية إلى بلوغ النهاية ٣/٥٢٠، والدر المصنون ٥/١٨٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/٦٧٦.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٣١، والدر المصنون ٥/٦٣٦.

٩٩. قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُن مِّنْكُمْ مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأفال: ٦٥].

١٠٠. قوله تعالى: ﴿فَإِن يَكُن مِّنْكُمْ مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأفال: ٦٦].

١٠١. قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُن مِّنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الأفال: ٦٦].

١٠٢. قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمَوْنَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَّهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُم﴾ [النور: ٦]. على قراءة رفع (أنفسهم)^(١) يحتمل أن تكون (يكن) ناقصة، وخبرها مقدم، وهو متعلق (لهم) المذوق، أو أن تكون (يكن) تامة، بمعنى: (يوجد)، و(شهادة) فاعلها، و(أنفسهم) بدل في الحالين، وعلى قراءة نصب (أنفسهم) تكون خبر (يكن)^(٢).

١٠٣. قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَّهُمْ آيَةٌ أَن يَعْلَمُهُ عُلِّمَتْوْا بِئْسَ كَيْلًا﴾ [الشعراء: ١٩٧]. على قراءة (ت肯) بالتأنيث و(آية) بالرفع^(٣) يجوز فيها وجهاً: أن تكون تامة، و(آية) فاعلها، أو تكون ناقصة، واسمها إما أن يكون مضمراً وخبرها جملة (آية أن يعلمه)، وإما أن يكون ضمير الشأن وخبرها جملة (لهم آية)، وإما أن يكون اسمها (آية) وخبرها إما مقدم عليه متعلق (لهم) المذوق، وإما المصدر المؤول من (أن يعلمه)، وعلى قراءة (يكن) بالياء و(آية) بالنصب تكون الناقصة، و(آية) خبرها مقدم، واسمها (أن يعلمه)^(٤).

١٠٤. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]. جاء هذا التركيب (كن فيكون) في عدّة آيات^(٥) والقول فيها واحد، فقد اتفق المعربون والمفسرون على أكّهما تامّتان، بمعنى: (حدث فيحدث)، إلا ما ورد في كتاب إعراب القرآن للدعاس في سورة مريم (آية ٣٥) فقد أعرب (كن) ناقصة، قال: "ـ (كن) أمر ناقص، واسم مستتر، والخبر مذوق تقديره بـ"ـ^(٦)، وفاعل التامة ضمير مستتر تقديره في (كن) (أنت)، وفي (يكون) (هو)، وقيل في فاعل (يكون) في (آية الأنعام ٧٣): إما ضمير مستتر، و(قوله) مبتدأ خبره

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٦٥/٢.

(٢) ينظر: الدر المصنون ٣٨٤/٨.

(٣) قرأها ابن عامر والجحدري. ينظر: البحر الحيط ١٩٠/٨.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠٠١/٢، والدر المصنون ٥٥٢/٨.

(٥) آل عمران: ٤٧، ٥٩. الأنعام: ٧٣. التحل: ٤٠. مريم: ٣٥. يس: ٨٢. غافر: ٦٨.

(٦) ص ٢٤٢/٢.

(الحقّ أو يوم)، وإنما أن يكون فاعلها (قوله)^(١). وفي دلالتها الزمانية قالوا: جاء المستقبل بمعنى الماضي، حيث جاءت (يكون) بمعنى: (كان)، فيحتمل أن يكون مستقبلاً، أي: يكون كما أمر الله^(٢).

١٠٥. قوله تعالى: ﴿وَقَاتَلُوْهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]. يجوز أن تكون (يكون) التّامة، وفاعلها (الدين)، والجار والمحرر متعلق بها، ويجوز أن تكون النّاقصة، و(الدين) اسمها، وخبرها مذدوف، وهو متعلق الجار والمحرر^(٣).

١٠٦. قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٤٧]. يجوز أن تكون (يكون) التّامة، وفاعلها (الملك)، و(له) متعلق بها، ويجوز أن تكون النّاقصة، و(الملك) اسمها، وخبرها مقدم، وهو متعلق (له)^(٤).

١٠٧. قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]. ورد تركيب (أنى يكون لي) في عدة آيات أخرى^(٥)، والقول فيها واحد، فيجوز أن تكون (يكون) التّامة، بمعنى: (يحدث)، و(غلام) فاعلها، ويجوز أن تكون النّاقصة، (وغلام) اسمها، وخبرها مقدم مذدوف، وهو متعلق (أنى)، أو متعلق (لي)، و(أنى) ظرف^(٦). ومثلها:

(١) ينظر: الدر المصنون ٦٩١/٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٢/١، وإعراب القرآن للأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، الملقب بقوم السنة، ت: ٥٣٥هـ، قدمت له ووثقت نصوصه: فائزه بنت عمر المؤيد، الطبعة: الأولى، الناشر: غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م. ص ٨٠، والكتشاف ١٨١/١، ٦٠٦/٢، ٣١/٤، والبحر الحيط ٥٨٤/١، ٥٥٦/٤، ٥٢٣، ٥١٤، ٥١٢/١، ٣٠٢/٥، ٢٣٦/٨، ٥١٥، ٢٢١/٣، ٦٩١/٤، وإعراب القرآن وبيانه ٥١٣/١، ٣٢١/١٤، ٢٩٨/١٦، وإعراب القرآن للدعايس ٣/١٦٤.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٥٨/١، والدر المصنون ٣٠٩/٢.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٩٧/١، والدر المصنون ٥٢٠/٢.

(٥) آل عمران: ٤٧. مريم: ٨، ٢٠.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٥٧/١، ٢٤٣/٧، ١٥٨، ١٣٦/٣، والبحر الحيط ٢٤٩، والدر المصنون ١٥٩/٣، ١٨١.

١٠٨. قوله تعالى: ﴿أَنَّ يَكُونُ لَهُ، وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١].^(١)

١٠٩. قوله تعالى: ﴿فَأَنْفُخْ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]. يجوز أن تكون (يكون) تامة، بمعنى: (يوجد)، وفاعلها ضمير مستتر، و(طيرًا) حال، وجعل العكيري معناها: (يصير)، أي: (ينتقل)، وهذا خلاف ما عليه الكثير من أنَّ التي بمعنى (صار) ناقصة، ويجوز أن تكون ناقصة، واسمها مستتر و(طيرًا) خبرها^(٢)، ودلالتها إمَّا أن تكون على باهها، أو بمعنى: (صار)^(٣).

١١٠. قوله تعالى: ﴿قَالَ فَأَهِبِّطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَكَبَّرَ﴾ [الأعراف: ١٣]. جاءت (تكون) تامة، بمعنى: (فما يصح وما ينبغي)، وفاعلها (أن تتكبر)^(٤).

١١١. قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودْ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]. اختلف في (يكون) فقيل: ناقصة، واسمها (أن نعود)، وخبرها مقدم مذوف، وهو متعلق (لنا)، وقيل: تامة، وفاعلها (أن نعود)، وهي بمعنى: (ما ينبغي لنا، وما يصح)^(٥).

١١٢. قوله تعالى: ﴿وَفَنِيلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونُ الَّذِينُ كُلُّهُمْ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]. اختلف في (يكون) فقيل: تامة، وفاعلها (الدين)، والحار والمحرر متعلق بها، وقيل: ناقصة، و(الدين) اسمها، وخبرها مذوف، وهو متعلق الحار والمحرر، وقيل: بجواز الأمرين^(٦).

١١٣. قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُشْخَرَ فِي الْأَرْضِ﴾

(١) ينظر: الدر المصنون ٨٩/٥، والجدول في إعراب القرآن ٢٥٣/٦.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٦٣/١، والدر المصنون ١٩٦/٣.

(٣) ينظر: الكشاف ٣٦٤/١، والبحر الخيط ١٦٤/٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٣١٢/٣، والمحببي من مشكل إعراب القرآن، أبو بلال، أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ. ص ٣١٠/١.

(٥) ينظر: الكشاف ١٣٠/٢، والجدول في إعراب القرآن ٨/٩.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥٧٦/٣، والجدول في إعراب القرآن ٢١٩/٩.

[الأنفال: ٦٧]. يجوز أن تكون (يكون) تامة، وفاعلها (أسرى)، ويجوز أن تكون ناقصة، و(أسرى) اسمها، وخبرها مقدم، وهو متعلق (له)، وهي هنا بمعنى: (يصير)^(١).

١١٤. قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ﴾ [التوبه: ٧]. يجوز أن تكون (يكون) تامة، بمعنى: (يوجد)، وفاعلها (عهد)، ويجوز أن تكون ناقصة، و(عهد) اسمها، وخبرها إمّا أنّه (كيف)، والخبر هنا واجب التقديم؛ لاشتماله على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام، وإمّا أنّه مذوق، وهو متعلق (للمرشّكين) أو متعلق (عند الله)^(٢).

١١٥. قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥]. يجوز أن تكون (يكون) تامة، بمعنى: (ما يتسهل لي، وما يمكنني) والمصدر المؤول من (أن أبدلها) فاعلها، ويجوز أن تكون ناقصة، ومتصل (لي) المذوق خبرها المقدم، و(أن أبدلها) اسمها^(٣).

١١٦. قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ [النور: ٦]. اختلف فيها فقيل: تامة، بمعنى: (ما ينبغي أو ما يصحّ)، وفاعلها المصدر المؤول من (أن نتكلّم)، وقيل: ناقصة، وخبرها مقدم، وهو متعلق (لنا)، واسمها (أن نتكلّم)^(٤).

١١٧. قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ بَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاعِيُّهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]. جاءت (يكون) تامة، وفاعلها (بجوى)، و(من) زائدة^(٥).

١١٨. قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧]. على قراءة رفع

(١) ينظر: المداية إلى بلوغ النهاية ٥٣٩٢/٨، والجدول في إعراب القرآن ٢٦٢/١٠.

(٢) ينظر: الدر المصنون ١٤/٦، وإعراب القرآن للدعاس ٤٤٥/١.

(٣) ينظر: الكشاف ٣٣٤/٢، وإعراب القرآن وبيانه ٤/٢١٨.

(٤) ينظر: الكشاف ٢٢٠/٣، وإعراب القرآن وبيانه ٦/٥٨١، والجدول في إعراب القرآن ١٨/٢٤٠.

(٥) ينظر: البحر الخيط ١٢٥/١٠، والدر المصنون ١٠/٢٦٨.

(دولة) (١) تكون فاعلاً للتمامة، أو اسمًا للناقصة، وخبرها مخدوف، وهو متعلق (بين الأغنياء)،

وعلى قراءة النصب تكون (دولة) اسمها، ومتصل (بين الأغنياء) المخدوف خبرها (٢).

١١٩. قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَسْوُثِ﴾ [القارعة: ٤]. يجوز أن تكون (يكون) تامة، بمعنى: (يوجدون ويحشرون)، وفاعلها (الناس)، و(كالفراش) متعلق بحالٍ من الناس، أو تكون ناقصة، و(الناس) اسمها، و(كالفراش) متعلق بخبرها المخدوف (٣).

١٢٠. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَكَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. يجوز أن تكون (يكون) تامة، بمعنى: (يوجد)، وفاعلها (الضمير المتصل)، و(رجلين) حال، ويجوز أن تكون ناقصة، و(الضمير) اسمها، و(رجلين) خبرها (٤).

١٢١. قوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَنْذَرُ كُوْنِي بِرَدًّا وَسَلَمًا عَلَى إِنْزَهِيمَ﴾ [الأنياء: ٦٩]. (كوني) ناقصة، (الياء) اسمها، و(برداً) خبرها بمعنى: (صار)، وقيل: تامة، بمعنى: (وقع) (٥).
أمّا بقية الآيات التي ذكرت فيها (كان) فقد جاءت ناقصة، دالة على الكون العام، وستذكر أرقامها في ملحق خاصٌ بها (٦).

(١)قرأ بها أبو جعفر، وأبو حية، وهشام، والبقيّة بالنصب. ينظر: البحر المحيط ١٤١/١٠.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للتحاسن ٤/٢٦١، وتفسیر القرطبي ١٨/١٦.

(٣) ينظر: الدر المصنون ١١/٩٥، وإعراب القرآن وبيانه ١٠/٥٦٤.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ١/٣٨١، والبحر المحيط ٢/٧٢٨.

(٥) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، ويعرف بتألّف القراء، ت: نحو ٥٥٠هـ، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.

ص. ٧٤٣/٢

(٦) ص. ٢٩٧

أصبح

أصبح						٢	ال فعل
٢٨						العدد	
.	أمر	٧	مضارع	٢١	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	٣	جمل مركبة	٢٥	جمل مفردة	تراكيبه	
١٦	جواز الوجهين	١	تامٌ	١١	ناقص	عمله	
١٧	الدخول في الصباح	١	الاستمرار	٢٧	معنى: (صار)	دلالاته	

وردت (أصبح) في القرآن الكريم في (ثمانية وعشرين) موضعًا، تامةً وناقصة، بصيغتي الماضي والمضارع، وبجمل مفردة ومركبة، وتحمل ثلاث دلالات في معانيها، حيث جاءت بمعنى: الدخول في الصباح، وبمعنى: (صار)، وتدلُّ على الاستمرار^(١). والآيات التي وردت بها هي:

- قوله تعالى: ﴿فَقُتِلُوا فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠]. جاءت (أصبح) ناقصة، بمعنى: (صار)^(٢). ومثلها:
- قوله تعالى: ﴿فَأُوْرِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّذَمِينَ﴾ [المائدة: ٣١]^(٣).
- قوله تعالى: ﴿وَأَحِيطَ بِشَرِّهِ فَأَصْبَحَ يُقْلِبُ كَفَيْهِ عَلَىٰ مَا أَنْفَقَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٤٢]. يجوز في

(١) مما يلاحظ في استعمال (أصبح) في القرآن أَنَّما وردت في (ثمانية وعشرين) موضعًا تغلب على معانيها السُّلبيَّة والعقوبات (العذاب، والنَّدَم، والخُوف، والقلق، والخسران)، نحو قوله: ﴿فَأَخَذَهُمُ الرَّجُلُهُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمَ جَحِشِينَ﴾ [الأعراف: ٧٨]، وقوله: ﴿فَأَصْبَحَ يُقْلِبُ كَفَيْهِ عَلَىٰ مَا أَنْفَقَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٤٢]، وقوله: ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَرْقَبُ﴾ [القصص: ١٨]، وقوله: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَرِغًا﴾ [القصص: ١٠]، وقوله: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠]، ولم ترد في المعانِي الإيجابيَّةِ إلَّا في ثلَاث آيات، هي قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا طَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤]، وقوله: ﴿فَصُبْحَ الْأَرْضُ مُخَصَّرَةً﴾ [الحج: ٦٣]، وقوله: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. ينظر: معاني النحو ٢١٧/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/٢٣٣، وتفسير الشعبي ١٢١/٣.

(٣) ينظر: الدر المصنون ٤/٢٤٧، وإعراب القرآن وبيانه ٤٥٩/٢.

(أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)؛ لأنَّ الظاهر في الإحاطة أَكَّا وقعت ليلاً، فتكون (أصبح) تامة، وفاعلها ضمير مستتر، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها الضمير المستتر، وخبرها (يقلب) جملة فعلية^(١).

٤. قوله تعالى: ﴿فَأَخْنَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا ثَدْرُوهُ الْيَتِيمُ﴾ [الكهف: ٤٥].
يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)؛ لأنَّ أكثر ما يطرق من الآفات صباحاً، فتكون (أصبح) تامة، وفاعلها ضمير مستتر، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها الضمير المستتر، وخبرها (هشيمًا)^(٢).

٥. قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ قُوَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَرِيقًا﴾ [القصص: ١٠].
يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)؛ لأنَّه يحتمل أن تكون ألقته ليلاً فأصبح فارغاً، فتكون (أصبح) تامة، وفاعلها ضمير مستتر، وتحتمل أن تكون ألقته هارباً فتكون (أصبح) ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها (فؤاد)، وخبرها (فارغاً)^(٣).

٦. قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَابِفًا يَرْقَبُ﴾ [القصص: ١٨].
يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون (أصبح) تامة، وفاعلها ضمير مستتر، ويجوز أن تكون (أصبح) ناقصة، بمعنى: (صار)، اسمها ضمير مستتر، وخبرها (خائفًا)^(٤).

٧. قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنُوا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيُكَانُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٨٢].
يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون (أصبح) تامة، وفاعلها (الذين)، ويجوز أن تكون (أصبح) ناقصة، بمعنى: (صار)، اسمها (الذين)، وخبرها جملة فعلية (يقولون)^(٥).

(١) ينظر: إعراب القرآن للتحاسن ١٥٩/٣، والبحر الحيط ١٨١/٧، والدر المصنون ٤٩٧/٧.

(٢) ينظر: الدر المصنون ٥٠١/٧.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي ٢٥٦/١٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٦٤/١٣، والدر المصنون ٦٥٨/٨، ٦٥٩.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ويابنه ٣٧٨/٧، وتفسير حدايق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي المحرري الشافعى، إشراف ومراجعة: هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. ص ٣٠٠/٢١.

٨. قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَأْوِكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [المالك: ٣٠]. يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامة، وفاعلها (ماهوكم)، وبعده العكاري، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها (ماهوكم)، وخبرها (غوراً)^(١).

٩. قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَتِ الْأَصْبَحِ﴾ [القلم: ٢٠]. جاءت (أصبح) ناقصة بمعنى: (صار)^(٢).

١٠. قوله تعالى: ﴿فَالَّذِي بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامة، وفاعلها الضمير المتصل (التاء)، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها الضمير المتصل، وخبرها (إخواناً)، وقيل: (بنعمته) متعلق بمحذف خبرها، و(إخواناً) حال، وكذلك في التامة^(٣)، وذكر ابن عطية أنَّ (أصبح) تدلُّ على الاستمرار^(٤)، ورَدَّ أبو حيَّان^(٥)، واستحسن السمين الحلبي^(٦).

١١. قوله تعالى: ﴿وَذَلِكُمْ ظَلَّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَنْكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [فصلت: ٢٣]. جاءت (أصبح) ناقصة، بمعنى: (صار)^(٧).

١٢. قوله تعالى: ﴿حَيَّطَتْ أَعْمَلَهُمْ فَأَصْبَحُوا خَسِيرِينَ﴾ [المائدة: ٥٣]. جاءت (أصبح) ناقصة، بمعنى: (صار)^(٨).

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن / ١٢٣٣ / ٢.

(٢) ينظر: الدر المصنون / ٤١ / ١٠، وإعراب القرآن للدعاس / ٣٦٩ / ٣.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن / ٢٨٣ / ١.

(٤) قال: "فأصبحتم" عبارة عن الاستمرار، وإن كانت الفظة مخصوصة بوقتٍ ما، وإنما خصت هذه الفظة بمنها المعنى من حيث هي مبدأ النهار، وفيها مبدأ الأعمال، فالحال التي يحسها المرء من نفسه فيها هي حاله التي يستمر عليها يومه في الأغلب، ومنه قول الريبع بن ضبع:

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا ... أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا". الحر الوجيز / ٤٨٤ / ١.

(٥) قال: "وهذا الذي ذكره - من أَنْ أَصْبَحَ للاستمرار، وعلله بما ذكره- لا أعلم أحداً من التَّحْوِين ذهب إليه، وإنما ذكروا أَنَّهَا تستعمل على الوجهين الذين ذكرتَهما". البحر الحيط / ٢٨٧ / ٣.

(٦) قال: "وهذا الذي ذكره ابن عطية معنى حسناً، وإذا لم ينصَّ عليه التَّحْوِين لا يدفع؛ لأنَّ التَّحَاهَ غالباً إنما يتحدثون بما يتعلَّق بالألفاظ، وأمَّا المعاني المفهومة من فحوى الكلام فلا حاجة لهم بالكلام عليها غالباً". الدر المصنون / ٣٣٥ / ٣.

(٧) ينظر: تفسير الشعابي / ١٢١ / ٣، وإعراب القرآن وبيانه / ٨ / ٥٤٨.

(٨) ينظر: إعراب القرآن وبيانه / ٤ / ٥٠، والجدول في إعراب القرآن / ٦ / ٣٨١.

١٣. قوله تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَفِيرِينَ﴾ [المائدة: ١٠٢]. جاءت (أصبح) ناقصة، بمعنى: (صار)^(١).
١٤. قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ [الأعراف: ٧٨]. ووردت في آيات أخرى^(٢)، والقول فيها واحد، يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامة، وفاعلها الضمير المتصل (الواو)، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها الضمير المتصل، وخبرها (جاثمين)^(٣).
١٥. قوله تعالى: ﴿فَعَرَوُهَا فَأَصْبَحُوا نَادِمِينَ﴾ [الشعراء: ١٥٧]. يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامة، وفاعلها الضمير المتصل (الواو)، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها الضمير المتصل، وخبرها (نادمين)^(٤).
١٦. قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]. يجوز في (أصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامة، وفاعلها الضمير المتصل (الواو)، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها الضمير المتصل، وخبرها جملة فعلية (لا يُرى إِلَّا مساكنهم)^(٥).
١٧. قوله تعالى: ﴿فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ أَمْنَوْا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤]. جاءت (أصبح) ناقصة بمعنى: (صار)^(٦).
١٨. قوله تعالى: ﴿وَرِسَلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلْقَانًا﴾ [الكهف: ٤٠]. يجوز في (تصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامة، وفاعلها ضمير
-
- (١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٩/٣، والجدول في إعراب القرآن ٣٦/٧.
- (٢) ورد نصًّ هذه الآية في الأعراف: ٩١. والعنكبوت: ٣٧. وبالجمع (ديارهم) في هود: ٦٧، ٩٤.
- (٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٨١/١، والدر المصنون ٣٧٠/٥، وإعراب القرآن وبيانه ٤١٠/٣، والجدول في إعراب القرآن ٣٤٣، ٣٠٨/١٢، ١١/٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٨٠/٨.
- (٤) إعراب القرآن وبيانه ١١٥/٧، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٨٠/٨.
- (٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٩٣/٢٦، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٨١/٨، والجتيبي من مشكل إعراب القرآن ١١٩٢/٣.
- (٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٨٧/١٠، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٨١/٨.

مستتر (هي)، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)، واسمها الضمير المستتر، وخبرها (زلقا)^(١).

١٩. قوله تعالى: ﴿أَلَّمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ [الحج: ٦٣]. يجوز في (تصبح) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامة، وفاعلها (الأرض)، وبعدها السمين الحلبي، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (صار)؛ لأنَّ الاخضار لا يلزم أن يكون وقت الصباح، واسمها (الأرض)، وخبرها (مخضرة)^(٢).

٢٠. قوله تعالى: ﴿فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَذِيرِينَ﴾ [الحجرات: ٦]. يجوز في (تصبحوا) أن تكون على بابها (الدخول في الصباح)، فتكون تامة، وفاعلها الضمير المتصل (الواو)، ويجوز أن تكون ناقصة، بمعنى: (تصسروا)، واسمها الضمير المتصل، وخبرها (نذيرين)^(٣).

٢١. قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحَنَ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]. جاءت (تصبحون) تامة، بمعنى: (الدخول في الصباح)^(٤).

٢٢. قوله تعالى: ﴿أَوْ يُصْبِحَ مَأْوَهَا غَورًا فَلَنْ تَسْتَطِعَ لَهُ طَلَّبًا﴾ [الكهف: ٤١]. جاءت (يصبح) ناقصة، بمعنى: (يصير)^(٥).

٢٣. قوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قِيلَ لَيُصْبِحُونَ نَذِيرِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]. جاءت (يصبحون) ناقصة، بمعنى: (يصيرون)^(٦).

٢٤. قوله تعالى: ﴿فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُوا فِي أَنفُسِهِمْ نَذِيرِينَ﴾ [المائدة: ٥٢]. جاءت (يصبحوا) ناقصة، بمعنى: (يصيرون)^(٧).

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٦٠٢/٥، والجدول في إعراب القرآن ١٩٠/١٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٨١/٨.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٤٧/٢، والبحر الخيط ٥٣٣/٧، والدر المصنون ٣٠١/٨.

(٣) ينظر: البحر الخيط ٥١٣/٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٨١/٨.

(٤) ينظر: الدر المصنون ٣٣٣/٣.

(٥) ينظر: تفسير الشعاعي ١٢١/٣، والبحر الخيط ١٨٠/٧.

(٦) ينظر: البحر الخيط ٥٦٢/٧، وإعراب القرآن وبيانه ٥١٥/٦.

(٧) ينظر: البحر الخيط ٢٩٣/٤، والدر المصنون ٣٠١/٤.

أمسى

أمسى						٣	ال فعل
١						العدد	
.	أمر	١	مضارع	.	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	١	جمل مركبة	.	جمل مفردة	تراكيبيه	
.	جواز الوجهين	١	تام	.	ناقص	عمله	
الدخول في المساء						دلالة	

لم ترد (أمسى) في القرآن الكريم إلا في (آية واحدة)، جاءت تامة، بمعناه الأصلي، وهي:

قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْنَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]. جاءت (مسون) تامة، بمعنى: (الدخول في المساء)، وفاعلها الضمير المتصل (الواو)^(١)، ولم ترد إلا في هذه الآية.

ليس

ليس						٤	ال فعل
٨٩						العدد	
.	أمر	.	مضارع	٨٩	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	.	جمل مركبة	٨٩	جمل مفردة	تراكيبيه	
.	جواز الوجهين	.	تام	٨٩	ناقص	عمله	
٨٩	نفي الحال والاستقبال						دلالة

تأتي (ليس) بالمرتبة الثانية بعد (كان) في مرات تكرارها في القرآن الكريم، فقد تكررت

(١) ينظر: الدر المصنون ٣٣٣/٣

في (تسعة وثمانين) موضعًا، ووردت كحالها فيسائر الكلام ناقصة أبدًا، ودلالتها نفي الحال والاستقبال^(١)، ونظرًا لكثره ورودها فسيكتفى بذكر بعض الآيات التي ورد فيها تنبية حالة أو قاعدة في تركيب (ليس)، والإشارة لبقيتها في الحاشية.

١. قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الِّبَرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَسْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. توسطَ خبر (ليس) بين اسمها، في آيات كثيرة^(٢)، ففي هذه الآية تقدم خبرها (البر) على اسمها وهو المصدر المؤول من (أن تُولُوا)، وقرئ (البر) بالرفع^(٣) على أنه اسم (ليس)، ومصدر (أن تُولُوا) خبرها، ورجحت قراءة الرفع؛ لأنَّ المصدر المؤول أعرف من المجرى بـ(الألف واللام)^(٤).

٢. قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الِّبَرُّ بِأَنْ تَأْتُوا أَبْيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الِّبَرَّ مَنِ اتَّقَى﴾ [البقرة: ١٨٩]. في هذه الآية لم تُقرأ (البر) إلا بالرفع، على أنها اسم (ليس)، و(بأن تأتوا) خبرها، وتعين الخبر لدخول الباء الزائدة عليه^(٥)، وقد دخلت الباء الزائدة على خبرها في آيات كثيرة^(٦).

(١) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢١٩/١، ٢٣٥.

(٢) ينظر: البقرة: ١٧٧، ١٩٨، ٢٧٢، ٢٨٢. آل عمران: ٦٦، ٧٥، ١٢٨، ١٢٩. النساء: ١٠١، ١٧٦. المائدة: ٩٣. الأنعام: ٥١، ٧٠. الأعراف: ٦١، ٦٧. التوبية: ٩١. هود: ١٦، ٤٦، ٤٧، ٧٨. الحجر: ٤٢. النحل: ٩٩. الإسراء: ٣٦، ٦٥. الحج: ٧١. النور: ١٥، ٢٩، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٠. العنكبوت: ٨، ٦٨. لقمان: ١٥. الأحزاب: ٥. الزمر: ٣٢، ٦٠. غافر: ٤٢، ٤٣. الشورى: ١١. الزخرف: ٥١. الأحقاف: ٣٢. الفتح: ١٧. النجم: ٣٩، ٥٨. الواقعة: ٢. الحاقة: ٣٥. المعارج: ٢. العاشية: ٦.

(٣) قرأ حمزة وحفص بالنصب، والباقيون بالرفع. ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الديماسي، شهاب الدين الشهير بالبناء، ت: ١١١٧هـ، تحقيق: أنس مهرة، الطبعة: الثالثة، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ. ص ١٩٩.

(٤) ينظر: البحر الخيط ١٣١/٢، والدر المصنون ٢٤٤/٢.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٥٧/١، والدر المصنون ٣٠٥/٢.

(٦) ينظر: البقرة: ١٨٩، ٢٦٧. آل عمران: ١٨٢. النساء: ١٢٣. المائدة: ١١٦. الأنعام: ٣٠، ٥٣، ٦٦، ٨٩، ٨٩. الأعراف: ٦١، ٦٧، ١٧٢. الأنفال: ٥١. هود: ٨١. الحجر: ٢٠. الحج: ١٠. العنكبوت: ١٠. الزمر: ٣٦، ٣٧. الأحقاف: ٣٢، ٣٤. الجادلة: ١٠. القيامة: ٤٠. الغاشية: ٢٢. التين: ٨.

٣. قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمَّةِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ٧٥]. يجوز في هذه الآية أن يكون اسم (ليس) ضمير الشأن مخدوفاً، وخبره جملة (عليها سبيل)، ويجوز أن يكون متعلق (عليها) هو الخبر، ويجوز أن يكون اسمها (سبيل)، وخبرها مخدوف، وهو متعلق (عليها) أو (في الأميين)، وأجيز تعلق الجار والمحرر بها^(١).

٤. قوله تعالى: ﴿قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيَسَ لِي بِحَقٍ﴾ [المائدة: ١١٦]. اختلاف في خبر (ليس) فقيل: الخبر متعلق (لي) المخدوف، وعليه تكون (بحق) حالاً من ضمير (لي)، أو الخبر (بحق)، وعليه إما أن تتعلق (لي) بـ(بحق)، لأنَّه محور لفظاً، وحق بمعنى: (مستحق)، وإنما أن تتعلق بحال من (بحق)، وإنما أن تتعلق بمخدوف تقاديره (أعني)^(٢).

٥. قوله تعالى: ﴿أَلَا يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. في هذه الآية قيل: تقدم خبر (ليس) عليها، قال أبو حيَّان: "تبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر (ليس) عليها ولا بعموله إلا ما دلَّ عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر:

فَيَأْبَى فَمَا يَرْدَأُ إِلَّا لِحَاجَةَ وَكْنَتُ أَبِيَا فِي الْخَنَّالَسْتُ أَقْدُمْ^{(٣)(٤)}

٦. قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَنَّا حَمِيمٌ ٢٥٠ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَسْلِينَ ٢٦﴾ [الحاقة: ٣٥]. اسم (ليس) مؤخر، وهو (حميم)، وخبرها مقدم، وهو إما متعلق (له) المخدوف، وإنما (هاننا)، وأيهمما كان فالآخر حال، ومنع القرطبي أن يكون (هاننا) خبراً لفساد المعنى، إذ يكون (ليس هننا طعام إلا من غسلين) ولا يصحُّ لوجود طعام غيره، ولا يجوز أن يكون الخبر

(١) ينظر: البحر الحيط ٣/٢٢٤، والدر المصنون: ٣/٢٦٨.

(٢) ينظر: البحر الحيط ٤/٤١٦، والدر المصنون: ٤/٥١٣.

(٣) بيت من الطويل، بلا نسبة، وشاهدده: تقدم معمول خبر (ليس) عليها، فقوله (في الخنا) متعلق بـ(أقدم)، إذ تقادير الجملة: لست أقدم في الخنا. ينظر: التذليل والتكميل ٤/١٨٠، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، ت: ٧٧٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد مغوض، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. ص ١٠/٤٤٣.

(٤) ينظر: البحر الحيط ٦/١٢٧.

(اليوم) حتى لا يقع الزمان خيراً عن جثة^(١).

٧. قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّلَوَنَّ إِيمَانَهُمْ أَلَّا يَرَوْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٣]. (واو) الجماعة اسم (ليس)، وخبرها (سواء)، وبه تمت الجملة، وخالف في ذلك أبو عبيدة، فجعل الواو علامة جمع، وأمة) اسم (ليس) مؤخراً موصوفاً بـ (قائمة)^(٢). أمّا بقية الآيات التي ذكرت فيها (ليس) ولم يُشير إلى رقمها في الحاشية من قبل، فسيكتفى بذكر سورها وأرقامها في الحاشية هنا^(٣).

صار

صار						٥	ال فعل
١						العدد	
-	أمر	١	مضارع	.	ماضٍ	صيغه	
-	قدرت مخدوفة	.	جمل مركبة	.	جمل مفردة	تراكيبيه	
-	مختلف فيها	١	تامٌ	.	ناقص	عمله	
معنى: (تدوم) أو (ترجع)						دلالاته	

لم ترد (صار) في القرآن الكريم إلا (مرة واحدة)، جاءت تامة، بصيغة المضارع، وهي: قوله تعالى: ﴿أَلَا إِلَيَّ اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]. وردت تامة وفاعلها (الأمور)، بمعنى: (تدوم أو ترجع)^(٤).

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٣٨/٢، وتفسير القرطبي ٢٧٣/١٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت: ٥٣١هـ، تحقيق: عبد الحليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨-١٤٠٨هـ، والدر المصنون ٣٥٤/٣.

(٣) البقرة: ١١٣، ١١٣، ٢٤٩. آل عمران: ١٦٧، ٢٨، ٣٦. النساء: ١٨، ٩٤. المائدة: ٦٨. الأنعام: ١٥٩. هود: ٤٦. الرعد: ٤٣. الأحزاب: ٣٢. يس: ٨١. الفتح: ١١.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٤٤/٥، وتفسير حدائق الروح والريحان ٤٣٦/١٤.

ما دام

ما دام	٦	ال فعل
٧		العدد
أمر	مضارع	ماضٍ صيغه
قدرت مخدوفة	جمل مركبة	جمل مفردة تراكيبه
٤ جواز الوجهين	٢ تامٌ	ناقص عمله
٢ بمعنى: البقاء	٥	دلالاته بمعنى: الاستمرار

وردت (ما دام) في القرآن الكريم في (سبعة) مواضع، إما تامة، بمعنى: البقاء، وإما ناقصة، بمعنى: الاستمرار والديومة، وبتعبير أدق: لتوقيت الأمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها، ولا تكون إلا بعد كلام، ولا تستعمل في مستقبل^(١)، وقد جاءت الآيات بين هذه وتلك، والأكثر على جوازهما، والآيات هي:

- قوله تعالى: ﴿خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧].
- جاءت (ما دام) تامة، بمعنى: (بقيت)^(٢). ومثلها الآية التي بعدها:

 - قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْغَنَّةِ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨].
 - قوله تعالى: ﴿فَالَّذِي يَمْسَكُ إِنَّا لَنَنْذُلُهَا أَبْدًا مَا دَامَوْا فِيهَا﴾ [المائدة: ٢٤]. قيل في (ما دام): إما الناقصة، و(الواو) اسمها، ومتصل (فيها) المذوف خبرها، وقيل: التامة، بمعنى: (بقوا)^(٣).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيراني ٢٩٨/١، والكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنيوي المالكي، ت: ٦٤٦ هـ، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠ مـ، ص ٤٨، ومعاني التّحو ٢٢٤/١.

(٢) ينظر: الدر المصنون ٣٩١/٦، وإعراب القرآن وبيانه ٤٢٩/٤.

(٣) ينظر: الدر المصنون ٢٦٦/٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٧٧/٨.

٤. قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمِنَهُ بِدِينَكَ لَا يُؤْدِي إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥]. يجوز في (ما دام) أن تكون ناقصة، بمعنى: الديومة والاستمرار، والضمير المتصل اسمها، و(قائماً) خبرها، ويجوز أن تكون بمعنى: (بقيت)، فتكون تامة، و(قائماً) حال؛ ولذلك جوَّز العكبي أن تكون (ما) مصدرية فقط، فتقدير مع ما بعدها بمصدر حال^(١).

٥. قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]. يجوز في (ما دام) أن تكون ناقصة، بمعنى: الديومة والاستمرار، والضمير المتصل اسمها، ومتصل (فيهم) المخدوف خبرها، ويجوز أن تكون بمعنى: (ما أقمت فيهم) فتكون تامة، و(ما) ظرفية، و(فيهم)، متعلق بالفعل، أو بمحذف حال^(٢).

٦. قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَنِي بِالصَّلَوةِ وَالزَّكَوَةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مرim: ٣١]. جاءت (ما دام) ناقصة، بمعنى: الديومة والاستمرار، و(الباء) اسمها، و(حيّا) خبرها، وعند الفراء تامة، بمعنى: (بقيت)، و(حيّا) حال^(٣).

٧. قوله تعالى: ﴿وَحِمَّ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُ حُرْمًا﴾ [المائدة: ٩٦]. جاءت (ما دام) ناقصة، للدلالة على الديومة والاستمرار، أو على توقيت المدة^(٤).

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن /١٢٣٢، والبحر الخيط /٣٢٢، والدر المصنون /٣٦٦.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن /١٤٧٧، والبحر الخيط /٤٤٩، والدر المصنون /٤٥١٨.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس /٣١١، ومشكل إعراب القرآن /٢٤٥٥.

(٤) ينظر: التذليل والتكميل /٤١١٨، وإعراب القرآن وبيانه /٣٢٣.

كاد

كاد						٧	ال فعل
٢٤						العدد	
.	أمر	١٤	مضارع	١٠	ماضٍ	صيغه	
	قدرت مخدوفة	٢٤	جمل مركبة		جمل مفردة	تراكيبيه	
٢	زائدة	٤	جواز الوجهين	-	تم	ناقص	عمله
٢٤	مقاربة الحدوث						دلالة

وردت (كاد) في القرآن الكريم في (أربعة وعشرين) موضعًا، وكلها جاءت ناقصة، بمعنى:

مقاربة الحدوث، ولم يرد خبرها في القرآن الكريم إلا مضارعًا مجردًا من (أن)، والآيات هي:

١. قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَرِيْدُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبه: ١١٧]. جاءت (كاد) في هذه الآية ناقصة، واسمها ضمير الشأن مخدوفًا، وقيل: ضمير مستتر، وقيل: (قلوب)، توسط بينهما الخبر (يزيد)، وقرئ (تزيغ)^(١)، فيجوز عليها أن تكون تامة، وفاعلها ضمير مستتر، وجعل أبو حيّان اعتبارها زائدة تخلصًا من هذه الإشكالات^(٢).

٢. قوله تعالى: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضْلِلَنَا عَنِ الْهَدِّنَا لَوْلَا أَنْ صَرَّبْنَا عَلَيْهَا﴾ [الفرقان: ٤٢]. جاءت (كاد) ناقصة، واسمها ضمير مستتر، وخبرها جملة (ليضلنا)^(٣).

٣. قوله تعالى: ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبَدِّي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠]. جاءت (كاد) ناقصة، واسمها ضمير مستتر، وخبرها جملة (لتبدى)^(٤).

٤. قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ حَسِّنُوا فَذَكَرُوهُمْ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]. جاءت

(١) قرأ حفص، ومحنة بالياء (تزيغ)، وقرأ الباقون بالباء (تزيغ). ينظر: المادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر .٢٨٨/٢

(٢) ينظر: الكتاب لسيبوه ٧١/١، والتبیان في إعراب القرآن ٦٦٢/٢، والبحر المحيط ٥١٨/٥، ٥١٩.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ١٨/٧، وإعراب القرآن للدعاس ٣٧٢/٢.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٨٣/٧، وإعراب القرآن للدعاس ٤٢٢/٢.

(كاد) منفيّة، وقيل: في نفيها إثبات للخبر، وفي إثباتها نفي للخبر^(١)، وهي ناقصة، واسمها الضمير المتّصل، وخبرها جملة (يفعلون)^(٢)، وقيل في دلالتها هنا على الفعل: إنّه وقع بعد باءة، وتعسّر^(٣).

٥. قوله تعالى: ﴿قَالَ أَبْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ أَسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]. جاءت (كاد) ناقصة، واسمها الضمير المتّصل، وخبرها جملة (يقتلوني)^(٤).

٦. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتَنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]. جاءت (كاد) ناقصة، واسمها الضمير المتّصل، وخبرها جملة (ليفتونك)^(٥)، ومقاربهم هنا على حسب ظنّهم لا على حقيقة الواقع؛ لعصمة النبي ﷺ منهم^(٦).

٧. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِرُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾ [الإسراء: ٧٦] جاءت (كاد) ناقصة، واسمها الضمير المتّصل، وخبرها جملة (ليستفرونك)^(٧).

٨. قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدَأ﴾ [الجن: ١٩]. جاءت (كاد) ناقصة، واسمها الضمير المتّصل، وخبرها جملة (يكونون)^(٨).

٩. قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّنَكَ لَقَدْ كِدَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]. جاءت (كاد) ناقصة، واسمها الضمير المتّصل، وخبرها جملة (تركن)^(٩).

١٠. قوله تعالى: ﴿قَالَ تَالَّهِ إِنِّي كِدَّ لَتُرْدِين﴾ [الصفات: ٥٦]. جاءت (كاد) ناقصة، واسمها

(١) وقعت منفيّة في ست آيات هي: البقرة: ٧١، النساء: ٧٨، إبراهيم: ١٧، الزخرف: ٥٢، الكهف: ٩٣، النور: ٤٠.

(٢) ينظر: الدر المصنون ٤٣٤/١، والتنديل والتكميل ٣٦٧/٤-٣٦٨.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٨٢/١، والبحر الحيط ٤١٦/١، والتنديل والتكميل ٣٦٧/٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٤٥٩/٣، والجدول في إعراب القرآن ٨٢/٩.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٤٧٧/٥، ٤٧٨/٥، والجدول في إعراب القرآن ٩٢/١٥-٩٠.

(٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٠٦/٨.

(٧) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٤٧٧/٤، ٤٧٨/٥، والجدول في إعراب القرآن ٩٢/١٥-٩٠.

(٨) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٤٤/١٠، ٤٧٨/٥، وإعراب القرآن للدعاس ٣٩١/٣.

(٩) ينظر: إعراب القرآن للدعاس ٣٩١/٣، والجبي من مشكل إعراب القرآن ١٠٣٦/٣.

الضمير المتصل، وخبرها جملة (لتدين)^(١).

١١. قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ إِلَيْهَا أَكَادُ أُخْفِيَ﴾ [طه: ١٥]. جاءت (أكاد) ناقصة، واسمها الضمير المستتر، وخبرها جملة (أخفى)، وقيل: زائدة، وما قيل في معناها: إِنَّا بمعنى: (أظهراها) فيكون من الأضداد، وقيل: بمعنى: (أريد)، وقيل: على معناها وهو مقاربة الإخفاء في وقت قيامها، ولكنه سيظهرها في وقتها^(٢).

١٢. قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرُنَ مِنْهُ﴾ [مرثيا: ٩٠]. جاءت (تكاد) ناقصة، واسمها (السموات)، وخبرها جملة (يتفترن)، و(تكاد) بمعنى: (تريد)^(٣). ومثلها:

١٣. قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرُ مِنْ فُوْقِهِنَ﴾ [الشوري: ٥].

١٤. قوله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْطِ﴾ [الملك: ٨]. جاءت (تكاد) ناقصة، واسمها الضمير المستتر، وخبرها جملة (تميز)^(٤).

١٥. قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَنْخُطُ أَبْصَرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]. جاءت (يکاد) ناقصة، واسمها (البرق)، وخبرها جملة (يختطف)^(٥).

١٦. قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسْيِغُهُ﴾ [إبراهيم: ١٧]. جاءت (يکاد) ناقصة، واسمها الضمير المستتر، وخبرها جملة (يسوغه)، وما قيل في معناها: إِنَّا للمبالغة^(٦).

١٧. قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتَهَا يُضِيءُ وَلَوْلَمْ تَمَسَّهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥]. جاءت (يکاد) ناقصة، واسمها الضمير المستتر، وخبرها جملة (يضيء)^(٧).

١٨. قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَابَرْقِهِ يَذَهَبُ إِلَيْهِ أَبْصَرِ﴾ [النور: ٤٣]. جاءت (يکاد) ناقصة، واسمها

(١) ينظر: إعراب القرآن للدعاس ٣٩١/٣، والجنجي من مشكل إعراب القرآن ٣٦/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٠٣/٢، والكتشاف ٥٦/٣، والبحر الحيط ٣١٩/٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٤٠/٢، والجدول في إعراب القرآن ٣٣٩/١٦، ١٩٢٥/١٩.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ١٤٩/١٠، وإعراب القرآن للدعاس ٣٦٢/٣.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٨٢/١، وزاد المسير ٤١/١، والبحر الحيط ١٤٣/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٧١/٢، ومفاتيح الغيب ٨٠/١٩، والبحر الحيط ٤١٩/٦.

(٧) ينظر: البحر الحيط ٤١٩/٦، وإعراب القرآن للدعاس ٣٥٣/٢.

(سنا برقه)، وخبرها جملة (يذهب)^(١).

١٩. قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبَيِّنُ﴾ [الزمر: ٥٢]. جاءت (يكاد) ناقصة، واسمها الضمير المستتر، وخبرها جملة (بيين)^(٢).

٢٠. قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزِّلُوكُنَّ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَا سَمِعُوا الْذِكْر﴾ [القلم: ٥١]. جاءت (يكاد) ناقصة، واسمها (الذين)، وخبرها جملة (ليزلكونك)^(٣).

٢١. قوله تعالى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]. جاءت (يكادون) ناقصة، واسمها الضمير المتصل، وخبرها جملة (يفقهون)^(٤).

٢٢. قوله تعالى: ﴿وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: ٩٣]. جاءت (يكادون) ناقصة، واسمها الضمير المتصل، وخبرها جملة (يفقهون)^(٥).

٢٣. قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتَلَوَّنَ عَلَيْهِمْ إِيمَانِنَا﴾ [الحج: ٧٢]. جاءت (يكاد) ناقصة، واسمها الضمير المتصل، وخبرها جملة (يسطون)^(٦).

٢٤. قوله تعالى: ﴿ظُلِمَتُمْ بَعْضًا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجْ يَكَدُ لَمْ يَكَدْ يَرَهَا﴾ [النور: ٤٠]. جاءت (يكاد) ناقصة، واسمها الضمير المستتر، وخبرها جملة (يراهما): وجعلها الفراء زائدة، وبعدها العكاري، وقيل في دلالتها: وقع الفعل بعد بطله وعسر^(٧).

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٦/٦٢٥، وإعراب القرآن للدعاس ٢/٣٥٥.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٩/٩٥، وإعراب القرآن للدعاس ٣/٢٠٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ١٠/١٨٦، وإعراب القرآن للدعاس ٣/٣٧٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢/٢٧٠، والجدول في إعراب القرآن ٥/١٠٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٦/٢٩، والجدول في إعراب القرآن ٦/٢٤٩.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٦/٤٨٠، وإعراب القرآن للدعاس ٢/٣٢١.

(٧) ينظر: جامع البيان ١٩٩/١٩، وتفسير الشعلي ٧/١١١، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٩٧٣.

عسى

ال فعل	٨	عسى
العدد	٣٠	
صيغه	ماضٍ	أمر
تراكيبيه	جمل مفردة	قدرت مخدوفة
عمله	ناقص	مختلف فيها
دلالاته	معنى: رجاء حصول الفعل	٣٠

وردت (عسى) في القرآن الكريم في (ثلاثين) موضعًا، وجاءت في (ثلاثة) تراكيب مختلفة، كحالها في سائر الكلام^(١)، والراكيب هي:

التركيب الأول: أن يتقدّمها اسم هو المسند إليه في المعنى، ويتأخر عنها (أن والفعل)، فتُسند إلىهما، ويُستغنى عن الخبر، فتكون حينئذ تامة، خالية من الضمير على لغة أهل الحجاز، ويُشترط لذلك أن يعود ضمير الفعل المضارع على الاسم السابق، وقد وردت بهذا التركيب في القرآن الكريم في (عشرة) موضع^(٢).

التركيب الثاني: أن يليها (أن والفعل) ويتأخر عنهما اسم هو المسند إليه في المعنى، فيجوز إسنادها لـ (أن والفعل) فتكون تامة، ويجوز أن تكون ناقصة بمنزلة (كان)، ويكون ضمير الاسم اسمها و(أن والفعل) خبرها. وقد وردت في القرآن الكريم بهذا التركيب في (أربعة) موضع^(٣).

التركيب الثالث: أن يليها اسم، فلا خلاف في نصانها وأئمّها بمنزلة (كان)، ويُشترط في فعلها أن يكون مستقبلاً، مسبوقاً بـ (أن)، وقد وردت بهذا التركيب في القرآن الكريم في (ستة

(١) ينظر: التذليل والتمكيل ٤/٣٤٧-٣٥٢، وإعراب القرآن وبيانه ٩/٢٧١، ٢٧٠.

(٢) هي: البقرة: ٢١٦، ٢١٦. النساء: ١٩. يوسف: ٢١. الإسراء: ٥١. مريم: ٤٨. القصص: ٦٧. الحجرات: ١١، ١١.

(٣) هي: الأعراف: ١٨٥، الإسراء: ٧٩، الكهف: ٢٤ النمل: ٧٢.

عشر) موضعًا^(١).

وقد جاءت ناقصة وتمام، واحتلَّف بينهما في آيات كثيرة، ويرى ابن مالك أنَّ (عسى) ناقصة أبدًا^(٢)، وقد جاءت للترجح وللإشفاق، والآيات التي وردت فيها هي:

١. قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُم﴾ [البقرة: ٢١٦]. جاءت (عسى) تمامَة، وفاعلها (أن تكرهوا)، وزعمُ الحوفي أَنَّها في موضع نصب خبرها^(٣)، ودلالتها: رجاء حصول المرجو في الزمن المستقبل رغم أنَّ صيغتها الماضي^(٤)، وما قيل في دلالتها في هذه الآية: إِنَّهَا للإشفاق وليس للترجح^(٥). ومثلها:

٢. قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُم﴾ [البقرة: ٢١٦].

٣. قوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩]^(٦).

٤. قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَكُفَّ بِأَسَاسِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ٨٤]. جاءت (عسى)

(١) هي: البقرة: ٢٤٦. النساء: ٨٤، ٩٩. المائدة: ٥٢. الأعراف: ١٢٩. التوبه: ١٨، ١٠٢. يوسف: ٨٣. الإسراء: ٨. الكهف: ٤٠. القصص: ٢٢. محمد: ٧. المتحنون: ٧. التحرم: ٥، ٨. القلم: ٣٢. ينظر: أوضح المسالك ٣١٠، ٣٠٩/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٤/١.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٧٣/١، والبحر الخيط ٥٧٠/٣.

(٤) لذلك وجب في المضارع بعدها أن يكون مستقبلاً، ويصحُّ جميئها للزمن الماضي إن جاء بعدها (يكون)، وقد وردت بذلك في القرآن الكريم في موضعين، هما قوله تعالى:

١. ﴿فُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِيفًا لَّكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْعَى مِلْوَكَ﴾ [آل عمران: ٧٢].

٢. ﴿وَأَن عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدْ أَقْرَبَ أَجْهَمًا﴾ [الأعراف: ١٨٥]. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٤، ٢٥.

(٥) عسى من أفعال الرجاء، وما ورد منها في القرآن الكريم، فهو واجب الحصول قال ابن عباس: "عسى من الله واجب" إلا في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَقْكُنَّ أَن يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]. فقد جاءت للتحريف، وهي واجبة الحصول بشرط وجود التطليق. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٢٦، والبحر الخيط ٤٩٩/٥، ٣٨٠/٢.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٣٤١، والتدليل والتكميل ٤/٣٣٢.

ناقصة، واسمها (لفظ الجلالة)، وخبرها المصدر المؤول من (أن يكف) ^(١)، والأكثر في خبرها أن يكون مضارعاً مسبوقاً بـ(أن)، ويجوز أن يكون غير مسبوق بها، وكل الموضع التي ورد فيها في القرآن الكريم جاء مسبوقاً بها ^(٢).

٥. قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَن يَعْفُو عَنْهُم﴾ [النساء: ٩٩]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (لفظ الجلالة)، وخبرها المصدر المؤول من (أن يغفو) ^(٣).

٦. قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْكِنْ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرِ مِنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (لفظ الجلالة)، وخبرها المصدر المؤول من (أن يأتي)، وقيل: تامة، فاعلها (لفظ الجلالة)، والمصدر المؤول من (أن يأتي) بدل منه، قال أبو حيّان وفيه نظر ^(٤). ومثلها:

٧. قوله تعالى: ﴿فَصَبَرْ جَمِيلٌ عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ [يوسف: ٨٣] ^(٥).

٨. قوله تعالى: ﴿قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٢٩]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (ربكم)، وخبرها المصدر المؤول من (أن يهلك) ^(٦).

٩. قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدْ أَفْتَرَبَ أَجْلَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]. اختلف في (عسى) فقيل: تامة، وفاعلها المصدر المؤول من (أن يكون)، وقيل: المصدر خبر الناقصة، واسمها ضمير مستتر ^(٧)، ودلالتها هنا على الزمن الماضي ^(٨). ومثلها:

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٧٩/٢، والجدول في إعراب القرآن ٥/١١٥.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبوه ٣/١٥٨، والتنبيه والتكميل ٤/٣٤٠.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢١٧/٣٠٦، وإعراب القرآن للدعاس ١/٢١٧.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢٢٨، والبحر الوجيز ٢/٢٠٧، والبحر الحيط ٤/٢٩٥.

(٥) ينظر: البحر الحيط ٤/٢٩٥، والدر المصنون ٤/٣٠٤.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٤٣٢/٣، والجدول في إعراب القرآن ٩/٤٧.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٦٠٥، والبحر الحيط ٥/٢٣٦.

(٨) ينظر: معاني القرآن للغراء ١/٢٤، ٢٥.

١٠. قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي سَتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢] ^(١).
١١. قوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبه: ١٨]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (أولئك)، وخبرها المصدر المؤول من (أن يكونوا) ^(٢)، وقيل في دلالتها: إِنَّمَا بمعنى: خليل، وَأَنَّ هذا الرجاء واقع من العباد ^(٣).
١٢. قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِم﴾ [التوبه: ١٠٢]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (لفظ الحالة)، وخبرها المصدر المؤول من (أن يتوب) ^(٤)، وفي دلالتها طمع وإشراق ^(٥).
١٣. قوله تعالى: ﴿أَكَرِمِي مَثُونَهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَنْخَذُهُ وَلَدَّا﴾ [يوسف: ٢١]. اختلف في (عسى) فقيل: تامة، وفاعلها المصدر المؤول من (أن ينفعنا)، وقيل: المصدر خبر الناقصة، واسمها ضمير مستتر ^(٦).
١٤. قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبِّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُذْتُمْ عُذْنَا﴾ [الإسراء: ٨]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (ربكم)، وخبرها المصدر المؤول من (أن يرحمكم) ^(٧).
١٥. قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَّ هُوٌ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾ [الإسراء: ٥١]. قيل في (عسى): يجوز أن تكون التامة، وفاعلها المصدر المؤول من (أن يكون)، ويجوز أن يكون المصدر خبر الناقصة، واسمها ضمير مستتر ^(٨).

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠١٣، وإعراب القرآن العظيم، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنباري، زين الدين السننكي، ت: ٩٢٦، تحقيق: موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، الطبعة: الأولى، دار النشر: لا توجد، ٤٢١-٥١٤٢١ م. ص ٢٠٠١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٤/٧٠، والجني من مشكل إعراب القرآن ٢/٣٨٨.

(٣) ينظر: جامع البيان ١٤/١٦٧، وفتح القدير ٢/٣٩٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٤/١٦٨، ١٦٧، والجدول في إعراب القرآن ١١/٢٥.

(٥) ينظر: البحر الخيط ٥/٤٩٩.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٤/٤٦٩، والجدول في إعراب القرآن ١٢/٤٠٢.

(٧) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥/٣٩٣، والجدول في إعراب القرآن ١٥/١٥.

(٨) ينظر: البحر الخيط ٧/٦٣، والدر المصنون ٧/٣٦٩.

١٦. قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]. قيل في (عسى): يجوز أن تكون التامة، وفاعلها المصدر المؤول من (أن يبعثك)، ويجوز أن يكون المصدر خبر الناقصة، واسمها ضمير مستتر، وقيل: (ربك) اسمها، وهو ضعيف؛ للفصل بأجنبي، قيل في دلالتها: إِنَّهَا عَلَى بَابِهِ فِي الرِّحَاءِ، وقيل: إِنَّهَا بِمَعْنَى كَيٍّ^(١).

١٧. قوله تعالى: ﴿وَقُلْ عَسَىٰ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشْدًا﴾ [الكهف: ٢٤]. اختلف في (عسى) فقيل: تامة، وفاعلها المصدر المؤول من (أن يهدين)، وقيل: المصدر خبر الناقصة، واسمها ضمير مستتر^(٢).

١٨. قوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ حَيْرًا مِنْ جَهَنَّمَ﴾ [الكهف: ٤٠]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (ربى)، وخبرها المصدر المؤول من (أن يؤتين)^(٣)، وفي دلالتها قيل: إِنَّهَا بِمَعْنَى لِعَلَّ^(٤).

١٩. قوله تعالى: ﴿وَادْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤٨]. اختلف في (عسى) فقيل: تامة، وفاعلها المصدر المؤول من (ألا أكون)، وقيل: المصدر خبر الناقصة، واسمها ضمير مستتر^(٥)، وقيل في دلالتها: إِنَّ فِيهَا تَرْجِحًا مُتَضْمِنًا حَوْفًا شَدِيدًا مِنْ عَدْمِ حَصْوَلِ الْمَرْجُوِّ^(٦).

٢٠. قوله تعالى: ﴿لَا نَقْتُلُهُ عَسَىٰ أَن يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَخَذَهُ وَلَدًا﴾ [القصص: ٩]. اختلف في (عسى) فقيل: تامة، وفاعلها المصدر المؤول من (أن ينفعنا)، وقيل: المصدر خبر الناقصة، واسمها ضمير مستتر^(٧).

(١) ينظر: البحر الحيط ٧/١٠٠، والدر المصنون ٧/٤٠٠-٤٠١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥/٥٦٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥/٦٠٢، والجدول في إعراب القرآن ١٥/١٩٠.

(٤) ينظر: تفسير القرطبي ١٠/٤٠٨.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٦/١٠٩، وإعراب القرآن للدعاس ٢/٢٤٥.

(٦) ينظر: البحر الوجيز ٤/١٩، والبحر الحيط ٧/٢٧٢.

(٧) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٧/٢٨٣، والجدول في إعراب القرآن ٢٠/٢٢٥.

٢١. قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَيْنَكَ قَالَ عَسَى رَبِّيْتَ أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّكِيلِ﴾ [القصص: ٢٢]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (ربى)، وخبرها المصدر المؤول من (أن يهديني) ^(١).

٢٢. قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَأَمَّا وَعَمِلَ صَنْلِحًا فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾ [القصص: ٦٧]. اختلف في (عسى) فقيل: تامة، وفاعلها المصدر المؤول من (أن يكون)، وقيل: المصدر خبر الناقصة، واسمها ضمير مستتر ^(٢).

٢٣. قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجرات: ١١]. اختلف في (عسى) فقيل: تامة، وفاعلها المصدر المؤول من (أن يكونوا)، وقيل: المصدر خبر الناقصة، واسمها ضمير مستتر ^(٣).

٢٤. قوله تعالى: ﴿وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١]. جاءت (عسى) تامة، وفاعلها (أن يكن) ^(٤).

٢٥. قوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُوْنُ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْمُهُمْ مَوْدَةً﴾ [المتحنة: ٧]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (لفظ الجلالة)، وخبرها المصدر المؤول من (أن يجعل) ^(٥).

٢٦. قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَرْوَبَجَا خَيْرًا مِنْكُنَّ﴾ [النحر: ٥]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (لفظ الجلالة)، وخبرها المصدر المؤول من (أن يبدلها)، و(إن طلقكن) شرط اعترض بينها وبين اسمها ^(٦)، وفي دلالة (عسى) في هذه الآية استثنى من قوله: إن كل (عسى) في القرآن الكريم واجبة الوقع إلا في هذه الآية، فقد وردت للتخييف، وقيل: واجبة الوقع بشرط تحقق الطلاق ^(٧).

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٣٠٢/٧، والجدول في إعراب القرآن ٢٤٢/٢٠.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٣٦٥/٧، والجتبي من مشكل إعراب القرآن ٩٠٢/٣.

(٣) ينظر: البحر الخيط ٥١٧/٩، وإعراب القرآن وبيانه ٢٦٩/٩.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٦٩/٩، والجدول في إعراب القرآن ٢٨٦/٢٦.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٦٥/١٠، والجتبي من مشكل إعراب القرآن ١٣١٢/٤.

(٦) ينظر: الدر المصنون ٣٦٨/١٠، وإعراب القرآن وبيانه ١٣٣/١٠.

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٤٢٦/٤، ٤٩٩/٥، والبحر الخيط ٤٩٩/٥، ٣٨٠/٢).

٢٧. قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَدْخِلَكُمْ جَنَّتِ﴾ [التحريم: ٨]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (ربكم)، وخبرها المصدر المؤول من (أن يُكَفِّرَ) ^(١).

٢٨. قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا إِنَّا إِلَىٰ رِبَّنَا غَبُونَ﴾ [القلم: ٣٢]. جاءت (عسى) ناقصة، واسمها (ربنا)، وخبرها المصدر المؤول من (أن يُبَدِّلَنَا) ^(٢).

٢٩. قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ كُتِّبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَا نُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦]. اختلف في (عسى) فقيل: تامة، وفاعلها الضمير المتصل (الناء)، وقيل: ناقصة اسمها الضمير المتصل، وخبرها المصدر المؤول (ألا تقاتلوا)، وقد اعترض بينهما الشرط (إن كُتِّب) ^(٣)، ودخول الاستفهام (هل) عليها دليل من قال بخبريتها، والجمهور على إنشائيتها، وكذلك في الآية التي تليها ^(٤).

٣٠. قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ تَوَلَّتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢]. جاءت (عسى) ناقصة، اسمها الضمير المتصل (الناء)، وخبرها المصدر المؤول (أن تُفسِدوا) و(إن تولِّتم) شرط اعترض بينها وبين اسمها ^(٥).

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ١٣٨/١٠، وإعراب القرآن للدعاس ٣٥٩/٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ١٧٧/١٠، وإعراب القرآن للدعاس ٣٧٠/٣.

(٣) ينظر: الدر المصنون ٥١٥/٢، وإعراب القرآن وبيانه ٣٦٥/١.

(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٠٧/٨.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٦٣/٢، وإعراب القرآن العظيم. ص ٤٩٣.

ظل

ظل						٩	ال فعل
٩						العدد	
.	أمر	٢	مضارع	٧	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت محذوفة	٣	جمل مركبة	٦	جمل مفردة	تراكيبيه	
.	مختلف فيها	.	تام	٩	ناقص	عمله	
٩	معنى: (صار) أو معنى: (حصل نهاراً)						دلالة

وردت (ظل) في القرآن الكريم في (تسعة) مواضع، وكل ما ورد منها فهو من الناقصة، وجاءت بمعنيين: إماً معنى: (صار) أو معنى: (حصل نهاراً)^(١)، والآيات هي:

١. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأَنْتَيْ ظَلَّ وَجْهُهُ، مُسَوِّدًا﴾ [النحل: ٥٨]. جاءت (ظل) ناقصة، وقيل في اسمها: يجوز أن يكون (وجهه)، ويجوز أن يكون ضميراً فيها، ويكون (وجهه) بدلاً، على تقدير: (ظل أحدهم وجهه)، وخبرها (مسوداً)، أمّا دلالتها فهي بمعنى: (صار) أو معنى: حصل نهاراً^(٢). ومثلها:

٢. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِرَحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ، مُسَوِّدًا﴾ [الزخرف: ١٧].

٣. قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]. جاءت (ظل) ناقصة، (أعناقهم) اسمها، وخبرها (خاضعين)، وهنا جاء الماضي (ظللت) بمعنى: المستقبل (تظل)، وهي بمعنى: (صار)، أو لتقيد حصوله نهاراً^(٣).

٤. قوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلَى إِنْهَكَ الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]. جاءت (ظل)

(١) ينظر: الدر المصنون ٧/٢٤٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٦٨، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١١٣٨، والدر المصنون ٧/٢٤٤، ٢٤٥.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/١٢٠، وإعراب القرآن وبيانه ٧/٥٣.

ناقصة، اسمها الضمير المتصل (الباء)، وخبرها (عاكفاً)، ومعناها أقمت عليه نهاراً أو صرت عليه^(١).

٥. قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءْ لَجَعَلْنَاهُ حُطَّمَافَظَلَتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]. جاء خبر (ظل) الناقصة جملة فعلية (تفكرون)، باسمها الضمير المتصل (الباء)، ومعناها كسابقاً، بمعنى: (صار) أو حصل نهاراً^(٢).

٦. قوله تعالى: ﴿وَلَوْ فَشَحَنَا عَلَيْهِمْ بَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤]. جاء خبر (ظل) الناقصة جملة فعلية (يعرجون)، باسمها الضمير المتصل (الواو)، وهي بمعنى: حصل نهاراً لتنتمي معاينته، أو بمعنى: (صار)^(٣).

٧. قوله تعالى: ﴿وَلِئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١]. جاء خبر (ظل) الناقصة جملة فعلية (يُكفرون)، باسمها الضمير المتصل (الواو)، وهي بمعنى: حصل نهاراً، أو بمعنى: (صار)، وفيها وضع الماضي موضع المستقبل؛ لأنَّ الجزء لا يكون إلا مستقبلاً^(٤).

٨. قوله تعالى: ﴿فَالْأُولُو نَعْدُدُ أَصْنَامًا فَظَلَّلُ هَا عَنِّكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١]. جاءت (ظل) ناقصة، باسمها الضمير المستتر (أنت)، وخبرها (عاكفين)، ومعناها: نقيم مستمرين، أو نصير إليها^(٥).

٩. قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَاءْ يُسْكِنُ الْرِّيحَ فَيَظْلَلَنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهَرِهِ﴾ [الشورى: ٣٣]. جاءت (ظل) ناقصة، باسمها الضمير المتصل (النون)، وخبرها (رواكد)، ومعناها: يُقين ثوابت ليلاً

(١) ينظر: فتح القدير ٤٥٤/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٧٥/٣.

(٢) ينظر: فتح القدير ١٨٩/٥، وإعراب القرآن وبيانه ٤٤٢/٩.

(٣) ينظر: البحر الخيط ٤٧٠/٦، والدر المصنون ١٤٨/٧.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٣٤٢/٤، ٣٤٣، وإعراب القرآن للباقي ٦٦٢/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٩٣/٤، وفتح القدير ٤/١٢١.

ونحاراً أو صرن عليه^(١).

بات

بات						١٠	ال فعل
١						العدد	
.	أمر	١	مضارع	.	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	١	جمل مركبة	-	جمل مفردة	تراكيبيه	
١	جواز الوجهين	-	تم	-	ناقص	عمله	
معنى: الاستمرار						دلالة	

لم تردد (بات) في القرآن الكريم إلا في (آية واحدة) هي:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَسْتَوْكُ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَمًا﴾ [الفرقان: ٦٤]. وقد اختلف فيها فقيل: ناقصة، الضمير المتصل (الواو) اسمها، وخبرها (سجدة)، وقيل: تامة، والضمير فاعلها، و(سجدة) حال، أي: دخلوا في البيات، وضيقه السمين الحلبي، وعلى القول بنقصانها تكون دالة على الاستمرار^(٢).

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، ت: ٦٨٥هـ، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ. ص ٨٢/٥، وتفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد الحلبي، ت: ٨٦٤هـ، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: ٩١١هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الحديث، القاهرة. ص ٦٤٣.

(٢) ينظر: الدر المصنون ٤٩٨/٨، وإعراب القرآن وبيانه ٣٩/٧.

ما زال

ما زال						١١	ال فعل
٨						العدد	
.	أمر	٦	مضارع	٢	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	٣	جمل مركبة	٥	جمل مفردة	تراكيبيه	
.	جواز الوجهين	-	تام	٨	ناقص	عمله	
٨	معنى: الاستمرار						دلالة

القول في (ما زال) يتضمن ثلاثة أمور الأول: أَهَا لَم تَرِدْ إِلَّا ناقصة^(١)، الثاني: أَنْ عملها مشروط بأن يسبقها نفي أو شبهه، الثالث: أَهَا تدل على الاستمرار، فيلازم المخبر عنه الخبر حتى زمن التكمل^(٢). وبهذه الأمور الثلاثة وردت في القرآن الكريم في آيات (ثمان) هي:

١. قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَمِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٥].

يجوز أن يكون اسم (زال) اسم الإشارة (تلك)، و(دعواهم) خبرها، ويجوز عكس ذلك، بلا خلاف^(٣).

٢. قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلٍ يَالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍ مِّمَّا جَاءَكُمْ بِهِ﴾ [غافر: ٣٤]. (رلت) التاء اسمها، و(في شك) متعلقان بخبرها المخدوف^(٤).

٣. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرَأْلُ تَطْلُعَ عَلَىٰ خَانِثَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]. (نزل) اسمها ضمير مستتر، تقديره (أنت)، وخبرها جملة (تطلع)^(٥).

(١) (ما زال) تلازم النقص أبداً. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٠٨/١.

(٢) ينظر: شرح الأشموني لأنفيه ابن مالك ٢١٩/١، ٢٣٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٨٦/٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٤٨٤/٨، وإعراب القرآن للدعاس ١٥٦/٣.

(٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ٦/٣٠٠، وإعراب القرآن للدعاس ٢٤٧/١.

٤. قوله تعالى: ﴿لَا يَرَأُلُّ بُنِينَهُمْ أَلَّذِي بَنَوْا رِبَّهُ فِي قُوْبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقْطَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [النوبة: ١١٠]. (يزال) اسمها (بنياهم)، وخبرها (ربها)^(١).
٥. قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرَأُلُّ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةً﴾ [الرعد: ٣١]. (يزال) اسمها (الذين)، وخبرها جملة (تصيبهم)^(٢).
٦. قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرَأُلُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَقَّ تَأْيِيْهِمُ السَّاعَةُ﴾ [الحج: ٥٥]. (يزال) اسمها (الذين)، و(في ميرية) متعلقان بمحذوف خبرها^(٣).
٧. قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرَأُلُونَ يُقَاتِلُوكُمْ حَقَّ يَرْدُوكُمْ عَنْ دِيْنِكُمْ إِنْ أَسْتَطَعُو﴾ [البقرة: ٢١٧]. (يزالون) اسمها الضمير المتصل (الواو)، وخبرها جملة (يقاتلونكم)^(٤).
٨. قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَرَأُلُونَ مُخْتَلِفِيْنَ﴾ [هود: ١١٨]. (يزالون) اسمها الضمير المتصل (الواو)، وخبرها (مختلفين)^(٥).

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٥/٢، وإعراب القرآن وبيانه ٤/١٧٥.

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٣١/١٣، وإعراب القرآن للدعايس ١٢٠/٢.

(٣) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٣٣/١٧، وإعراب القرآن للدعايس ٣١٧/٢.

(٤) ينظر: الدر المصنون ٣٩٩/٢، وإعراب القرآن للدعايس ٩٠/١.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٨٧/٢، والجدول في إعراب القرآن ٣٧٠/١٢.

ما برح

ما برح						١٢	الفعل
٣						العدد	
	أمر	٢	مضارع	١	ماضٍ	صيغه	
	قدرت محذوفة	١	جمل مركبة	٢	جمل مفردة	تراكيبيه	
١	جواز الوجهين	١	تم	١	ناقص	عمله	
١	معنى: (أفارق)		٢	معنى: الاستمرار		دلالاته	

القول في (ما برح) كالقول في (ما زال) تعمل ناقصة بشرط سبقها بنفي، وتدل على الاستمرار دائمًا، لكنها تختلف عنها بأنّها ترد تمامًا وناقصة^(١)، وبهذا وردت في القرآن الكريم في (ثلاث) آيات هي:

١. قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٰ إِنِّي﴾ [يوسف: ٨٠]. جاءت (أبرح) تمامًا، وفاعلها ضمير مستتر، ولا يمكن أن تكون الناقصة؛ لأنّه لا ينعد من اسمها وخبرها جملة اسمية، وهي هنا معنى: (أفارق)^(٢).

٢. قوله تعالى: ﴿لَا أَبْرَحُ حَقَّ أَبْلَغُ مَجْمَعَ الْبَحَرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠]. يجوز في (أبرح) أن تكون التامة، معنى: (لن أفارق أو لا أزول)، وفاعلها ضميرها المستتر، ويجوز أن تكون الناقصة، واسمها الضمير فيها، وخبرها محذوف تقديره (أسيير)، وقيل: خبرها (حتى أبلغ)، والتقدير: (لا يربح مسييري حتى أبلغ)، ثم حذف الاسم المضاف (مسيير)، وجعلت (الباء) مقامه، ثم انقلبت مستترًا مرفوعة^(٣).

(١) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك .٢٣٥، ٢١٩/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٦/٣١٢-٣١١، والدر المصنون ٦/٥٤٢.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٥٤، والكشف ٢/٧٣١.

٣. قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَذَّكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١]. جاءت (نبر) ناقصة، اسمها مستتر، وخبرها (عاكفين)^(١).

ما فتئ

ما فتئ	١٣	ال فعل
١		العدد
أمر	١	مضارع
قدرت مخدوفة	١	جمل مركبة
جواز الوجهين	ـ	تمام
معنى: الاستمرار		دلالاته

القول في (ما فتئ) كالقول في (ما زال) فلا تردد إلا ناقصة^(٢)، وعملها مشروط بأن يسبقها نفي أو شبهه، وتدل على الاستمرار دائمًا^(٣)، ووردت في القرآن الكريم في (آية واحدة)، هي:

قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَالَّهِ تَفْتَأِي تَذَكَّرُ يُوسُف﴾ [يوسف: ٨٥]. جاءت ناقصة، مسبوقة بـنفي مقدر (لا تفتأ)، وهي معنى: (لا تزال)، دالة على الاستمرار^(٤).

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٩/٣، والمدخل في إعراب القرآن ٤١٠/١٦.

(٢) (ما فتئ) تلازم النقص أبدًا. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٠٨/١.

(٣) ينظر: شرح الأئمّة لألفيّة ابن مالك ٢١٩/١، ٢٣٥.

(٤) ينظر: جامع البيان ٢١٩/١٦، والدر المصنون ٥٤٦/٦.

ما انفك

ما انفك	١٤	ال فعل
١ بصيغة (اسم الفاعل)		العدد
- أمر - مضارع - ماضٍ		صيغه
- قدرت محدوفة - جمل مركبة ١ جمل مفردة		تراكيبيه
١ مختلف فيها - تام - ناقص		عمله
١ النّاقص بمعنى: (مستمرٍ)، والتّام بمعنى: (منفصلٍ)		دلالاته

لم يرد الفعل (ما انفك) في القرآن الكريم، وورد منه اسم الفاعل في (آية واحدة)، هي:

قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ أَذِنَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبِيْنَةُ﴾ [البينة: ١]. واحتلّف فيه فقيل: من التّامة، بمعنى: (منتهيٍ أو منفصلٍ)، وقيل: من النّاقصة، وعمل عمل فعله، واسمها ضمير مستتر، وخبره مذووف تقديره (عارفين)، وهو دالٌّ على الاستمرار^(١).

(١) ينظر: معاني القرآن للغراء ٢٨١/٣، إعراب القرآن للنحاس ١٦٨/٥، والبحر الخيط ٥١٨/١٠.

وني

وني						١٥	ال فعل
١						العدد	
.	أمر	١	مضارع	.	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت محدوفة	.	جمل مركبة	١	جمل مفردة	تراكيبيه	
١	مختلف فيها	.	تام	.	ناقص	عمله	
معنى: (ما زال)						دلالة	

جعل بعض البغداديين (وني) فعلًا ناقصًا من أخوات (ما زال)، ومعناها، واختاره ابن

مالك^(١)، وقد ورد بهذا المعنى في (آية واحدة)، هي:

قوله تعالى: ﴿وَلَا نَنْيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢]. جاءت (وني) فعلًا ناقصًا، اسمه الضمير المتصل (الألف)، وخبره متعلق الجار وال مجرور (في ذكري) المذوف، ومعناها: لا تزالا في ذكري^(٢).

(١) شرح التسهيل ٣٣٣/١

(٢) ينظر: البحر الخيط ٣٣٥/٧، وروح المعاني ٥٠٧/٨

عاد

عاد						١٦	ال فعل
٦						العدد	
-	أمر	٣	مضارع	٣	ماضٍ	صيغه	
-	قدرة محذوفة	.	جمل مركبة	٦	جمل مفردة	تراكيبيه	
٥	مختلف فيها	١	TAM	.	ناقص	عمله	
٦	الناقص بمعنى: (صار)، والتام بمعنى: (عاد إلى حاله)						دلالاته

كل ما ورد من الفعل (عاد) في القرآن الكريم قيل فيه: تام، بمعنى: رجع لحاله، أو ناقص، بمعنى: (صار)^(١)، وكل خبر الناقص جاء متعلقاً للجار والمحرر محذوفاً، وقد وردت في (ست) آيات، هي:

١. قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]. جاءت (عاد) تامة، وفاعلها الضمير المتصل (الواو)، وهي بمعنى: رجع إلى حاله، وعند القرطبي بمعنى: (صاروا)^(٢)، وعلى معناه هذا تكون ناقصة، اسمها (الواو)، وخبرها متعلق الجار والمحرر (ما) المذوف، ولم يجد الباحث من قال بنقصانها هنا فيما أطلع عليه.

٢. قوله تعالى: ﴿سَعَىٰ عَادٌ كَالْعَرْجُونَ الْقَدِيرُ﴾ [يس: ٣٩]. يجوز في (عاد) أن تكون تامة، وفاعلها الضمير المستتر، فتكون بمعنى: رجع إلى حاله، ويجوز أن تكون الناقصة، فيكون الضمير المستتر اسمها، وخبرها متعلق الجار والمحرر (العرجون) المذوف، فتكون بمعنى:

(١) "لل فعل (عاد) في لغة العرب استعمالان: أحدهما وهو الأصل: الرجوع إلى ما كان عليه من الحال الأول، وثانيهما: استعمالها بمعنى: (صار)، وحيثند ترفع الاسم، وتنصب الخبر". إعراب القرآن وبيانه ٤٠٣/٣.

(٢) ينظر: الخر الوجيز ٤٢٧/٢، ٤٢٨، وتفسیر القرطبي ٦/٤١٠.

(صار) ^(١).

٣. قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]. يجوز في (عاد) أن تكون تامة، وفاعلها الضمير المتصل (الواو)، فتكون بمعنى: رجع إلى حاله، ويجوز أن تكون الناقصة، فيكون الضمير المتصل اسمها، وخبرها متعلق الجار وال مجرور (في ملتنا) المذوق، فتكون بمعنى: (صار)، ويَرِدُ على التامة إشكال، وهو: هل كان سليمان عليه السلام أو غيره من الأنبياء، كما في الآية الأخرى، على ملتهم؟ وأجيب عن هذا بثلاثة أمور: الأول: أن يعود حال السكوت عنهم، الثاني: أن هذا من تلبيسهم عليه؛ ليعتقد من يسمعهم أنه كان على ملتهم، الثالث: أنْ غلَبُوا حكم الجماعة، فيقصدون ما كان عليه قوم شعيب ^(٢)، والأسلم من هذا الإشكال أنْ تُجعل ناقصة، بمعنى: (صار)؛ ولذلك جعل الزمخشري المعنى يقتضيه في الآية الآتية ^(٣). ومثلها:

٤. قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [إبراهيم: ١٣] ^(٤).

٥. قوله تعالى: ﴿إِنْ عُذْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ بَحَنَنَا اللَّهُ مِنْهَا﴾ [الأعراف: ٨٩].

٦. قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾ [الأعراف: ٨٩] ^(٥).

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤٢٨/٢، والتحرير والتبيير، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، ت: ١٣٩٣هـ، الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ص ٢٣/٢٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٣/٤٥، والبحر المحيط ٥/١١٢.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٤٢٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣/٣٣٠، والدر المصنون ٧/٧٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٣/٤٥، وتفسیر القرطبي ٧/٢٥٠.

حار

حار						١٧	ال فعل
١						العدد	
.	أمر	١	مضارع	.	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	.	جمل مركبة	.	جمل مفردة	تراكيبيه	
.	مختلف فيها	١	تم	.	ناقص	عمله	
معنى: (رجع)						دلالاته	

ترد (حار) تامة وناقصة، وقد وردت في القرآن الكريم في (آية واحدة) تامة، وهي:

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنَّ لَنْ يَحُورُ﴾ [الانشقاق: ١٤]. جاءت (يحور) تامة، معنى: (يرجع)، وفاعلها ضمير مستتر^(١).

ارتد

ارتد						١٨	ال فعل
٢						العدد	
.	أمر	.	مضارع	٢	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	.	جمل مركبة	٢	جمل مفردة	تراكيبيه	
٢	مختلف فيها	.	تم	.	ناقص	عمله	
٢	الناقص معنى: (صار)، والتام معنى: (رجع)					دلالاته	

ورد الفعل (ارتد) في القرآن الكريم (مرتين)، تاماً مرة، ومرة اختلف فيه، فقيل: بتمامه، معنى: (رجع)، وقيل: بقصاصه معنى: (صار)، والآياتان هما:

١. قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَأَرْتَدَ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦].

الاختلاف في (ارتد) فقيل: تامة، معنى: (رجع)، وفاعلها الضمير المستتر، وقيل: ناقصة، معنى:

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٨٤/٣، والدر المصنون ٧٣٥/١٠.

(صار)، اسمها الضمير المستتر، وخبرها (بصيراً) ^(١).

٢. قوله تعالى: ﴿فَأَرْتَهَا عَلَىٰ إِثْرِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤]. جاءت (ارتد) تامة، معنى: (رجع)، وفاعلها الضمير المتصل (الألف) ^(٢).

طفق

طفق						١٩	ال فعل
٣						العدد	
.	أمر	.	مضارع	٣	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	.	جمل مركبة	.	جمل مفردة	تراكيبيه	
.	مختلف فيها	.	TAM	٣	ناقص	عمله	
٣	الشرع في الفعل						دلالاته

وردت (طفق) في (ثلاثة) مواضع في القرآن الكريم ناقصة، وخبرها جملة فعلية، فعلها مضارع، معناها الشرع في الفعل، وهي:

١. قوله تعالى: ﴿رُدُودُهَا عَلَىٰ فَطَقِيَ مَسْحًا بِالشُّوْقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]. جاءت (طفق) ناقصة، اسمها ضمير مستتر، وخبرها جملة مخدوفة، والتقدير: يمسح، أي: أقبل يمسح مسحًا، و(مسحًا) مفعول مطلق للفعل المخدوف ^(٣).

٢. قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]. جاءت (طفق) ناقصة، الضمير المتصل (الألف) اسمها، وخبرها جملة فعلية فعلها مضارع (يخصفان)، وهي معنى: الأخذ والشرع في الفعل ^(٤). ومثلها:

٣. قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [طه: ١٢١].

(١) ينظر: البحر المحيط ٣٩١/٢، والدر المصنون ٤٠٠/٢.

(٢) ينظر: جامع البيان ١٦٣/٣، ومعاني القرآن للنحاس ٤/٢٦٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن للقراء ١٩٤، ومعاني القرآن للأحقش ٤٩٣/٢.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٥٦١، والدر المصنون ٥/٢٨٢.

أولى

أولى						٢٠	ال فعل
٥						العدد	
.	أمر	.	مضارع	٥	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	.	جمل مركبة	٥	جمل مفردة	تراكيبيه	
٥	مختلف فيها	.	تام	.	ناقص	عمله	
٥	مقاربة الحدوث						دلالاته

تكررت (أولى) في القرآن الكريم (خمس) مرات، واحتلّت في كُنهها، أهي اسم أم فعل؟ فقيل: بهذا، وقيل: بهذا، وقد عدها بعض النّحّاة من الأفعال النّاقصة^(١)، وهذا لا إشكال فيه، والذي يعني هذا البحث هنا هل وردت في القرآن الكريم فعلاً ناقصاً؟ هذا ما سنتبين من خلال الآيات الآتية:

١. قوله تعالى: ﴿فَأَوْلَى لَهُمْ طَاعَةٌ وَقُولٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢٠ - ٢١]. هذه الآية أدرجها محمد عبد الخالق عضيمة ضمن أفعال المقاربة، وقال: "قيل: إنه فعل بمعنى: قارب"^(٢). وقيل: إنّها بمعنى: كدت تهلك^(٣)، وأيضاً قيل: "قارب لهم هو أي: الملاك"^(٤) وقريباً من هذين المعنيين فسرت الآيات التالية.

٢. قوله تعالى: ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَىٰ مِمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ [القيمة: ٣٤ - ٣٥] أي: أحرى لكم وأولى

(١) شرح التسهيل ٣٨٩/١.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٢٠/٨.

(٣) ينظر: المداية إلى بلوغ النهاية ٦٩٠٧/١١.

(٤) البحر المحيط ٤٧٠/٩.

أن تطيعوه، وفُسّرت أيضًا بـ: قاربك ما تكره^(١)، وبناءً على ما سبق؛ فيمكن أن يجعلها من الأفعال الواردة في القرآن الكريم، وعلى ذلك يكون اسمها في الآيات السابقة ضميرًا مستترًا، وخبرها مذوف تقديره (بأن تطيعوه)، أو (أن يهلكهم)، ونحوها.

قعد

قعد						٢١	ال فعل
٣						العدد	
.	أمر	٣	مضارع	.	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مذوفة	١	جمل مركبة	٢	جمل مفردة	تراكيبيه	
٣	مختلف فيها	.	تم	.	ناقص	عمله	
٣	الناقص بمعنى: (صار)، والتاءُ على معناه الأصلي						دلالة

وردت (قعد) في مواضع عدّةٍ من القرآن الكريم، وفي (ثلاثة) مواضع اختلف فيها، فقيل: تامةٌ على بابها، وقيل: ناقصة، بمعنى: (صار)، وهي:

١. قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًاٰ أَخْرَ فَنَقْعَدَ مَدْمُومًا مَحْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢]. اختلف في (تقعد) فقيل: تامةٌ، على بابها، وفاعلها الضمير المستتر، و(مدوماً) حال، وقيل: ناقصة بمعنى: (تصير) اسمها الضمير المستتر، وخبرها (مدوماً)^(٢).

٢. قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْسِطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَنَقْعَدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩]. اختلف في (تقعد) فقيل: تامةٌ، على بابها، وفاعلها الضمير المستتر، و(ملوماً) حال، وقيل: ناقصة،

(١) تفسير الماتريدي (تأویلات أهل السنة)، أبو منصور محمد بن محمد الماتريدي، ت: ٥٣٣هـ، تحقيق: مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. ص ٢٧٨/٩.

وإيجاز البيان عن معاني القرآن، أبو القاسم نجم الدين محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري، ت: نحو ٥٥٠هـ، تحقيق: حيف بن حسن القاسمي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٥هـ.

ص ٨٥٤/٢.

(٢) ينظر: الكشاف ٦٥٧/٢، وأنوار التنزيل وأسرار التأویل ٢٥٢/٣.

معنى: (تصير)، واسمها الضمير المستتر، وخبرها (ملوماً) ^(١).

٣. قوله تعالى: ﴿وَلَا نَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ نُّوعِدُونَ﴾ [الأعراف: ٨٦]. الأصل في (تقعدوا) أن تكون تامة، على باحها، وفاعلها الضمير المتصل (الواو)، وما قيل فيها: إِهَا في هذه الآية ناقصة، معنى: (صار)، أو (طفق)، وخبرها جملة (توعدون) ^(٢).

غدا

غدا						٢٢	ال فعل
٣						العدد	
١	أمر	.	مضارع	٢	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	١	جمل مركبة	٢	جمل مفردة	تراكيبة	
٣	مختلف فيها	.	تام	-	ناقض	عمله	
٣	الخروج أول النهار	١	معنى: (أصبح)	٣	معنى: (صار)	دلالة	

ما ورد من (غدا) في القرآن الكريم جرى عليه اختلاف النحاة في كُنهها، فقيل: بتمامها، معنى: الخروج أول النهار، وقيل: بقصانها، معنى: (صار)، وعلى هذا جاءت في (ثلاث) آيات، هي:

١. قوله تعالى: ﴿وَغَدَوْا عَلَى حَرَقِ قَدِيرِينَ﴾ [القلم: ٢٥]. اختلف في (غدا)، فقيل: تامة، معنى: الخروج أول النهار، وفاعلها الضمير المتصل (الواو)، وقيل: ناقصة، اسمها الضمير المتصل، وخبرها (قادرين)، فتكون معنى: (أصبحوا)، أو معنى: (صاروا) ^(٣).

٢. قوله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلَكَ تُبَوَّئُ أَمْوَالَ مِنِينَ مَقَعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]. اختلف في (غدا)، فقيل: تامة، معنى: الخروج أول النهار، وفاعلها الضمير المتصل (الباء)،

(١) ينظر: البحر المحيط ٣٢٧/٣، والدر المصنون ٣٣٣/٣، ٣٨٠.

(٢) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، ت: ١٤٢٤هـ، الطبعة: الأولى، بمساعدة فريق عمل الناشر: عالم الكتب، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م قعد. ص ١٨٤١/٣.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٣٥/٢، وإعراب القرآن وبيانه ١٧٦/١٠.

وقيل: ناقصة، اسمها الضمير المتصل، وخبرها جملة (تبوي)، أو بمعنى: (صاروا) ^(١).

٣. قوله تعالى: ﴿فَنَادُوا مُصْبِحِينَ أَنَّ أَغْدُوا عَلَىٰ حَرَثِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [القلم: ٢١ - ٢٢]. اختُلِفَ في (اغدوا)، فقيل: تامة، لتضمنه معنى (أقبلوا)، وردَّه الشوكاني لتعديه بـ (إلى وعلى)، وفاعلها الضمير المتصل (الواو)، وقيل: ناقصة، اسمها الضمير المتصل، وخبرها متعلق (على حرثكم) المخدوف، فتكون بمعنى: (صيروا) ^(٢).

قام

قام						٢٣	ال فعل
٢						العدد	
.	أمر	.	مضارع	١	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	٢	جمل مركبة	.	جمل مفردة	تراكيبيه	
٢	مقترحة	.	تم	.	ناقص	عمله	
٢	الشروع في الفعل					دلالاته	

نصَّ بعض النحواء أنَّ (قام) يمكن أن تكون فعلًا ناقصًا، ومنهم ثعلب ^(٣)، ونقل السيوطي عن بعض النحويين قوله: "يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بدَّ منه، نحو: قام زيد كريماً..." ^(٤). وفي (آيتين) يمكن أن تكون (قام) فيهما فعلًا ناقصًا، وهما:

١. قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِيَدًا﴾ [الجن: ١٩]. يمكن أن

(١) ينظر: تفسير القرطبي ٤/١٨٤، وإعراب القرآن للدعاس ١/١٥٨.

(٢) ينظر: فتح القدير ٥/٣٢٤، وإعراب القرآن وبيانه ١٠/١٧٦.

(٣) ينظر: همع المواضع ١/٤٠٩ - ٤١٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١/٣٦٠.

تكون (قام) في هذه الآية فعلاً ناقصاً، واسمه (عبد الله)، وخبره جملة فعلية (يدعوه)^(١)، وهي بمعنى: (شرع)؛ لأنَّ تهافهم عليه لما شرع بالقراءة، وسمعوه يقرأ^(٢)، وورود (قام) بمعنى: (شرع) كثير في السنة النبوية، كقوله عليه السلام: "إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ...".^(٣) ومثلها:

٢. قوله تعالى: ﴿قُوْفَانِدِر﴾ [المدثر: ٢]. ليس القيام هنا مراداً بمعنى الحقيقى، وإنما فيه معنى الشرع بالعمل، أو بمعنى: (أخذ يفعل) كقول الشاعر:

عَلَامَ قَامَ يَشْتُمُنِي لَهُمْ^(٤)

أي: (أخذ وجعل)، ومعنى الآية (قم قيام تصميم وجد)^(٥)، وعليه تكون فعلاً ناقصاً.

(١) ورد في معجم اللغة العربية المعاصرة: "قام يفعل كذا: شرع، أخذ في عمله : قام يدافع عن رأيه ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ بِدُعْوَةِ كَادُوا يَكْتُبُونَ عَلَيْهِ لِبَدَّا﴾ [الحن: ١٩]. ص ٣/١٨٧٤.

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت: ٦٧٧٤، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الطبعة: الثانية، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م. ص ٨/٤٤.

(٣) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، ت: ٨٥٥ هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. ص ١/٤١، ٥/٢٧٥، ١٩٤٢، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القمي المصري، شهاب الدين، ت: ٩٢٣ هـ، الطبعة: السابعة، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣٢٣ هـ. ص ١/٤٢٢.

(٤) بيت من الوافر، لحسان بن ثابت هاشم وعجزه:

كَجُنْتِيرِ تَرَغَّ في رَمَادٍ.

وشاهده مجيء (قام) فعلاً ناقصاً، بمعنى: (أخذ). ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية ٢/٣٤٣.

(٥) ينظر: الكشاف ٤/٦٤٥، والبحر الحيط ١٠/٣٢٥، والتحرير والتبيير ٢٩/٢٩٥.

أقبل

أقبل						٢٤	ال فعل
٥						العدد	
.	أمر	.	مضارع	٥	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	٥	جمل مركبة	.	جمل مفردة	تراكيبيه	
٥	مختلف فيها	.	تم	.	ناقص	عمله	
٥	الشروع في الفعل						دلالاته

الأصل في (أقبل) أن تكون تامة، وقد تردد ناقصة إذا كانت بمعنى: (أخذ أو شرع)، وقد نصَّ بعض المفسرين عند بعض الآيات على أَنَّها لم تردد على بابها من الانتقال من مكان إلى مكان، وإنما هي بمعنى: (أخذ وشرع)، في الآية الآتية:

١. قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَقَفَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩]. فقد نصَّ الفراء على أَنَّها لم تردد بمعناها الأصلي في هذه الآية، قال: "لم تقبل من موضع إلى موضع، إنما هو كقولك: أقبل يشتمني، أخذ في شتمني" (١)، وقال النسفي "أي: شرعت" (٢).

وبناءً على تفسير الفراء والنسيفي وغيرهما؛ يمكن أن تكون (أقبل) في هذه الآية فعلاً من أفعال الشروع، بمعنى: (أخذ وشرع)، وليس بمعنى: الانتقال من مكان إلى آخر، ولم ينصَّ على هذا أحد -فيما اطلع عليه الباحث-، ويكون اسمها (امرأته) وخبرها جملة فعلية مقدَّرة، أي: (أقبلت ترُنْ) (٣)، ويمكن أيضاً أن تكون (أقبل) في الآيات الآتية أفعالاً ناقصة بالمعنى الذي جاءت به الآية السابقة، وهي:

٢. قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَسْأَلُونَ﴾ [الصفات: ٢٧].

(١) معاني القرآن للفراء ٨٧/٣، وينظر: جامع البيان ٤٢٦/٢٢، ٤٢٧، والبحر الخيط ٥٥٦/٩.

(٢) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، ت: ٧١٠ هـ، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بدبو، راجعه وقدم له: محب الدين ديب مستو، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م. ص ٣٧٦/٣.

(٣) ينظر: جامع البيان ٤٢٧/٢٢.

٣. قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الصفات: ٥٠].

٤. قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الطور: ٢٥].

٥. قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَوَّمُونَ﴾ [القلم: ٣٠].

وإذا اعتبرنا (أقبل) في الآيات السابقة ناقصة، فاسمها (بعضهم)، وخبرها الجملة الفعلية (يتتساءلون)، وفي الأخرية (يتلاؤمون).

تم

تم						٢٥	ال فعل
٢						العدد	
.	أمر	.	مضارع	٢	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	.	جمل مركبة	٢	جمل مفردة	تراكيبيه	
١	مقترحة	١	مختلف فيها	.	تم	.	ناقص
١	الاستمرار		١	معنى: (صار)		دلالاته	

جعل الرضي (تم) من الأفعال الناقصة^(١)، وقد وردت في القرآن الكريم في (آيتين)، يمكن أن تكون فيهما ناقصة، وهما:

١. قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]. قال الألوسي في تفسيره عند إعراب (أربعين): "وقيل: إنّ (تم) من الأفعال الناقصة، وهذا خبره، وهو خبر غريب، وقيل: إنّه منصوب على الظرفية. وأورد عليه أنّه كيف تكون (الأربعين) ظرفاً للتمام؟ والتمام إنّما هو بآخرها إلا أن يتجوّز فيه"^(٢).

٢. قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]. يمكن أن تكون ناقصة، كالآلية السابقة اسمها (كلمة)، وخبرها (صدق)، (تمت) في هذه الآية معنى: (استمررت).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٥/٣، ١٨٣/٤.

(٢) روح المعاني ٤٢/٥.

وعلى الأصل في تمام (تَمَّ) اختلف في إعراب (صَدِّقًا) فقيل: حال، وقيل: تميز^(١).

أدب

أدب						٢٦	ال فعل
١						العدد	
.	أمر	.	مضارع	.	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مذوقة	.	جمل مركبة	.	جمل مفردة	تراكيبيه	
١	مختلف فيها	.	تام	.	ناقص	عمله	
الشرع في الفعل						دلالاته	

نصَّ على مجيء (أدب) فعَلَّ ناقصاً صاحب حاشية تفسير الكشاف في (آية واحدة)،

هي:

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَذْبَرَ يَسْعَى﴾ [النازعات: ٢٢]. حيث جعلها بمعنى: أقبل يجتهد في المكايدة، ف (أدب) مثل: (أنشأ يفعل)، وقال صاحب الحاشية على الكشاف: "قال أَحْمَد: وهذا الوجه الأخير حسن لطيف جدًا، وهو على هذا من أفعال المقاربة"^(٢)، وعليه تكون (أدب) فعَلَّ ناقصاً، اسمه ضمير مستتر، وخبره جملة (يسعى)، ومعناه: (شرع وأخذ)، وقال: (أدب) ولم يقل: (أقبل) حتى لا يُوصَف بالإقبال^(٣).

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٣٣٧/٢، روح المعاني ٤/٢٥٦.

(٢) الكشاف ٤/٦٩٦.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب ٣١/٤١.

أٰتى

أٰتى						٢٧	ال فعل
١						العدد	
.	أمر	.	مضارع	١	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخلوفة	.	جمل مركبة	١	جمل مفردة	تراكيبيه	
١	مختلف فيها	.	تام	-	ناقص	عمله	
بمعنى: (صار)						دلالة	

وردت (أٰتى) في القرآن الكريم في (آية واحدة)، هي:

قوله تعالى: ﴿يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣]. قيل في (يأْتِ): إِنَّهَا فعل ناقص، بمعنى: (يصير)، واسمه ضمير متصل (التاء)، وخبره (بصيرًا)^(١)، وجعله الفراء بمعنى: (يرجع)^(٢) فيكون فعلاً تاماً، فاعله الضمير المتصل، وبصيراً حال، وقال الماتريدي في تفسيره: تخرج على وجهين: إِمَّا (يصير بصيراً) و إِمَّا (يأتي بـ بصيراً)^(٣).

(١) ينظر: تأویلات أهل السنة ٢٨٥/٦، والکشاف ٥٠٣/٢، وفتح الکدير ٦٣/٣.

(٢) ينظر: معانی القرآن للفراء ٥٥/٢.

(٣) ينظر: تأویلات أهل السنة ٢٨٥/٦.

تمثّل

تمثّل						٢٨	ال فعل
١						العدد	
.	أمر	.	مضارع	١	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	.	جمل مركبة	١	جمل مفردة	تراكيبيه	
١	مختلف فيها	.	تام	.	ناقص	عمله	
معنى: (صار)						دلالاته	

وردت (تمثّل) في القرآن الكريم بمعنى: (صار)، في (آية واحدة)، هي:

قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]. جاءت (تمثّل) فعلاً ناقصاً، على رأي الرضي، ويكون اسمه الضمير المستتر، وخبره (بشراً)، وهي بمعنى: (صار)، أي: صار مثل بشر (١).

انقلب

انقلب						٢٩	ال فعل
٤						العدد	
.	أمر	٣	مضارع	١	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	.	جمل مركبة	٤	جمل مفردة	تراكيبيه	
٣	المقترحة	.	تام	١	ناقص	عمله	
٤	معنى: (صار)					دلالاته	

نصَّ بعض المفسرين على بُجُيء (انقلب) بمعنى: (صار) في الآية الآتية:

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/١٨٣، والتضمين في النحو العربي ٤٤٥.

١. قوله تعالى: ﴿فَغَلَبُوا هُنَالِكَ وَانْقَلَبُوا صَغِيرِينَ﴾ [الأعراف: ١١٩]. أي: (صاروا)^(١) وقد جوَّز زكريا الأنباري في كتابه إعراب القرآن العظيم أن تكون (صاغرين) خبراً لـ(انقلبوا)، فتكون فعلاً ناقصاً، ويكون اسمه الضمير المتصل (الواو)^(٢). ويمكن أن يلحق بهذه الآية آيات أخرى جاءت بنفس المعنى، إلا أنه لم ينصَ أحدٌ على أنَّ (انقلبوا) فيها بمعنى: (صاروا)، كالأية السابقة فيما اطَّلع عليه الباحث، وهذه الآيات هي:
٢. قوله تعالى: ﴿يَرُدُّونَكُمْ عَلَىٰ أَعْقَبِكُمْ فَتَنَقَّلُبُوا خَسِيرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٩].
٣. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْنَدُوا عَلَىٰ أَذْبَارِكُمْ فَنَنَقَّلُبُوا خَسِيرِينَ﴾ [المائدة: ٢١].
٤. قوله تعالى: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفَامِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكِّنُهُمْ فَيَنَقْلِبُوا خَائِبِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٧]. فتكون (انقلبوا) فيها فعلاً ناقصاً، اسمه الضمير المتصل (الواو)، وخبره (صاغرين)، وفي الآية الأخيرة (خائبين)، وتكون بمعنى: (صاروا)، لأنَّ خسارتهم وخيبتهم مستمرة معهم.

خر

خر						٣٠	ال فعل
١						العدد	
.	أمر	.	مضارع	١	ماضٍ	صيغه	
.	قدرة مخدوفة	.	جمل مركبة	١	جمل مفردة	تراكيبيه	
١	المقترحة	.	تم	.	ناقص	عمله	
١	الاستمرار		١	معنى: (صار)		دلالاته	

لم يقل بنقصان (خر) أحد -فيما اطَّلع عليه الباحث-، ولكن يفهم ذلك من تفسير الطبرى عند الآية الآتية:

قوله تعالى: ﴿لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمَّاً وَعُمَيْانًا﴾ [الفرقان: ٧٣]. قال: "ونحره عليها كذلك: إقامته على الكفر، وذلك نظير قول العرب: سببُ فلاناً، فقام يبكي، بمعنى: فظلَّ يبكي،

(١) ينظر: الكشاف ١٤١/٢، والبحر المحيط ٥/١٣٩.

(٢) ينظر: ص ٢٨٦.

ولا قيام هنالك، ولعله أن يكون بكى قاعداً، وكما يقال: نحيت فلاناً عن كذا، فقد يشتمني: ومعنى ذلك: فجعل يشتمني، وظلَّ يشتمني^(١)، وفي موضع آخر جعلها بمعنى: "يصيروا على باب ربهم صمماً وعمياناً"^(٢).

وبناءً على تفسير الطبرى؛ فإنَّه يمكن جعل (حرّ) فعلاً ناقصاً، بمعنى: (ظلَّ)، أو بمعنى: (صار)، واسمُه الضمير المُتَّصل، وخبره (صماً).

اشتعل

اشتعل						٣١	الفعل
١						العدد	
.	أمر	.	مضارع	١	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	.	جمل مركبة	١	جمل مفردة	تراكيبيه	
١	مقترحة	.	تم	.	ناقص	عمله	
معنى: (صار) أو بمعنى: الشروع في الحدث						دلالاته	

لم يقل بنقصان (اشتعل) أحد فيما اطلع عليه الباحث، ولكن ورد في تفسيرها بأَكَّها بمعنى: (صار)، ومعنى: (أخذ)، في (آية واحدة) في القرآن الكريم، هي:

قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مرعى: ٤]. فقد ورد في تفسيرها أي: صار الشيب منتشرًا في شعره^(٣)، وقيل: يعني: أخذ في الرأس شيئاً وبياضاً^(٤)، فعلى هذين التفسيرين تكون ناقصة، واسمها (الرأس)، وخبرها (شيئاً).

(١) جامع البيان .٣١٧/١٩

(٢) المصدر السابق .٣١٨/١٩

(٣) ينظر: التفسير المنير ٥٠/١٦

(٤) ينظر: بحر العلوم ٣١٨/٢

أراد

أراد						٣٢	ال فعل
١						العدد	
.	أمر	١	مضارع	.	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	١	جمل مركبة	.	جمل مفردة	تراكيبيه	
١	مختلف فيها	.	تم	.	ناقص	عمله	
١	قرب الحدوث					دلالاته	

وردت (أراد) في القرآن الكريم في (آية واحدة)، بمعنى: (يكاد) هي:

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ [الكهف: ٧٧]. قيل: جاءت (يريد) متضمنة معنى (يكاد) فعملت عملها فعلاً ناقصاً، اسمه ضمير مستتر، وخبره جملة (ينقض) ^(١).

هم

هم						٣٣	ال فعل
١						العدد	
.	أمر	.	مضارع	١	ماضٍ	صيغه	
.	قدرت مخدوفة	١	جمل مركبة	.	جمل مفردة	تراكيبيه	
١	مقترحة	.	تم	.	ناقص	عمله	
١	الشروع في الحدث					دلالاته	

لم يقل بنقصان (هم) أحد، أو يلمح إليه، وقد وردت في القرآن الكريم في آية يمكن أن تجري بمحى الأفعال الناقصة، وهي:

قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١]. يمكن أن تلحق (هم) بالأفعال الناقصة فيكون اسمها (قوم)، وخبرها المصدر المؤول (أن يبسطوا)، لتضمنها معنى

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٠٣/٢، وكاد استعمالاتها ودلالاتها ٢١٨.

شرع، وقيل: من معاني (هم): "عزم على القيام به"^(١)، فيكون فيها معنى (الشرع والأخذ بالفعل) مما يلخصها بأفعال المقاربة.

هذا ما تيسّر النظر فيه، والتبّه له، من الأفعال الناقصة الواردة في القرآن الكريم.

ثالثاً: الأفعال الناقصة التي لم ترد ناقصة في القرآن الكريم.

جاء، وجعل، وأخذ، وكرب، وأوشك، واحلولق، وأخلق، وقارب، وفتاً، وأفتاً، ورام، وأض، وأضحى، وأظهر، ورجع، واستحال، وتحول، وطبق، وعلق، وهب، وهلهل، وأآل، وراح، وأسحر، وأفجر، وألم، وكارب، وقرب، وأحال، وأظل، وأشفى، وشارف، وآثر، وازدلف، ودلف، وأشرف، وأسف، وطار، وانبرى، ونشب، وابتداً، ومِرَّ، وصلح، وعَبَّاً، وواصل، وتابع، وراح، وشرع، واستأنف، وخلال، ودنا، وتحيا، وذهب، وبُدأ، واستوى، ودرى، وبقي، وعاش.

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة ٣/٢٣٦٧.

رابعاً: ما يجري مجرى الأفعال الناقصة:

من الأفعال الواردة في القرآن الكريم، أفعال لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها دلالياً أو تركيبياً، مما هو خارج عن ضابط (كان وأخواتها)، وهي أفعال نسبت الحال أو التمييز، ولزمها ذكرهما في ذلك التركيب لبيان دلالتها.

وقال أبو حيّان: "قال بعض النحويين: إنَّ كل فعل يجوز فيه أن يدخل في باب (كان) إذا جعلت الحال غير مستغنٍ عنها"^(١)، وكذلك الفعل العامل في تمييز النسبة؛ فإنَّه لا يُستغنٍ عنه في دفع إبهام نسبة العامل إلى المعمول. وقد سبق بيان ذلك^(٢).

وفيما يلي حصر لآيات التي لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها مما أعرب منصوبها حالاً أو تمييزاً:

أولاً: الحال.

وردت الحال لازمة في عدّة آيات، لا يجوز الاستغناء عنها في تركيب الجملة؛ لما يكون في حذفها من فساد في دلالة الكلام، والآيات التي تم حصرها هي:

١. قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا حَلَقْتَ هَذَا بَنِطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١]. وقعت (باطلاً) حالاً لازمة^(٣).

٢. قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]. وقعت (لعيين) حالاً لازمة^(٤).

٣. قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]. وقعت

(١) التذليل والتمكيل ٤/١٦٩.

(٢) ص ٩٦ - ٩٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٣/٤٧١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣/٤٧١.

(لاعبين) حالاً لازمة^(١).

٤. قوله تعالى: ﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]. وقعت (قائماً) حالاً لازمة^(٢).

٥. قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ هُدًى لِّلْكَاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقعت (هدى) حالاً لازمة^(٣). ثانياً: التمييز.

نصب تميز النسبة نصب لازم؛ لبيان إيهام نسبة العامل للمعمول، فيما حُوّل عن فاعل، أو عن مفعول، والقول في العلاقة بينهما يشبه كثيراً القول في علاقة الاسم بالخبر في الأفعال الناقصة، في إحالتهما على ذات واحدة، وعدم الاستغناء عن المتصوب لصحة دلالة الجملة، وقد ورد تميز النسبة هذا في القرآن الكريم في الآيات الآتية:

١. قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ [آل عمران: ٩٠]. (كفراً) تميز نسبة، محول عن فاعل^(٤). ومثلها:

٢. قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا﴾ سورة النساء: ١٣^(٥).

٣. قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُحِلُّ لَهُمْ لِيَزَدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨] (إثماً) تميز نسبة، محول عن فاعل^(٦).

٤. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]. (نفساً) تميز نسبة، محول

(١) ينظر: الدر المصنون ١٣٨/٨.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٤٧٤/١.

(٣) ينظر: الدر المصنون ٢٨١/٢.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥٥٩/١.

(٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ٢٠٤/٥.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ١١٥/٢.

عن فاعل^(١).

٥. قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ فَحْشَةً وَمُفْتَأَوْسَاءَ سَيِّلًا﴾ [النساء: ٢٢]. (سبيلًا) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٢). ومثلها:

٦. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْقِرُوا الْرِّفَى إِنَّهُ كَانَ فَحْشَةً وَسَاءَ سَيِّلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]^(٣).

٧. قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكُنْ أَشَيْطَلُنَّ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨] (قريناً) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٤).

٨. قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مَوْنِعُهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءُتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧] (مصليراً) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٥).

٩. قوله تعالى: ﴿خَلِيلِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ حَمَلًا﴾ [طه: ١٠١] (حملًا) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٦).

١٠. قوله تعالى: ﴿وَسَعَ رَبِّ كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الأنعام: ٨٠]. (علمًا) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٧).

١١. قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِعَايَتِنَا وَأَنفَسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧] (مثالًا) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٨).

١٢. قوله تعالى: ﴿مَثُلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هُلْ يَسْتَوِيَانِ﴾

(١) ينظر: الكشاف ٤٧٠/١.

(٢) ينظر: البحر الحيط ٥٧٧/٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٤٤/٧.

(٤) ينظر: البحر الحيط ٦٣٨/٣.

(٥) ينظر: الدر المصنون ٤/٧٩. ومثلها في: النساء: ١١٥. والفتح: ٦.

(٦) ينظر: الدر المصنون ١٠٢/٨.

(٧) ينظر: المصدر السابق ١٠٠/٨.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٥١٨/٥.

مَثَلًا ﴿هود: ٢٤﴾. (مثلاً) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(١). ومثلها:

١٣. قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ سَتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر ٢٩]^(٢).

١٤. قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئَهُ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرَعًا﴾ [هود: ٧٧]. (ذراعًا) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٣).

١٥. قوله تعالى: ﴿أَمْرَأُتُ الْعَزِيزَ تُرَوِّدُ فَنَهَا عَنْ نَفْسِهِ فَدَشَغَفَهَا حُبًا﴾ [يوسف: ٣٠]. (حبًا) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٤).

١٦. قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦]. (صدراً) تمييز نسبة، محول عن مفعول^(٥).

١٧. قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجَبَالَ طُولًا﴾ [الإسراء: ٣٧]. (طولاً) تمييز نسبة، محول عن مفعول^(٦).

١٨. قوله تعالى: ﴿كَبَرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف ٥]. (كلمة) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٧).

١٩. قوله تعالى: ﴿لَوْ أَطَلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئَتْ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨]، (رعباً) قيل فيها: إِنَّمَا تمييز نسبة، محول عن نائب فاعل، وقيل: مفعول ثان^(٨).

(١) ينظر: المصدر السابق ٣٠٨/٦.

(٢) ينظر: الدر المصنون ١٩٨/٩.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٧٠٩/٢.

(٤) ينظر: الدر المصنون ٤٧٥/٦.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للدعاس ١٧٦/٢.

(٦) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان ١٢٩/١٦.

(٧) ينظر: الدر المصنون ٤٤٠/٧.

(٨) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان ٣١٦/١٦.

٢٠. قوله تعالى: ﴿وَلَيَثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَأَزَادُوا تِسْعَا﴾ [الكهف: ٢٥] (تسعاً) تمييز نسبة، محول عن مفعول^(١).
٢١. قوله تعالى: ﴿يُئْسِ السَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩] (مرتفقاً) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٢).
٢٢. قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرًا مِنْ أَحْسَنِ أَعْمَالٍ﴾ [الكهف: ٣٠] (عملاً) تمييز نسبة، محول عن مفعول^(٣).
٢٣. قوله تعالى: ﴿يَعْمَلُ الْوَابُ وَحَسِنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٣١]. (مرتفقاً) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٤).
٢٤. قوله تعالى: ﴿فَكُلِّي وَأَشْرِبِي وَقَرِّي عَيْنَانِ﴾ [مريم: ٢٦]. (عيناً) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٥).
٢٥. قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان: ٦٦]. (مستقراً) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٦).
٢٦. قوله تعالى: ﴿خَلَلَيْنَ فِيهَا حَسِنَتْ مُسْتَقَرًا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان: ٧٦]. (مستقراً) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٧).
٢٧. قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. (رحمة) تمييز
-
- (١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٦٩/١٥.
- (٢) ينظر: الدر المصنون ٤٨٠/٧.
- (٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٥٨٨/٥.
- (٤) ينظر: المصدر السابق ٥٨٨/٥.
- (٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ٢٨٨/١٦.
- (٦) ينظر: البحر المحيط ١٢٨/٨.
- (٧) ينظر: المصدر السابق ١٣٤/٨.

نسبة، محول عن فاعل^(١).

٢٨. قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَدِّلُونَ فِيْ إِيمَانِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَنٍ أَتَهُمْ كَبُرُّ مُفَتَّاً عِنْدَ اللَّهِ﴾ [غافر: ٣٥]. (مفتاً) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٢). ومثلها:
٢٩. قوله تعالى: ﴿كَبُرُّ مُفَتَّاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣].
٣٠. قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]. (علمًا) تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٤).

ثالثاً: ما اختلف في إعرابه بين الحال والتمييز.

هذه مجموعة من الآيات التي اختلف فيها بين الحال الازمة وتمييز النسبة، ومنصوبها لازم في دلالة الجملة.

١. قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ٨١]. اختلف في (وكيلًا) فقيل: حال، وقيل: تمييز نسبة، محول عن فاعل^(٥). وقد وقع التمييز بعد كفى في القرآن الكريم في (ستة وعشرين) موضعًا^(٦).
٢. قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغَى حَكْمًا﴾ [الأعراف: ١١٤]. اختلف في (حكماً) فقيل: حال، وقيل: تمييز نسبة، محول عن مفعول^(٧).

(١) المحتوى من مشكل إعراب القرآن ١٠٩٤/٣.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٠/٢.

(٣) ينظر: البحر الحيط ١٦٤/١٠.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للدعاس ٣٥٦/٣.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٧١/٢.

(٦) في الآيات الآتية: النساء: ٦، ٤٥، ٤٥، ٥٠، ٥٥، ٧٠، ٧٩، ٨١، ١٣٢، ١٦٦، ١٧١. الرعد: ٤٣.

الإسراء: ١٤، ١٧، ٦٥، ٩٦. الأنبياء: ٤٧. الفرقان: ٣١، ٥٨. العنكبوت: ٥٢. الأحزاب: ٣، ٣٩.

الأحقاف: ٨. الفتح: ٢٨.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٣٣/١.

٣. قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهَ أَبْغَى رَبَّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]. (رباً) تمييز نسبة، محول عن مفعول، ويحوز إعرابه حالاً، ولا يستغني عنه المعنى^(١).
٤. قوله تعالى: ﴿قَالَ أَغْيَرَ اللَّهَ أَبْغَيْكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَلَّكُمْ عَلَى الْعَلَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٠] (إلهًا) قيل: إلهًا تمييز نسبة، محول عن مفعول، وقيل: إلهًا حال^(٢).
٥. قوله تعالى: ﴿فَلَا تُقْيِمْ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةَ وَزَنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]. اختلاف في (وزناً) فقيل: حال، وقيل: تمييز نسبة، محول عن مفعول^(٣).
٦. قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرَنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]. (عيوناً) تمييز نسبة، محول عن مفعول، وقيل: حال، وقيل: بدل، وقيل: مفعول ثان^(٤).
٧. قوله تعالى: ﴿وَاحْصَنَ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨]. على القول بأنَّ (احصى) فعل ماضٍ فإنَّ (عددًا) تكون تمييز نسبة، محول عن مفعول^(٥)، وقيل: حال^(٦).

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٩٠/٣.

(٢) ينظر: البحر الخيط ١٥٩/٥.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٨٦٣/٢.

(٤) ينظر: الدر المصنون ١٣٢/١٠.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٥٢/١٠.

(٦) ينظر: الكشاف ٦٣٣/٤.

خلاصة البحث:

اتَّضح جليًّا في هذا المبحث قدرة النُّحاة على إعمال الفكر النحووي، من خلال جعل قائمة الأفعال الناقصة منفتحةً، وقابلةً لمزيد من الأفعال، مما جعلهم يصلونها- فيما تم حصره- (أربعة وتسعين) فعًا ناقصًا، ورد منها في القرآن الكريم (اثنان وثلاثون) فعًا، وأضاف الباحث (واحدًا)، وقد تواترت في (ألف وست مئة وأربعة) أفعال.

وقد تعددت وظائفها النحوية؛ فجاءت ناقصة، وتمَّة، اتفق على بعضها، واحتُلف في أخرى، وجاءت بصور تركيبية مختلفة، دلالات معجمية متعددة؛ فاتفق على نقصان (ألف وأربع مئة وواحد وثلاثين) فعًا، واحتُلف في (ثلاثة وخمسين) فعًا، واتفق على تمام (واحد وثلاثين) فعًا، من الأفعال التي اشتهرت بنقصانها، وأجيز الوجهان في (تسعة وستين) فعًا، وزيدت في (اثنين وعشرين) موضعًا، وقدرت محدوفة في (اثني عشر) موضعًا.

ولنوع التركيب أثره في تحديد نقصان أو تمام (عسى)، حيث أوجب التركيب تمامها، أو نقصانها، أو جَوَّز ذلك، ففي (عشرة) مواضع أوجب نوع التركيب أن تكون تامة، وفي (أربعة) مواضع أجاز أن تكون تامة، أو تكون ناقصة، وفي (ستة عشر) موضعًا أوجب أن تكون ناقصة.

وللقراءات القرآنية أثرها في تحديد وظيفة الأفعال النحوية، ونوع دلالتها المعجمية، فبحسب القراءة يكون الإعراب، وتكون الدلالة، وقد وقع ذلك في (تسعة عشر) موضعًا. الحال اللازم، وتمييز النسبة المحول عن الفاعل أو عن المفعول تُشابه الأفعال الناقصة في إحالتها على ذات واحدة، وفي عدم الاستغناء عن المنصوب، ففعلها ناقص في تركيبه ودلالته؛ حاجته لمنصوب يتَّمُّ وظيفته النحوية ودلالته المعجمية.

وقد تعددت دلالة الأفعال الناقصة ووظائفها المعجمية، فجاءت بمعنى الكون العام في (ألف ومئتين وواحد وثمانين) موضعًا، وجاءت الأفعال ناقصة بمعنى (صار) في (ثمانين) موضعًا، وجاءت للديومة والاستمرار في (مئة وواحد وثمانين) موضعًا، وللشرع في (ثلاثة

عشر) موضعًا، ولقاربة المدوث في (ثلاثين) موضعًا، ولرجاء المدوث في (ثلاثين) موضعًا، ولنفي الحال أو الاستقبال في (تسعة وثمانين) موضعًا.

والتعدد في الوظائف المعجمية للأفعال الناقصة كان بارًّا في هذا المبحث، وشاهدًا على أثرها في تحديد وظيفة الأفعال النحوية، والقول بنقصانها أو بتمامها.

وبناءً على ذلك جاء المبحث الأخير، ليضيف من خلاله الباحث تبويبًا للأفعال الناقصة الواردة في القرآن الكريم، بحسب الدلالة المعجمية.



المبحث الثاني

تبويب الأفعال الناقصة

بعد أن قدّم الباحث وصفاً لما ورد من الأفعال الناقصة في القرآن الكريم في المبحث الأول، ونتيجةً لما ورد فيه؛ فقد برب لباحث أن القول بنقصان الكثير من الأفعال أو تامها على علاقة وثيقة بدلالتها المعجمية قبل وظيفتها النحوية، وبمعنى آخر: إن وظيفتها النحوية تأتي نتيجة لدلالتها المعجمية، فإن الباحث في هذا المبحث يجعل من دلالتها المعجمية سبيلاً لتبويتها، ويحاول أن يجعل من الوظائف المعجمية التي قدّمتها نظرية (من المعنى إلى النص) (١) للعالم الروسي إيفور مالتشوك أساساً لتبويتها، وهي نظرية لغوية جديدة يمكن للباحث أن يعتمدها في سبيل تطبيق تبويب جديد للأفعال الناقصة، تبويب يسهم في فهم جديد لدلالتها المعجمية إلى جانب وظائفها التراكيبية.

و قبل أن يقدم الباحث عرضاً مختصراً لنظرية (معنى - نص) فإنه يقدم عرضاً مختصراً لبعض التبويبيات التي قدّمها النحاة القدامى والمحدثون للأفعال الناقصة. وبعدهما يعرض الباحث قائمة الأفعال الناقصة الواردة في القرآن الكريم، مشفوعةً بآية قرآنية، ثم يقدم تبويبه المقترن لها حسب الوظائف المعجمية لنظرية (معنى - نص)، ثم يختتم هذا المبحث بأبرز نتائجه.

(١) ينظر: أعمال مؤتمر اتجاهات حديثة في تعليم العربية لغة ثانية، معهد اللغويات العربية، جامعة الملك سعود، بحث مفهوم الوحدة المعجمية في نظرية من المعنى إلى النص لإيفور مالتشوك، عزالدين الجذوب، دار جامعة الملك سعود للنشر ٤٣٥ هـ. ص ٦٣.

أولاً: تبويبات النُّحَاةِ الْقَدَامِيِّ لِلأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ.

من أبرز التبويبات التي اطّلَعَ عليها الباحث للأفعال الناقصه - مرتبة تاريخياً - ما يلي:

أولاً: تبوب السيرافي^(١).

تبوب السيرافي من أوائل التبويبات، ولعله - بحسب اطلاع الباحث - أن يكون أول تبوب مفصل ذكره النُّحَاةِ، حيث يوجّها بحسب دلالتها ومظاهر الحدث فيها، فقد جعلها في أربعة أقسام، هي:

الأول: ما تفید زماناً محسلاً، وهي: (كان، وأصبح، وأمسى، وظلَّ، وأضحى، وبات، وطفق).

الثاني: ما تفید نفياً، وهي: (ليس).

الثالث: ما تفید انتقالاً، وهي: (صار).

الرابع: ما تفید دواماً، وهي: (ما زال، وما دام، وما فتئ، وما انفكَّ).

ثانياً: تبوب الرُّمَانِي^(٢).

ضم الرُّمَانِي كُلَّ مجموعة منها لعلٌّ تختلف عن الأخرى، فليس لتقسيمه معيار واحد، أو أساس يعتمد عليه، فقسّم لـ (كان) لدورها وتشعبها، وأنّها أُمُّ الباب، ومجموعة ضمّها لدلالتها الزَّمنيَّة، ومجموعة جمعها لدلالتها المعنوَّة، ومجموعة لصورتها التَّركيبيَّة، وأخرى لعلّتها الصرفية، فجاءت عنده في ستة أقسام، هي:

- أُمُّ الأفعال: (كان).
- الظرفية: (أصبح، وأمسى).
- الاتفاق في المعنى: (ظلَّ، وأضحى).
- الانعقاد بـ (ما): (ما دام، وما زال).
- لاعتلال عين الفعل: (صار، وبات).
- لعدم التَّصرُّف: (ليس).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢٩٦/١.

(٢) ينظر: شرح الرُّمَانِي ٢١٥/١.

ثالثاً: تبوب الشلوبين^(١).

بوجهها على اعتبار جهة الحدث فيها، في خمسة أقسام، هي:

القسم الأول: ما يدل على اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي.

وهي: (كان، وأمسي، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار).

القسم الثاني: لانقلاب الشيء من حالة لم يكن عليها.

وهي: (صار، وجاء، وقعد، وعاد، وأض، وغدا، وراح).

القسم الثالث: ما يدل على مصاحبة الصفة للموصوف مذ أمكن أن يكون قابلا لها.

هي: (ما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفك).

القسم الرابع: ما يدل على انتفاء الصفة عن الموصوف في الحال، وهي: (ليس).

القسم الخامس: ما يدل على مصاحبة الصفة للموصوف في الحال، وهي: (ما دام).

رابعاً: تبوب ابن الحاجب^(٢).

جعلها ابن الحاجب في سبعة أقسام، على اعتبار جهة الحدث، وهي:

الأول: (كان)؛ لثبت خبرها ماضياً دائمًا أو منقطعاً.

الثاني: (صار)؛ للانتقال.

الثالث: (أصبح، وأمسي، وأضحى)؛ لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها.

الرابع: (ظل، وبات)؛ لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما.

الخامس: (ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك)؛ لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله.

السادس: (ما دام)؛ لتوكيد أمرٍ بمدّه ثبوت خبرها لفاعلها.

السابع: (ليس)؛ لنفي مضمون الجملة حالاً.

(١) ينظر: التوطئة: ٢٢٤-٢٢٧.

(٢) ينظر: الكافية في علم النحو ٤٧-٤٩.

وعلى نفس الأساس بحسب لأفعال المقاربة فجعلها في ثلاثة أقسامٍ:

الأول: ما وضع لدنُّ الخبر رجاءً، وهي: (عسى).

الثاني: ما وضع لدنُّ الخبر حصولاً، وهي: (كاد، أوشك).

الثالث: ما وضع لدنُّ الأخذ في الخبر، وهي: (طفق، وكرب، وجعل، وأخذ).

خامساً: تبويب ابن مالك.

وضع ابن مالك تبويبات كثيرة للأفعال الناقصة على اعتبارات مختلفة، نصَّ على ذلك

بقوله: "ولأفعال هذا الباب انقساماتٌ بنسب مختلفة" (١).

التَّقْسِيمُ الْأُولُ (٢).

على أساس معيار تركيبي، وهو ما يعمل بشرط، وما يعمل دون شرط:

● ما يعمل بلا شرط:

وهي: (كان، وظلَّ، وبات، وأصبح، وأصحى، وأمسى، وصار، وليس).

● ما يعمل بشرط، وهو قسمان:

أحدهما: ما يُشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقديرًا أو شبه نفيٍّ.

وهي: (زال، وبح، وفتئ، وانفكَ).

ثانيهما: ما يُشترط في عمله أن يسبقه ما المصدريَّة الظُّرْفِيَّة.

وهي: (ما دام).

التَّقْسِيمُ الثَّانِي (٣).

على أساس الوظيفة النحوية. (النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ) وقد قسمها إلى قسمين:

الأول: ما لا يكون إلا ناقصاً.

وهي: (ما فتئ، وما زال، وليس).

(١) شرح التسهيل ٣٣٣/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٣٣٣/١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٣٤١/١.

الثاني: ما يكون تاماً وناقصاً.

وهي: (بقية الأفعال).

التقسيم الثالث^(١) على أساس معيار صرفي، وهو التصرُّف، وهي ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يتصرف.

وهي: (ما دام، وليس).

الثاني: ما يتصرف ناقصاً، فيأتي منه الماضي، والمضارع، واسم الفاعل.

وهي أربعة أفعال: (ما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفكَ).

الثالث: ما يتصرف تصرُّفاً تاماً.

وهي: (بقية الأفعال).

تقسيم ابن مالك لأفعال المقاربة^(٢).

أمّا تقسيم ابن مالك لأفعال المقاربة فهو من أشهر التقسيمات، وبه أخذ كثير ممّن أتى

بعده.

التقسيم الأول:

قسمها إلى ثلاثة أقسام على أساس الوظيفة المعجمية:

الأول: ما دلَّ على المقاربة.

وهي: (كاد، وكرب، وأوشك).

الثاني: ما دلَّ على الرجاء.

وهي: (عسى، وحرى، واحلوق).

الثالث: ما دلَّ على الشروع.

وهي: (جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ).

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٣/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٣٤٦/١.

وتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل بـاسم البعض.

التقسيم الثاني ^(١).

قسمها على أساس معيار صرفي إلى قسمين:

القسم الأول: التي تتصرّف تصرّفًا ناقصًا فيأتي منها المضارع.

وهي: (كاد، وأوشك) وقيل: يأتي من أوشك اسم الفاعل: موشكًا.

القسم الثاني التي لا تتصرّف.

وهي: (بقية أفعال الباب).

التقسيم الثالث ^(٢) على أساس وظيفتها التحويّة.

وقد قسم هذه الأفعال إلى قسمين:

الأول: ما يكون تامًا وناقصًا.

وهي: (عسى، واحلولق، وأوشك)، ورجح أن "عسى ناقصة أبدًا" ^(٣).

الثاني: ما لا يكون إلا ناقصًا.

وهي: (بقية الأفعال).

التقسيم الرابع ^(٤) على أساس نوعها في أقسام الكلام.

الأول: المجمع على فعليته.

كلها: ما عدا (عسى).

الثاني: المُختلف في فعليته.

وهو: (عسى).

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ت ٧٦٩هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة: العشرون، الناشر: دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. ص ٣٣٨/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٣٤١/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٤/١.

(٤) ينظر: التذليل والتكميل ٣٢٧/٤.

ثانياً: تبويبات النحو المحدثين للأفعال الناقصة.

هذه نماذج من تبويبات المحدثين للأفعال الناقصة

أولاً: تبويب عبد الرحمن أيوب.

قسمها إلى عدّة تقسيمات^(١):

التقسيم الأول:

قسم الأفعال الناقصة على أساس دلالي إلى قسمين، وكل قسم تحته أقسام، وهي ما يلي:

الأول: الدلالة على زمن الحدث، وجعلها في ستة أقسام، هي:

١. الأفعال التي تدل على الزمن المجرد.

وهو: (كان).

٢. الأفعال التي تدل على الزمن الوقتي:

وهي: (بات، وأضحي، وأصبح، وأمسى).

٣. الأفعال التي تدل على الزمن مع الاستمرار.

وهي: (ظل، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما دام).

٤. الأفعال التي تدل على قرب وقوع الحدث:

وهي: (كاد، وكرب، وأوشك).

٥. الأفعال التي تدل على الشروع في الحدث والاستمرار فيه.

وهي: (أنشأ، وطفق، وجعل، وهب، وقام).

٦. الأفعال التي تدل على التحول:

وهو: (صار).

الثاني: الدلالة على كيفية الحدث.

جعلها تحته في ثلاثة أقسام:

١. التّوقيت، وتشمل:

(كان، وأضحي، وأمسى، وبات، وأضحي).

(١) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي ١٨٠-١٨٢.

٢. الاستمرار، وتشمل:

(ظلَّ، وما بَرَحَ، وما فَتَىَ، وما انْفَأَكَّ، وما دَامَ).

٣. قرب الوقع والشروع والتحوُّل، وتشمل:

(كَادَ، وَكَرِبَ، وَأَوْشَكَ، وَأَنْشَأَ، وَطَفَقَ، وَجَعَلَ، وَهَبَّ، وَقَامَ، وَصَارَ).

وهو بهذه التّقسيمات لم يخرج عن تبويب القدامي، غير أنَّه في تقسيمه الثاني جعل أفعال المقاربة قسمًا واحدًا، وأضاف لها (صار).

التّقسيم الثاني (١):

قسم الأفعال النّاقصة من جهة وظيفتها في الجملة إلى قسمين:

الأول: ما يكون مجرَّد الربط.

وممَّثل لها بـ (كان، وعسى).

الثَّاني: ما يكون للربط مع الدَّلالة على الكيفيَّة، وهي:

١. أفعال الشروع: (شرع، وأنشأ، وطفق).

٢. أفعال التوقيت: (أصبح، وأمسى، وأضحم).

٣. أفعال الاستمرار: (ظلَّ، وما دَامَ، وما زَالَ، وما بَرَحَ).

ثانيًا: تبويب مهدي المخزومي (٢).

قسمها من حيث دلالتها على معانيها، بعد أن استبعد منها (صار، وليس)، إلى ثلاثة

أقسامٍ:

القسم الأول: ما يدلُّ على الكينونة العامة:

وهي: كان، وأشار إلى أنَّه ينبغي أن يُلْحَقَ بها: (استقرَّ وحصل ووْجَد وحدَث).

القسم الثاني: ما يدلُّ على الكينونة الخاصة.

وهي: (أَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ).

(١) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، ١٨٩، ١٩٠.

(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتجييه، مهدي المخزومي، ت: ١٩٩٤م، الطبعة: الثانية، دار الرائد العربي، بيروت

لبنان، ٦١٤٠هـ-١٩٨٦م. ص ١٨٠.

القسم الثالث: ما يدل على الكينونة المستمرة.

وهي: (ما زال، وما انفك، وما برح، وما فتئ)، وأضاف لها: (استمر، وما دام، وما وجد، وما استقر، وما حصل)؛ لدلالتهن وأمثالهن على الوجود المستمر.

ثالثاً: تبويب محمد الدلال^(١).

جعل لها ترتيباً محوريّاً يخضع لأساس المعنى، في أربعة محاور:

المحور الأول: يضم (كان) فقط. وتفيد الزمن الماضي للخبر.

المحور الثاني: يضم (صار) و(ظل، وبات) و(أصبح، وأمسى، وأضحى)، وتفيد الانتقال من حال إلى حال.

المحور الثالث: يضم (ما زال، وما انفك، وما فتئ) و(ما دام)، وتفيد الاستمرار.

المحور الرابع: (ليس)، نفي الجملة في الحال.

رابعاً: تبويب الحاج موسى ثالث^(٢).

قدم الحاج موسى ثالث تبويباً للأفعال الناقصة في بحثه (مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة)، بعد أن ربطها ربطاً مباشراً بالتعبير بالتركيب عن (جهة الالتمام) من خلال الجهات الآتية:

١. جهة الاستمرار بالماضي: (كان).

٢. جهة التحول والصيورة: (صار، وأصبح)، وما في معناهما.

٣. جهة الاستمرار: (ظل، وما زال)، وما في معناهما.

٤. جهة التوقع والاحتمال: (كاد، وأوشك).

٥. جهة البدء: (أخذ، وبدأ، وشرع، وطفق).

(١) ينظر: التوسيخ حسب النحوة العربية ١١٣.

(٢) ينظر: مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة ٩٨-١٠٤.

خامسًا: تبوب ثريا سكري^(١).

في كتابها ظاهرة الإناء في اللغة العربية قسمتها من ناحيتين:

التقسيم الأول:

من جهة دخولها على الجملة، وجعلتها في قسمين:

١. ما يدخل على الجمل البسيطة والمركبة، ومثلت لها بـ (كان).

٢. وما يدخل على الجمل المركبة فقط، وهي أفعال الشروع، ومثلت لها بـ (كاد).

التقسيم الثاني^(٢):

قسمت أفعال المقاربة بحسب درجات الإناء تركيبياً، وما يقترن بذلك من حيث الجهة

والظاهر إلى:

١. الأفعال الموجهة (منع تتحقق الحدث في نقطة معينة من الزمان): وهي أفعال المقاربة والشروع، وجعلتها في قسمين:

● منع الواقع من نقطة معينة، وهي: أفعال المقاربة.

● البدء في التتحقق من نقطة معينة، وهي: أفعال الشروع.

٢. الأفعال المسلسلة (استمرارية الحدث وتواصله): وهي الفعل (بقي)، ويلحق به

الأفعال الدالة على الاستمرارية والديمومة: (ظلَّ، وما زال، وما فتئَ... إلخ).

وبعد هذا العرض لبعض تبوبيات النحاة، فإنَّ الباحث - من خلال دراسته المنهجية -

قد مرَّ به نظرية (من المعنى إلى النصٌّ) ووجد فيها ما يمكن أن يضيف من خلاله تبوبياً

جديداً، يدعم به رأي النحاة السابقين، ويفيد من نظريات الدارسين المحدثين، في مقاربة بين

موروثٍ مجدهِ وعلمِ جديدهِ. وقبل طرح التبوب المقترن يقدم الباحث عرضاً موجزاً لتلك

النظرية، وأبرز وظائفها.

(١) ينظر: ظاهرة الإناء في اللغة العربية، ١٣٨، ١٣٩.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ١٤١.

ثالثاً: الوظائف المعجمية لنظرية (من المعنى إلى النص) لالتشكوك:

أولاً: مفهوم الوحدة المعجمية:

يُقدّم نظرية (من المعنى إلى النص) لالتشكوك تدقيقاً مهماً لمفهوم الوحدة المعجمية، يخلص من مفهوم الكلمة ليستوعب أشكالاً لغوية مختلفة بعلاقات نظامية، ويردُّ اختلافاتها إلى ثوابت مطردة في المعجم، صالحة لجميع ألسنة البشرية، وقابلة لحوسبتها، وترجمتها، وغيرها من المعالجات الآلية^(١).

ومفهوم الوحدة المعجمية الذي قدّمه هذه النظرية يمكن أن يتبيّن مما يلي:

- أكّا جعلت الرابط الدلالي بدليلاً عن مفهوم الكلمة، ووضعت قواعد كليّة لما اعتُبر في المعجم قوائم من الشوادّ، من خلال ضبط الوحدة المعجمية الصغرى والوحدات الكبرى في المعجم^(٢).
- الوحدة المعجمية تتشكّل من شكلين رئيسين: شكل تأليفى يتجلّى في مبني واحد، وشكل تحليلي يتجلّى في مبنيين أو أكثر، وتتكوّن من فعل عماد وفاعل أو مفعول، فنحو: (أدى الصلاة) و(قام بالحج)، تعتبر وحدة معجمية مركبة، مما سمح باستيعاب تعبير اصطلاحية، على اعتبار أكّا فروع عن الوحدة المعجمية، نحو تعبير: (رجع بُخْفَيْ حُنِين)، حيث ينتمي تحت الوحدة المعجمية (فشل)^(٣).

- الوحدة المعجمية الكبرى في هذه النظرية هي الحقل الدلالي الذي أتمَّ المعجمي توضيح علاقتها بإطار منهجي محدّد، فالوحدات المعجمية ل نحو: (قتل) هي: (أحيا، وأغتال، وأعدم، وأمات، وانتحر، وشنق، وجندل، وترصد، واصطاد، وقنص، وضرب عنقه،

(١) ينظر: مفهوم الوحدة المعجمية ٦٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٦٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٦٧.

وشنق، وقطع دابرها^(١).

● من أهم ثمار هذه النظرية أنها تخلت عن مفهوم الكلمة، وعوضتها بـ (العجمة)؛ ولذلك فالتضمين الذي قال به النحاة - وهو تضمن فعل معنى فعل آخر - يصبح حسب هذه النظرية عجمة جديدة مستقلة، فكل معنى دلالي يمثل (عجمة) تميّزه عن غيره داخل الوحدة المعجمية، مع عدم الاعتبار للفظة الكلمة، وكل (عجمة) تحمل رقمًا خاصًا بها في المعجم^(٢).

● تمثل وظائف الوحدة المعجمية لهذه النظرية أهم إضافات نظرية (من المعنى إلى النص^(٣)).

وهذه الوظائف "هي التي تضبط قوانين تعليق الكلمة المفتاح باللفظة المصاحبة لها"^(٤). وهي وظائف جدولية وسياقية تشمل على (ست وخمسين) وظيفة مرقمة ومرتبة، ولا يلزم وجودها كلها في عجمة واحدة، فقد يتحقق في عجمة من الوظائف ما لا يتحقق في غيرها^(٤).

● والوظائف المعجمية التي تعنى البحث هنا هي الوظائف الفعلية، التي يمكن أن يُدرج تحتها بعض الأفعال الناقصة، وسيظهر قربها منها وبعدها عنها بعد عرضها الآتي، وستذكر مرقمة كما وردت في مصدرها كتاب (مقدمة الشرح والتأليفية) لمالتشوك وآخرين.

(١) ينظر: مفهوم الوحدة المعجمية .٦٩ ، ٧٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق .٦٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق .٧١.

(٤) ينظر: المصدر السابق .٧٥.

ثانياً: الوظائف المعجمية:

الوظائف المعجمية التي ذكرها مالتشوك في كتاب مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية بلغ عددها (ستاً وخمسين) وظيفة معجمية، منها (أربع وعشرون) وظيفة فعلية، - وهي التي تعني هذا البحث - وهي وظائف تقوم بها الأفعال في دلالتها المعجمية، وهذا سرد لها بأرقامها كما وردت في المقدمة:

٣٥ - أفعال العماد (المفعولية، الفاعلية، المفعولية غير المباشرة):

وهي أفعال مفرغة دلالياً، أو مفرغة في سياقها مع الكلمة المفتاح، ولها دور الأسماء الحاملية التي يكون معناها محمولاً دلالياً، بتزويدها بالجهة والزمن، ووظيفة هذه الأفعال إعرابية، تتميز فيما بينها بالدور الإعرابي الذي تؤديه الكلمة المفتاح بالنسبة لها، فالمفعولية في مثل: ارتكب خطأ، وتلقى أمراً، والفاعلية في مثل: يصدر هذا الأمر عن الإدارة، ويهمنك هذا الأمر، والمفعولية غير المباشرة في مثل: أخضعه للتحليل.

فالفاعل الحقيقي في المفعولية هو الفاعل الإعرابي نفسه.

وفي الفاعلية الفاعل الحقيقي هو المفعول المباشر.

وفي المفعولية غير المباشرة الفاعل الحقيقي هو الفاعل الإعرابي.

ففي أفعال العماد يكون المفعول المباشر هو أهتم مفعول للعجمة، وبعبارة أوضح عن طريق المفعول يتحدد معنى الفعل العماد، وهذا المفعول يتمثل في الأفعال الناقصة بخبرها^(١).

٣٦ - أفعال الإمضاء (مضى، مضى، مضى غير مباشر):

وهي تفيد معنى: (أنفذ الأهداف الذاتية للشيء الذي تعينه)، والكلمة المفتاح هي مفعولها المباشر، وهي أفعال تامة دلالياً، لكنها تُعرَّب كما تُعرَّب أفعال العماد (المفعولية، الفاعلية، المفعولية غير المباشرة) في الوظيفة السابقة، وكذلك كلمتها المفتاح هي (المضى) مفعولها المباشر، مثلاً: استقبل الطبيب المريض^(٢).

(١) ينظر: مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية، إغور مالتشوك، أندري كلاس، آلان بولغار، ترجمة: هلال حسين، مراجعة: منصف عاشور، المركز الوطني للترجمة، تونس دار سيناترا ٢٠١٠ م. ص ٢٧٣-٢٧٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق . ٢٨٢-٢٨٠

١-٤ الأفعال المرحلية (بداية، نهاية، استمرار):

وهي أفعال تامة دللياً، تدل على مراحل ثلاث لحدث (ما)، بدايته واستمراره ونهايته، ولها صبغة جهة تجعلها تختلف مع الأفعال، وليس لها أبنية فاعلية خاصة بها؛ ولذلك هي بحاجة إلى الاستناد إلى الوظائف الفاعلة، مثل: (الفاعلية، والمفعولية، والمفعولية غير المباشرة)، مثال للأفعال المرحلية للبداية: حقّ مرکزه المتقدّم، وللنهاية: فقد مرکزه، وللاستمرار: حافظ على مرکزه، وكذلك: لم ينفك يقضي عمله^(١).

٢-٤ الأفعال الجعلية (سببية، تعطيل، إباحة):

وهي أفعال تامة دللياً، تدل على ثلاثة أنواع من السببية لحدث ما، إما بإيجاد الفعل، أو تعطيله، أو إباحته بعدم تعطيله. وهي تدرج فاعلاً دللياً جديداً هو المسبب، مثالها: عمل على إيجاده، أي: جعله يوجد^(٢).

٣-٤ فعل التضمين (اشتمال):

تعني (ضمّن وشِمل) وتتّخذ من الكلمة المفتاح فاعلاً نحوياً، ومن اسم الكيان المقتضى مفعولاً مرکزياً، نحو: رائحة عبّقت بالغرفة^(٣).

٤-٤ فعل التّجلّي (تجلي):

وهو فعل له معنى (ظهر في)، وكلمته المفتاح فاعل نحوبي، مثالها: سرور غمر وجهه^(٤).

٥-٤ فعل الإعداد (إعداد):

وهو فعل بمعنى: (أعد لـ)، وكلمته المفتاح مفعول مرکزي، ويتألف غالباً مع أفعال العماد، وبفعل ومضى السابقة الذكر، مثالها: جهز أمتعته، شحن سلاحه^(٥).

(١) ينظر: مقدمة لمحمية الشرح والتأليفية ٢٨٢-٢٨٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٨٤-٢٨٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٨٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٨٩-٢٩٠.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٩٠.

٤ فعل المقاربة (مقاربة):

وهو فعل بمعنى: (قاد)، يتألف غالباً مع أفعال العماد، وكلمة المفتاح فيه فاعل نحوي، مثالها: على حافة الكارثة، وتهيأ عاصفة^(١).

٤ فعل التردد (تردّي):

وهو فعل له معنى (سأء)، وكلمته المفتاح فاعل نحوي، مثالها: ضعف القلب^(٢).

٥ فعل الصوت المميز (صوت):

وهو فعل له معنى (إصدار الصوت المميز)، وكلمته المفتاح فاعل نحوي، مثالها: دوى المدفع^(٣).

٥ صيغة الأمر (أمر):

وهي عبارة تؤدي الأمر، أو طلب القيام بالفعل، وهي مختلفة عن صيغة فعل الأمر، مثل الأمر بالنوم تقول: إلى الفراش، وفي طلب النجدة تقول: النجدة^(٤).

٥ فعل نتيجة (نتيجة):

وهو فعل له معنى (في حالة القيام بفعل)، وكلمته المفتاح الفاعل التّحوي، مثالها: نتيجة الفعل اشتري أي: ملك^(٥).

٥٣ عبارة العسر (عَسْر):

وهو فعل له معنى (اشتغل بصعوبة)، وكلمته المفتاح الفاعل التّحوي، مثالها اضطرب بصره^(٦).

(١) ينظر: مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية ٢٩٠-٢٩١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٩١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٩١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٩٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٩٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢٩٢.

٤٥ عبارة الإفراط (إفراط):

وهو فعل له معنى (اشتغل في إفراط)، وكلمته المفتاح الفاعل النحوى، مثالها طار قلبه^(١).

٤٦ عبارات التوقف (توقف):

وهو فعل له معنى (توقف عن الاشتغال)، وكلمته المفتاح الفاعل النحوى، مثالها: فقد بصره^(٢).

٤٧ عبارة الأعراض (عارض):

وهي عبارة فعلية لها معنى (ظهور علامة جسدية لحالة نفسية)، وهذه العلامة حالة لجزء من الجسم، أو لعضو، وهي وظيفة مرتبطة بالوظائف الثلاث الأخيرة: (عُسر، إفراط، توقف)، وكلمته المفتاح الفاعل النحوى، مثالها: احمر وجهه غضباً^(٣).

(١) ينظر: مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية ٢٩٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٩٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٩٤-٢٩٣.

رابعاً: تبويب الأفعال الناقصة الواردة في القرآن حسب الوظائف المعجمية

أولاً: قائمة الأفعال الناقصة الواردة في القرآن الكريم.

وردَ من الأفعال الناقصة في القرآن (ثلاثة وثلاثون) فعلاً، جاءت في (ألف وست مئة وأربعة) مواضع، وهذه قائمة بالأفعال الناقصة الواردة في القرآن الكريم مع شاهدتها من الآيات التي وردت فيها.

قائمة الأفعال الناقصة الواردة في القرآن الكريم:

الفعل	م	الآية
كان	١	﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٣٤].
أصبح	٢	﴿فَأَلَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].
أمسى	٣	﴿فَسُبْحَدَنَ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧].
ليس	٤	﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لِكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الإسراء: ٦٥].
صار	٥	﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣].
ما دام	٦	﴿وَأَوْصَنَنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَوَةِ مَا دَمَتْ حَيَاً﴾ [مريم: ٣١].
كاد	٧	﴿إِنْ كَادَتْ لَنُبَدِّي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠].
عسى	٨	﴿أَكَرِمِي مَثْوِيْهِ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَنْجَذَهُ وَلَدًا﴾ [يوسف: ٢١].
ظلَّ	٩	﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَظَلَّوْا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤].
بات	١٠	﴿وَالَّذِينَ يَبْشِرُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقَيْمَمًا﴾ [الفرقان: ٦٤].
ما زال	١١	﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا أَتُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةً﴾ [الرعد: ٣١].
ما انفكَ	١٢	﴿لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيهِمُ الْبِيْنَةُ﴾

الآية	ال فعل	م
[البيبة: ١].		
﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠].	ما برح	١٣
﴿قَالُوا تَالَّهُ تَقْتَوْا تَذَكَّرُ يُوسُف﴾ [يوسف: ٨٥].	ما فتئ	١٤
﴿وَلَا نِيَّا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢].	ونى	١٥
﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعَرْجُونِ الْقَدِيرِ﴾ [يس: ٣٩].	عاد	١٦
﴿إِنَّهُ طَنَّ أَنَّ لَنْ يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤].	حار	١٧
﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ الْقَنْهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ، فَأَرْتَدَ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦].	ارتدى	١٨
﴿وَطَفِقَا يَنْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].	طفق	١٩
﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ طَاعَةٌ وَقُولٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢٠ - ٢١].	أولى	٢٠
﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَّاهًاٰءَ اخْرَ فَنَقْعَدْ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢].	قعد	٢١
﴿وَعَدَوْ أَعْلَىٰ حَرَدِ قَدِيرِنَ﴾ [القلم: ٢٥].	غدا	٢٢
﴿وَأَنَّهُ، لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدَّا﴾ [الجن: ١٩].	قام	٢٣
﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ، فِي صَرَقِ فَصَكَّ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩].	أقبل	٢٤
﴿شَمَّ أَذْبَرِ يَسْعَى﴾ [النازعات: ٢٢].	أذبر	٢٥
﴿يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣].	أتى	٢٦
﴿فَتَمَّ مِيقَدُتْ رَبِّهِ أَرْبَعَيْنَ، لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].	تم	٢٧
﴿فَتَمَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].	تمثل	٢٨
﴿فَغَلِبُوا هُنَالِكَ وَأَنْقَلَبُوا صَنَغِرِينَ﴾ [الأعراف: ١١٩].	انقلب	٢٩

الآية	ال فعل	م
﴿لَمْ يَخْرُأْ عَلَيْهَا صُمَّاً وَعُمَيْنَا﴾ [الفرقان: ٧٣].	خرّ	٣٠
﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبَ﴾ [مريم: ٤].	اشتعل	٣١
﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧].	أراد	٣٢
﴿إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَن يَسْطُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١].	هم	٣٣

ثانياً: التَّبَوِيبُ المُقْتَرَحُ.

التَّبَوِيبُ الَّذِي يَقْتَرَحُهُ الْبَاحِثُ لِلأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ سِيَكُونُ بِحَسْبِ الْوَظَائِفِ الْمُعْجَمِيَّةِ لِلنَّظَرَيَّةِ (مِنَ الْمَعْنَى إِلَى النَّصِّ).

وَسِيَّمُ ذِكْرُ اسْمِ الْوَظِيفَةِ مَعَ رَقْمِهَا الْعَامِ بَيْنِ الْوَظَائِفِ وَتَحْتَهَا مَا انْدَرَجَ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ مُهَمَّةً بِآيَةِ.

وَقَدْ جَاءَتِ الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ وَمَا جَرِيَ مَجْرَاهَا فِي (أَرْبَعَ) مَجْمُوعَاتٍ، هِيَ كَمَا يَلِي:

المَجْمُوعَةُ الْأُولَى:

٣٣ - ٣٥ أَفْعَالُ الْعِمَادِ (الْمُفْعُولَيَّةُ، الْفَاعِلَيَّةُ، الْمُفْعُولَيَّةُ غَيْرُ الْمُبَاشِرَةِ):

وَتَحْتَهَا الْأَفْعَالُ الْآتِيَّةُ:

١. (كَانَ)، كَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزَ لَهُمَا﴾ [الْكَهْفُ: ٨٢].

٢. (لَيْسُ)، كَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هُودٌ: ٨].

وَمَا جَاءَ بِمَعْنَى: (صَارَ) مِنَ الْأَفْعَالِ، وَهِيَ:

٣. (أَصْبَحَ)، كَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿فَقَنَّلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [الْمَائِدَةِ: ٣٠].

٤. (تَمَثَّلَ)، كَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مَرِيمٌ: ١٧].

٥. (ظل)، كقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤].
 ٦. (عاد)، كقوله تعالى: ﴿وَعَنْ عَادَ كَالْعَرْجُونَ الْقَدِيرِ﴾ [يس: ٣٩].
 ٧. (غدا)، كقوله تعالى: ﴿وَغَدَّوْا عَلَى حَرْقَدِيرِنَ﴾ [القلم: ٢٥].
 ٨. (ارتد)، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَى جَاءَ الْبَشِيرُ الْقَنْهُ عَلَى وَجْهِهِ فَأَرْتَدَ بَصِيرَاهُ﴾ [يوسف: ٩٦].
 ٩. (قعد)، كقوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا إِلَّا خَرَقْتَهُ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢].
 ١٠. (انقلب)، كقوله تعالى: ﴿فَعُلِّبُوا هُنَالِكَ وَأَنْقَلَبُوا صَغِيرِينَ﴾ [الأعراف: ١١٩].
 ١١. (أتى)، كقوله تعالى: ﴿يَأْتِ بَصِيرَاهُ﴾ [يوسف: ٩٣].
 ١٢. (تم)، كقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعَيْنَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].
 ١٣. (خر)، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَخِرُّوْ أَعْلَيْهَا صَمَمًا وَعُمَيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣].
 ١٤. (اشتعل)، كقوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبَاهُ﴾ [مريم: ٤].
- المجموعة الثانية:**

١-٣٩ الأفعال المرحلية (بداية، نهاية، استمرار):

تشمل الأفعال الدالة على الديمومة والاستمرار والشروع وهي:

١. (ما دام)، كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧].
٢. (ما زال)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا نَرَأُ تَطْلُعَ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣].
٣. (ما برح)، كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠].
٤. (ما فتئ)، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَالَّهُ تَفَتَّأْ تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥].
٥. (بات)، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَسْتَوْنَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيمًا﴾ [الفرقان: ٦٤].
٦. (ظل)، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَنِكَفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١].

٧. (طفق)، كقوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].
٨. (وني)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا نَنِيَّا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢].
٩. (ما انفكَ)، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ أَذْنِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّىٰ تَأْتِيهِمُ الْبِيِّنَاتُ﴾ [البيت: ١]. (منفكين) اسم فاعل من (انفكَ) الناقص.
١٠. (قام)، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِيَدًا﴾ [الجن: ١٩].
١١. (طفق)، كقوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].
١٢. (أقبل)، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الطور: ٢٥].
١٣. (أدبر)، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى﴾ [النازعات: ٢٢].

المجموعة الثالثة:

٤٨ أفعال المقاربة (مقاربة):

ويندرج تحتها الأفعال الناقصة التي تأتي بمعنى: دنو الحدث، وقرب وقوعه، أو رجائه، وهي:

١. (قاد)، كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْنَهَا يُضِيَءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥].
٢. (أراد)، في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧].
٣. (همَّ)، في قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١].
٤. (عسى)، كقوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢].
٥. (أولى)، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْلَى لَهُمْ طَاعَةً وَقَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [محمد: ٢٠ - ٢١].

المجموعة الرابعة:

٤٩ أفعال التردي (تردي). (الأفعال الواردة هنا من تمييز النسبة):

١. (ازداد) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفُرًا لَنْ تُفْلِي

توبتهم ﴿ [آل عمران: ٩٠].

٢. (ساء) كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكُنْ أَشَيْطَنُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ فَرِينَا ﴾ [النساء: ٣٨].
٣. (ضاق) كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلًا لُّوطًا سَيِّئَةَ يَوْمٍ وَضَاقَ يَوْمٌ ذَرَّعًا ﴾ [هود: ٧٧].
٤. (شرح) كقوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفُرِ صَدِّرَ فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنْ أَنَّهُ ﴾ [النحل: ١٠٦].
٥. (ملا) كقوله تعالى: ﴿ لَوْ أَطَلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُغْبَاءً ﴾ [الكهف: ١٨].
٦. (كُبر) كقوله تعالى: ﴿ كَبَرُ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٣].

خامساً: حوصلة تبويب الأفعال الناقصة الواردة في القرآن الكريم:

لقد وجد الباحث في الوظائف المعجمية - كما قدمها إغور مالتشكوك - إضافةً يمكن أن تُقدم إسهاماً للدرس النحوي الحديث، من خلال تبويب الأفعال الناقصة بناءً عليها، وقد جاءت الوظائف مع الأفعال التي اقترح الباحث أن تُدرج تحتها كما يلي:

المجموعة الأولى:

أفعال العماد (المفعولية، الفاعلية، المفعولية غير المباشرة).

اندرج تحتها (كان) و(ليس) وما جاء بمعنى: (صار)، وهي: (أصبح، وتمّ، وظلّ، وظلّ، وعاد، وغدا، وارتدى، وقعد، وانقلب، وأتى، وتمّ، واشتعل).

المجموعة الثانية:

الأفعال المرحلية (بداية، نهاية، استمرار).

اندرج تحتها الأفعال الدالة على الدّيومة والاستمرار الشروع، وهي: (ما دام، وما زال، وما برح، وما فتئ، وبات، وظلّ، وطفق، ووبي، وما انفكَّ، وقام، وطفق، وأقبل، وأدبر).

المجموعة الثالثة:

أفعال المقاربة (مقاربة).

اندرج تحتها الأفعال الناقصة التي تأتي بمعنى: دنو الحدث، وقرب وقوعه، أو رجائه، وهي: (كاد، وأراد، وهمّ، وعسى).

المجموعة الرابعة:

أفعال التردد (تردد) (ملحقة بالأفعال الناقصة).

اندرج تحتها بعض الأفعال التي لا تستغني عن منصوبها اللازم لبيان إيجام نسبة العامل للمعمول، (تمييز النسبة).

وهي: (ازداد، وشرح، وملأ، وسأء، وضاق، وكبر).

الخاتمة

وبعد هذا التّطوّاف في كتب النّحاة، والتنّقل بين أقوالهم ودراساتهم، تُلقي عصا التّرحال في ختمة هذا التّجول، بأبرز النّتائج التي وصل إليها الباحث، والتوصيات التي يرجو تحقيقها، وهي ما يلي:

- أنَّ قضيَّة النُّقصان والْتَّمَام قضيَّة مركَبَة، وضعَت معاييرها لتحقِيق تامِ الكلام، ونفي النُّقصان عنه دلالِيًّا وتركيبيًّا.
- أنَّ النُّقصان والْتَّمَام مصطلحان يُعبِّران عن ثنائِيَّة جرى استخدامها في سائر أبواب النحو؛ للتمييز بين كامليه وما يحتاج إلى مكمل.
- أنَّ ثنائِيَّة النُّقصان والْتَّمَام لم يختصَّ بها الفعل وحده، بل شملت كلَّ أقسام الكلام وسائر تراكيبه.
- أنَّ مفهوم النُّقصان في النَّظريَّة النَّحوَيَّة الْعَرَبِيَّة يقصد به احتياج الكلمة أو التَّراكيب إلى ما يحقق تامَه دلالِيًّا وتركيبيًّا.
- أنَّ مفهوم التَّمَام في النَّظريَّة النَّحوَيَّة الْعَرَبِيَّة يقصد به تحقِيق تامِ الكلمة دلالِيًّا، وتمام التَّراكيب دلالِيًّا ووظيفيًّا، وأنَّ يتحقق لأفراده من التَّمام التَّركيبي ما يتحقق له التَّمام الدَّلالي في الجملة.
- أنَّ الأفعال النَّاقصة قد استأثرت بمصطلحي النُّقصان والْتَّمَام عن بقِيَّة أبواب النحو، فلا يكادَا يُعرَفَا إِلا فيهما، ولا تُعرَفُ إِلا بهما.
- أنَّ مفهوم الأفعال النَّاقصة هي التي لا تستغني بمفهومها عن منصوبها دلالِيًّا وتركيبيًّا.
- أنَّ مصطلح (الأفعال النَّاقصة) قد توسيَّع عند الكوفيين حتى شمل (ظنَّ وأخواتها)، وتوسَّعوا بعملها حتى أحقوا بها اسم الإشارة، إذا أُشير به إلى ما لا نظير له.
- بناءً على المفهوم السابق للأفعال النَّاقصة؛ فإنَّ الباحث يقترح أن يجري مجرِّي الأفعال النَّاقصة كُلُّ فعل احتاج إلى نصب لازم؛ ليشمل الأفعال التي يلزم لتحقِيق دلالتها (حال

لازمة) أو (تمييز نسبة) لازم لبيان إبهام نسبة العامل للمعمول.

- أن قائمة الأفعال الناقصة منفتحة لإضافة مزيد من الأفعال، كما قرر ذلك أكثر النحاة.

● بلغ عدد الأفعال الناقصة التي تم حصرها من أقوال النحاة، ومن إشاراتهم، (أربعة وتسعين) فعلًا، هي: كان، أصبح، أمسى، ليس، صار، مadam، جاء، جعل، أخذ، كاد، كرب، أوشك، عسى، اخلوق، قارب، دنا، أضحي، ظل، بات، ما زال، انفك، برح، فتى، فتا، فتات، وني، رام، آض، عاد، رجع، حار، استحال، تحول، ارتد، طفق، طبق، علق، أنشأ، هب، هلهل، أولى، حرى، آل، قعد، غدا، راح، أسرح، أفجر، أظهر، أم، قام، كارب، قرب، أحال، أقبل، أظل، أشفى، شارف، آثر، ذهب، ازدلف، دلف، أزلف، أشرف، تهيا، أسف، طار، انبرى، نشب، ابتدأ، عبأ، أخلق، أدبر، أتى، صلح، مر، تم، كمل، تمثيل، بدأ، انقلب، استوى، استأنف، تابع، شرع، استطرد، واصل، بقي، درى. خلا، عاش، خرر، اشتعل، أراد).

ورد منها في القرآن الكريم (اثنان وثلاثون) فعلًا، هي: (كان، وأصبح، وأمسى، وليس، وصار، وما دام، وكاد، وعسى، وظل، وبات، وما زال، وما برح، وما فتى، وما انفك، وونى، وعاد، وحار، وارتدى، وطفق، وأولى، وقعد، وغدا، وقام، وأقبل، وتم، وأدبر، وأتى، وتمثيل، وانقلب، وخرر، واحتضر، وأراد)، وأضاف الباحث (فعلاً واحداً) هو (هم).

وتواتر ذكرها في القرآن الكريم في (ألف وست مئة وأربعة) مواضع، وقد وردت تحمل دلالات معجمية متنوعة، في تراكيب مختلفة، وسياقات متعددة.

- نظرًا لتعدد الدلالة المعجمية للأفعال الناقصة؛ فإن التبويب الذي ارتضاه الباحث لها مبني على دلالتها المعجمية، ويعتمد على تقسيم الوظائف المعجمية في نظرية (من المعنى إلى النص)، وقد وقع تبويب الباحث للأفعال الناقصة في (أربع) مجموعات، هي:

١. المجموعة الأولى: أفعال العماد، واندرج تحتها (كان، وليس)، وما جاء بمعنى: صار، وهي: (أصبح، وتمثيل، وظل، وعاد، وغدا، وارتدى، وقعد، وانقلب، وأتى، وتم).

٢. المجموعة الثانية: الأفعال المرحلية، واندرج تحتها الأفعال الدالة على الديومة والاستمرار، وهي: (ما دام، وما زال، وما برح، وما فتئ، وبات، وظل، ووني، ما انفك، وقام، وطفق، وأقبل، وأدبر).

٣. المجموعة الثالثة: أفعال المقاربة، واندرج تحتها الأفعال الناقصة التي تأتي بمعنى: دنٌّ الحدث، وقرب وقوعه، أو رجائه، وهي: (كاد، وأراد، وهم، وعسى).

٤. المجموعة الرابعة: أفعال التردي، واندرج تحتها بعض الأفعال التي لا تستغني عن منصوبها لبيان إيهام نسبة العامل للمعمول (تبييز النسبة)، وهي: (ازداد، وشرح، وملا، وسأء، وضاق، وكبر).

ويلفت الباحث النظر - بتوصية - إلى أنَّ الأفعال الواردة في القرآن متعددة الدلالة المعجمية، فمن خلال ما وجده من تعدد دلالة الأفعال الناقصة فإنَّ فيه دلالة على أنَّ سائر الأفعال كذلك، فهي بحاجة إلى إبراز معانيها اللغوية، وتحليل دلالتها المعجمية المتعددة؛ لاستفادة منها الدارسون لكتاب العزيز، ويستعين بها المترجمون لمعانيه؛ فكثيراً ما يتكرر لفظ الفعل وتحتفل دلالته، مما يُوقع بعض المترجمين في خطأ الترجمة اللفظية.

وختاماً، لله الحمد كله على ما تَمَّ، وله الشكر على ما أَنْعَمَ.

والشكر ثانيةً لمشرفٍ تابع، وأستاذ ناقش، وكريمٍ حضر، وعزيزٍ سأَلَ.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾١٨٠ ﴿وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴾١٨١﴾

[الصافات: ١٨٢-١٨٠].

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآلـه وصحبه أجمعين.

ملحق بأرقام الآيات التي ذكرت فيه (كان) ولم تذكر داخل البحث:

كَانَا / الْقَرْةَ: ٣٦. الْمَائِدَةَ: ٧٥.

كَانَتْ / الْبَقْرَةِ: ٩٤، ١٤٣. النَّسَاءُ: ١٠٣. الْأَعْرَافُ: ١٥٧، ١٦٣. النَّحْلُ: ١١٢. الْكَهْفُ: ٧٩، ١٠١، ١٠٧. مَرْيَمُ: ٥، ٨، ٢٨. الْأَنْبِيَاءُ: ١١، ٧٤. الْمُؤْمِنُونُ: ٦٦. الْفَرْقَانُ: ١٥. النَّمَلُ: ٤٣، ٤٣. الْعُنْكَبُوتُ: ٣٢، ٣٣. يَسُ: ٥٣. غَافِرُ: ٢٢. الْمُتَحَنَّةُ: ٤. التَّغَابُنُ: ٦. التَّحْرِيمُ: ١٢٠. الْحَاقَةُ: ٢٧. النَّبَأُ: ٢١.

كانتا / الأنبياء: ٣٠. التحرير: ١٠.

كأنوا/ البقرة: ١٠، ١٦، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦١، ٨٩، ١٠٢، ١١٣، ١٣٤، ١٤١، ١٤٢. آل عمران: ٢٤، ١١٢، ١٥٦، ١٥٦، ١١٢، ١٦٤. النساء: ١٢، ١٠١، ١٧٦. المائدة: ١٤، ٤٤، ٦١، ٦٢، ١٢٠، ١١١، ١٠٨، ٨٨، ٧٠، ٤٩، ٤٣، ٢٨، ٢٤، ١٠، ٥، ٤. الأنعام: ٨١، ٧٩، ٧٨، ٦٣، ٥٣، ٥١، ٣٧، ٩. الأعراف: ٩، ١٢٧، ١٢٧، ١٢٤، ١٢٢، ١٦٠، ٧٢، ٦٤، ٨٢، ٨١، ٧٧، ٧٠، ٦٩، ٦٦، ٦٢، ٩٦، ١١٨، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٧، ١٦٣، ١٦٢، ١٧٧، ١٦٥، ١٦٣، ١٦٢. الأنفال: ٣٤، ٥٤. التوبية: ٩، ٩. آل عمران: ٢٤، ١١٢، ١٥٦، ١٥٦، ١١٢، ١٦٤. النساء: ١٢، ١٠١، ١٧٦. المائدة: ١٤، ٤٤، ٦١، ٦٢، ١٢٠، ١١١، ١٠٨، ٨٨، ٧٠، ٤٩، ٤٣، ٢٨، ٢٤، ١٠، ٥، ٤. الأنعام: ٨١، ٧٩، ٧٨، ٦٣، ٥٣، ٥١، ٣٧، ٩. الأعراف: ٩، ١٢٧، ١٢٧، ١٢٤، ١٢٢، ١٦٠، ٧٢، ٦٤، ٨٢، ٨١، ٧٧، ٧٠، ٦٩، ٦٦، ٦٢، ٩٦، ١١٨، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٧، ١٦٣، ١٦٢، ١٧٧، ١٦٥، ١٦٣، ١٦٢. الأنفال: ٣٤، ٥٤. التوبية: ٩، ٩.

كنت /آل عمران: ٤٤، ١٥٩. النساء: ٧٣، ١٠٢. المائدة: ١١٦، ١١٧، ١١٨. الأعراف: ٧٠، ٧٧، ٧٧، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨. يونس: ٩١، ٩٤. هود: ٢٨، ٣٢، ٤٩، ٦٢، ٦٣، ٨٨. يوسف: ٣، ٢٩، ١٠٢. الحجر: ٧، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩. الكهف: ٥١. مريم: ١٨، ٢٣. طه: ٣٥، ١٢٥. الأنبياء: ٨٧. الشعراء: ٣١، ١٥٤، ١٨٧. الإسراء: ٩٣. النمل: ٣٢، ٢٧. القصص: ٤٤، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٨٦. العنكبوت: ٤٨، ٢٩. الصافات: ٥٧. ص: ٧٥. الزمر: ٥٦، ٥٧. الشورى: ٥٢. الأحقاف: ٩، ٢٢. ق: ١٩، ٢٢. النبأ: ٤٠.

.١٧

كُنُشَ / الأحزاب: ٢٩، ٢٨.

كُنْ / البقرة: ٢٢٨. النساء: ١١. الطلاق: ٦.

كُنَّا / النساء: ٩٧. الأنعام: ٢٣، ١٥٦، ١٥٧. الأعراف: ٥، ٤٣، ٥٣، ٨٨، ١١٣، ١٧٢، ١٧٣. التوبية: ٦٥.

يُونس: ٢٩، ٦١. يوسف: ٧٣، ١٧، ٨٢، ٨١، ٩١، ٩٧. الرعد: ٥. إبراهيم: ٢١. النحل: ٢٨، ٨٦.

الإسراء: ١٥، ٤٩، ٩٨. الكهف: ٦٤. الأنبياء: ١٤، ١٧، ٤٦، ٥١، ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨١، ٩٧، ٩٧.

١٠٤. المؤمنون: ٨٢، ٤١. الشعراة: ٤٢، ٥١. النمل: ٩٧. القصص: ٤٥، ٥٣.

العنكبوت: ١٠. سباء: ٣١. فاطر: ٣٧. يس: ٢٨. الصافات: ١٦، ٣٢، ٥٣، ١٦٩. ص: ٦٢. غافر: ٤٧،

٨٤. الزخرف: ١٣. الجاثية: ٢٩. ق: ٣. الطور: ٢٦، ٢٨. الواقعة: ٤٧. الملك: ١٠، ١٠. القلم: ٢٩، ٣١.

الجن: ٩، ١١. المدثر: ٤٥، ٤٦. النازعات: ١١.

أَكُ / مريم: ٢٠.

أَكُنْ / النساء: ٧٢.

كُنَّا / هود: ٤٧. يوسف: ٣٣. الحجر: ٣٣. مريم: ٤. المنافقون: ١٠.

أَكُونَ / البقرة: ٦٧. المائدة: ٣١. الأنعام: ١٤. يُونس: ٧٢، ١٠٤. مريم: ٤٨. النمل: ٩١. القصص: ١٧. الزمر:

٥٨، ١٢

لَكَوْنَ / الأنعام: ٧٧.

تَكُ / هود: ١٧، ١٠٩. النحل: ١٢٧. مريم: ٩. غافر: ٥٠.

تَكُنْ / آل عمران: ٦٠. النساء: ٧٣، ٩٧، ١١٣، ١٠٥. الأنعام: ٢٣، ١٥٨. الأعراف: ٢٠٥. هود: ٤٢. الحجر،

٥٥. الكهف: ٤٣. المؤمنون: ١٠٥. الشعراة: ١٣٦. النمل: ٧٠. لقمان: ١٦. السجدة: ٢٣. الجاثية: ٣١.

القلم: ٤٨.

تَكُونَ / البقرة: ٢٦٦. المائدة: ٢٩، ١١٠، ١١٤. الأنعام: ١٣٥، ٥٢. الأنفال: ٣٦. يُونس: ٧٨، ٩٢، ٩٥. هود:

٤٦. يوسف: ٨٥، ٨٥. الحجر: ٣٢. الإسراء: ٩١. مريم: ٤٥. الحج: ٤٦. الفرقان: ٨، ٤٣. الشعراة:

١٩٤، ٢١٣. النمل: ٤١. القصص: ١٠، ١٩، ١٩. الأحزاب: ٦٣. الفتح: ٢٠. المعارج: ٨، ٩.

تَكُونَا / البقرة: ٣٥. الأعراف: ١٩، ٢٠، ٢٠.

تَكُونَ / البقرة: ١٤٧. الأنعام: ١٤، ١١٤. يُونس: ٩٤، ٩٥، ١٠٥. الشعراة: ١١٦، ١٦٧. القصص: ٨٦، ٨٧.

الزمر: ٦٥.

تَكُونُوا / البقرة: ٤١، ٤٤٣، ١٤٣، ١٥١، ٢٣٩. آل عمران: ١٠٥، ١٥٦. النساء: ٢٣، ١٠٤. الأنفال: ٤٧، ٢١،

يوسف: ٩. إبراهيم: ٤٤. النحل: ٧، ٩٢. الإسراء: ٢٥. الحج: ٧٨. الشعراة: ١٨١. الروم: ٣١. الأحزاب:

٦٩. يس: ٦٢. الصافات: ٢٩. غافر: ٦٧. الحشر: ١٩.

تَكُونُونَ / النساء: ٨٩.

تَكُ / المدثر: ٤٤، ٤٣.

نَكُنْ / النساء: ١٤١. التوبية: ٨٦. غافر: ٧٤. الحديد: ١٤.

يَكُونُ/المائدة: ١١٣. الأنعام: ٢٧. الأعراف: ١١٥. طه: ٦٥. الشعراء: ١٠٢. القصص: ٤٧.

لَكُونَنَّ/الأنعام: ٦٣. الأعراف: ٢٣، ١٤٩، ١٨٩. التوبية: ٧٥. يونس: ٢٢.

يَكُثُرُ/الأنفال: ٥٣. التوبية: ٧٤. النحل: ١٢٠. غافر: ٢٨، ٢٨، ٨٥. القيامة: ٣٧.

يَكُنُّ/البقرة: ١٩٦. النساء: ١١، ١٢، ١٢، ١٢، ١٣٥، ٨٥، ٣٨، ١٣٧، ١٦٨، ١٦٨. الأنعام: ١٣١.

الأعراف: ١١، ٢. يونس: ٧١. الإسراء: ١١١. مريم: ١٤. النور: ٤٩. الفرقان: ٢. الروم: ١٣. الإنسان: ١.

البينة: ١. الإخلاص: ٤. الحجرات: ١١.

يَكُونُ/البقرة: ١٤٣، ١٥٠. آل عمران: ٤٠. النساء: ١٠٩، ١٥٩، ١٦٥، ١٧١، ١٧٢. المائدة: ١١٦. الأنعام: ١٤٥.

الأنعام: ٧٥. الأعراف: ١٨٥. الحجر: ٣١. الإسراء: ٥١، ٥١، ٩٣. الحج: ٧٨، ٧، ٧. التمل: ٧٧.

القصص: ٨، ٦٧، ٦٧، ٣٦، ٣٧، ٥٠. الزخرف: ٣٣. الحديد: ٢٠. المزمل: ٢٠.

لَيَكُونُنَا/ يوسف: ٣٢. فصلت: ٢٩.

لَيَكُونُنَّ/فاطر: ٤٢.

يَكُونُوا/ النساء: ١٠٢. التوبية: ١٨، ٨٧، ٩٣. يونس: ٩٩. هود: ٢٠. مريم: ٨١. النور: ٣٢. الفرقان: ٤٠.

الشعراء: ٣. فاطر: ٦. الزمر: ٤٧. محمد: ٣٨. الحجرات: ١١. الحديد: ١٦. المتحنة: ٢.

يَكُونُونَ/مريم: ٨٢. الجن: ١٩.

كُنُّ/الأعراف: ١٤٤. الحجر: ٩٨. الزمر: ٦٦.

كُونُوا / البقرة: ٦٥، ١٣٥. آل عمران: ٧٩، ٧٩. النساء: ١٣٥. المائدة: ٨. الأعراف: ١٦٦. التوبية: ١١٩.

الإسراء: ٥٠. الصاف: ١٤.



٤ - فهرس المصادر والمراجع

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء، ت: ١١١٧هـ، تحقيق: أنس مهرة، الطبعة: الثالثة، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: ٧٤٥هـ، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القمي المصري، ت: ٩٢٣هـ، الطبعة: السابعة، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣٢٣هـ.
٤. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، ت: ٩١١هـ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
٥. الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت: ٥٣١٦هـ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة: الثالثة، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٦. إعراب القرآن العظيم، أبو بحبي زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي، ت: ٩٢٦هـ، تحقيق موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، الطبعة: الأولى، الناشر: لا توجد، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٧. إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعايس - أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المنير ودار الفارابي، دمشق، ١٤٢٥هـ.
٨. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، أبو الحسن نور الدين علي بن الحسين بن علي، جامع العلوم الأصفهاني الباقولي، ت: نحو ٤٥٣هـ، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإباري، الطبعة: الرابعة، الناشر: دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبناني، بيروت،

القاهرة / بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٩. إعراب القرآن للأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، الملقب بقovan السنّة، ت: ٥٣٥ هـ، قدمت له ووثقت نصوصه: فائزه بنت عمر المؤيد، الطبعة: الأولى، الناشر: غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض)، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
١٠. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، ت: ٤٠٣ هـ، الطبعة: الرابعة، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص سوريا، دار اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤١٥ هـ.
١١. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي النحّاس، ت: ٣٣٨ هـ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة: الأولى، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ.
١٢. الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري، ت: ٧٦١ هـ، تحقيق: علي فودة نيل، الطبعة: الأولى، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
١٣. أعمال مؤتمر التحاهات حديثة في تعليم العربية لغة ثانية، معهد اللغويات العربية، جامعة الملك سعود، بحث مفهوم الوحدة المعجمية في نظرية من المعنى إلى النص لإيغور مالتشكوك، عزالدين الجذوب، الناشر: دار جامعة الملك سعود للنشر، ١٤٣٥ هـ.
١٤. الأفعال الناسخة، حمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب)، مطبوع سنة، ١٩٩٨ م.
١٥. أمالى ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، ت: ٤٥٤ هـ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
١٦. أنوار التنزيل وأسرار التأویل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد

- الشيرازي البيضاوي، ت: ٦٨٥هـ، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ.
١٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٨. إيجاز البيان عن معاني القرآن، أبو القاسم نجم الدين محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري، ت: نحو ٥٥٠هـ، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٥هـ.
١٩. إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسبي، ت: ٦٦٠هـ، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٢٠. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني المعروف بابن الحاجب النحوي، ت: ٦٤٦هـ، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، الطبعة: الأولى، الناشر: دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
٢١. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، ت: ٣٣٧هـ، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة: الثالثة، الناشر: دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٢٢. الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: كاظم بحر المرجان الطبعة: الثانية، الناشر: علم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٢٣. بحث ما تتم من الأفعال الناسخة في القرآن الكريم، إبراهيم البعيمي، مجلة الدراسات اللغوية، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المجلد الأول، العدد الأول محرم، ربيع الأول، ١٤٢٠هـ.
٢٤. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسبي، ت: ٧٤٥هـ، تحقيق: صدقى محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢٥. البسيط في شرح جمل الزجاجي، أبو الريبع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي، ت: ٦٨٨هـ، تحقيق: عياد الشيشي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٢٦. البغداديات، أبو علي النحوي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
٢٧. التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمرى، ت: (القرن الرابع)، تحقيق: فتحي أحمد، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الفكر، دمشق، ٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢٨. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبي، ت: ٦١٦هـ، تحقيق: علي محمد البحاوي، عيسى البابي الحلبي وشريكاه.
٢٩. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب الجيد»، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشر التونسي، ت: ١٣٩٣هـ، الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
٣٠. تحقیقات نحویة، فاضل السامرائي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، عمان الأردن، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٣١. التخمير، صدر الأفضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت: ٦١٧هـ، تحقيق: عبد الرحمن العشيمين، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.
٣٢. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسى، ت: ٧٤٥هـ، تحقيق: حسن هنداوى، الطبعة: الأولى، الناشر: دار القلم، دمشق، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٣٣. التضمين في النحو العربي، منيرة محمود الحمد، مجلة جامعة الملك سعود، م ٥ الآداب (٢). ص ٤٣٩ - ٤٦٧ - ٤١٣ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٣٤. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدمامي، ت: ٧٦٣ - ٥٨٢٧ = ١٣٦٢ - ١٤٢٤م، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه، الطبعة: الأولى، الناشر: بدون، ٣٠٣هـ.

- ١٩٨٣ م.

٣٥. التعليقة على المقرب، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعی المعروف بابن النحاس، ت: ٦٩٨ هـ، تحقيق: جليل عویضة، مطبعة السفير، الطبعة: الأولى، الناشر: وزارة الثقافة، عمان الأردن، ٤٢٠٠ م.
٣٦. التعليقة على كتاب سیبویه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ت: ٣٧٧ هـ، تحقيق: عوض القویزی، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المعارف، ١٤١٠ هـ.
٣٧. تفسیر الحلالین، جلال الدين محمد بن أحمد المحتلي، ت: ٨٦٤ هـ، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السیوطی، ت: ٩١١ هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الحديث، القاهرة.
٣٨. تفسیر السمرقندی المسنی بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندی، ت: ٣٧٣ هـ، تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود زکریا عبد الجید النویی، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٣٩. تفسیر القرآن العظیم، أبو الفداء إسماعیل بن عمر بن کثیر القرشی البصیری ثم الدمشقی، ت: ٧٧٤ هـ، تحقيق: سامی بن محمد سلامة، الطبعة: الثانية، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزیع، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٤٠. تفسیر القرآن العظیم، أبو الفداء إسماعیل بن عمر بن کثیر القرشی البصیری ثم الدمشقی، ت: ٧٧٤ هـ، تحقيق: سامی بن محمد سلامة، الطبعة: الثانية، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزیع، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٤١. تفسیر الماتریدی (تأویلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتریدی، ت: ٣٣٣ هـ، تحقيق: مجیدی بالسلام، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٤٢. التفسیر المنیر في العقیدة والشريعة والمنهج، وهبة بن مصطفی الزھیلی، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الفکر المعاصر، دمشق، ١٤١٨ هـ.
٤٣. تفسیر النسفي (مدارک التنزیل وحقائق التأویل)، أبو البرکات عبد الله بن أحمد بن

٤٠. محمود حافظ الدين النسفي، ت: ٥٧١٠هـ، حقيقه وخرج أحاديثه: يوسف علي بدبوبي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤١. تفسير حدائق الروح والريحان في روایی علوم القرآن، الشیخ العلامہ محمد الأمین بن عبد الله الأرمی العلوی المحری الشافعی، إشراف ومراجعة: هاشم محمد علی بن حسین مهدي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٤٢. تلقین المتعلم من النحو، تلقین المتعلم من النحو، عبد الله بن محمد بن مسلم بن قتيبة، ت: ٢٧٦هـ، تحقيق: محمد سالمة الله محمد هدایة الله، رسالة مقدمة لنیل درجة الماجستير من جامعة أم القری، إشراف يوسف بن عدد الرحمن الضبع، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٤٣. التوطئة، لأبی علی الشلوبین، ت: ٦٤٥هـ، تحقيق: يوسف المطوع، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ.
٤٤. جامع البيان في تأویل القرآن، محمد بن حیرن بن یزید بن کثیر بن غالب الأملی، أبو جعفر الطبری، ت: ٣١٠هـ، تحقيق: أحمد محمد شاکر، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٤٥. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأیامه = صحيح البخاری، محمد بن إسماعیل أبو عبد الله البخاری الجعفی، ت: ٢٥٦هـ، تحقيق: محمد زهیر بن ناصر الناصر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ١٤٢٢هـ.
٤٦. الجامع لأحكام القرآن = تفسیر القرطبی، لأبی عبد الله محمد بن أبی بکر بن فرج الأنصاری الخزرجی شمس الدين القرطبی، ت: ٦٧١هـ، تحقيق: أحمد البردونی وإبراهیم أطفیش، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٤٧. الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافی، ت: ١٣٧٦هـ.

- الطبعة: الرابعة، الناشر: دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٤١٨هـ.
٥١. الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠)، تحقيق: على توفيق الحمد، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
٥٢. الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: ١٧٥هـ، فخر الدين قباوة، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٥٣. الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ت: ٧٤٩هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نسيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٥٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني لـألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، ت: ١٢٠٦هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٥٥. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: ٣٧٠هـ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب، جامعة الكويت، الطبعة: الرابعة، الناشر: دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ.
٥٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: ١٠٩٣هـ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الرابعة، الناشر: مكتبة الخاجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٥٧. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: ٣٩٢هـ، تحقيق: محمد النجار، المكتبة العلمية.
٥٨. الدر المصور في علوم الكتاب المكتون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، ت: ٧٥٦هـ، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٥٩. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، ت: ٤٠٤هـ، تصدير: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة.
٦٠. دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، ت: ٢٠١٣م، مؤسسة الصباح

- الكويت، ١٩٥٧ م.
٦١. ديوان العجاج، ت: ١٤٥ هـ، روایة عبد الملك بن قریب الأصمی وشرحه، ٢١٦ هـ. تحقيق: عبد الحفیظ السطلی، نشرة: مکتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١ م.
٦٢. ديوان المتنبی، ت: ٣٥٤ هـ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ٤٠٣ هـ- ١٩٨٣ م.
٦٣. ديوان النابغة الذیبیانی، ت: ١٨ ق.هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهیم، الطبعة: الثانية (بدون)، الناشر: دار المعارف، القاهرة.
٦٤. رجال الحاکم في المستدرک، مُقْبِلُ بْنُ هَادِی بْنِ مُقْبِلٍ بْنِ قَائِدَةَ الْمَهْمَدَانِی الْوَادِعِیُّ، ت: ١٤٢٢ هـ، الطبعة: الثانية، الناشر: مکتبة صناعة الأثریة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٦٥. رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعزلي، ت: ٣٨٤ هـ، تحقيق: إبراهیم السامرائي، الناشر: دار الفكر، عمان.
٦٦. روح المعانی في تفسیر القرآن العظیم والسبع المثانی، شهاب الدین محمود بن عبد الله الحسینی الألوسی، ت: ١٢٧٠ هـ، تحقيق: علي عبد الباری عطیة، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمیة، بيروت، ١٤١٥ هـ.
٦٧. زاد المسیر في علم التفسیر، جمال الدین أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزی، ت: ٥٩٧ هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدی، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢ هـ.
٦٨. زمن الفعل في اللغة العربية قرائته وجهاته عبد الجبار توما، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٩٤ م.
٦٩. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنی الموصلي، ت: ٣٩٢ هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمیة بيروت لبنان، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٧٠. شرح ابن عقیل على ألفیة ابن مالک، ابن عقیل، عبد الله بن عبد الرحمن العقیلی المهدانی المصري، ت: ٧٦٩ هـ، تحقيق: محمد محبی الدین عبد الحمید، الطبعة: العشرون، الناشر: دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعید جودة السحار وشراکاه، ٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٧١. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المربزيان أبو محمد السيرافي، ت: ٣٨٥هـ، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٧٢. شرح الأئمّة على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأئمّة الشافعى، ت: ٩٠٠هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٧٣. شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسى، ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوى المختون، الطبعة: الأولى، الناشر: هجر للطباعة والنشر، الجيزة مصر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٧٤. شرح الجمل في النحو، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، ت: ٤٧١هـ، تحقيق: خديجة محمد حسين، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، ١٤٠٧هـ / ١٤٠٨م.
٧٥. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترباذى، ت: ٦٨٦هـ، تحقيق: يوسف حسن عمر، الطبعة: الثانية، الناشر: جامعة قازيونس، بنغازى، ١٩٩٦م.
٧٦. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، محمد بن محمد حسن شراب، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
٧٧. شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: عبد المنعم هريري، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٧٨. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الطائي الجياني، ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة: الأولى، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
٧٩. شرح اللمحات البدريّة في علم اللغة العربية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف

- بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام النحوي، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: هادي نهر، الناشر: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع،الأردن عمان.
٨٠. شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، ت: ٦٤٣هـ، تحقيق: إميل يعقوب، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٨١. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، ت: ٦٦٩هـ، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٠م.
٨٢. شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي، ت: ٦٠٩هـ، تحقيق: سلوى عرب، الطبعة: الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
٨٣. شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكيري البغدادي محب الدين، ت: ٦١٦هـ، تحقيق: مصطفى السقا - إبراهيم الأبياري - عبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
٨٤. شرح كتاب الحدود للأبدي، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ت: ٨٦٠هـ، تحقيق: المتولي بن رمضان، الشروق للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٨٥. شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المربان، ت: ٣٨٦هـ، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
٨٦. شرح كتاب سيبويه، لعلي بن عيسى الرمانى، ت: ٣٨٤هـ، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.
٨٧. الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قبيبة الدينوري، ت: ٢٧٦هـ، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
٨٨. ظاهرة الإناء في اللغة العربية الفعل الناقص نموذجاً، ثريا السكري عامر، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، جائزة مشكاة الأنوار، ٢٠٠٩م.
٨٩. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، ت: ٨٥٥هـ، الناشر: دار إحياء التراث

العربي، بيروت.

٩٠. غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتأج القراء، ت: نحو ٥٥٠هـ، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.
٩١. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ت: ١٢٥٠هـ، الناشر: دار ابن كثير، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ٤١٤هـ.
٩٢. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرمية لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الأسدية، مكة المكرمة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٩٣. الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ت: ٢٠٠١م، الطبعة: الثالثة، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣-١٩٨٣م.
٩٤. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ت: ١٩٩٤م، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٩٥. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: ١٤١٧هـ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسى، الطبعة: الثامنة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٩٦. كاد استعمالاتها ولدلايتها، أحمد مطر عطية، مجلة جامعة دمشق، الجلد ٢٦، العدد ٣-٤، ٢٠١٠م.
٩٧. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، ت: ٦٤٦هـ، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة.
٩٨. كان وأخواتها من المعجمية إلى الوظيفية، وسمية عبد المحسن المنصور، مقاربات في اللغة والأدب، كتاب تذكاري بمناسبة العيد الذهبي لجامعة الملك سعود، إعداد وإشراف فالح بن شبيب العجمي، نشر جمعية اللهجات والتراجم الشعبي بجامعة الملك

- ١٤٢٨ هـ. سعود، الرياض
٩٩. كتاب المقتضى في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ت: ٤٧١ هـ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ١٩٨٢ م.
١٠٠. الكتاب، سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت: ١٨٠ هـ، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة: الثالثة، الناشر: مكتبة الحانقى، القاهرة، ١٤٠٨ هـ.
١٠١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزخيري جار الله، ت: ٥٣٨ هـ، الطبعة: الثالثة، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
١٠٢. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الشعبي، أبو إسحاق ت: ٤٢٧ هـ، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٠٣. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنفيي الدمشقي النعماني، ت: ٧٧٥ هـ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١٠٤. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن على بن منظور الأنباري الرويفعى الإفريقي، ت: ٧١١ هـ، الطبعة: الثالثة، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٤١٤ هـ.
١٠٥. اللغة العربية معناها وبناؤها، تمام حسان، ت: ٢٠١١ م، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٩٤ م.
١٠٦. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: ٣٩٢ هـ، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت.
١٠٧. ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمد بن جعفر الفراز القيرواني أبو عبد الله التميمي،

- ت: ٤١٢هـ، حققه وقدم له وصنع فهارسه: رمضان عبدالتواب، صلاح الدين الهمadi، الناشر: دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحي بالقاهرة.
١٠٨. مجالس ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ت: ٢٩١هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٩٠م.
١٠٩. المحتوى من مشكل إعراب القرآن، أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، عام النشر: ١٤٢٦هـ.
١١٠. مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ت: ٧٢٨هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١١١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ابن تمام بن عطية الأندلسي الحاربي، ت: ٤٢٥هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافى محمد، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.
١١٢. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: ٩١١هـ، تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
١١٣. المسائل المشكلة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ت: ٣٧٧هـ، تحقيق: يحيى مراد، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
١١٤. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: ٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١١٥. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت: ٣١١هـ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة: الأولى، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١١٦. معاني القرآن، أبو الحسن المخاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، ت: ٢١٥هـ، تحقيق: هدى محمود قراعة، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة

- الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
١١٧. معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد، ت: ١٤٣٨هـ، تحقيق: محمد علي الصابوني، الطبعة: الأولى، الناشر: جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.
١١٨. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت: ٢٠٧هـ، تحقيق: محمد النجار وأحمد نجاتي، الطبعة: الثالثة، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١١٩. معاني النحو، فاضل السامرائي، الطبعة: الثانية، الناشر: شركة العاتك لصناعة الكتب القاهرة، ١٤٣٢هـ.
١٢٠. معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، ت: ١٤٢٤هـ، بمساعدة فريق عمل، الطبعة: الأولى، الناشر: عالم الكتب، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م قعد.
١٢١. المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٢٢. مغني اللبيب عن كتب الأعaries، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام النحوي، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، الطبعة: الأولى، الناشر: مطبع دار السياسة السلسة التراثية ٢١، الكويت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٢٣. المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت: ٥٣٨هـ، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الجيل بيروت لبنان.
١٢٤. مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية، الحاج موسى ثالث، رسالة ماجستير قدمت في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك سعود، ١٤٢٧هـ.
١٢٥. المقاصد الشافية، أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: ٧٩٠هـ، تحقيق: محمد البناء، الطبعة: الأولى، الناشر: مركز إحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٢٦. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، ت: ٨٥٥هـ، تحقيق: علي محمد فاخر،

- أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة جمهورية مصر العربية، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
١٢٧. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكابر الشمالي الأزدي، المعروف بالمبред، ت: ٢٨٥هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الطبعة: الثانية، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٢٨. مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية، إغور مالتشوك، أندري كلاس، آلان بولغار، ترجمة هلال حسين، مراجعة منصف عاشور، المركز الوطني للترجمة، تونس دار سيناترا، ٢٠١٠م.
١٢٩. المنصوب على التقريب، إبراهيم بن سليمان البعيمي، الطبعة: السنة التاسعة والعشرون، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١٠٧، ١٤١٨هـ - ١٤١٩هـ.
١٣٠. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، ت: ١٤١٧هـ، الناشر: دار الفكر، بيروت لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٣١. الموقفي في النحو، أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، ت: ٢٩٩هـ، تحقيق: عبدالحسين الفتلي وهشام شلاش، نشر في مجلة المورد ببغداد، العدد الثاني، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
١٣٢. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الحير ابن الجوزي، محمد بن محمد بن يوسف، ت: ٨٣٣هـ، تحقيق: علي محمد الضياع، ت: ١٣٨٠هـ، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.
١٣٣. النكث في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، ت: ٤٧٦هـ، تحقيق: رشيد بلحبيب، الناشر: مطبعة فضالة، المغرب ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٣٤. النهاية في شرح الكفاية، شمس الدين أحمد بن الحسين الأربلي الموصلي المعروف بابن الخياز، ت: ٦٣٩هـ، تحقيق: عبد الله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم

القرى، ٢٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

١٣٥. نواسخ الجملة الفعلية بين المصطلح والوظيفية، ملاوي الأمين، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري العدد، ٢٠٠٥ م، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة بالجزائر.
١٣٦. النواسخ الفعلية والحرفية دراسة تحليلية، أحمد سليمان ياقوت، ت: ٢٠٠٨، دار المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٤ م.
١٣٧. النواسخ حسب النحوة العرب اعتمادا على شرح المفصل لابن يعيش، محمد الدلال، الطبعة: الأولى، الناشر: مطبعة العلم، سوسة، تونس، ٢٠٠٠ م.
١٣٨. الهداي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد سالم محسن، ت: ١٤٢٢ هـ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الجيل بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
١٣٩. الهدایة إلى بلوغ النهاية في علم معانی القرآن وتفسیره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبی محمد مکی بن أبی طالب حمّوش بن محمد بن مختار القیسی القیروانی ثم الأندلسی القرطیی المالکی، ت: ٤٣٧ هـ، تحقیق: مجموعۃ رسائل جامعیۃ بكلیة الدراسات العليا والبحث العلمی، جامعۃ الشارقة، بإشراف الشاھد البوشیخی، الطبعة: الأولى، الناشر: مجموعۃ بحوث الكتاب والسنۃ، كلیة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعۃ الشارقة، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
١٤٠. همع الموامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت: ٩١١ هـ، تحقیق: أحمد شمس الدين، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
١٤١. الوساطة بين المتنبي وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزير القاضي الجرجاني، ت: ٣٩٢ هـ، تحقیق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البحاوي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥ - فهرس الموضوعات

ملخص الرسالة.....	٣
المقدمة	٥
مشكلة البحث وتساؤلاته:	٧
أهمية البحث، وأسباب اختياره:	٨
أهداف البحث:	٨
الدراسات السابقة:	٨
خطة البحث:.....	٩
منهجية البحث:	١١
الفصل الأول: النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ عِنْدَ النُّحَّا الْقَدَامِيِّ وَالْمَحَدَّثِيِّنَ	١٤
المبحث الأول: النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ عِنْدَ النُّحَّا الْقَدَامِيِّ	١٦
المطلب الأول: النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ فِي الْكَلْمَةِ الْمُفَرْدَةِ.....	١٧
أولاً: الاسم.....	١٨
المعايير الدلالية لتمام الأسماء:	١٨
علامات تمام الاسم:	٢٠
نَقْصَانُ الْأَسْمَاءِ:	٢١
الْتَّمَامُ الدَّلَالِيُّ لِلْمَعَارِفِ:	٢٣
الضمير:.....	٢٤
العلم:.....	٢٥
الأسماء الموصولة:	٢٥
اسم الإشارة:	٢٦
المعروف بالألف واللام:	٢٦
المضاف:	٢٦
أسماء وردت ناقصة ومتامة:	٢٧

أي:	٢٧
من:	٢٧
ما:	٢٧
الظُّرُوف:	٢٨
اسم المفعول:	٢٨
أسماء تلازم النص:	٢٩
أسماء الشرط:	٢٩
الشبيه بال مضاف:	٢٩
المصدر:	٣٠
تقسيم الاسم إلى تامٌ ونافض بحسب حركات الإعراب:	٣٠
ثانيًا: الفعل	٣١
المعايير الدلالية لتمام الفعل:	٣١
تمام مضارعة الأفعال للأسماء ونحوها:	٣٣
قوة الأفعال وضعفها:	٣٤
ثالثًا: الحرف	٣٥
تعريف الحرف:	٣٥
النص الدلالي للحرف:	٣٥
مظاهر نقصان الحرف:	٣٩
حروف الجر:	٤١
حروف القسم:	٤١
خلاصة المطلب:	٤٢
المطلب الثاني: النقصان والتمام في التركيب	٤٤
أولاً: المسند والمسند إليه:	٤٥
معايير تمام الإسناد:	٤٦
المبدأ والخبر:	٤٧

معايير تمام الخبر:	٤٨
الاستغناء عن الخبر:	٤٨
ال فعل والفاعل:	٤٩
المعايير التركيبية للفعل:	٤٩
نقاص الأفعال وتمامها:	٥٢
تعدّي الفعل ولزومه:	٥٢
ظنّ وأخواتها:	٥٤
فعل التّعجّب:	٥٤
الفاعل:	٥٤
معايير تركيب الجملة الفعلية:	٥٥
ثانياً: مسائل في تمام التركيب ونقاصه في أبواب مختلفة:	٥٦
الضمير:	٥٦
صلة الموصول:	٥٧
المعايير التركيبية لتمام الصّلة مع موصولها:	٥٧
اسم الإشارة:	٥٨
الإضافة:	٥٨
المصدر:	٥٩
اسم التّفضيل:	٦٠
لا التّأفيّة للجنس:	٦٠
الفضلات:	٦١
الحال:	٦١
التميّز:	٦٣
الاستثناء:	٦٥
الصّفة:	٦٥
العطف:	٦٨

الْتَّوْكِيدُ:	٧٠
الْبَدْلُ:	٧٠
مِنَ الْأَسَالِيبِ النَّحْوِيَّةِ الْأُخْرَى:	٧١
نِعْمَ وَبِئْسَ وَحَبَّذَا وَلَا حَبَّذَا:	٧١
كَيْفُ:	٧٢
كَأْيَنْ وَكَذَا:	٧٢
ثَالِثًا: مَسَائِلُ فِي تَرْكِيبِ الْحُرُوفِ:	٧٣
مَعَيْرَاتٌ خَاصَّةٌ بِبَعْضِ الْحُرُوفِ:	٧٥
لَنْ:	٧٥
حَتَّىٰ:	٧٥
قَدْ:	٧٥
هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ:	٧٥
أَمَّا:	٧٦
أَنْ الْمُفْسِرَةُ:	٧٦
كَلَا:	٧٦
النَّفْيُ التَّائِمُ:	٧٧
رَابِعًا: تَحْوِلُ الْجَمْلَةِ مِنَ التَّمَامِ إِلَى النُّقطَانِ:	٧٨
خَامِسًا: الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ:	٨٠
الْقَضِيَّةُ الْأُولَى: مَعْنَى نَقْصَانِ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا	٨٠
الْمَعيَارُ الْأُولُى: مَعيَارٌ دَلَائِي	٨٤
الْمَعيَارُ الثَّانِيُ: مَعيَارٌ تَرْكِيَّي	٨٥
الْقَضِيَّةُ الثَّالِثَةُ: قَائِمَةُ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ: أَمْحُصُورَةٌ هِيَ أَمْ مَفْتُوحَةٌ؟	٨٨
الْقَضِيَّةُ الْثَّالِثَةُ: مَا يَلْحِقُ بِالْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ	٩١
أُولَآ: الْأَفْعَالُ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تَدْرُجَ ضَمِنَ قَائِمَةِ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ	٩٢
ثَانِيًّا: الْأَبْوَابُ الَّتِي شَمِلَتْهَا ضَوَابِطُ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ	٩٣

الأول: اسم الإشارة.....	٩٣
الثاني: الحال والتباسها بخبر الأفعال الناقصة.....	٩٤
الثالث: التمييز.....	٩٦
الخلاصة:.....	٩٧
خاتمة المبحث الأول:.....	١٠٠
المبحث الثاني: النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ الْحَدِيثِ.....	١٠٢
المطلب الأول: النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ فِي الدَّرْسَاتِ الْلُّسَانِيَّةِ.....	١٠٣
أولاً: تحقیقات نحویَّة.....	١١٨
خلاصة الدراسة:.....	١٢١
ثانياً: معانی النَّحْوِ.....	١٠٤
خلاصة الدراسة:.....	١٠٩
ثالثاً: ما تُمَمَّ من الأفعال الناسخة في القرآن الكريم.....	١١٠
خلاصة الدراسة:.....	١١٧
رابعاً: النَّوَاسِخُ حسب النُّحَاةِ الْعَرَبِ اعْتَمَاداً عَلَى شِرْحِ المُفْصَّلِ لَابْنِ يَعْيَشِ.....	١٢٢
خلاصة الدراسة:.....	١٢٨
خامساً: كَانَ وَأَخْوَاتِهَا مِنَ الْمَعْجمَيَّةِ إِلَى الْوَظِيفَيَّةِ.....	١٢٩
خلاصة الدراسة:.....	١٣٢
المطلب الثاني: النُّقْصَانُ وَالْتَّمَامُ فِي الدَّرْسَاتِ الْلُّسَانِيَّةِ.....	١٣٣
أولاً: النَّوَاسِخُ الْفَعْلِيَّةُ وَالْحَرْفِيَّةُ دراسة تحليلية.....	١٣٤
خلاصة الدراسة:.....	١٤٠
ثانياً: الفعل زمانه وأبنيته.....	١٤١
خلاصة الدراسة:.....	١٤٣
ثالثاً: اللغة العربية معناها ومبناها.....	١٤٤
خلاصة الدراسة:.....	١٤٥
رابعاً: دراسات نقدية في النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ.....	١٤٦

خلاصة الدراسة: ١٤٧
خامسًا: نواسخ الجملة الفعلية بين المصطلح والوظيفة ١٤٨
خلاصة الدراسة: ١٤٩
سادسًا: مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة، دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية ١٥٠
خلاصة الدراسة: ١٥٤
سابعًا: ظاهرة الإناء في اللغة العربية الفعل الناقص نموذجًا ١٥٥
خلاصة الدراسة: ١٧٠
خلاصة البحث الثاني: ١٧١
ناتمة الفصل الأول: ١٧٤
الفصل الثاني: دراسة الأفعال الناقصة في القرآن الكريم ١٧٥
المبحث الأول: وصف الأفعال الناقصة في القرآن الكريم ١٧٧
أولاً: قائمة الأفعال الناقصة التي ذكرها النحاة القدامى والحدثون ١٧٨
مجموع ما ذكر من الأفعال (أربعة وتسعون) فعلاً ١٨٤
ثانياً: دراسة الأفعال الناقصة الواردة في القرآن الكريم: ١٨٥
كان ١٨٦
أصبح ٢١٠
أمسى ٢١٥
ليس ٢١٥
صار ٢١٨
ما دام ٢٢٠
كاد ٢٢٢
عسى ٢٢٦
ظلَّ ٢٣٣
بات ٢٣٥

٢٣٦	ما زال
٢٣٨	ما برح
٢٣٩	ما فتئ
٢٤٠	ما انفك
٢٤١	ولني
٢٤٢	عاد
٢٤٤	حار
٢٤٤	ارتد
٢٤٥	طفق
٢٤٦	أولى
٢٤٧	قعد
٢٤٨	غدا
٢٤٩	قام
٢٥١	أقبل
٢٥٢	تم
٢٥٣	أدبر
٢٥٤	أني
٢٥٥	تميل
٢٥٥	انقلب
٢٥٦	حر
٢٥٧	اشتعل
٢٥٨	أراد
٢٥٨	هم
٢٥٩	ثالثاً: الأفعال الناقصة التي لم ترِد ناقصة في القرآن الكريم.
٢٦٠	رابعاً: ما يجري بجرى الأفعال الناقصة:

أولاً: الحال.....	٢٦٠
ثانياً: التمييز.....	٢٦١
ثالثاً: ما اختلف في إعرابه بين الحال والتمييز.....	٢٦٥
خلاصة البحث:.....	٢٦٧
المبحث الثاني: تبويب الأفعال الناقصة.....	٢٦٩
أولاً: تبويبات النحاة القدامي للأفعال الناقصة.....	٢٧٠
أولاً: تبويب السيرافي.....	٢٧٠
ثانياً: تبويب الرُّمَانِي.....	٢٧٠
ثالثاً: تبويب الشلوبين.....	٢٧١
رابعاً: تبويب ابن الحاجب.....	٢٧١
خامسًا: تبويب ابن مالك.....	٢٧٢
التَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ: عَلَى أَسَاسِ معيَارٍ تُرْكِيَّيٍّ:.....	٢٧٢
التَّقْسِيمُ الثَّانِيُّ: عَلَى أَسَاسِ الْوَظِيفَةِ النَّحْوِيَّةِ:.....	٢٧٢
التَّقْسِيمُ الثَّالِثُ: عَلَى أَسَاسِ معيَارٍ صَرْفِيٍّ:.....	٢٧٣
تقسيم ابن مالك لأفعال المقاربة.....	٢٧٣
التَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ: عَلَى أَسَاسِ الْوَظِيفَةِ الْمَعْجمِيَّةِ:.....	٢٧٣
التَّقْسِيمُ الثَّانِيُّ: عَلَى أَسَاسِ معيَارٍ صَرْفِيٍّ:.....	٢٧٤
التَّقْسِيمُ الثَّالِثُ: عَلَى أَسَاسِ وظيفتها النَّحْوِيَّةِ:.....	٢٧٤
التَّقْسِيمُ الرَّابِعُ: عَلَى أَسَاسِ نوعِهَا فِي أَقْسَامِ الْكَلَامِ:.....	٢٧٤
ثانياً: تبويبات النحاة المحدثين للأفعال الناقصة.....	٢٧٥
أولاً: تبويب عبد الرحمن أبوب.....	٢٧٥
ثانياً: تبويب مهدي المخزومي.....	٢٧٦
ثالثاً: تبويب محمد الدلال.....	٢٧٩
رابعاً: تبويب الحاج موسى ثالث.....	٢٧٩
خامسًا: تبويب ثريا سكري.....	٢٧٨

ثالثاً: وظائف المعجمية لنظرية (من المعنى إلى النص) لمالتشوク: ٢٧٩
ثانياً: الوظائف المعجمية: ٢٨١
رابعاً: تبويب الأفعال الناقصة الواردة في القرآن حسب الوظائف المعجمية ٢٨٥
ثانياً: التبويب المقترن ٢٨٧
المجموعة الأولى: أفعال العماد (كان، وليس، وأصبح، وتمثل، وظل، وعاد، وغدا، وارتدى، وقعد، وانقلب، وأتى، وتم، واحتصل) ٢٨٧
المجموعة الثانية: الأفعال المرحلية (ما دام، وما زال، وما برح، وما فتئ، وبات، وظل، وطفق، ووني، وما انفك، وقام، وطفق، وأقبل، وأدبر) ٢٨٨
المجموعة الثالثة: أفعال المقاربة (كاد، وأراد، وهم، وعسى) ٢٨٩
المجموعة الرابعة: أفعال التّردي (ازداد، وشح، وملأ، وسأء، وضاق، وكبر) ٢٨٩
خامساً: حوصلة تبويب الأفعال الناقصة الواردة في القرآن الكريم: ٢٩١
الخاتمة ٢٩٢
ملحق بأرقام الآيات التي ذكرت فيه (كان) ولم تذكر داخل البحث: ٢٩٥
الفهارس ٢٩٩
١ - فهرس الآيات القرآنية ٣٠٠
٢ - فهرس الأحاديث النبوية والآثار ٣٣٠
٣ - فهرس الأشعار ٣٣١
٤ - فهرس الأعلام ٣٣٧
٤ - فهرس المصادر والمراجع ٣٤٠
٥ - فهرس الموضوعات ٣٥٦